حَرْبُ

حَقِّ

الْعَوْدَة

كَيْفَ سَاهَمَ التّسَاهُلُ الْغَرْبِيُّ مَعَ الْحُلْم الْفلسْطِينِيِّ فِي عَرْقَلَة عَمَليّة السَّلَام

عَدِي شْقَارْتْسْ
عِينَاتْ قِيلْف

حَرْبُ حَقِّ الْعَوْدَة

حَرْبُ حَقِّ الْعَوْدَة

War of Return

كَيْفَ سَاهَمَ التّسَاهُلُ الْغَرْبِيُّ مَعَ الْحُلْم الْفلسْطِينِيِّ فِي عَرْقَلَة عَمَلِيّة السَّلَام

تأليف:

عَدِي شْقَارْتْسْ

عِينَاتْ قِيلْف

©حُقوق الترجمة للغة العربية مَحفوظة للمُترجم

Translation to Arabic by: hamzatarjamah@gmail.com

تمت ترجمة الكتاب للغة العربية عام 2023م

تمّت ترجمةُ هذا الكتاب بدعمٍ سخيّ من مركز السيّد نعيم دنكور الدوليّ للعقائد التوحيدية، بالإضافة إلى دعم من كلية العلوم الإنسانية في جامعة بار إيلان

أعمال ومؤلّفات أُخرى لِلكاتبة عينات قِيلف:

Winning the War of Words

Telling Our Story

My Israel, Our Generation

إهداء لروح الفقيد روبرت ل. برنستاين (1923م-2019م)
هذا الرجلُ الذي كرّسَ حياته للدفاع عن السلام والعدالة وحقوق الإنسان لجميع البشر

قائمة المحتويات

تمهيد VI
الفَصلُ الأوَّلُ: انْدِلَاعُ الحَرْب 1
الفَصلُ الثّاني: المُطَالَبَةُ بِالْعَوْدَةِ 24
الفَصلُ الثّالث: رَفضُ الدّمج والتّوطين 65
الفَصلُ الرّابع: الإرهابُ يبسُطُ نُفوذَهُ.....104
الفصل الخامس: مُفاوضاتُ السلام 142
الخُلاصة: كيف نمضي قُدُماً نحوَ المُستقبل 178
قائمة المراجع والمصادر 214
نبذة مختصرة عن المؤلّفين 230

تمهيد

ماذا بإمكاننا أن نُضيفَ إلى كل ما قيل أصلاً عن الصراع العربي الإسرائيلي؟ فهذا الصِراعُ هو أحدُ أكثر الصراعات إثارةً للجدل والنقاش التي شهدها هذا الكوكب بأسره، مُستفزاً بذلك عواطفَ اليهود والعرب والمسيحيين والمسلمين بل والمؤرّخين والأكاديميين والسياسيّين والدبلوماسيّين من كل حد وصوب، الأمرُ الذي قد يوحي لنا بأن كل جانبٍ من جوانب هذا الصّراع قد تمّت دراسته ومناقشته بإمعان شديد، خاصة بعد مضيّ سبعين عاماً من المحاولات الفاشلة لإنهاء الصّراع وما تمخّض عن ذلك من عدد لا يُحصى من الكتب والمقالات والخِطابات والشّهادات والمِهن الدبلوماسية المحطّمة التي لم يعد هناك أي داعٍ لها. إلّا أننا وعبر مِشوارنا الفكريّ والسياسيّ والتاريخيّ الذي قطعناه خلال السنوات الأخيرة قد أدركنا بأنه هنالك المزيد ممّا يمكن إضافته والحديث عنه بخصوص هذا الصراع طويل الأمد.

وبالنسبة لنا نحنُ مؤلفَي الكتاب عَدِي شْقَارْتسْ وعِينَاتْ قِيلْف فنحن نعتبر أنفسنا ناشطين سياسيّين إسرائيليين. وبالنسبة لي أنا عينات فقد كنتُ عضواً في الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) نيابة عن حزب العمل الإسرائيلي، وعملتُ عن كثبٍ كمستشارة مع أبرز قادة مُعسكر السّلام الإسرائيلي، بمن فيهم شمعون بيريز (وهو سياسيّ مخضرم ورئيسٌ سابق لإسرائيل) ويوسي بيلين الذي يُعتبر أحد مهندِسي اتفاقية أوسلو للسّلام. أما عَدِي فهو صحفي بارز نشر مقالات صحفية كثيرة على مدار عَقدٍ من الزمن في الصحيفة الإسرائيلية المعروفة "هآرتس" ذات التوجه السياسيّ اليساريّ التقدّمي.

أما بالنسبة لرؤيتنا للحلّ فنحنُ نؤيِّدُ وبشدّة حلّ الدّولتين، وقدّمنا دعمنا المُطلقَ لكافّة الجهود الرّامية لتحقيق السّلام بين طرفيّ الصِّراع على أساس هذا الحلّ. وعلى غِرار العديد من الإسرائيليين فقد كُنّا منذ نعومة أظافرنا نعتقد بأن طموحات الفلسطينيين لا تقلّ ولا تزيدُ عن طموحات اليَهود، بمعنى أنّ كلا الجانبين يتطلّعان للحصول على حقّهما في تقرير المصير وإقامة دولةٍ مستقلّة خاصّةٍ بهم. كما كنّا نعتقدُ في الماضي بأن الفلسطينيين لا يطمحون لِتحقيق شيء سوى إقامة دولتهم المُستقلّة في الضفّة الغربية وقطاع غزة فقط، وبمجرد إقامة الدولة الفلسطينية فسوفَ يعُمّ السلام.

وبالنسبة لنا وللعديدِ من الإسرائيليّين - لا سيما اليساريين - فإن عقد التّسعينيات كان رمزاً لأملٍ كبير في هذه المنطقة، ويعود الفضل في ذلك إلى "سنوات أوسلو" وانطلاق عمليّة السّلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. ومع حلول عام 1992م صَرنا - نحن المؤلفان - نبلغُ سِنّ الثامنة عشرة من عمرنا، بالتالي صرنا مؤهلين نحن وأبناءُ جيلنا للتصويت في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية لأول مرة في حياتنا، فصوّتنا ورحّبنا بتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة على يد حزب العمل برئاسة إسحق رابين، هذه الحكومة التي كانت شريكة في مباحثات أوسلو للسلام سنة 1993م مع منظّمة التحرير الفلسطينية وهي الحكومة ذاتها التي وقعت مُعاهدة السلام مع الأردن عام 1994م.

وبالرغم من قيام الفلسطينيين بشنّ هجمات انتحارية مُروّعة ضدّ المدنيين الإسرائيليين العُزَّل عَقِب التّوقيع على اتفاقية أوسلو، وبالرغم من اغتيال إسحق رابين على يد رجلٍ إسرائيليّ متطرّف، إلا أن الإسرائيليين لم يفقدوا الأمل في إمكانية تحقيق السّلام وظلوا متشبّثين بذلك الأمل حتى الرمق الأخير، هؤلاء الإسرائيليون الذين منحوا إيهود باراك انتصاراً ساحقاً على خصمه في الانتخابات بنيامين نتنياهو عام 1999م. وقد كنا نتابع في تلك الفترة بكل شغف وترقّب رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي تولّى منصبه للتوّ حينها وهو يفي بوعده الذي قطعه في الانتخابات، فوقّع اتفاقية سلام كان من المفترض أن تكون دائمةً مع الفلسطينيين في صيف عام 2000م خلال مباحثات قِمة كامب ديفيد.

لكن وعلى غرار العديد من اليساريين الإسرائيليين فقد تملّكَتنا حيرة شديدة تطغى عليها الكثير من التساؤلات حول سبب فشل مساعي تحقيق تسوية سلمية بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين، بالرغم من أن كافّة المقترحات التي قدّمها الجانب الإسرائيليّ كانت تتماشى مع مطالب الفلسطينيّين. ناهيك عن حقيقة تفويت الفلسطينيّين لِفرصتين ذهبيّتين عامي 2000م و2008م لإقامة دولة فلسطينية مستقلّة خالية من المستوطنات وعاصمتها القُدس الشّرقيّة قد زرعت في أذهاننا بذور الشكّ تجاه ما يريده الفلسطينيون فِعلاً. فقد كنّا نفترض جدلاً بأن أي شعبٍ يسعى لنيل الاستقلال وإقامة دولة خاصّة به سينتَهِز أي فُرصة لتحقيق ذلك، لكن الفلسطينيّين لم ينتهزوا هاتين الفرصتين، بل بادروا بمُجرّد انسحاب ياسر عرفات من قمة كامب ديفيد عام 2000م إلى إشعال فتيل الانتفاضة الثانية التي شهدت سلسلةً من المجازر الدموية الهمجيّة المُتواصلة التي كان يشنّها الانتحاريون الفلسطينيون في الحافلات والمقاهي والشّوارع في مختلف أنحاء إسرائيل.

بالتالي وجدنا أنفسنا في حالة من الشكّ المُتزايد حول الافتراضات التي كنّا نُسقِطها على الصّراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ، إذ كنّا نفترض بأن هذا الصّراع هو مجرّدُ خلافٍ جغرافي على الأرض بالإمكان حلّه بمجرّد تقسيمها إلى دولتين مُستقلّتين، وبأن الفلسطينيّين لا يطمحون لِشيء سوى تحقيق وحدتهم الجغرافية على الأرض وإقامة دولتهم المستقلة عليها، وبأن الاحتلال الإسرائيلي وبناء المستوطنات هي العقبات الرئيسية في طريق السّلام. لهذا بدأنا نسأل أنفُسنا هذه الأسئلة: ما الذي أفسدَ الأمر؟ وهل أغفلنا مسائل أخرى أعمق من هذه العقبات؟ ومن هذا المنطلق كانت هذه الأسئلة بمثابة الدافع لكلينا للقيام بعملية بحث وتأمّل وتدقيق، والأهمّ من ذلك كله هو أن هذه الأسئلة كانت الدافع وراء شُروعنا بعملية بحثٍ مُستفيض تهدف إلى تقصّي المزيد من الحقائق حول هذا الجانب، والنتائج التي توصّلنا إليها كانت مُفاجئة وصادمة فعلاً، إذ كانت واحدة من أهمّ القضايا الجوهرية بعيدة عن أنظارنا لعقود من الزمن رغم وجودها الواضح وضوح الشمس في كبد السماء، بل وكانت غائبة أيضاً عن أنظار الإسرائيليّين وجميع السّاسة وصُنّاع السّلام حول العالم.

إن مُعضلة قضية اللّاجئين الفلسطينيّين والمطالب العربيّة والفلسطينيّة بمنح أولئك اللّاجئين ما يُسمّونه بـ "حق العودة" هي مُعضلة لم تنل قدراً مُناسِباً من الاهتمام طيلة العقود الماضية، إذ لم يُكرّس القادة الإسرائيليون ولا الرأي العام الإسرائيلي ولا حتى المجتمع الدوليّ أي وقت أو مجهود لمناقشتها والخوض في تفاصيلها بشكل جدّي، خِلافاً للوقت والمجهود المُضني الذي كُرِّس للحديث عن القضايا الأساسية الأخرى المتعلّقة بالصّراع، مثل النقاش الدائم حول موضوع المستوطنات والاحتلال العسكريّ للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وغيرها من القضايا. وبالرغم من أن قضية

اللجوء الفلسطينية هي مسألة مهمّة جداً وتستحقّ النقاش بالفعل إلا أنها لم تُطرح للنقاش من منظور استراتيجي أبداً، كما لم تُبذل أيّ مساعٍ جدّية لإيجاد حلّ لها أو حتّى إدراجها في الأجندات السّياسية الدولية. إن هذه المعضلة التي تُوصف دوماً بأنها إحدى القضايا الجوهرية في الصّراع كانت غائبة عن الأنظار لفترة طويلة وتعرّضت للتهميش والإقصاء، وهو ما جعلها مركونة على الهامش إلى حين إيجاد حلول للقضايا الأساسيّة الأخرى.

كما أدركنا بأن قضية اللاجئين الفلسطينّيين - دوناً عن بقيّة القضايا الأخرى المتعلقة بالصراع - تستحقّ أن تكون في مقدّمة بل وصُلب النقاشّ السياسيّ، فبحثُنا المُستفيضُ كشف لنا بأن هذه القضية ليست مجرّد إشكالية هامشية، وإن صحّ التعبير فلربما **تكونُ هي الإشكالية الوحيدة التي تقف وراء استمرار هذا الصراع أصلاً.** فالصورة التي يصوّر بها الفلسطينيّونَ أنفسهم على أنهم "لاجئون من فلسطين" ومطالبتهم الدائمة بممارسة ما يُسمّى بحق العودة هي أمور تعكسُ واحداً من أعمق الاعتقادات وأبرز الثوابت الفلسطينيّة المتعلقة بارتباطهم بالأرض، الأمر الذي يُفسِّرُ انعدام رغبتهم في اقتسام أي جزءٍ منها مع اليهود. كما أن الدعم المادّي والمُمنهَج لهذا الاعتقاد الفلسطيني الراسخ من قِبل دول الغرب وهيئة الأمم المتحدة قد أدّى إلى خلق فئةٍ سُكانية دائمة ومُتنامية باستمرار من اللاجئين الفلسطينيّين، الأمر الذي أصبَحَ يشكّل عقبةً يصعب تجاوزها من أجل المضيّ قُدُماً نحو تحقيق السّلام.

كما ويعتبرُ المطلب الفلسطيني بـ "العودة" إلى الأراضي التابعة لسيادة دولة إسرائيل المستقلة عام 1948م شاهداً حياً على الرفض الفلسطينيّ المتواصل لشرعيّة إقامة دولةٍ يهوديّة على أي جزء من أرض آبائهم وأجدادهم ووطنهم اليهوديّ التاريخيّ. وقد قادنا البحث الذي أجريناه إلى استنتاجٍ مفاده استحالةُ فهم أي جانب من جوانب الموقف الفلسطينيّ من عمليّة السّلام ومن الصّراع نفسه واستحالة التقدّم بأي خطوة للأمام لحلّ الصراع دون الرجوع إلى هذه المُعضلة الرئيسية والتعمّق في تفاصيلها.

وانطلاقاً من هذه القناعة فقد قررنا البدء بالتقصّي والتحري والبحث المُعمّقِ في تفاصيل هذه القضيّة ووصفها وتحليلها منذ البدايات الأولى لنشأتها، أي منذ حرب عام 1948م حتى يومنا هذا. لذلك يطرح هذا الكتابُ العديد من التساؤلات وفي الوقت نفسه يجيبُ على العديد من التساؤلات المتعلقة بهذه القضية الجوهرية والمُهمّشة. كما ويكشف النقاب عن وثائق جديدة عبر تتبّع أهمّ الوقائع والأحداث المتعلقة بالشخصيات التاريخية ذات الصِّلة والعودة إلى مراحل بارزة من مراحل هذا الصراع اتخذت فيها قرارات مفصليّة وهامّة. ومن بين هذه الأسئلة التي يناقشها ويتطرق لها هذا الكتاب: لماذا لا يزال هنالك "لاجئون فلسطينيون" خلّفتهم حربٌ انتهت قبل أكثر من سبعة عُقود؟ ولماذا يُصِرُّ الفلسطينيّون على امتلاك كل لاجئ فلسطينيّ حقاً "مقدّساً" وغير قابلٍ للتصرف في العودة إلى دولة إسرائيل السّيادية طيلة أجيال وأجيال رغم عدم وجود أي أساسٍ أو مسوِّغ قانونيّ يمنحهم هذا الحقّ؟ وما الذي حال دون دمج وتوطين اللاجئين الفلسطينيّين في المجتمعات التي نزحوا إليها مثلما حدث مع اللاجئين اليهود الذين تم تهجيرهم من الدول العربية عقب حرب 1948م؟ وهل كان السبب هو شُحُّ الأموال والدعم الماديّ أم غياب الاهتمام الكافي باللاجئين، أم هنالك أسبابٌ فكرية وأيديولوجية أخرى تقف وراء ذلك؟ وهل يعتبر "حق العودة" مطلباً حقيقيّاً أم أنه مجرّد ورقة مساومة وضغط فلسطينيّة يمكن التخلّي عنها بمجرد استجابة إسرائيل للمطالب الفلسطينية الأخرى؟ ولماذا يحتشدُ الفلسطينيّون في مسيرات "العودة" من قطاع غزّة باتّجاه إسرائيل؟ وما الذي يعنيه "حقّ العودة" في إطار معاهدة سلام

شاملة؟ وإذا كان حقُّ العودة مطلباً حقيقياً وشرعياً فهل يُمكننا إحراز أي تقدّم ملموسٍ في عمليّة السّلام في ظل تشبّث الفلسطينيين بهذا المَطلب؟ وإن كان هذا الأمر صحيحاً فكيف بإمكاننا المضي قدماً في عملية السلام؟

وفي خِضَمّ محاولاتِنا ومَساعينا الحثيثة للإجابة عن هذه الأسئلة فقد قُمنا بتسليط الضوء عبر صفحات كتابنا على مأساوية السياسات الغربية التي كانت ولا زالت تؤذي نفسها بنفسها من خلال سعيها لتحقيق أهداف مُتناقضة. كما يُبيّنُ الكتاب أيضاً كيف أصبحت وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين (وكالة الأونروا UNRWA) عقبةً كُبرى أمام إحلال السّلام، وكيف أصبحت أداةً تخدم استمراريّة الصّراع عقب تكليفها بمهمة رعاية اللّاجئين الفلسطينيّين الأصليّين الذين خلّفتهم الحرب مباشرةً، وتبعاً لهذه المهمة تلقَّت تمويلاً غربياً بلغ مليارات الدولارات طيلة عقودٍ من الزّمن.

واستناداً إلى هذا الاستنتاج الذي توصّلنا إليه بالرجوع إلى الأدلة التاريخية والذي يقول بأن وكالة الأونروا تعتبر مشكلة في حد ذاتها، بل وأنها جزء من المشكلة وليست جزءاً من الحلّ، فإنّنا ندعو المجتمع الدوليّ إلى تفكيك هذه الوكالة واستبدالها. وفي هذا الصدد فإننا نطرح عبر صفحات كتابنا مقترحات سياسيّة ضرورية لئلا يتمّ حرمان الفلسطينيّين من الخدمات الاجتماعية التي توفرها لهم وكالة الأونروا في حال تم تفكيكها وإنهاء خدماتها.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن كتابنا يواجه ويتحدّى الفكر التقليدي بشأن دور الدبلوماسيّين والمُفاوضين السّياسيّين في إطالة أمد النّزاعات. فبينما تنظر الرؤية التقليدية إلى الدبلوماسيّين والمُفاوضين والسّياسيّين على أنهم يصنعون السلام عبر سفرهم الدّائم بين العواصم وإجبارهم للأطراف المُتردّدة في الجلوس مع بعضها البعض وتقديم التنازلات، فإن كتاب **حربُ حقّ العودة** يُبيّنُ كيف ينبغي على هؤلاء الدبلوماسيّين والمُفاوضين والسّياسيّين أوّلاً وقبل كلّ شيءٍ أن يقوموا بتحليل الأسباب الجذرية للصّراع ثم العمل تدريجياً وعلى نحو متواصل على إزالة العقبات الحقيقية التي تشكّل حجر عثرة أمام إحلال وتحقيق السّلام.

كما ويُبرهن كتابنا بأن كافة الجهود المُستثمرة من أجل حلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطينيّ الذي تخلَّلها عقود طويلة من المساعي والسفر الدائم من دولة لأخرى والضغط على أطراف الصراع مستنزفين ساعات لا حصر لها من المفاوضات قد ذهبت جميعها سدىً بسبب عدم استيعاب ومعالجة أي من الدبلوماسيّين والمُفاوِضين والسّياسيين للأسبابِ الجذرية للصّراع والاكتفاء بالتطرّق إلى القشور، بالتالي قاموا بالتغاضي عن القضايا الجوهرية وركّزوا جهودهم على إيجاد حلّ لما بدا لهم بسيطاً وسَهلاً. وفي حال سار الدبلوماسيون والمُفاوضون وصُناع السلام في الطريق الذي بيّنه لنا حاخامات اليهود من خلال حِكمة تقول: "ليس من المُتوقّع منّا أن ننهي مهمّة مُعينة، لكن ينبغي علينا ألا ندخّر جُهداً لحلّها حتى لو استغرق هذا دهراً بأكمله"، فإنهم سيوفِّرون على أنفسهم ما يبذلونه من مساعي عبثية لتحقيق السّلام الشَّكلي، وسيكرّسون جهودهم في إطار إيجاد سُبُلٍ بنّاءة وعملية تؤدي إلى التوصّل إلى سلامٍ حقيقيّ بنهاية المطاف.

إن اهتمامنا- نحنُ مؤلّفا هذا الكتاب - يصبّ أولاً وأخيراً في بوتقة تحقيق السّلام الحقيقي بين الإسرائيليّين والعرب من جهة، والإسرائيليّين والفلسطينيّين من جهة أخرى، وليس السّلام الصّوري الذي لا يتجاوز كونه مجرد حبر على ورق، فكلانا نعيش في إسرائيل وكلانا له أبناءٌ وعائلة فيها، ووجودنا في قلب دوامة العُنف وفي حالة حرب دائمة مع الفلسطينيّين والعرب يعني عيشنا مع إمكانيّة تعرّض أي من أحبّائنا للإصابة أو القتل في يومٍ من الأيام. كما يعني أنه ينبغي علينا الأخذ بعين الاعتبار ونحن نربّي أبناءنا بأنهم مضطرون دوماً للخدمة في الجيش الإسرائيلي، بالتالي لا مفرّ من مواجهة الموت في خضم هذه الحرب. إن السّلام بالنسبة لنا ليس موضوعاً بسيطاً نناقشه ونحنُ نتناول وجبة العشاء حول مائدة الطعام، بل هو ضرورة وجوديّة لاستمرارِنا وبقائِنا في هذه الحياة، لذلك يغمرنا شعورٌ بالأمل العميق بأننا قد نُساهم عن طريق تأليف هذا الكتاب في تحقيق سلامٍ حقيقيّ ودائم بين الجانبين.

وأخيراً وليس آخراً، فإننا سنبدأ صفحات كتابنا بالتطرّق إلى الأحداث التي أدّت إلى حرب 1948م والظروف المحيطة بها باعتبارها أول حرب بين العرب والإسرائيليّين، ومن رحم هذه الحرب وُلدت دولة إسرائيل المُستقلّة في حين تعرض العربُ للهزيمة والتهجير. كما أن هذه الحرب خلّفَت ورائها قضيتي لجوء على جانبي الصراع: فالقضية الأولى هي قضية مئاتُ الآلاف من اللاجئين اليهود الذين فرّوا نازحين من جحيم البُلدان العربية أو أجبروا على النزوح منها خلال تلك الفترة، هؤلاء اللاجئون الذين استقبلتهم واستوعبتهُم إسرائيل ودول أخرى خلال فترة قصيرة ليبدأوا حياتهم من جديد كمواطنين في هذه الدول. أما القضية الثانية فهي قضية مئات الآلافِ من اللاجئين الفلسطينيّين الذين فرّوا أو أُجبِروا على مغادرة ما أصبح لاحقاً يُطلق عليه رسمياً دولة إسرائيل، والذين ظلوا رغم مرور أكثر من سبعين عاماً يصنفون على أنهم لاجئون جيلاً بعد جيل. وعادةً ما نسمع ادّعاءات بأن ظروف نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيّين قد كانت ظروفاً استثنائية من حيث عدد اللاجئين وحجم الوحشيّة التي عوملوا بها وبأن هذه الظروف لا زالت مستمرة حتى يومنا هذا. وعليه فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل هذه هي الحقيقة فِعلاً؟ وللإجابة عن هذا السؤال المحوريّ فإننا سنستهلُّ كِتابنا بإجراء عدد من التحليلات التاريخيّة الدقيقة بحيث تتضمّنُ إجراء مقارناتٍ على المستوى الدوليّ بين قضية اللاجئين الفلسطينيين وقضايا لجوء أُخرى في العالم.

الفَصلُ الأوَّلُ: انْدِلَاعُ الحَرْب (1948م)

"مهما بَحَث الباحثون والمؤرِّخون فإنهم لن يَجِدوا شَعباً عانى من العذابِ والأسى مِثلَما يُعاني الشَّعبُ الفلسطينيّ" - ياسر عرفات

عَدَدُ اللاجئين المُسجّلين: 0

جلس عبد القادر الحسيني قائد المجموعات الفلسطينية المسلحة في منطقة أورشليم القُدس خلال حرب الاستقلال الإسرائيلية فوق جبل القسطل المطلّ على الطريق المؤدّية لأورشليم القدس ليكتُب رسالة لابنه فيصل قبل أن يُقتَل عبد القادر في ساحة المعركة بتاريخ الثامن من شهر نيسان/أبريل عام 1948م، ومما جاء في رسالته: "هَذِهِ أَرضُ البَواسِلِ، إنّها أَرضُ آبائنا وأجدادنا ولا حق لليهود فيها. كيف يغمض لي رمشٌ والعدو جاثم فيها؟ إنه أمر يُدمي الفؤاد ولا بد لنا من تلبية نداء الوطن". [1]

لقد كان عبد القادر الحسيني شخصية قيادية استثنائيةً في المجتمع الفلسطيني، فوالده موسى كان يشغل منصب محافظ القدس، وابن عمّه هو الحاج أمين الحسيني مفتي القدس وأحد أبرز القيادات الفلسطينيّة خلال فترة الانتداب البريطاني. ورغم انتمائه لعائلة أرستقراطيّة برجوازية إلّا أن عبد القادر الحسيني كان يخوض المعارك جنباً إلى جنب جنوده الأقلّ رُتبةً منه، وهذا كان أمراً استثنائياً إلى حدٍ ما، لكنّ الإرث المعنويّ الذي تركه لابنه فيصل والقائم على مُعارضة مساعي اليهود لنيل استقلالهم والتصدّي لهذه المحاولات بكافة الطرق لم يكن أمراً استثنائياً على الإطلاق، بل كان انعكاساً لموقف المجتمع الفلسطينيّ بكافة أطيافه ومكوّناته خلال تلك الفترة. [2]

وقد زعمَ العرب والفلسطينيّون بأن حرب 1948م خلّفت وراءها ظُلماً وإجحافاً كبيراً يتمثل في خلق قضية اللاجئين الفلسطينيين، لكن التسلسل الزمني للأحداث يدحضُ هذه المزاعم ويُثبت بأنها مجرد ادعاءات باطلة لأن نظرة العرب والفلسطينيين إلى الحركة الصّهيونية على أنها حركة ظالمة ومُعتدية كانت نظرة سائدة وموجودة لديهم أصلاً قبل اندلاع الحَرب بِعدّة عُقود، الأمر الذي دفع العرب لمُعارضة ومقاومة أي نشاطٍ لحركةِ التحرير الوطنية اليهودية، حيث كان يُشكّل مفهوم السّيادة اليهوديّة بالنسبة للعالم العربي جريمة ضدّ العدالة حتى قبل أن يُضطرّ أي فلسطيني لِترك بلاده خلال فترة الانتداب البريطانيّ. كما كانت هذه الرؤية العربيّة ترى أن الظُلم جُزء متأصل في وجود وقيام الحركة الصهيونية، وهذا هو السبب الرئيسيّ وراء اندلاع الحرب الممتدّة من عام 1947م إلى 1949م مخلفة وراءها قضية اللاجئين الفلسطينيّين في المقام الأول.

لقد كان عربُ فلسطين الانتدابية [3] في حالة انقسامٍ فيما بينهم، انقسام بين المدينة والقرية، وبين الساحل والرّيف، بين مؤيّدين لآل الحسيني وبين آخرين مؤيّدين لآل النشاشيبي. لكن على الرّغم من هذه الانقسامات فإن ما كان يُوحّدهم جميعاً هو الرفض السّياسيّ لسيادة اليهود على أيّ قطعة من الأرض أينما كانت ومهما كان مساحتها، بالتالي لم يقبل العرب في أي مرحلة من مراحل الصراع أي مسعى يهودي للاستقلال على أي بقعة من أرض إسرائيل التاريخية. ومنذ أن فُرِض الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1920م من قبل عُصبةُ الأمم - التي كانت حديثة التأسيس حينها - كي تحكم المنطقة وتقوم بنهاية المطاف بإنشاء وطنٍ قوميّ للشعب اليهودي [4]، لم يتوقف العرب عن معارضة ومقاومة هذا التوجّه، وأصرّوا على أن الأرض بأكملها هي أرض عربية وبأن هذه مسألة غير قابلة للمساومة أو التفاوض تحت أي ظرف. [5]

لكن الصّراع بطابعه العنيف بين العرب واليهود كان قد أنهك بريطانيا، فالصّراع اندلع مباشرة عقب قدوم الحكم البريطاني على المنطقة خلال عشرينيات القرن المنصرم، الأمر الذي اضطرّ بريطانيا في نهاية المطاف إلى إحالة القضية إلى الأمم المتحدة مباشرةً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وفي خطابه الذي ألقاه في البرلمان بتاريخ الثامن عشر من شباط/فبراير 1947م فقد وضح وزير الخارجية البريطاني إرنست بيفن – والمعروف بمواقفه المعادية للصهيونية ولمجتمعِ الشتات اليهوديّ (اليشوف) – موقف بلاده قائلاً: "تواجه حكومة جلالة الملك مُعضلة في تعارض المبادئ الأساسية للشعبين مما يجعل الموضوع غير قابل للحلّ ... لأن المبدأ الأساسي بالنسبة لليهود هو إقامة دولة يهودية مُستقلّة، بينما المبدأ الأساسي للعرب هو المُعارضة والمقاومة بكافة السبل المتاحة لفكرة سيادة اليهود أو نيلهم الاستقلال **فوق أي جزء من أرض فلسطين**" (الجُزء المكتوب بالخط الغامق هو ما يريد المؤلّفان التركيز عليه) . حينها أدرك إرنست بيفن جيداً بأن الصّراع لم يكن بين حركتين وطنيّتين تسعى كلّ منهما لنيل استقلالها، وإنّما بين مجموعتين تسعى إحداهما (أي العرب) على وجه التحديد لمنع مجموعة أخرى (أي اليهود) من نيل استِقلالها. [6]

وبعد أن قامت لجنة اليونسكوب (UNSCOP) الدولية والمختصة بدراسة القضية الفلسطينية باقتراح تقسيم أرض فلسطين الانتدابية كحلّ للصّراع بتاريخ التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر عام 1947م، حين صوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح تنفيذ هذا القرار وتقسيم الأرض إلى دولتين: دولة عربية وأخرى يهودية[7]. وقد ذَكَرت اللجنة في تقريرها المُرفق لشرح القرار بأن "الطرح الأساسي الذي يقوم عليه القرار يستند إلى مطالب العرب واليهود على حدّ سواء في أرض فلسطين، وهي جميعها مطالب عادلة، لكن من المستحيل قبول وتنفيذ هذه المطالب مُجتمعة. ومن بين جميع الحلول المطروحة على الطاولة فإن تقسيم الأرض بين الجانبين يعتبر أكثر التسويات المقبولة والقابلة للتطبيق على أرض الواقع، وهو أكثرها قدرة على تلبية مطالب الجانبين **بشكل جزئيّ**". وتأييدُ المجتمع الدّولي لقرار التقسيم يعني وجود قبول وإجماع دولي لشرعية مطالب كلّ من اليهود والعرب على حدّ سواء.[8]

واستناداً لمقترح التقسيم فقد كان من المفترض أن تحظى الدولة اليهوديّة بمساحة 55% من إجمالي أراضي فلسطين الانتدابية، وكان من المفترض أن تضم معظم أراضي صحراء النقب والسُّهول السّاحلية الممتدة بين رحوفوت وحيفا والجليل الشرقيّ وسهل مرج ابن عامر (عيمق يزرعئيل بالعبرية)

والجزء الشّمالي من غور الأردن (بما في ذلك المنطقة المعروفة باسم إصبع الجليل). أما الدّولة العربية فكان من المفترض أن تضم أراضي المنطقة الشّمالية الغربية من النقب والسهول الساحلية الجنوبية المحيطة بغزّة، والمناطق الجبليّة الممتدة من يهودا والسّامرة شمالاً وصولاً إلى بئر السّبع جنوباً، إضافة إلى منطقة الجليل الأوسط والغربيّ. أما مدينة أورشليم القدس فكان من المفترض أن تكون منطقة مُحايدة وخاضعة لسيادةِ الأمم المتحدة.

كما كان من المفترض أن تظلّ أقلّية عربية كثيرة العدد في الدولة اليهوديّة تضم حوالي أربعمائة وخمسين ألف مواطن عربي، وهو ما كان يُشكّل 47% من إجمالي السكان العرب آنذاك. لكن نسبة العرب بالنسبة للسكان لليهود في دولة إسرائيل المستقلّة كانت ستنخفض تلقائياً بعد قدوم مئات آلاف اليهود النّاجين من الهولوكوست (المحرقة) إلى الدولة اليهودية، فبعض الناجين كان ينتظر انقاذه من معسكرات النّازحين في مختلف أنحاء أوروبا، وبعضهم الآخر كان ينتظر إنقاذه من معسكرات الاحتجاز البريطانية في قبرص بعد أن استجاب البريطانيون للضغوطات العربية لمنع الناجين من المحرقة من القدوم إلى أرض فلسطين الانتدابية. [9]

وقد استجاب الجانب اليهوديّ لقرار التقسيم بحماسة شديدة، حيث صرّح دافيد بن چوريون (الذي سيصبح لاحقاً أول رئيس وزراء لدولة إسرائيل) بأن قرار التقسيم كان أكبر إنجاز حقّقه الشّعب اليهوديّ، فيما صرّح موشيه ديان لاحقاً بأن قلبه كان يخفق مع كل كلمة "نعم" كان يقولها كل ممثل لكل دولة خلال تصويت هيئة الأمم المتحدة على القرار. أما في أورشليم القدس فقد احتشد المئات في منطقة المؤسّسات والمعاهد اليهودية الوطنية (National Institutions) في شارع الملك جورج. وفي الساعة الثانية صباحاً عقب الإعلان عن نتيجة التصويت بدأوا بالاحتفال والغناء والرقص بعد احتشاد المزيد من اليهود الذين جاؤوا بعشرات الحافلات إلى المنطقة. أمّا في تل أبيب فقد احتشدت جماهير غفيرة في ميدان ماچن داڤيد (نجمة داوود) للغناء والرقص احتفالاً وابتهاجاً بنتيجة التصويت.[10]

وفي بداية الأمر كانت الحركة الصّهيونية تُطالب بكافة أراضي منطقة فلسطين الانتدابية (بل وطالبت بأكثر من ذلك بمجرّد انتهاء الحرب العالمية الأولى)، إلا أنها منذ منتصف الثلاثينات أبدت استعدادها الدائم لخلق حلٍّ وسطٍ وتقسيم الأرض بين الطرفين، لأن هدفها الرئيسي صار تحقيق السّيادة لدولة إسرائيلية، بالتالي اعتبر القادة اليهود قرار التّقسيم إنجازاً عظيماً يلبّي الهدف الذي وجدت من أجله الحركة الصّهيونية أساساً وهو تحقيق الاستقلال السّياسيّ حتى لو كان فوق جزء محدّدٍ من أرض إسرائيل. وفي هذا الصدد صرّح دافيد بن چوريون في الثالث من كانون الأول/ديسمبر عام 1947م قائلاً: "لقد تقلّصت وطموحاتنا وضاقت مساحة أراضينا، أما حدودنا فقد تدهور وضعها سياسياً وعسكرياً، لكن هذا يظلّ أعظم إنجاز لنا، فقد حصلنا على معظم الأراضي الساحلية ومعظم الأغوار بالإضافة إلى النسبة الكبرى من المياه شمالاً وأغلب المساحات الخالية وكسبنا وجود بحريْن اثنين تشرف عليهما حدود دولتنا، ناهيك عن أننا حصلنا على اعتراف رسمي من معظم دول العالم باستقلالِنا". [11]

في المقابل رفض العرب قرار التقسيم جُملة وتفصيلاً، فمن وجهة نظرهم كان ينبغي أن يحصل العرب على كامل الأرض عقب سقوط الدولة العثمانية، لذلك بذلوا قصارى جهدهم منذ بداية الانتداب لمنع الهجرات اليهودية إلى أرض إسرائيل، رافضين تقديم أي تنازلات بأي شكل من الأشكال (ولنأخذ مثالا على ذلك مقترح التقسيم الأول الذي قدمته لجنة بيل PEEL سنة 1937م) [12]. كما كان العرب يؤمنون إيماناً عميقاً بأن اليهود لا يستحقون أي حقوق اجتماعية أو سياسية في هذا البلد، لأن اليهود بالنسبة لهم لم يكونوا شعباً أو أمّةً أبداً [13]، وفي أفضل الأحوال كانوا يعتقدون بأن منزلة اليهود في هذه الأرض يجب ألا تتعدى المنزلة التي منحها لهم الإسلام باعتبارهم من أهل الكتاب وأهل الذمة، بالتالي يحقّ لهم أن يحتفظوا بممتلكاتهم ومعتقداتهم الدينية مقابل كونهم مواطنين درجة ثانية ويُصنفون على أنهم أقل مكانةً ومنزلةً اجتماعياً وسّياسياً من المواطنين المسلمين. [14]

ومن ناحية عملية فقد كانت دلالة التقسيم تعني بالنسبة للعالم العربي بأنه سيتمّ تخصيص حوالي 15,000 كيلومتر مربّع للشعب اليهودي – الذي يُعتبر شعباً أصيلاً من شعوب المنطقة – أي ما نسبته جزءاً من الألف بالمائة من المساحة الإجمالية للدّول العربية التي كانت تبلغ 11.5 مليون كيلومتر مربّع والتي كان معظمها جزءاً من الدولة العثمانية. ولو مُنِح الشعب اليهودي مساحة الأرض التي يستحقها فعلاً من الأراضي التي كانت تابعة للدولة العثمانية على أساس تعداد السكان اليهود لكانَت مساحة الأرض التي يجب أن يحصلوا عليها أكبر بسبعة أضعاف من التي منحهم إياها قرار التقسيم. بعبارة أخرى: فإن قرار التقسيم يعني أن بضع مئات الآلاف من العرب سيضطرون للعيش كأقلية في الدولة اليهودية بنسبة لا تكاد تذكر مقارنة بستين مليوناً عربيّاً آنذاك [15]، لكن من منظور العرب فإن مجرّد فكرة وجود دولة يهودية مستقلّة تتمتع بحقوق دولية مماثلة للحقوق التي تحظى بها الدول العربية والإسلامية يمثل خرقاً فاضحاً للقانون وانتهاكاً لحُرمة أراضيهم.

وقد طالب الحزب العربي الفلسطيني سنة 1944م - والذي كان يمثّل موقف غالبية أفراد المجتمع الفلسطينيّ – بـ"حلّ وتفكيك الوطن القوميّ اليهوديّ" على الفور، وخرجت الجامعة العربية في خطابها الافتتاحيّ لِجلستها المنعقدة في شهر أكتوبر/تشرين الأول عام 1944م ببيان قالت فيه بأن "فلسطين جزء لا يتجزأ من العالم العربيّ". أمّا اللجنة العربية العليا التي قادت الفلسطينيّين في فترة حرب 1948م فقد أبلغت لجنة اليونسكوب خلال زيارة عدد من أعضائها للمنطقة عام 1947م بأن "أرض فلسطين بأكملها ينبغي أن تكون أرضاً عربيّة". كما وضّح عضو اللجنة العربية العُليا حسين الخالدي لأعضاء لجنة اليونسكوب بأن اليهود كانوا يَحظون بحياة هَنيئة ومستقرة في الدّول العربية إلى حين مطالبتهم بدولة مستقلّة خاصّة بهم، مُعرِباً عن رفضه القاطع لأي اقتراح بالتقسيم داعياً لإقامة دولةٍ واحدةٍ ذات أغلبية عربية كبديل لمُقترح التقسيم. [16]

وبالفعل، وبمجرّد الإعلان عن نتيجة التصويت الدولي على قرار التقسيم صرَّحَ مفتي القدس الحاج أمين الحسيني بأن العرب لا يعترفون بقرار التقسيم بأي شكل من الأشكال، وبأنه لا توجد لديهم أي نية لتنفيذه، فيما توعّد شقيقه جمال الحسيني بأن "شلالات الدّم ستتدفّقُ وتُغرِقُ الشرق الأوسط" عقب صدور هذا القرار. كما خرج الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن حسن عزّام (المعروف

أيضا باسم عزّام باشا) مهرولاً من مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة مهدّداً اليهود: من الآن وصاعداً سيقاتل العرب حتى الرّمق الأخير لمنعكم من إقامة دولتكم، ولن يسمحوا لكم بتحقيق ذلك تحت أيّ ظرف.[17]

وهكذا كانت المعارضة العربية لقرار التقسيم ولِطموحات الشعب اليهودي في الاستقلال هي السبب الرئيسي لاندلاع الحرب وإزهاق الأرواح وخلق مأساة اللاجئين الفلسطينيّين، هذه المعارضة التي عبّر عنها العرب بمنتهى الوضوح والصراحة بل وكانوا يفتخرون بها أيضاً، وهذا ما أكّد عليه أبا إيبان عضو الدائرة السّياسيّة للوكالة اليهودية في تلك الفترة بعد حديثه مع الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزّام مُحاولاً التوصل إلى تفاهمٍ معه عشية صدور قرار التقسيم أثناء لقائهما في فندق ساڤوي بلندن، حيث قال عزّام باشا مخاطباً أبا إيبان بمنتهى الوضوح والصراحة:

"إذا انتصرتم في الحرب فستكون لكم دولة، أما إذا لم تنتصروا فلن تكون لكم أي دولة... وإذا نجحتم في إقامة دولتُكم فحينها قد يضطر العرب في يوم من الأيام لتقبّل وجودها، وهذا أمرٌ ليس مضموناً بطبيعة الحال. لكن هل تظنّ حقاً أننا سنقف مكتوفي الأيدي وأنتم تقومون بعملٍ ينتهك مشاعرنا ومصالحنا؟ إنها مسألة متعلقة بشرفنا العربي، إذ ليس من العار أن يتم إجبار المرء بالقوة على قبول الظلم، لكن قمة الخزي والعار تكمن في قبول ظُلمٍ كهذا دون مقاومة. بالتالي لا بدّ من أن يكون هنالك ردّ، وهذا الردّ يجب أن يكون بالقوّة". [18]

وقد بُذلت جهود حثيثة لتجنّب الحرب، لكن العرب اشترطوا تخلّي اليهود عن أي طموح بتحقيق استقلالهم فوق أي بقعة على هذه الأرض مهما كانت مساحتها وحدودها مقابل تخليهم عن الحرب. ومباشرةً بعد التصويت لصالح قرار التقسيم قامت الأمم المتحدة بتشكيل لجنة مهمتها ترتيب عملية انتقال السلطات من الحكومة البريطانية إلى الدولتين المستقلتين اللتين كان من المفترض إقامتهما، إلا أن العرب قاطعوا تلك اللجنة مقاطعة تامة، وهذا ما يؤكّد عليه تقرير خاصّ أُحيل إلى مجلس الأمن الدولي في شهر شباط/فبراير عام 1948م، حيث صرّحت اللجنة قائلة: "إن الجهات والقوى العربية المُتنفذة داخل فلسطين وخارجها عازمة على منع تطبيق قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهم يواجهون جميع المحاولات لتنفيذ هذا القرار بالتهديد والوعيد".[19]

وقد اندلعت موجة عارمة من العنف مباشرة عقب صدور قرار التقسيم، إذ دعت اللجنة العربية العليا إلى إضراب عام في كافة أنحاء البلاد، وفي اليوم التالي تعرّضت حافلة تحمل رُكّاباً يهوداً لِلهجوم قرب قرية كْفَارْ سِيركِين، وبعدها بيومين قام عدد من الفلسطينيّين بالاعتداء على مركز تجاريّ يهوديّ قُرب باب الخليل في أورشليم القدس. بالتالي كانت هذه الجرائم والاعتداءات بمثابة الشرارة الأولى لاندلاع الحرب، وانتهى المطاف بالدولة اليهودية صامدة شامخة في وجه هذه الاعتداءات لكنها دفعت ثمناً باهظاً مقابل ذلك: فقد قُتِل حواليّ ستة آلاف يهوديّ (أي واحداً بالمائة من إجمالي السكان اليهود حينها) فيما أُصيب آلاف آخرون منهُم وأصبحوا مُعاقين جسدياً للأبد. في حين تكبّد الفلسطينيون خسارةً أكبر، وهي أنهم لم يُقيموا دولة مستقلة جنباً إلى جنب إسرائيل، ناهيك عن قتل الآلاف منهم وتهجير مئات

الآلاف من ديارهم. لكن الحقيقة هي أن جميع تلك الخسائر كان بالإمكان تفاديها لو لم يصر العرب على شنّ تلك الحرب ولو تخَلّت القيادات العربية من أمثال عبد القادر الحسيني عن الاعتقاد الراسخ بأنه "ليس لليهود أي حقّ في هذه الأرض". [20]

وبالنسبة لإسرائيل فقد دافعت عن نفسها خلال السنوات الأولى من انتهاء الحرب مُصرّحة بأنه لم يتمّ تهجير أيّ عربيّ من قبلها خلال الحرب، وبأن مَن نزحوا من ديارهم قد فرّوا من تلقاء أنفسهم خلال الحرب أو استجابوا لأوامر القيادات العربية بمغادرة منازلهم إلى حين انتهاء الحرب بانتصارٍ عربيّ. في المقابل ظلّ الفلسطينيّون متشبثين حتى يومنا هذا بالادّعاء القائل بأن المجتمع اليهودي الذي كان متواجداً في أرض فلسطين الانتدابية قبل إقامة دولة إسرائيل (اليَشوف) قد ارتكبوا تهجيراً مُمنهجاً بِحقّ السكان العرب ويشيرون إلى ذلك بمصطلح "التطهير العِرقيّ"، إلا أن الدراسات التاريخيّة الحديثة تفنّد كلا الموقفين وتبيّنُ وجود سلسلة من الأحداث أكثر تعقيداً من مجرد هذه الادعاءات. [21]

كما انقسمت الحرب إلى مرحلتين: المرحلة الأولى تمتدّ من أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 1947م (تاريخ تصويت الأمم المتحدة لصالح قرار التقسيم) لغاية 14 أيار/مايو 1948م (تاريخ إعلان استقلال إسرائيل)، ودار القتال خلال هذه المرحلة بين قوات يهود اليَشوف من جهة، والمجموعات الفلسطينية المسلحة والمقاتلين المتطوّعين من البلدان العربيّة المجاورة من جهة أخرى. أما في المرحلة الثانية التي تمتد من تاريخ 15 أيار/مايو 1948م حتى شهر أيار/مايو 1949م (تاريخ توقيع اتفاق الهدنة) فقد حاربت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي الجيوشَ العربية التي اجتاحت إسرائيل فوراً بمجرد إعلانها استقلالها.

وفي هذا السياق يُقسّم المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس هجرة الفلسطينيّين من ديارهم إلى عدة مراحل، وهو بالمناسبة من أبرز الخبراء والباحثين في حرب 1948م بالإضافة إلى كونه شخصية تحظى باحترام الجانبين نظراً لدراساتهِ وأبحاثهِ العديدة في قضية اللاجئين الفلسطينيّين [22]. وتبعاً لموريس فإن المرحلة الأولى للتهجير تمتد من شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1947م عقب تمرير قرار التقسيم وحتى شهر آذار/مارس 1948م، وهي الفترة التي ترك فيها قرابة مائة ألف فلسطينيّ ديارهم. وفي هذه المرحلة كانت الطّرق والبلدات المختلطة التي يعيش فيها اليهود والعرب بمثابة ساحات للقتال بين الطرفين، وغالباً ما كان الفلسطينيّون هم الذين يبادرون بالقتال، وكان هدفهم حينها هو مهاجمة القرى والبلدات اليهودية النائية والبعيدة عن المدن من أجل عزلها تماماً.

في المقابل كان ردّ القوات اليهودية آنذاك (منظّمة الهاچاناه) يقتصر على صدّ تلك الهجمات والحفاظ على حالة من الاتِّصال بالقرى والبلدات النائية، إذ لم يتم احتلال أي قطعة أرض أو قرية عربية خلال تلك المرحلة، وكان الخوف هو السبب الرئيسي الذي دفعَ الفلسطينيّين للهرب وترك ديارهم، بالتالي لم يطردهم أو يهجّرهم أحد وسبب رحيلهم كان الخوف من أن يظلّوا عالقين في قراهم خلال الاشتباكاتِ المسلّحة بين الطرفين. ومعظم النازحين كانوا عائلات من الطبقة الوسطى والطبقة العليا البرجوازية من الأطباء والمحامين والأساتذة والشخصيات المرموقة، والذين أدى خروجهم من قراهم إلى تحطيم معنويات الفلسطينيين بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، الأمر الذي مهد الطريق لموجات لاحقة

من الهجرة. ويمكننا القول بأنه مع حلول شهر آذار/مارس فقد كُسِر العمود الفقري للمجتمع الفلسطيني الذي صار بلا قيادة نتيجة لمغادرةِ غالبية أعضاء اللجنة العربية العليا خارج البلاد.

أما المرحلة الثانية فقد امتدّت من شهر نيسان/أبريل 1948م حتى شهر أيار/مايو 1948م، نتيجة لتغيير يهود اليشوف لاستراتيجيَّتِهم العسكرية. وحتى تلك اللحظة كانت المجموعات المسلحة العربية متفوقة على اليهود، فقد نجحوا في السيطرة على معظم مساحة النقب جنوب البلاد (وهي المنطقة التي خصصتها الأمم المتحدة لليهود) إضافة إلى السهول الساحلية والجليل الغربي ومنطقة أورشليم القدس، كما تمكّنوا من عزل العديد من القرى والبلدات اليهودية في هذه المناطق عن بعضها البعض، الأمر الذي أدّى إلى فشل العديد من المحاولات اليهودية لإمداد تلك القرى والبلدات بالماء والطعام، فكانت حصيلة القَتلى تُقدّرُ بألف يهودي حتى أواخر شهر آذار.

وفي السابع والعشرين من شهر آذار/مارس كانت قافلة من المركبات اليهودية تُحاول فكَّ الحصار عن كيبوتس يحيعام في الجليل، فتعرضت للهجوم من قبل المجموعات المسلحة العربية مما أدى إلى مقتل سبعة وأربعين يهودياً بعد أن تم التنكيل بهم والتمثيل بجثثهم. لكن الأسوأ من هذا كلّه كان الوضع المأساوي للمناطقِ اليهودية في أورشليم القدس والتي كانت قابعة تحت الحصار العربيّ وعلى وشك الانهيار تماماً، وتبعاً لما وثّقهُ إسحاق بن تسفي (أحد قادة حزب العمل وثاني رئيس لدولة إسرائيل) فقد سادت حالة من المجاعة في المدينة. وقد وضح دافيد بن چوريون حينها بأن الحرب كلّها تعتمد على أورشليم القدس، إذ ليست هنالك أية قيمة لبقية المناطق في حال سقطت أورشليم القُدس بيد العرب.[23]

وقد أدت ضراوة وشراسة القتال العسكري وشلال الدماء المتزايد خلال الشهور القليلة التي أعقبت صدور قرار التقسيم إلى عواقب سياسية وخيمة وطويلة الأمد، حيث تخلَّت الإدارة الأمريكية عن دعمها لمقترح إقامة دولة يهودية مستقلة بعد أن أدركت استحالة التقسيم السياسي للأرض، وطالبت عوضاً عن ذلك بإقامة نظام دوليّ للوصاية على الأرض [24]. ونظراً لهذه التّبعات الدراماتيكية والمَأساوية الخطيرة على الأرض فقد قرّر اليهود في شهر نيسان/أبريل تغيير استراتيجيّتهم من الدفاع إلى الهجوم، فصارت البلدات والقرى في مختلف أنحاء البلاد تسقطُ واحدةً تلو الأخرى تحت سيطرة القوات اليهودية. وقد كان هدف دافيد بن چوريون وقوات الهاچاناه في تلك المرحلة هو السيطرة على الأراضي التي كانت واقعة تحت سيادة الدولة اليهودية تبعاً لقرار التقسيم من أجل ضمان وتحقيق وحدة أرضهم والاستعداد لحرب مؤكدة ستشنُّها عليهم الجيوش العربية فيما بعد.[25]

وتُعرِّفُ تلك الخطة التي صاغها واتبعها يهود اليشوف آنذاك بالخطة العسكرية "دالِت" (الحرف الرابع من الحروف الهجائية العبرية)، حيث كانت تسعى هذه الخطة لقلب موازين الحرب من أجل ضمان إقامة دولة مستقلة وضمان أمنها [26]. أما الخطط السابقة "أَلِف" و "بيت" و "چيمل" (أَلِف-باء-جيم) فقد تمت صياغتها قبل حوالي عقدٍ من الزّمن، تحديداً خلال الثورة العربية الكبرى بين عامي 1936م و1939م خلال فترة مُقترح لجنة بيل سنة 1937م الذي كان يقتضي إقامة دولة يهودية مستقلة. [27]

حينها كانت الثورات العربية قائمة ضِدّ الانتداب البريطاني، وهذا كان هدفها المُعلن والرسمي، لكنها في الوقت نفسه كانت تستهدف السّكان اليهود بعمليات إجرامية عنيفة، بالتالي فإن هذا العُنف الموجَّهَ ضدّ اليهود جعلَ قادة اليشوف خاصة دافيد بن چوريون يقتنعون بأن تحقيق التعايش السلمي مع العرب هو ضربٌ من ضروب الخيال، وبأن استقلال الشعب اليهودي سيتطلّب تجهيزاتٍ عسكرية دفاعية جادّة.[28]

وبالعودة إلى الخطة العسكرية "دالِت" فقد كان محورها هو القوات اليهودية المقاتلة، بحيث تم التركيز من خلالها على الاحتياجات العسكرية لحماية القرى والتجمعات السكانية اليهودية، وتم توجيه تعليمات للقادة العسكريين بتركيز جهودهِم على تأمين وحماية الأراضي التي ستقام عليها الدولة اليهودية، لأن مجرد سيطرتهم على هذه الأراضي تعني ضمان قدرتهم على الدفاع عنها من خلال السيطرة على مراكز الشرطة والنقاط الحيوية الأخرى. ومن باب احترام الوجود العربي والسّكان العرب في تلك المناطق فقد كانت هناك تعليمات عسكرية صارمة لقادة الجيش بالتفريق بين العرب المُقاتلين وغير المقاتلين المدنيّين العُزَّل، ولم يكن لديهم أي افتراض مُسبق بأن جميع العرب أعداء لهم. فهدفُ اليهود كان عسكرياً بحتاً، بالتالي كان بإمكان العرب المُسالمين الذين لم يُعرّضوا حياة اليهود للخطر البقاء في منازلهم تبعاً لما تُمليه الخطة العسكرية "دالِت" باعتبار أن عدداً كبيراً منهم لم يغادروا منازلهم خلال تلك المرحلة، وخيرُ مثال على ذلك هو القرى التي تقع على الطريق المؤدي إلى أورشليم القدس مثل قرية أبو غوش، فالقرى التي أظهرت عداءها لليهود قد عوقبت بالحصار ونزع السّلاح وتفكيك قواتها المسلحة وتمّ طرد سكانها خارج الحدود. [29]

وبالرغم من مرور عقود على هذه الأحداث، لا زال النُشطاء المُناهضون لإسرائيل يستخدمون الخطة "دالِت" كدليل دامغ - بحسب زعمهم- على التطهير العرقيّ الذي مارسته إسرائيل بحق العرب [30]. لكن هذا الادعاء هو مجرد اتّهام فارغ لأن تلك الخطة العسكرية - والتي بإمكان أي شخص الاطلاع عليها وقراءتها - كانت خطّة ذات هدفٍ عسكريّ واضح جدّاً ولم تفرّق بين السُّكان على أساس أصلهم أو على أساس انهم عربٌ أم لا، بل فرّقت بينهم على أساس عدائهم لليهود وكونهم من المقاتلين المسلّحين أو من المدنيين العُزَّل. [31]

وقد كان نجاح القوات اليهودية في تنفيذها لتلك الخطة مُبهراً جداً لدرجة فاقت جميع التوقعات: فقد تمّت هزيمة المجموعات الفلسطينية المسلحة خلال بضعة أسابيع فقط، كما تمّ تأمين غالبية الحدود التي رُسِمَت للدولة اليهودية تبعاً لقرار التقسيم. لكن خلال هذه المرحلة نزح حوالي مائتي ألف إلى ثلاثمائة ألف فلسطينيّ من منازلهم وأراضيهم بما فيهم عربٌ من منطقة الجليل والقرى العربيّة المُشرفة على المنطقة المحدودة المحاذية للطريق الواصل بين تل أبيب وأورشليم القدس، إضافة إلى القرى والبلدات المختلطة في طبريا وصفد ويافا. وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من العرب لم يتعرضوا للطرد وأن موجات نزوحهم كانت مرتبطة بسقوط القنابل أو اقتراب قوات الهاچاناه من حدود قُراهم وبلداتهم، إلا أن بعض حالات النزوح الفلسطيني كانت بالفعل نتيجة لعمليات طردٍ جماعي، ذلك لأن المجموعات المسلحة الفلسطينية كانت تتواجد بين السكّان المدنيين العُزَّلِ في تلك القرى، وفي ظل

احتدام المعارك وشراسة القتال فإنه لم يكن لدى القوات اليهودية الوقت ولا القدرة على التفريق بين المقاتلين المسلّحين والمدنيين العزّل.

لكن المرحلة التالية من القتال شهدت ازدياداً في وتيرة التهجير والطرد، أي تلك المرحلة التي أعقبت إعلان استقلال إسرائيل بتاريخ الرابع عشر من شهر أيار/مايو 1948م، فقد وجد يهود اليشوف أنفسهم في مواجهة خمسة جيوش عربية، إضافة إلى ارتفاع حصيلة القتلى في صفوفهم وانتقال حِدّة المعارك من بيت إلى لآخر ومن قرية لأخرى، هذا عدا عن العديد من المواقف التي تعامل فيها العرب مع اليهود بمُنتهى الوحشية، وجميع هذه العوامل أدّت بنهاية المطاف إلى نفاذ صبر القوات اليهودية بالتالي لم تكن هناك أي إمكانية للتّهاون معهم، فصار الخيار الأكثر بديهية وأماناً بالنسبة لليهود هو أن يفترضوا جدلاً بأن العرب جميعهم مُعادون لليهود.

وفي هذا الصّدد بإمكاننا التطرق للشهادة التي ذكرها الكاتب الإسرائيلي المرموق يورام كانيوك خلال روايته "**1948م**" والتي يصف فيها كيف بدأ هو وأصدقاؤه يفقدون تعاطفهم مع العرب شيئاً فشيئاً وهُم وسط "**جحيم المذبحة**"، حيث كانت تحيط بهم أشلاء وجثث أصدقائهم المشوّهة والمتناثرة حولهم في كل حدٍ وصوب بينما الجرحى مُتناثرون على الأرض. وأضاف يورام واصفاً ما حدث لرجل يعرفه بعد أن تعرض للقتل على يد العرب: "لقد كان واحداً منا، إنني أعرفه لكني لا أذكر اسمه، لقد كان مُعلّقاً من شجرة وجسده كان مقطع لأشلاء ولا تمسكه سوى الحبال، وتم قطع عضوهُ الذّكري ثم تم وضعه في فمه!". كما يذكر كانيوك أيضاً كيف أن أحد أصدقائه فَقَد صوابه تماماً بعد أن "بدت على وجهه ملامح الغضب والحقد الهستيري" عقب رؤيته لِجثة صديقه المشوّهة، فصار يُحرّض غيره على الانتقام من أي عربيّ يقابلونه. [32]

وقد شهد تاريخ الخامس عشر من شهر كانون الثاني/يناير من عام 1948م ارتكاب واحدة من أفظع الجرائم الدموية لدرجة أنها حلت كالصاعقة على مجتمع اليشوف اليهودي بأكمله، حيث كان خمس وثلاثون فرداً من قوات الهاچاناه متوجهين سيراً على الأقدام إلى مدينة أورشليم القدس التي كانت تحت الحصار العربيّ، فلمَحهم أحدُ الرعاة العرب ثم قام بجلب عدد كبير من المسلّحين العرب لاعتراضهم ومنع تقدمهم صوب المدينة. واستمرت هذه المعركة يوماً كاملاً قاتل فيه الجنود اليهود حتى آخر رصاصة لديهم. وقد عثر أحد الضباط الإنجليز على الجثث ثم قام بجلبها إلى إحدى القرى المجاورة بحسب رواية أحد الشهود الذي قال: "بعد حلول الظلام جاءت ثلاث شاحنات عسكرية، وطلب الضابط الإنجليزي من النساء أن يلزمن بيوتهنّ، فيما اقترب الرجال من الشاحنات ورأوا كومة من الجثث العارية غارقة بالدماء عليها آثار التشويه والتنكيل... أما الجنود الإنجليز فقد وقفوا مذهولين من هول المشهد".[33]

وفي الثالث عشر من شهر نيسان/أبريل، وبينما كانت قافلة من الممرضين والممرضات والأطباء وطلبة الطبّ متوجّهة إلى الجامعة العبرية ومستشفى هداسا في جبل المشارف الذي يعد أحد أبرز مرتفعات مدينة أورشليم القدس، اعترض طريقهم مئات من المقاتلين والمسلحين العرب ووضعوا

الحواجز في طريقهم، ونجحوا في تعطيل الحافلة الأولى التي كانت تتقدم القافلة والتي كانت تضم أربع حافلات مُصفحة. حينها قاتل جنود الهاچاناه الذين كانوا على متن تلك القافلة دفاعاً عن أنفسهم على مدار ساعات حتى نفذت ذخيرتهم، تلك الساعات التي حاربهم فيها العرب بالقنابل اليدوية وزجاجات المولوتوف وبنادق برِن، وفي نهاية القتال صبّوا البنزين على الحافلات وأضرموا فيها النيران وأطلقوا النار على كلّ من كان يحاول الزّحف هرباً من الحريق. ومن أصل سبعين يهودياً قُتِلوا في ذلك الهجوم تم استعادة ثلاثين جثةً فقط لأن باقي الجثث تفحمت وتحولت إلى رماد من شدة النيران. وكان من بين القتلى اليهود علماء بارزون من أمثال الدكتور حاييم ياسكي مدير مستشفى هداسا، وأستاذ اللغويات الدكتور بنيامين كلار، والدكتور أڤرهام فرايمان الذي كان عالماً ومتخصصاً في قوانين الشريعة اليهودية، والطبيبان موشيه بن دافيد وليونيد دولجانسكي اللذان قاما بمعالجة عدد كبير من العرب خلال مسيرة حياتهما.[34]

وبتاريخ الثاني عشر من شهر أيار/مايو، تحديداً في منطقة كفار عتصيون التي تبعد بضعة أميال جنوبي أورشليم القدس، استسلم قرابة مئة من اليهود المدافعين عن بلدتهم وسلّموا أنفسهم للقوات العربية وخَرجوا من مخابئهم وخنادقِهم حاملين أعلاماً بيضاء واجتمع أغلبهم في مكان مكشوف وسط القرية. ويروي أحد الجنود اليهود الناجين مما حدث قائلاً: "لقد أمرنا الجنود العرب بالانبطاح ثم النهوض وأيدينا مرفوعة، وبعد ذلك أتى مُصوّر يرتدي كوفية ليُصوّرنا... وما إن انتهى من التقاط الصّور حتى فتحوا نيران رشاشاتهم علينا من كلّ حدٍ وصوب". وجميع حراس منطقة كفار عتصيون والبالغ عددهم حوالي 133 من الرجال والنساء قتلوا بدم بارد ذلك اليوم.[35]

وفي هذا السياق يروي أحد المُصوّرين الأمريكيّين شهادته بعد أن شاهد عدداً من الصور الفظيعة المعروضة للبيع في الأحياءِ والحارات العربية بمدينة أورشليم القدس، وكانت تلك الصور لجثث محروقة ومشوّهةً لجنود الهاچاناه، فيقول: "لقد انتشرت هذه الصور المروعة في أسواق المدينة المقدسة وكان يتم بيعها بعد كلّ معركة بسرعة البرق، لأن العرب كانوا يحملونها معهم في محفظاتهم ويعرضونها بكثرة". [36]

وفي هذه المرحلة من الحرب أصدر جنود جيش الدفاع الإسرائيلي أمراً بطرد العرب من العديد من القرى الخاضعة لسيطرتهم وذلك بغرض حشد المزيد من القوات في صفوف الوحدات المقاتلة بدلاً من انشغالها بحراسة تلك القرى العربية المستسلمة. ولكن ذلك لا ينفي أبداً بأن أعداداً مهولة من الفلسطينيّين قد نزحوا من ديارهم طوعاً وخوفاً من العنف الذي شهدته تلك الفترة. ففي عام 1948م على سبيل المثال نزح حواليّ مائة ألف فلسطينيّ تاركين وراءهم منازلهم وأراضيهم، ونصفهم هُجِّروا بعد سيطرة جيش الدفاع الإسرائيلي على منطقة اللد والرملة (قريتان تتمتعان بموقع استراتيجي لأنهما تُشرفان على الطريق الواصلة بين تل أبيب وأورشليم القدس)، فيما فرّ عدد كبير من الفلسطينيّين من مدينة الناصرة من تلقاء أنفسهم بالرغم من التعليمات الصارمة والصريحة التي تم توجيهها للجيش الإسرائيلي بعدم طرد أي من سكان تلك المدينة (مع العلم أن بعضهم عادوا إلى الناصرة بعد مدة قصيرة). وقد تكرّر هذا المزيج المتباين من عمليات النزوح والتهجير القسريّ من منطقتي الجليل والنقب حتى نهاية الحرب، حيث غادر قرابة مائتي ألف فلسطينيّ آخرون ديارهم خلال الفترة الممتدة بين شهري

تشرين الأول/أكتوبر وشهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1948م عقب تنفيذ عمليّة "حيرام" في المناطق الشمالية وعملية "يُؤَاف" في المناطق الجنوبية. [37]

ويُقدّرُ العدد الإجمالي للفلسطينيّين الذين نزحوا طوعاً أو تعرّضوا للتهجير القسريّ خلال الحرب بخمسمائة ألف إلى تسعمائة ألف شخص [38] تبعاً لبعض الدراسات والإحصائيات. وبالرغم من أن العدد الدقيق لا زال مجهولاً إلا أن التقديرات المقبولة لدى الكثير من الباحثين تميل غالباً لتقدير الرقم الحقيقي بنِصف هذا الرقم (حوالي أربعمائة وخمسين ألف نازح). وقد قدّرت بعثة الأمم المتحدة الاستطلاعية لمنطقة الشرق الأوسط عام 1949م إجمالي عدد النازحين آنذاك بـ 726,000 فلسطينيّ [39]، وأن ثُلثيهم تقريباً استقروا داخل حدود منطقة فلسطين الانتدابية التي أصبحت تُعرف لاحقاً باسم "الضفة الغربية" والتي كانت قابعة تحت سلطة الاحتلال الأردنيّ، و"قطاع غزة" الذي كان قابعاً تحت سلطة الاحتلال المصريّ. أمّا الثلث الآخر، الذي يقدر بحوالي 250,000 شخص، فقد غادروا أرض فلسطين الانتدابية ليستقرّوا في البلدان العربية المجاورة خاصة لبنان وسوريا وإمارة شرق الأردن ومصر. [40]

وبعد نهاية الحرب، قامت عدة جهات فاعلة سياسياً من ضمنها الحكومة البريطانية ووزارة الخارجية الأمريكية وبعثة الأمم المتحدة للدراسات الاقتصادية في الشرق الأوسط بإعلان أرقام متناقضة فيما يخصُّ العدد المحدد للاجئين الفلسطينيّين، في حين قام السياسيّون ونوّاب البرلمان العرب بِتضخيم أعداد اللاجئين بشكل مبالغ فيه. في المقابل قامت إسرائيل بمحاولة تخفيض ذلك العدد قدر المستطاع. أما وكالة الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) فكانت عام 1950م قد أدركت فعلاً بأنه "من غير الممكن توفير معطيات دقيقة بخصوص عدد اللاجئين العرب الحقيقيّين الذين تم تهجيرهم نتيجة الحرب في فلسطين... لا في الحاضر ولا في المستقبل". [41]

كما كان استخدام الأونروا لعبارة "اللاجئين الأصليين" استخداماً صائباً وفي مكانه، ذلك لأن عدداً كبيراً ممن تم تسجيلهم كلاجئين في تلك الفترة لم يكونوا لاجئين أصليين بالفعل، وما يُثبتُ هذا الأمر هو عدم وضوح نسبة السكان العرب الذين كانوا متواجدين في تلك المنطقة عشية الحرب ممن كانوا فعلاً سكاناً أصليّين دائمي الإقامة فيها. ففي فترة الانتداب البريطاني، بل وحتى قبل تلك الفترة، كان العرب يأتون من الدول المجاورة إلى منطقة فلسطين الانتدابية ويستقرون فيها بطرق شرعية وغير شرعية لأسباب اقتصادية ليعملوا في قطاع الزراعة. واستناداً إلى العقل والمنطق، فإنه لا يمكن اعتبار هذه الفئة من السكان كـ "لاجئين حقيقيّين" لأن وجودهم في أرض فلسطين كان وجوداً مؤقّتاً أصلاً.

وقد كان من الشائع أيضاً أن يقوم اللاجئون بتسجيل رقم مزيف لِأفراد أُسَرِهِم وعائلاتهم: فقد توقف حينها أرباب الأسر عن التبليغ عن الوفيات وقاموا بتسجيل ولاداتٍ لأطفال ليسوا موجودين أصلاً، كما كان اللاجئون الذين ينتقلون من مكان لآخر يقومون بتسجيل أنفسهم أكثر من مرة وبأسماء مختلفة. أما عربُ الدول المجاورة الذين قاموا باستقبال واحتواء اللاجئين فقد سجّلوا أنفسهم أيضاً كلاجئين رغم أنهم لم يتضرروا من الحرب وذلك بهدف الاستفادة من الإعانات والمساعدات المادية التي كانت تقدمها وكالات الإغاثة الدولية [42]. ولهذه الأسباب تحديداً قامت وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة سنة 1949م

بتقدير يقول بأن خُمس الأسماء الواردة في قائمة المسجلين كلاجئين هو ليسوا في الحقيقة لاجئين. [43]

ولم تبدأ وكالة الأونروا بمزاولة أعمالها بشكل رسمي حتى شهر أيار/مايو 1950م، وكانت مهمتها تتمثل في تقديم المساعدات التي كانت تقوم بها منظمات دولية أخرى. لكن تلك المنظمات الأخرى كالصليب الأحمر مثلاً قامت - خلافاً لوكالة الأونروا - بمد يد العون للنازحين من فلسطين خلال الحرب بناءً على مدى حاجتهم وليس بناءً على مجرد حملهم لِصفة اللجوء. بالتالي فإن القضية التي كان تتعامل معها وكالة الأونروا في هذه الحالة لم تكن قضية رسمية بقدر ما كانت قضية عملية، لأن أساس المساعدة كان يتعلق بما إذا كانت أُسرة معينة بحاجة للمساعدة الإنسانية أم لا، وهو ما أدى بنهاية المطاف لاحتساب مجموعة من السكان الدائمين لمناطقِ اللجوء - بالرغم من أنهم ليسوا لاجئين -ضمن المستفيدين من المساعدات.

وحين تولَّت وكالة الأونروا مسؤولية رعاية اللاجئين الفلسطينيّين على عاتقها، فقد استلمت قائمة جاهزة بأسماء المُستفيدين من الإعانات والمساعدات من المنظمات والجهات التي كانت تتولى هذه المهمة قبلها. بالتالي فإن وكالة الأونروا وآلية تقديمها للمساعدات لم تكن تعتمد على أية معايير ودلالات قانونية واضحة أو دقيقة، وتحت الضغط الممارس عليها من قبل الأمم المتحدة والولايات المتحدة إضافة إلى القيود المالية التي كانت تواجهها، فقد اضطرت الأونروا إلى تقليص عدد المُستفيدين من المساعدات والإعانات الإنسانية من 940,000 شخص وقامت بشطب أسماء بضع عشرات الآلاف من قوائم المستفيدين من هذه المساعدات. [44]

ومع مضيّ الوقت قامت وكالة الأونروا بصياغة تعريف جديد لـ مُصطلح "اللاجئين الفلسطينيّين المسجّلين رسمياً"، بحيث صار يشمل اللاجئين غير الأصليين بالمعنى القانوني والمتعارف عليه لِمصطلح لاجئ والذي كان ولازال معمولاً به حتى يومنا هذا. فطبقاً لهذا المفهوم الذي استحدثته وكالة الأونروا وقامت بإعادة صياغته مراراً وتكراراً خلال السنوات الأولى من عملها، فإن صفة اللاجئ الفلسطيني تنطبق على كل عربي كان مقيماً في فلسطين لمدة سنتين فقط قبل اندلاع الحرب. ولم تكن هنالك أية نيّة سيّئة في تطبيق هذا المفهوم آنذاك، فقد كان هذا المفهوم يخدم أهدافاً مؤقتة واعتبارات عملية ومالية، إذ قدمت الأونروا ومنظمات الإغاثة والمساعدة لأي شخص كان بحاجة فعلاً للمساعدات، لكن لم يتخيّل أحد بأن مفهوماً ظرفياً ومؤقتاً غير مُلزِم كهذا ومنح صفة "اللاجئين" لأفرادٍ معينين لمجرد أنهم تلقّوا مساعدة من المنظمات الدولية سيتم استغلاله من قِبل الفلسطينيّين للمطالبة بحقوق قانونية لهم ولمن انحدر من نسلهم بعد سبعين عاماً من انتهاء الحرب.

وقد كان فرار ونزوح العرب من بيوتهم وقراهم في بداية الأمر بمثابة مفاجأة صادمة لقادة يهود اليشوف، فقد كان يعتقد بعضهم بأن الأمر مجرد مؤامرة عربية تخدم أهداف الدول العربية الساعية لنزع الشرعية الدولية عن إسرائيل. وفي هذا الصدد ذكر أول سفير للولايات المتحدة في إسرائيل جيمس چروفر ماكدونالد بأن قادة إسرائيل "لم يكونوا مستعدين فعلاً لهذا الأمر"، كما وضح دافيد بن چوريون في مذكراته عندما زار مدينة يافا بعد بضعة أيام من فرار عشرات آلاف العرب بعض الاحداث قائلاً: "لم

أستطع استيعاب ما يحدث!". أما چولدا مئير فقد تساءلت "لماذا غادر السّكان أرضهم؟" في خطاب وجهته إلى اللجنة المركزية لحزبِ ماپاي في شهر أيار/مايو من عام 1948م، مشيرة إلى أن يهود اليشوف لم يدخلوا الحرب مستعديّن للانتصار، ولو كان الأمر كذلك بالفعل لكانت لديهم خطة مسبقة لما يجب عليهم القيام به في المدن والقرى العربية المحتلة بعد انتصارهم في الحرب.[45]

التقسيم أو استعدادات أو وجود نوايا لديهم لطرد العرب من إسرائيل، وبأن العرب كانوا سيبقون في ديارهم لولا الرفض العربي لقرار التقسيم والحرب التي قاموا بشنّها ضد إسرائيل للحيلولة دون تقسيم الأرض بين الشعبين. وقد يدّعي الفلسطينيّون قائلين بأن الصهيونية في جوهرها هي حركةٌ تعتمد على ترحيل السكان من مكان لآخر (الترانسفير) وبأنها لم تكن لتحقق أهدافها دون طرد العرب من منطقة فلسطين. بالتالي وتبعا لهذه الفرضية فإن الحرب بالنسبة للصهيونية كانت مجرد عذرٍ واهٍ لتبرير طرد وتهجير العرب الذي كان أمراً حتمياً سيحدث سواء وقعت الحرب أو لم تقع، تبعاً لادّعاءاتهم.

لكن الحقيقة تقول بأن هجرة العرب من ديارهم كانت نتيجة للحرب وحدها ولا يوجد أي سبب آخر لخروجهم من أرضهم سوى الحرب، فقبل أن يشنّ العربُ حربهم رفضاً لقرار التقسيم لم يغادروا ديارهم أبداً، ممّا يدل على أن فرار العرب وكذلك قضية اللاجئين لم يكونا أبداً ضرورة حتمية لا مناص من حدوثها بالنسبة للصهيونية. وفي هذا السياق كان وَزير الخارجية موشيه شاريت قد صرّح مباشرةً بعد انتهاء الحرب بأنه في حال تصالح العرب مع ذاتهم وقبلوا بقرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة "لكانت دولة إسرائيل ستُقام ومعها أقلية كبيرة من العرب الذين كانوا حتماً ليؤثروا على الدولة ككلّ حكومةً واقتصاداً ذلك لأنهم سيكونون جزءاً حيويا منها." [46]

وفي ذروة الحرب، حين كان نصر إسرائيل صعب المنال والمعارك الضارية تجتاح كافة الأراضي، قام بن چوريون بإلقاء إعلان استقلال دولة إسرائيل في تل أبيب داعياً العرب إلى "المشاركة في بناء دولة تقوم على المساواة التامة بين جميع مواطنيها". وبالفعل بقي قرابة 150,000 عربيّ ضمن حدود إسرائيل وأصبحوا مواطنين فيها، وهو عددٌ يمثل قرابة خُمس عدد مواطني إسرائيل آنذاك.[47]

لكن خروج مئات آلاف العرب من ديارهم خلال الحرب هي حقيقة قائمة ولا يمكن تجاهلها، فهذه كانت حرباً وجودية دموية عنيفة حاربت فيها إسرائيل بكل ما لديها من قوّة في سبيل بقائها ضد عدو لطالما أعلن عن معارضته التامة لوجودها مهما كانت الحدود والمساحة المخصصة لإقامة دولة إسرائيل. ومثلما هو متعارفٌ عليه في أية حرب من هذا القبيل فإنه عندما تختلط المليشيات المسلحة مع السكان المدنيين المحليّين، وعندما لا يتوفر لدى القوات المقاتلة لا الوقت ولا القدرة على المخاطرة بعناصرها من أجل التفريق بين المقاتلين وغير المقاتلين، فإن عمليات الطرد والتهجير تظل أفضل حلّ وسطي مُمكن في هذه الظروف مثلما حدث في قرية اللد.

وفي بعض المناطق الأخرى فقد ترك الفلسطينيّون بيوتهم استجابةً لأوامر القيادات العربية كجزء من الحالة العامة أثناء القتال، أما في مناطق أخرى كأصبع الجليل مثلاً فقد فرّ السكان من بيوتهم جراء الحرب النفسية التي كان يشنها يهود اليشوف على العرب، فقد خاف العرب من أن يقعوا في أيدي اليهود خشية أن يقوموا بالانتقام منهم ومعاقبتهم. لكن تم تضخيم هذا الخوف بشكل مبالغ فيه من قبل الإعلام العربي الذي كان يزعم بأنّ اليهود قاموا بارتكاب مذابح ومجازر في قمة الوحشية، وتظل قصة دير ياسين مثالاً بارزا وشاهداً حياً على ذلك. فخلالَ شهر نيسان/أبريل 1948م، قامت القوات اليهودية أثناء مُهاجمتها لإحدى القرى الواقعة على مشارف أورشليم القدس بقتل بعض المدنيّين العزّل العرب رمياً بالرصاص، لكن الدعاية العربية لهذه المعركة قد هوّلَت من حجم الأحداث بشكل مبالغ فيه، وما زاد الطين بلة هو تأكيد القيادات العربية على هذه المبالغات والتّهويلات من أجل جَرّ الفلسطينيّين جميعهم إلى ساحة المعركة، إلا أن تلك الأفعال قد باءت بالفشل وأدّت إلى موجات من الهجرة الجماعية العربية إلى خارج البلاد [48]. لكن الإعلام العربي لم يذكر أبداً بأنه في حالات أخرى – خاصةً في مدينة حيفا – قام يهود اليشوف بمناشدة العرب للبقاء في بيوتهم، إلا أنهم اختاروا الفرار تحت أي ظرف لئلا يتم اعتبارهم خائنين لشعبهم وأمّتهم.

وقد كانت هنالك أسبابٌ أخرى لفَرار ونزوح العرب، من ضمنها أن فرار الآلاف من النخب الفلسطينية قد جر وراءه باقي فئات الشعب، إضافة إلى أن تدهور الوضع الاقتصادي جراء استمرار الحرب قد فاق قدرة تحمل الفلسطينيّين نتيجة صعوبة وعدم استقرار ظروف الحياة، بالتالي كان هذا سبباً آخر يقف وراء فرارهم. أما مَن نزحوا من يافا فقد كان السبب وراء فرارهم هو العرب المتطوّعون للمشاركة في الحرب، والذين قاتلوا فعلاً إلى صفوف الفلسطينيّين إلا أنهم في الواقع كانوا يعتدون على السكان العرب ومارسوا عدداً كبيراً من جرائم الحرب بحقهم كالقتل والاغتصاب. [49]

لكن العامل الأكبر وراء نزوح العرب كان طبيعة الحرب ذاتها أكثر من أي حدث وقع خلالها، باعتبار أن الجانب العربيّ الحرب منذ البداية على أنها مسألة حياة أو موت, وفي هذا السياق صرح الأمين العام للجامعة العربية عشية الحرب قائلاً بأن هذه الحرب "ستكون حرب إبادة ومجازر سيذكرها التاريخ مثلما يذكر المذابح المغولية والحروب الصليبية."[50] أما اللواء إسماعيل صفوت الذي كان مكلّفاً بالتنسيق بين القوات العربية فقد بعث بمجرد اندلاع الحرب بين الطرفين رسالة تلغراف (فاكس) للجامعة العربية قائلاً بأن الحرب يجب أن تهدف قبل كل شيء آخر إلى "إبادة اليهود من فلسطين وتطهير البلاد منهم".[51]

أما الحاج أمين الحسيني مفتي القدس وأحد أبرز القيادات الفلسطينية حينها فقد أعلن في شهر آذار/مارس 1948م بأن العرب "لن يتوقفوا عن القتال إلى أن تتم إبادة اليهود، لأن فلسطين بكاملها دولةٌ عربية".[52]

وفعلاً لم يتبقّ أي يهودي في المناطق التي سيطر عليها العرب، فقد قام المقاتلون الفلسطينيون بطرد اليهود وتدمير مجتمعاتهم مثلما حدث في منطقة چوش عتصيون في الضواحي الجنوبية لأورشليم

بالإضافة إلى حارة اليهود في البلدة القديمة في أورشليم القُدس بالرغم من حقيقة وجود اليهود فيها بشكل متواصل لمئات السنين. وهكذا تم تطهير البلدات والقرى اليهودية التي سيطر عليها العرب بالكامل، حيث كان مصير السكان اليهود فيها هو الطرد والقتل والأسر. [53]

وفي ظل هذه الأوضاع المأساوية والدموية التي فرضتها الحرب فإن عدم قدرة الإسرائيليين على التهاون مع العرب كان أمراً في قمة المنطقية، لأن اليهود قبلوا بقرار التقسيم كحل سلمي للصراع، إلا أن قبولهم هذا لم يُجد أي نفع على الإطلاق. وفي هذا السياق وصف يتسحاق تابنكين قائد أحدوت هعافُوداه (الاتحاد الصهيوني الاشتراكي لعُمال أرض إسرائيل) موقف الإسرائيليين في كلمة ألقاها في شهرَ تشرين الأول/أكتوبر 1948م قائلاً: "لقد تجادلنا فيما بيننا حول ما إذا كان يجب علينا طرد العرب أم لا. لكن العرب لم يسألوا إخوتنا من اليهود الذين ذبحوهم بمنتهى الوحشية عمّا إذا كان يريدون البقاء أم لا... لذلك إذا اضطررنا للاختيار بين طرد العرب أو تعرّضَ اليهود للقتل، فإنه يجب على الجميع أن يختار طرد العرب". [54]

في الوقت نفسه، يدعي الفلسطينيون بأن الحرب تسببت في مأساة فظيعة بحقهم وبأنهم تعرضوا لظلم لم يسبق له مثيل. لكن أقل ما يوصفُ به هذا الادعاء هو أنه يخلو تماماً من المصداقية، فمَن يبادرون لشن الحرب ضد شعب آخر ومنعهم من نيل استقلالهم ليست لديهم الحقّ في الادّعاء بأنهم ضحايا ومظلومون خاصة حين يخسرون تلك الحرب ويفرون من ديارهم. إن ادعاءهم بأن حالتهم خاصة واستثنائية هو ادّعاء خاطئ وعارٍ من الصحة، لأن مجرد القيام بمقارنة قضيتهم بقضايا أخرى وقعت خلال القرن العشرين هو أمر كافٍ بحد ذاته لإثبات عدم وجود أي أمر استثنائي في ظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين، لا من ناحية طبيعتها ولا حجمها ولا شدتها. كما تصبح هذه الحقيقة واضحة بشكل أكبر حين نعتمد في الحكم على أخلاقيات وشرعية أي حدثٍ من هذا القبيل تبعاً للمعايير الدولية التي تستند إلى الأحداث العالمية التي وقعت خلال نفس الفترة والمكان، لا المعايير التي تم تبنيها بعد عقود لاحقة من وقوع هذا الحدث.

كما أن ظاهرة النزوح والتهجير وتبادل السكان كانت موجودة فعلاً خلال القرن العشرين سواء لأسباب طوعية أو قسرية، وظلت هذه الظواهر موجودة حتى انتهاء الحرب الباردة. ولم تكن فقط عمليات التبادل السكاني تُعتبر شرعية طبقاً للقانون الدولي فحسب، بل وكان الفصل الجغرافي بين الأطراف المتحاربة بغرض تقليص وجود الأقليات المحلية وسيلةً أساسية في صناعة وتحقيق السلام بين مختلف الجماعات الإثنية العرقية حينها. فعلى سبيل المثال نجدُ أن اتفاقية السلام التي تم توقيعها بين اليونان وبلغاريا سنة 1919م كانت تقتضي بترحيل 46,000 شخص من أصول يونانية من بلغاريا إلى اليونان، بينما تم ترحيل 96,000 مواطن بلغاري من اليونان إلى بلغاريا. وعلى غرار ذلك وبعد أربع سنوات فقط قامت اليونان وتركيا بتوقيع اتفاقية سلام تم بموجبها ترحيل حوالي مليون وربع المليون شخص من ذوي الأصول اليونانية من تركيا إلى اليونان، بينما تم ترحيل 600,000 شخص من ذوي الأصول التركية من اليونان إلى تركيا. [55]

وقد شهدت فترة أربعينيات القرن الماضي - أي الفترة ذاتها التي ظهرت فيها قضية اللاجئين الفلسطينيين - وجود العديد من موجات الهجرة وقضايا اللاجئين واسعة النطاق عقب انتصار قوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي خلّفَ وراءه سلسلة من موجات التهجير القسريّ والتبادل السكاني في أماكن مختلفة من العالم. وكما هو الحال مع الفلسطينيّين، فإن أبناء الشعوبَ التي خسرت الحروبَ كانوا مُجبرين على دفع ثمن الهزيمة، فعلى سبيل المثال نزح وهُجّر قسراً ما لا يقل عن اثني عشر مليون ألماني مما أصبح يعرف لاحقاً ببولندا الغربية وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وأوكرانيا ورومانيا ويوغوسلافيا ودول البلطيق وتم طرد ثلاثمائة ألف إيطالي من يوغوسلافيا، وجميعهم عوملوا كمجموعة إثنية لا كأفراد.[56]

لقد كانت عمليات التهجير القسريّ هذه في منتهى القسوة والوحشية، ووقعت جميعها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتوقيع ألمانيا على اتفاقية استسلام غير مشروط، ممّا يعني أن طرد وتهجير الشعوب المهزومة لم يكن يُعزى إلى أي أسباب عسكرية. ففي تشيكوسلوفاكيا مثلاً تم سحل الطلاب من ذوي الأصول الألمانية عبر شوارع مدينة براغ إلى ميدان وينسيسلاس وتمّ سكب الوقود عليهم وإضرام النار في أجسادهم. والحال نفسه في تشيكوسلوفاكيا، حيث تم إجبار آلاف الألمان على السير مشياً على الأقدام إلى معسكر الاعتقال النازيّ السابق تيريزين، أو ما يعرف أيضا بمعسكر تريزنشتات، إذ لقي المئات مصرعهم أثناء المشي سيراً على الأقدام إلى المعسكر، أما الباقون فبمجرد وصولهم إلى المعسكر تمت قيادتهم من خلال نفق إلى ساحة موحِلة وتعرضوا للضرب المبرح على يد الحراس التشيكيّين، فسقط كبار السنّ والمرضى منهم قتلى على الفور.[57]

وفي بولندا تم ترحيل الآلاف من ذوي الأصول الألمانية عبر القطارات إلى الحدود الألمانية. وفي هذا السياق يستذكر أحد الناجين من تلك الحقبة ما حدث حينها موضحاً بأنهم استغرقوا فترة أسابيع للتقدم مسافة بضع عشرات الكيلومترات فقط، لأن القطارات كانت تسير ببطءٍ شديد، وعادةً ما كان يتمّ تركهم في المسالك الجانبية للسكة الحديدية لمدة أيام، ويُردف قائلاً: "تم الزجّ بالرجال والنساء والأطفال معاً في عربات القطار المغلقة من الخارج لمدة أيام. وحين فُتحت العربات لأول مرة أذكر أنني رأيت في إحداها عشر جثث تم إخراجها ورميها في النّعوش... كما لاحظت أيضاً بأن العديد من الأشخاص فقدوا عقلهم وصاروا مختلّين عقلياً وكانوا غارقين بالفضلات".[58] ويذكر غيرهم من الأسرى الألمان في معسكرات الاعتقال البولندية بأن غيرهم من المساجين والأسرى "قد فُقِئَت أعينهم بواسطة عصي مطاطية... أما الأسرى الألمان الذين كانوا يعملون الأعمال الشاقة فقد كان يتم دفنهم أحياء في مجارير الفضلات... وفي أحد المرات قاموا بوضع ضفدع حيّ في حنجرة أحد الرجال واختنق حتى الموت على مرأى ومسمع الحراس الذين كانوا يشاهدون ذلك ويضحكون على مثل هذه المشاهد".[59]

وغالباً ما كانت عمليات تبادل السّكان هذه نتيجة تغيرات تطرأ على الحدود الموجودة بين الدول، ولهذا السبب غادر نصف مليون بولندي من منطقتي غرب أوكرانيا وغرب بيلاروسيا حين تم ضمّ هذه المناطق إلى الاتحاد السوفياتي بعد الحرب. أما قادة الغرب فقد دعموا بدورهم عمليات التهجير القسريّ في إطار اتفاقية بوتسدام التي تم توقيعها في شهر آب/أغسطس عام 1945م. وقد دعم الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت منذ البداية فكرة إقامة دول متجانسة من ناحية عِرقية، أما رئيس الوزراء الأمريكي

ونستون تشرشل فقد كان يرى بأن "طرد الألمان هو الحلّ الأكثر قبولاً وديمومة" لتحقيق السلام.[60]

كذلك شهدت القارة الآسيوية أيضاً العديد من عمليات التهجير القسريّ وتبادل السكان، فقُبيل انتهاء الحكم البريطاني على شبه القارة الهندية وحصول الهند وباكستان على الاستقلال كانت المناطق متعددة الأديان في مختلف أنحاء شبه القارة الهندية عالقةً في دوامة من العنف خلَّفت وراءها حوالي 3.5 مليون قتيل، إضافة إلى 14 مليون نازح ولاجئ اضطروا للفرار والهجرة من ديارهم، حيث فرّ المسلمون من الهند إلى باكستان، فيما قام الهندوس والسيخ بالسير في الرحلة نفسها لكن بالاتجاه المعاكس، أي من الباكستان إلى الهند. وقد كانت هذه واحدةً من أضخم وأسرع عمليات الانتقال والتبادل السكاني عبر التاريخ. كما تم استضافة عشرات الملايين من اللاجئين والنازحين في أوروبا وآسيا، وتم بنهاية المطاف دمجهم وإعادة توطينهم في الدول المستضيفة لهم.[61]

ومن الضروري أيضاً أن نذكر أمراً هاماً فيما يتعلق باللاجئين في سياق الصراع العربي اليهودي، إذ تم إجبار مئات الآلاف من اليهود على مغادرة الدول العربية أثناء حرب عام 1948م وبعد انتهائها. فعلى سبيل المثال لا الحصر تم تطهير المجتمعات اليهودية العريقة في كل من مصر والعراق وسوريا وليبيا واليمن والتي فاقت في وجودها وعراقتها ظهور الإسلام وسبقت في وجودها الغزو العربي للشرق الأوسط، ناهيك عن المذابح الدموية وعمليات التهجير القسريّ التي كانت تُرتكب بحق اليهود وتبث الرعب في قلوبهم في تلك البلدان، كما قامت الحكومات العربية آنذاك باتخاذ سلسلة من الإجراءات التمييزية المُجحِفة بحقّ اليهود مثل مصادرة ممتلكاتهم وسحب جنسيتهم وتجميد حساباتهم البنكية لإجبارهم على مغادرة الدول العربية.

كما عانى يهود الدول العربية من أعمال عنف انتقامية ارتكبها العرب بحقهم لا لسبب سوى انتمائهم لنفس الأمة والشعب الذي قاوم لتوّه وانتصر على الجيوش العربية. بالتالي تم إخلاء العالم العربي بشكل تامّ من اليهود الذين فرّوا للنجاة بحياتهم إلى إسرائيل رغم أن بلدان العالم العربي كانت موطناً لهم لآلاف السنين منذ خراب الهيكل اليهودي الأول في العصور القديمة.[62] لكن خلافاً للفلسطينيّين الذين فرّوا ونَزحوا أو أجبروا على مغادرة أراضيهم التي أصبحت لاحقاً دولة إسرائيل فإن اليهود لم يحتفظوا بصفة اللجوء بل تجاوزوا الأمر وقاموا ببناء حياة جديدة لهم في إسرائيل ودول أخرى غيرها.

كما أن الخسائر البشرية على الجانب الفلسطينيّ لم تكن مُختلفة أو استثنائية على الإطلاق، حيث لم تتجاوز حصيلة القتلى في صفوفهم اثني عشر ألفاً، أي ما نسبته واحداً بالمائة من إجمالي عدد السكان الفلسطينيين، وهي نسبة مشابهة لحصيلة القتلى اليهود في الحرب نفسها والتي بلغت ستة آلاف قتيل من إجمالي ستمائة ألف يهودي آنذاك. وحتى نضع الأمور في سياق مماثل ومتوازن، فقد قُتل حوالي ثلاثة ملايين شخص في موجة العنف التي عمَّت أرجاء شبه القارة الهندية خلال نفس الفترة، وهو عدد يقدر بنسبة واحد بالمائة من إجمالي عدد سكان شبه القارة الهندية.[63]

إننا لا ننكر أبداً بأن هزيمة الفلسطينيّين في الحرب قد كلفتهم ثمناً باهظاً من ناحية الخسائر البشرية، لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه الخسائر لم تكن استثنائية وكان بالإمكان تجنبها وتلافيها لو قبل العرب حينها بمقترح الأمم المتحدة لتقسيم الأرض بين اليهود والفلسطينيّين، ولو قبلوا بقرار التقسيم لكانوا اليوم يحتفلون على مدار العقود الماضية بِعيدِ استقلالهم في دولتهم المستقلة ولم يكن ليحدث أي تهجير ونزوح على كلا الجانبين. لكن تشريدهم ومعاناتهم هي نتيجة رفضهم القاطع لمقترح التقسيم ومعارضتهم بالعنف والقوة لأيّ محاولةٍ لتنفيذه. ومرة أخرى، فإن ظروف الحرب وعمليات التهجير الطوعي والقسريّ لم تكن استثنائية أبداً من ناحية حدّتها أو حجمها ولم تكن تختلف عن مثيلاتها من عمليات التهجير في مناطق أخرى من العالم.

كما أن الإجابة التي تُفسِّرُ السبب الكامن وراء استمرارية وجود قضية اللاجئين الفلسطينيين حتى يومنا هذا لا يمكن إيجادها في ظروف نشأة قضية اللجوء الفلسطيني ولا حجمها ولا عدد ضحاياها، وذلك لعدم احتواء هذه المعايير على أي شيء استثنائي أو خارج عن المألوف، واستناداً إلى هذه الحقيقة فإن الإجابة التي تفسر سبب وجود هذه القضية حتى يومنا هذا لا بدّ أن تكون موجودة في مكان آخر، بحيث يمكن العثور عليها من خلال النظر إلى قضية اللجوء الفلسطينية من خلال زوايا وجوانب أخرى.

***ملاحظة توضيحية من المترجم:** اضطر المترجم لترجمة الاقتباسات نظرا لاعتماد الكتاب على مصادر إنجليزية

قائمة الملاحظات والمصادر والحواشي

1. Quoted in Benny Morris, 1948: A History of the First Arab-Israeli War (New Haven, CT: Yale University Press, 2008), 123.

2. نفس المصدر 123-125

3. Throughout the book we use the term Palestinians as it is commonly known and used today, for convenience's sake. However, since through- out the 1940s and 1950s the term was not commonly used to refer to the Arabs of the land, when required in a specific historical context, or in the quotes of people and documents from that period, Palestinians are still referred to as Arabs, Arab refugees, or Palestine refugees.

استعملنا عبارة "الفلسطينيّين" بصيغتها الحالية والشائعة في يومنا هذا من أجل توضيح المعنى، لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه التسمية لم تكن شائعة خلال فترة الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي للإشارة إلى العرب الذين يعيشون على هذه الأرض. وعندما اقتضت الضرورة التحدث عن اقتباسات لأشخاص أو وثائق من تلك الحقبة، كانت تتم الإشارة للفلسطينيّين ببساطة كـ"عرب" أو "اللاجئين العرب" أو "لاجئي فلسطين".

4. League of Nations Mandate for Palestine (London: His Majesty's Stationery Office, 1922). Britain decided in 1921 to create a separate entity, called Transjordan, which stretched east of the river Jordan to satisfy Arab demands. Thus, the entire area west of the river Jordan was supposed to serve as the Jewish national home. See, for example, Gideon Biger, The Boundaries of Modern Palestine, 1840–1947 (New York: Routledge, 2004), 174–179.

خلال انتداب عصبة الأمم على فلسطين (لندن: ديوان جلالة الملك، 1922)، قررت بريطانيا إضافة كيان جغرافي جديد بالمنطقة يدعى إمارة شرق الأردن والذي يمتد إلى شرق نهر الأردن استجابةً للمطالب العربية. ونتيجةً لهذا التقسيم الجديد الذي ظهر في المنطقة فقد كان من المفترض أن تصبح المساحة الواقعة غرب نهر الأردن الوطن القومي لليهود. راجِع كتاب The Boundaries of Modern Palestine 1840-1947 (حدود فلسطين الحديثة) ص.174-179 - نُشِر في نيويورك من قِبل Routledge سنة 2004 - للدكتور والباحث چيدعون بيجر.

5. See, for example, Memorandum Submitted by the Arab Higher Committee to the Permanent Mandates Commission and the Secretary of State for the Colonies Dated July 23rd 1937 (Zug: Inter Documentation, 1977); The Palestine Arab Case—A Statement by the Arab Higher Committee (Cairo: Costa Tsoumas, 1947); Palestine: The Solution—The Arab Proposals and the Case on which They Rest (Washington, DC: The Arab Office, 1947); see also Yezid Sayigh, Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949–1993 (New York: Ox- ford University Press, 1997), 4–10; Mustafa Kabha, "The Palestinians and the Partition Plan," in 60 Years to the November 29th 1947 Resolution (Jerusalem: Metzilah, 2009), 60–68 [Hebrew]; Nazir Majali, "The Position of the Arab Representation on the Partition Plan: Crime and Punishment," in 60 Years to the November 29th 1947 Resolution (Jerusalem: Metzilah, 2009), 69–75 [Hebrew]; Joseph Nevo, "The Attitude of the Palestine Arabs to the Jewish Yishuv and Zionist Movement," in Zionism and the Arab Question (Jerusalem: Zalman Shazar Centre, 1996), 163–172 [Hebrew]; Benny Morris, Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881–1999 (New York: Knopf, 1999), 56–66, 88–106.

راجع المذكرة التي أصدرتها المتابعة العربية العليا مخاطبة بها اللجنة الدائمة للانتداب ووزارة الخارجية لشؤون المقاطعات والمؤرخة بتاريخ الثالث والعشرين من شهر تموز/يونيو 1947م.

6. "Palestine Conference (Government Policy)," House of Commons De- bate, vol. 433, (February 18, 1947), cc985–994.

7. For the special committee's recommendations, see UNGAOR, Second Session, Supplement no. 11, "United Nations Special Committee on Palestine: Report to the General Assembly," A/364 (September 3, 1947); for the UN resolution itself, see UNGAOR 181 (II) "Future Government of Palestine," A/RES/181(II) (November 29, 1947).

لقراءة التوصيات الخاصة باللجنة انظر المصادر الموجودة أعلاه باللغة الإنجليزية.

8. UNGAOR, Second Session, Supplement no. 11, "United Nations Special Committee on Palestine: Report to the General Assembly," A/364 (September 3, 1947), chap. 6, part I, para. 1.

9. And indeed, from May 1948 to December of that year, some 102,000 Jews immigrated to Israel, most of them from the camps in Europe and Cyprus. In 1949, some 240,000 Jews immigrated to Israel, including entire Jewish communities who fled Libya and Yemen. By 1951, the number of Jews in Israel was doubled. See Uziel Schmeltz, "The Mass Em- migration from Asia and North Africa to Israel: Demographic Aspects," Pe'amim 39 (1989): 15–63 [Hebrew]. See also Morris, 1948, 53, 63–65.

بالفعل هاجر حوالي 102000 مهاجر يهودي خلال الفترة الممتدة من شهر أيار/مايو حتى تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1948م إلى إسرائيل، وكانت غالبيتهم من معسكرات أقيمت في أوروبا وقبرص. وفي عام 1949م هاجر حوالي 240000 مهاجر يهودي إلى إسرائيل بما فيهم جاليات يهودية بأكملها من ليبيا واليمن. ومع حلول عام 1951م تضاعف عدد اليهود في دولة إسرائيل. لقراءة المزيد بإمكانكم قراءة المصادر الإنجليزية المذكورة أعلاه.

10. Morris, 1948, 65; Uri Milstein, "29 November, B: Bribery and Elections," http://www.uri-milstein.com/product-107.html [Hebrew]; Azriel Carlebach, The Book of Resurrection (Tel Aviv: Maariv, 1967), 10 [Hebrew].

11. David Ben-Gurion, War Diaries, March 12, 1947 (Tel Aviv: Ministry of Defense, 1982), vol. 1, 20 [Hebrew].

12. Palestine Royal Commission Report (London: His Majesty's Stationery Office, 1937); Memorandum Submitted by the Arab Higher Committee to the Permanent Mandates Commission and the Secretary of State for the Colonies Dated July 23rd 1937 (Zug: Inter Documentation, 1977).

المصدر هو قرار اللجنة الملكية العليا من خلال مذكرة تم تقديمها للجنة المتابعة العربية العليا ولجنة الانتداب الدائم ووزارة الخارجية لشؤون المقاطعات البريطانية والمؤرخة بتاريخ الثالث والعشرين من شهر تموز/يوليو من عام 1937م.

13. See, for example, "Address by Mr Emil Ghoury (member of the Arab Higher Committee) to the final session of the Anglo-American Committee of Inquiry, 25 March 1946," in Ruth Gavison, ed., The Two-State Solution: The UN Partition Resolution of Mandatory Palestine, Analysis and Sources (New York: Bloomsbury, 2013), 97.

14. Bernard Lewis, The Jews of Islam (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), 3–66.

15. Aharon Cohen, Israel and the Arab World (London: W. H. Allen, 1970), 402.

16. Morris, 1948, 26, 42.

17. Ibid., 50. – نفس المصدر، ص 50.

18. Quoted in Abba Eban, Personal Witness—Israel Through My Eyes (New York: G. P. Putnam's Sons, 1992), 110.

19. Elad Ben-Dror, "Ralph Bunche and the Establishment of Israel," Israel Affairs 14, no. 3 (2008): 519–537; United Nations General Assembly, "United Nations Palestine Commission: First Special Report to the Security Council—The Problem of Security in Palestine," A/AC.21/9 (February 16, 1948).

20. Quoted in Morris, 1948, 77.

21. Ibid.; Jacob Tovy, Israel and the Palestinian Refugee Issue: The Formulation of Policy, 1948–1956 (London: Routledge, 2014); Yoav Gelber, Revival and Nakba (Tel Aviv: Dvir, 2004) [Hebrew]; Mordechai Lahav, Fifty Years of Palestinian Refugees (Haifa: Beit Alim, 2000) [Hebrew]; see also Efraim Karsh, Palestine Betrayed (New Haven, CT: Yale University Press, 2010).

22. Benny Morris, "The Creation of the Refugee Issue: Historical Back- ground," in The Palestinian Refugees and the Right of Return, ed. Rafi Nets (Tel Aviv: Tel Aviv University, 2004), 7–12 [Hebrew].

23. Morris, 1948, 111–115.

24. Ibid., 113–115; Ahron Bregman, Israel's Wars, 1947–1993 (New York: Routledge, 2000), 12. نفس المصدر

25. Morris, 1948, 115–121.

26. Shoshana Stiftel, ed., Plan "D": The First Strategic Plan in the Independence War (Tel Aviv: Ministry of Defense, 2008), 37–45 [Hebrew].

27. Plan Aleph ("A") was prepared in September 1941, Plan Bet ("B") in September 1945, and Plan Gimel ("C") in May 1946. On these plans, see Stiftel, Plan "D," 9, 13–15, 27–36; see also Morris, 1948, 115–121. For the recommendations of the Peel Commission, see Palestine Royal Commission Report (London: His Majesty's Stationery Office, 1937), 380–393.

28. On the Arab Revolt of 1936–1939, see, for example, Morris, Righteous Victims, 128–135. On the Jewish response to the revolt and the evolution of the attitude toward the Arab population of the Mandate, see Ibid., 135–137; Anita Shapira, Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881–1948 (Stanford, CA: Stanford University Press, 1992), 221– 234; Shabtai Teveth, Ben-Gurion and the Palestinian Arabs: From Peace to War (New York: Oxford University Press, 1985).

29. Stiftel, Plan "D," 292–331.

30. Walid Khalidi, "Plan Dalet: Master Plan for the Conquest of Palestine," Journal of Palestine Studies 18, no. 1 (1988): 4–33; Ilan Pappé, The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947–1951 (London: I. B. Tauris, 1992), 89–96.

31. The English translation of the plan appears in Khalidi, "Plan Dalet," 24–33.

32. Yoram Kaniuk, 1948 (NYRB Lit, 2012), loc. 1372. Kindle.

33. Quoted in Dov Knohl, ed., The Battle of the Etzion Bloc (Israel: Youth and Hehalutz Department, World Zionist Organization, 1957), 145 [Hebrew].

34. Morris, 1948, 128–129; "How the Hadassah Convoy was Destroyed," Davar (April 3, 1949) [Hebrew].

35. Quoted in Knohl, The Battle of the Etzion Bloc, 477.

36. John Roy Carlson, Cairo to Damascus (New York: Knopf, 1951), 172.

37. Morris, "The Creation of the Refugee Issue," 7–12; Tovy, Israel and the Palestinian Refugee Issue, 3–9.

38. Estimates for the number of refugees ranged from 500,000, claimed by Israel, to a million, claimed by Arab officials. In July 1949, Israel told the Conciliation Commission that there are roughly 520,000 refugees; see, for example, Comay to PCC Technical Committee on Refugees, July 24, 1949, quoted in Morris, The Birth, 602. The British, in February 1949, thought that there were 810,000 refugees; see McNeil response to question by Brigadier Rayner, Feb. 16, 1949, quoted in Ibid. The British Foreign Office concluded in September 1949 that the number of refugees was between 600,000 and 760,000; see Foreign Office to UK Delegation UN (New York), Sep. 2, 1949, quoted in Benny Morris, The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), 603.

يُقدر عدد اللاجئين بحوالي نصف مليون لاجئ تبعاً للمصادر الإسرائيلي، في حين يقدر العدد بمليون لاجئ تبعاً للمصادر العربية الرسمية. وقد وضحت دولة إسرائيل للجنة المصالحة بأن عدد اللاجئين بالكاد يصل إلى 520000 لاجئ. في الوقت نفسه كان يعتقد البريطانيون بوجود 820000 لاجئ، أما وزارة الشؤون الخارجية البريطانية فقد وضحت بان عدد اللاجئين مع حلول شهر أيلول/سبتمبر من عام 1949م كان بين 600000 لاجئ إلى 760000 لاجئ.

39. "First Interim Report of the United Nations Economic Survey Mission for the Middle East," Section (A), Number of Refugees, A/1106 (November 16, 1949).

40. Morris, The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited, 570–571; Tovy, Israel and the Palestinian Refugee Issue, 7–9; Efraim Karsh, "How Many Palestinian Arab Refugees Were There?" Israel Affairs 17, no. 2

(April 2011), 224–246; “Facts and Figures about the Palestinians,” Information Paper no. 1, Center for Policy Analysis on Palestine (1992), 13.

41. United Nations General Assembly, Interim Report of the Director of the United Nations Relief and Work Agency for Palestine Refugees in the Near East, A/1451/Rev.1 (October 6, 1950): Supplement no. 19, para. 13.

42. See “Report of the Secretary-General Concerning United Nations Relief for Palestine Refugees,” October 24, 1950, A/1452, quoted in Ed- ward H. Buehrig, The UN and the Palestinian Refugees—A Study in Non-Territorial Administration (Bloomington: Indiana University Press, 1971), 31.

43. “First Interim Report of the United Nations Economic Survey Mission for the Middle East” (November 16, 1949), A/1106, Table B, “Estimate of Number of Arab Refugees from Israeli-Held Territory.”

44. Don Peretz, “Who Is a Refugee?” Palestine-Israel Journal 2, no. 4 (1995).

45. James G. McDonald, My Mission in Israel, 1948–1951 (New York: Simon & Schuster, 1951), 176; Morris, The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947–1949, 119, 185.

46. Quoted in Morris, 1948, 410.

47. Israel’s Declaration of Independence, available at: https://www.knesset

.gov.il/docs/eng/megilat_eng.htm; see also Arab Society in Israel: Information Portfolio (Neve Ilan: Abraham Fund, 2009), 4 [Hebrew], https:// www.abrahamfund.org/webfiles/fck/Ogdan%20Final.pdf.

48. Morris, 1948, 125–128; Eliezer Tauber, Deir Yassin: The End of the Myth

(Israel: Kinneret Zmora-Bitan Dvir Publishing, 2017) [Hebrew].

49. Morris, 1948, 154; Shmuel Segev, ed., In Enemy Eyes (Tel Aviv: Ma’arachot, 1954), 34 [Hebrew].

50. See David Barnett and Efraim Karsh, “Azzam’s Genocidal Threat,” Middle East Quarterly 18, no. 4 (Fall 2011): 85–88.

51. Quoted in Samuel Segev, Behind the Screen: The Iraqi Parliamentary Committee on the War against Israel (Tel Aviv: Ma’arachot, 1954), 77 [Hebrew].

52. Quoted in Morris, 1948, 408.

53 Ibid., 408–410. نفس المصدر

54. Quoted in Morris, The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947– 1949, 451.

55. Yossi Katz, “Transfer of Population as a Solution to International Disputes: Population Exchanges Between Greece and Turkey as a Model for Plans to Solve the Jewish-Arab Dispute in Palestine During the 1930s,” Political Geography 11, no. 1 (January 1992): 55–72; Yaffa Zilbershats and Nimra Goren-Amitai, The Return of Palestinian Refugees to the State of Israel (Jerusalem: Metzilah Center, 2011), 78–79.

56. Anne Applebaum, Iron Curtain: The Crushing of Eastern Europe, 1944–1956 (New York: Anchor Books, 2013), 116–147; see also Guido Ambroso, “The End of History? Conflict, Displacement and Durable Solutions in the Post-Cold War Era,” Research Paper 207 (Geneva: UNHCR, 2011), 2.

57. Giles MacDonogh, After the Reich: The Brutal History of the Allied Occupation (New York: Basic Books, 2007), 154. For other accounts of the ethnic cleansing of Germans after WW II, see Keith Lowe, Savage Continent: Europe in the Aftermath of World War II, (London: Viking, 2012); Ben Shephard, The Long Road Home: The Aftermath of the Second World War (London: The Bodley Head, 2010); R. M. Douglas, Orderly and

Humane, The Expulsion of the Germans after the Second World War (New Haven, CT: Yale University Press, 2012); Alfred-Maurice de Zayas, A Terrible Revenge: The Ethnic Cleansing of the East European Germans (New York: St. Martin's Press, 1994).

58. "Report to Office of Military Government Bavaria," quoted in Victor Sebestyen, 1946: The Making of the Modern World (New York: Vintage, 2014), loc. 2229. Kindle.

59. Quoted in ibid., loc. 2239. Kindle.

60. Winston Churchill cited in Applebaum, Iron Curtain, 22.

61. Chaim D. Kaufmann, "When All Else Fails: Ethnic Population Transfers and Partitions in the Twentieth Century," International Security 23, no. 2 (Fall 1998): 132–144; Prashant Bharadwaj, Asim Khwaja, and Atif Mian, "The Big March: Migratory Flows after the Partition of India," Economic and Political Weekly 43, no. 35 (2008): 39–49.

62. Martin Gilbert, In Ishmael's House: A History of Jews in Muslim Lands (New Haven, CT: Yale University Press, 2010).

63. Morris, 1948, 406; see also K. Hill et al., "The Demographic Impact of Partition in the Punjab in 1947," Population Studies 62, no. 2 (July 2008): 155–170.

الفَصلُ الثّاني: المُطَالَبَةُ بِالْعَوْدَةِ (1949م)

"السبب الكامن وراء خروج الفلسطينيين من أراضيهم هو أمر هامشي، والموضوع المركزي هنا هو أحقيتهم في العودة، ما يهمنا فعلاً هو أنه من حقهم العودة" - إدوارد سعيد

عدد اللاجئين المُسجّلين: 726,000 لاجئ[1]

كان كينيث بيلبي محللاً لشؤون الشرق الأوسط لدى صحيفة نيويورك هيرالد تريبيون (New York Herald Tribune) الأمريكية أواخر أربعينيات القرن المُنصرم، كما كان ضابط مشاة سابق قاتَل في صفوف الجيش الأمريكي إبان الحرب العالمية الثانية ونال بعد انتهاء الحرب وسام جوقة الشرف الفرنسي. وعام 1948م توجه في زيارة لإسرائيل ومكث فيها فترة قصيرة، وقام خلال تلك الفترة بمرافقة موكب المفوض السامي البريطاني السّير ألان كانينغهام عندما توجّهَ إلى مطار قلنديا (مطار القدس الدولي) قُبيل ساعات من انتهاء الانتداب البريطاني على المنطقة. ولاحقاً قام كينيث بيلبي بنشر وكتابة عدد من المقالات والتقارير الصحفية التي تتطرق للحديث عن هجوم جيش الدفاع الإسرائيلي على منطقتي اللد والرملة وما رآه عندما رافق قوافل الهاچاناه التي كانت مكلفة بإيصال الوقود والمواد الغذائية إلى أورشليم القدس في نفس الفترة التي شَقّ فيها الإسرائيليون طريقاً جديدةً لكسر الحصار العربي على القدس، تلك الطريق التي سمّاها بنفسه "طريق بورما" نسبةً إلى الطريق الأسطوري الذي شَقَّهُ البريطانيون في الصين خلال الحرب العالمية الثانية من أجل إيصال الإمدادات والمساعدات إلى اليابان.

إن الأعمال والكتابات والتقارير الصحفية الجريئة التي نشرها بيلبي لفتت أنظار الجميع، ففي مذكراته التي نشرها عام 1950م بعنوان "نجمٌ جديد في الشرق الأدنى" (New Star in the Near East) سرد قصة تسلله ذات مرة إلى مكتب الأمين العام للجامعة العربية عزام باشا في قصر البستان بالقاهرة فقابله وشرب معه القهوة. وبعد حلول الظلام جازف بنفسه وذهب لزيارة العاصمة المصرية القاهرة بغرض كتابة تقرير عن الحياة الليلية لهذه المدينة، كما كان يسعى للتحققّ من مدى صحة الشائعات المنتشرة فيما يتعلق بنمط الحياة الماجن للملك فاروق والذي كان لا يزال شابّاً آنذاك. أما خلال الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1948م فقد استعان به كلّ من ملك الأردن ورئيس الوزراء الإسرائيلي دافيد بن چوريون للتواصل مع بعضهما البعض من خلال رسائل كانا يَتبادلانها عبر التقارير والمقابلات الصحفية التي كانا يسمحان له بإجرائها معهما، كما كانت تستقبله وترافقه إلى مكتب دافيد بن چوريون زوجته السيدة بولا بنفسها في بيتهِما الكائن في شارع "قيرين قاييمت" حينها.

وبعد انتهاء الحرب حاول بيلبي التحقّق من مدى إمكانية إحلال السلام بين إسرائيل والدول العربية من خلال محاولة جسّ نبض الرأي العام لدى الشعوب العربية، فسافر لعدة أسابيع إلى الأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية لكي يتحدث مع المسؤولين والدبلوماسيين والصحفيين بالإضافة إلى عامة الناس. وكان انطباع بيلبي بعد هذه التجربة يتمثل في أن مشاعر الإهانة والذل والتعطّش للثأر والانتقام هي المشاعر السائدة لدى الدول العربية المجاورة لإسرائيل، بالتالي لم تكن لديهم أي رغبة في فتح صفحة جديدة في العلاقات معها. وتنقله بين المدن العربية جعل بيلبي يرى كيف أن العرب لم يتقبلوا الواقع الجديد الذي رافق قيام دولة إسرائيل كدولة مستقلة، وبأنهم في طور الإعداد لجولة جديدة من القتال، فإسرائيل بالنسبة لهم - حسب بيلبي- هي مجرد جسمٍ غريب يُسمِّمُ العالم العربي وهم جاهزون لفعل أي شيء لاستئصاله واجتثاثه، وفي هذا السياق تنبّأ بيلبي بواقع الشرق الأوسط الحالي قائلاً: "لا يوجدُ أي اتفاق أو معاهدة كفيلة بتطهير واجتثاث مشاعر العداء والشَكّ المُتراكمة داخل النفوس في منطقة الشرق الأوسط".[2]

ومن ضمن لقاءاته يذكر بيلبي أنه التقى بأحد رجال الأعمال العرب وهو يعزف على البيانو في لوبي فندق "فيلادلفيا" في العاصمة الأردنية عمّان، فقال له الرجل: "سنطرد اليهود من أرضنا حتى لو استغرق الأمر مئة عام، سنطردهم مثلما طردنا الصليبيين!". وفي موقف آخر في فندق قصر الشرق بالعاصمة السورية دمشق أخبره ضابط فلسطيني كان قد عاد حديثاً من الحرب التي شنها العرب على إسرائيل قائلا:" نحن بحاجة إلى فترة من الهدوء لنستعيد قوتنا ونَقف على أقدامنا مجدداً. سوف نسترجع منازلنا وممتلكاتنا المسلوبة يوماً ما، ربما بعد عشر سنوات أو عشرين عاماً. لقد عاشت عائلتي في فلسطين لاثني عشر قرناً...سوف نحشدُ الدعم اللازم وسنواصل هجومنا على إسرائيل".[3]

وقد وجد بيلبي أشد أشكال العداء تجاه إسرائيل لدى ممثّلي اللاجئين وفي مخيماتهم، ويصف في كتاباته كيف أنهم كانوا لا يغفلون عن حضور أي لقاء مع المسؤولين العرب ليُطالبوهم للتحرك ضد اليهود. كما كان اللاجئون الذين قابلهم أثناء رحلته يرددون دائما بأن هزيمة العرب في الحرب ليست نهاية الصراع مع إسرائيل وليست الجولة الأخيرة فيه. وذات مساء التقى شابين من اللاجئين في بيروت وسألَهُما عمّا إذا كانا يرغبان في العودة إلى ديارهِما والعيش تحت الحكم الإسرائيلي، أجاب أحدهما: "سأفعل أي شيء لأعود للعمل في بيارة الحمضيات التي كانت تمتلكها عائلتي". فسأله بيلبي سؤالاً آخر: "إذا كان هذا حلمك فهل أنت مستعد للتنازل والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود؟" فأجابه الشاب: "بشكل مؤقت فقط... لقد سألتني عمّا سأفعله في حال لم أتمكن من العودة إلى وطني وسأخبرك بما سأفعله، سوف أرحلُ مع زوجتي وأطفالي للعيش في السفوح الجبلية المحيطة بطولكرم والمطلة على السهول الساحلية التي احتلها اليهود. سآخذهم كل يوم إلى سفوح الجبال وأقول لهم: لقد كانت هذه الأرض ملكاً لكم في يوم من الأيام لكنها سُلِبَت منكم بعد أن تعرَّضتم للنهب والخيانة والخداع، إياكُم أن تنسوا هذا أبداً!". [4]

بالتالي عاد بيلبي من جولته في دول المنطقة متشائماً جداً بشأن فرص التوصل إلى اتفاق سلام بين العرب وإسرائيل، وتبعاً لتقديراته فإنّ العرب لا زالوا غير قادرين على التسليم بحقيقة وجود دولة إسرائيل على أرض الواقع، فقد عبّروا بصراحة عن رفضهم التام لتحقيق أي تقارب سياسي مع دولة

إسرائيل حديثة الولادة حينها. وقد كان لدى القيادة اليهودية المنظور والتقدير ذاته تقريباً حيال جاهزية العرب للسلام، وهو ما اضطرهم لإدراك أهمية استعداد إسرائيل لجولة ثانية من القتال ضد الدول العربية، وهذا ما بدا واضحاً على لسان دافيد بن چوريون حين صرّح بلهجة شديدة التحذير في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 1949م قائلاً: "إن العرب يُهيّئون أنفسهم لشن حرب ثانية على إسرائيل، ويجب علينا أن نستعدّ للانتصار فيها" [5]. ولهذا السبب تحديداً قررت إسرائيل حينها بأن منع دخول اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيها هو أمر في غاية الضرورة، خاصة وأنهم كانوا يحاربون هذه الدولة حديثة الإقامة ولم يتقبّلوا حقيقة وجودها حتى الآن. بالتالي كانت ترى القيادة الإسرائيلية بأنه طالما تشبث العالم العربي واللاجئون الفلسطينيّين بمعارضَتِهم ومقاومتهم لفكرة وجود إسرائيل فإنه من غير المنطقي بتاتاً أن يسمحوا للاجئين الفلسطينيين بعبور حدودها.

في المقابل ادّعى الفلسطينيين بأن قرار منع عودة اللاجئين هو السبب الكامن وراء استمرارية قضيتهم، وبأن التعنّت الإسرائيلي هو ما استفز رغبتهم في العودة إلى وطنهم. أما اليوم ومن أجل إفراغ الظاهرة من أي بُعد سياسي فقد صار العرب يعرّفون قضية اللاجئين على أنها قضية إنسانية وقانونية بحتة، زاعمين بأنّ إسرائيل كان يجب عليها السماح للاجئين بالعودة وبأن لهم أحقية شرعية في ذلك حتى لو كانوا من أبناء الشعب الذي شن الحرب على إسرائيل وخسرها، وبأن لهم الأحقية في العودة حتى لو لم يكن هناك حقّ يُدعى حق العودة أصلاً، فلا الظروف السياسية ولا النوايا التي كانت سبباً في خلق قضية لجوئهم تلعب أي دور في تحديد مدى شرعية هذا الحق، تبعاً لمزاعم الجانب الفلسطيني.

وقد تطرَّقَ المفكر الفلسطيني الأمريكي إدوارد سعيد إلى هذه الحجج والمزاعم ضمن كتابه القضية الفلسطينية (The Question of Palestine). وإدوارد سعيد هو مؤلف الكتاب المعروف باسم **الاستشراق** (Orientalism) ويعدُّ ناقداً اجتماعياً وأدبياً بارزاً لطالما ادعى بأنه الصوت الذي يُمثِّلُ اللاجئين الفلسطينيين طيلة حياته، زاعِماً بأنه هو شخصياً يعتبَرُ لاجئاً بالإضافة إلى بقية أفراد عائلته. واتَّضح خلال الأيام الأخيرة من حياته بأن هذا التوصيف الذي كان يصف به نفسه كلاجئ كان مبالغاً فيه، فقد كانت عائلته دائمة الترحال بين القاهرة وأورشليم القدس، وبعد اشتعال الأوضاع مباشرة في شهر كانون الأول/ديسمبر عام 1947م غادرت عائلته أرض فلسطين الانتدابية واستقرّت في القاهرة. وفي هذا السياق يقول إدوارد سعيد بين سطور في كتابه **"القضية الفلسطينية":** إن السبب الكامن وراء خروج الفلسطينيين من أراضيهم هو أمر هامشي، والموضوع المركزي هنا هو أحقيتهم في العودة، ما يهمنا فعلاً هو أن من حقهم العودة. [6]

إن هذه المزاعم بامتلاك الفلسطينيين حقوقاً قانونية لا وجود لها على أرض الواقع تُعفيهم من مسؤولية الرفض القاطع الذي واجهوا به مقترح التقسيم، بل وتُعفيهم أيضاً من تحمل مسؤولية تبعات ما قام به أشقائهم في الدول العربية عندما شنّوا عُدوانهم على دولة إسرائيل، بالتالي فإن هذه المزاعم هي بمثابة حجة واهية تهدف لإعفاء الفلسطينيين من تحمّل أي مسؤولية بخصوص قضية اللاجئين. كما ويدّعي الفلسطينيّون بأنّ ما قاموا به وما سيقومون به يهدف لإعادة اللاجئين إلى إسرائيل، فبالنسبةِ لهم ليست الحرب هي السبب الرئيسي وراء خلق قضية اللاجئين، بل السبب وراء ذلك يكمن في قيام إسرائيل بمنع أعداد ضخمة منهم من العودة إلى أراضي إسرائيل بعد انتهاء الحرب.

لكن الأهم من هذا كله هو أن هذه المزاعم والادعاءات الواهية تُخفي وراءها النوايا الحقيقية الكامنة وراء المطالبة بحق العودة، وإن أي تحليل معمّق للتوجهات العامة في العالم العربيّ بعد انتهاء الحرب ونوايا العرب تجاه إسرائيل يكشف لنا بأن المطالبة بحق العودة المباشرة إلى إسرائيل عقب انتهاء الحرب لم تكن مطالبات بريئة أبداً، وبأنها مطالبات لا تستند إلى أية مسوغات قانونية أو إنسانية، لأن هذه الادعاءات والمزاعم صيغَت وصُمِّمت بهدف إطالة أمد الحرب في ساحة المعركة.

وبعد مرور عام أو أكثر على اجتياح الجيش السوري للأراضي الإسرائيلية، تحديداً بتاريخ العشرين من تموز/يوليو عام 1949م، التقى مبعوثون رسميون من الجانبين الإسرائيلي والسوري لإبرام اتفاق الهدنة المعروف باتفاق التلة 232 الواقعة شمال بحيرة طبريا. وقد شكّل هذا الحدث نقطة تحول هامة في طبيعة العلاقات بين البلدين ليعلن بداية حقبة جديدة تشهد توطيداً للعلاقاتِ السلمية بينهما، لكن في نفس اليوم الذي تم فيه توقيع الاتفاق صرّح المبعوث السوري إلى الأمم المتحدة قائلاً: "إن الحرب القادمة ضد الصهيونية تقترب أكثر وأكثر". أما فارس الخوري أحد أبرز الدبلوماسيين العرب خلال تلك الفترة والذي أصبح رئيس الوزراء اللاحق للحكومة السورية فقد حثّ الدول العربية على ضرورة تأسيس تحالف عسكريّ عربي موحَّد[7]. وبعد بضعة أيام نشرت صحيفة "الأيام" الدمشقية مَقالاً تصف فيه اتفاقية الهدنة بأنها "وصمة عار في تاريخ العرب لن تُمحى عن جبينهم طالما ظلَّت هذه الدولة المقيتة التي تُدعى إسرائيل موجودة في قلب العالم العربي" [8]. وقد ساد مناخٌ مماثلٌ تماماً في مصر أيضاً، فقد صرح وزير الخارجية المصري بعد مرور أسبوعين من توقيع الهدنة الإسرائيلية المصرية في شهر شباط/فبراير عام 1949م بأن التوصل إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل كان مستحيلاً لأن القاهرة لا يمكن أن تعترف بإسرائيل لأنها مسألةُ مبدأ [9]. وبعد ذلك بفترة وجيزة صرح دبلوماسي مصريّ بأن "الدول العربية غير مستعدة في الوقت الراهن لإبرام أية معاهدات سلام مع إسرائيل". [10]

وبنهاية المطاف أنهت اتفاقية الهدنة الموقعة بين إسرائيل وجيرانها عام 1949م حالة القتال على أرض الواقع، لكن مواقف الجانبين تجاه الهدنة وطريقة فهمهم لها كانت مُختلفة جداً. وفي هذا الصدد وضَّح المؤرخ والناقد المعروف آڤي شلايم عبر صفحات كتابه "الجدار الحديدي" (The Iron Wall) بأن إسرائيل كانت تعتبر تلك الاتفاقيات بمثابة نهاية لحالة العداء مع العرب، لكن العرب - خلافاً لذلك - كانوا متمسكين بحالة العداء لإسرائيل رغم التزامهم بوقف إطلاق النار. من جهة أخرى، اعتبرت إسرائيل أن خطوط الهدنة وحدودها التي وضحتها اتفاق الهدنة هي حدودٌ لا يُمكن تجاوزها بأي شكل من الأشكال أياً كانت النوايا والأهداف، لكن بإمكانها التصرف داخل تلك الحدود كما يحلو لها. أما الدول العربية فقد كانت ترى أن الفلسطينيّين لهم كامل الحق في القتال بكافة الطرق المتاحة ضد ما اعتبروه تشريداً من أراضيهم، وبأن اتفاقات الهدنة تلك لا تُلزم الدول العربية بمنع الفلسطينيّين من ذلك. [11]

وسرعان ما اتضح بأن نتائج الحرب لم تؤدّي في نهاية المطاف لأيّ تغيّر جذريّ في الموقف العربيّ تجاه إسرائيل، حيث ازدادت مشاعر النفور ورفض وجود دولة إسرائيل بدلاً من أن تتقلّص، واستمر العربُ في اعتبار دولة إسرائيل كياناً أجنبياً استعمارياً يجب مقاومته، دون تنمية أي مشاعر من التهاون والتقبل تجاه مفهوم الصهيونية باعتبارها حركة تحرير وطنية لشعبٍ آخر، بالتالي رفضَ العالم العربي الاعتراف بوجود دولة إسرائيل أو حتى الاعتراف بحقها في الوجود، وعوضاً عن ذلك فقد وحّد هذا الاعتقاد دول العالم العربي فيما بينهم لخوض حرب سياسية ضد إسرائيل ومعاملتها كدولة منبوذة، ناهيك عن مساعيهم الحثيثة لإقناع بقية دول العالم حتى يتّبعوا النّهجَ نَفسه. [12]

والمفكر الفلسطيني قسطنطين زُريق هو أحد كبار المفكرين والمثقفين العرب خلال تلك الفترة، وكان أول من استخدم مصطلح "النكبة" في الإشارة إلى هزيمة الفلسطينيّين في حرب 1948م، ويذكر في كتاباته أثناء فترة الحرب وانهيار الفلسطينيّين بأن "هدف الاستعمار الصهيوني وغايتهُ تتمثل في إبدال دولة بأخرى وإفناءِ قوم ليحل محله قوم آخر، إنه الاستعمار العاري المُجرّد بأوضح ألوانه وأفظع أشكاله" [13]. ومن وجهة نظره فإن تلك الحرب كانت "معركة من حرب طويلة الأمد، وأننا إذا غُلِبنا فيها فهذا لا يعني أبداً أننا خسِرنا الحرب. أجَل! إن هذه المعركة فاصِلة من وجوه عِدة، فعليها يتوقّف تأسيس الدولة الصهيونية أو بُطلانها". [14]

بالتالي لم تكن ثلاثة عقود من الجهود العسكرية والسياسية العربية والفلسطينية مُجدية لهم، تلك الجهود التي كانت تسعى لإحباط ما أطلقوا عليه "المشروع الصهيوني" منذ أن نالت بريطانيا مسؤولية انتداب منطقة فلسطين بغرض بناء وطن قوميّ لليهود، بل إن ما حصدوه فعلاً من وراء تلك المساعي هو الهزيمة الساحقة وقيام دولة إسرائيل، الأمر الذي شكّل أقوى صدمة نفسية عرفها العالم العربي خلال القرن العشرين، لهذا وصِفَت الهزيمة المؤلمة التي تعرّضوا لها بمصطلحات في قمة القسوة مثل "الكارثة التي حلّت على فلسطين" و"النكبة الفلسطينية"، كما قاموا بإلقاء اللوم وتحميل المسؤولية كاملة لليهودِ ودولتهم [15]. وفي هذا السياق قام الشاعر العربي المعروف برهان الدين العبوشي بتأليف مسرحية شعرية سنة 1949م حول النكبة الفلسطينية بعنوان "**شبح الأندلس**"، مشبّهاً الهزيمة التي تكبَّدَها الفلسطينيون حديثاً بالحدث التاريخي البارز والمتمثل في سقوط شبه جزيرة آيبيريا بخروجها من حكم المسلمين خلال القرون الوسطى (والمعروف لدى العالم العربي والإسلامي بسقوط الأندلس). [16]

أما المؤرخ والصحفي ورجل السياسة الفلسطيني عارف العارف الذي شغل خلال خمسينات القرن العشرين منصب محافظ القدس الشرقية - التي كانت تقبع حينها تحت سلطة الاحتلال الأردني - كان قد نشر كتاباً عام 1966م تحت عنوان **"النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المَفقود"** وذكَرَ في مقدمة كتابه قائلاً: "وكيف لا أسميه (أي الكتاب) بالنكبة؟ وقد نُكِبنا نحن معاشرَ العرب عامةً والفلسطينيين خاصةً، خلال هذه الحقبة من الزمن، بطريقة لم نُبتلى بمثلها منذ قرون وأحقاب، فسُلِبنا وطننا وطُردنا من ديارنا وفَقَدنا عدداً كبيراً من أبنائنا وفلذاتِ أكبادنا، وأُصِبنا فوق هذا وذاك بكرامتنا في الصَّميم". [17]

كما قام العلّامة الإسلامي الفلسطيني تقي الدين النبهاني مؤسِّس حزب التحرير عام 1953م بتأليف ونشر كتاب أطلق عليه اسم **"إنقاذ فلسطين"** عام 1950م وقال فيه: إن النكبة الفلسطينية حدث تاريخي في غاية الأهمية بشكل عام، وفي التاريخ العربيّ على وجه الخصوص... إنها النكبة الأكثر مأساوية التي حلت بالعرب والمسلمين في التاريخ المعاصر... وهي نكبة خطيرة وجذورها ضاربة في عمق التاريخ. إنها الشرّ الذي ينمو كل يوم وكل ساعة. [18]

ومن الجدير بالذكر بأن الصراع بين الجانب العربي واليهودي كان صراعاً مستعراً قبل اندلاع حرب 1948م، إلا أن الحرب أجّجت مزيداً من مشاعر الحقد والريبة والكراهية وعمّقت منها. ومن وجهة نظر العرب فقد كانت نتيجة الحرب مُهينة لهم، إذ نجح مجتمع صغير من اليهود يبلغ تعداده آنذاك 650,000 يهوديّ من التغلب والانتصار على المجموعات المسلحة العربية والفلسطينية وجيوش الدول العربية مُجتمِعة، مما أشعرهم بالظلم والإجحاف وغياب العدالة لكونهم كانوا ينظرون أصلاً للمشروع الصهيوني على أنه مشروع قائم على سرقة الأراضي العربية حتى قبل اندلاع الحرب، الأمر الذي أدى إلى تعميق مشاعر الكراهية لليهود والإحباط من الواقع عقب الهزيمة النكراء التي تكبّدوها. وهكذا لم يكن العرب مستعدين أبداً لتقبّل وجود الدولة اليهودية بينهم مهما كانت مساحتها، فالسّلام من وجهة نظرهم لا يقلّ منزلةً عن الخيانة في هذه الحالة.

وفي هذا الصدد يوضِّح المفكر الفلسطيني قسطنطين زُريق عبر صفحات كتابه "معنى النكبة" قائلاً: "ليست هزيمة العرب في فلسطين بالنكسة البسيطة، أو الشرِّ الهيِّن العابِر. وإنما هي نكبة بكل ما في هذه الكلمة من معنى، ومحنة من أشدّ ما ابتُليَ به العربُ في تاريخهم الطويل على كل ما فيه من محنٍ ومآسي... إنها قضية لم يعرف التاريخ أعدل منها ولا أقرب منها إلى الحق" [19]. وقد وصف الصراع مع اليهود - الذي كان يلوح في الأفق آنذاك - بأنه كالمعركةِ المُفرغة التي ستتطلب من العرب أن يعبئوا كافة مواردهم فيها ويضحوا بالغالي والنَّفيس في سبيلها، مضيفاً بأن "الخطر الصهيوني هو الخطر الأعظم على الكيان العربي...هذا ما يجب علينا أن نلقّنه لأبنائنا وطلبةِ مدارسنا صباح مساء. هذا ما يجب أن تنصرفَ إليه وسائل الدعاية في حكوماتنا، مستخدمة الصحف والراديو وكل سبيلٍ آخر من سُبُل النشر، لنُنمّي في نفوس العرب أجمعين هذا الإحساس بالخَطَر، بالخطر الأعظم، كي يكون كل فكر من أفكارنا وكل عمل من أعمالنا متأثراً بهذا الشعور وصادراً عنه...هذه التعبئة الحسية الإرادية، هي في نظري، الركنُ الأول للجهاد الحاضر لدرء الخطر الصهيوني الجسيم". [20]

بالتالي كان هذا هو الأساس الذي استند إليه الجانب العربي في سياساته وممارساته، وحين عقدت الأمم المتحدة مؤتمراً للسلام بين إسرائيل والدول العربية في مدينة لوزان السويسرية مطلع عام 1949م، أعلن العرب حينها بأنهم لن يجلسوا على نفس الطاولة ولا في نفس الغرفة التي يتواجد فيها الوفد الإسرائيلي، معبّرين عن رفضهم القاطع للاعتراف بإسرائيل كطرف من أطراف المفاوضات، فقد تجنّبت الدول العربية استخدام كلمة **إسرائيل** ولم تتضمن خرائطهم أي ذِكر لدولة إسرائيل، وعوضاً عنها رسَموا منطقةً فارغةً وفي بعض الأحيان كان يطلقون عليها اسم **فلسطين**، كما أغلقوا كافة حدودِهم في وجه إسرائيل بحيث لا يمكن لأي شخص القدوم منها أو إليها، بالإضافة إلى قيام جميع الدول العربية بالتصويت ضد إسرائيل بشكل جماعيّ في المنتديات والمنظمات الدولية معبرين عن رفضهم القاطع

لإقامة أية علاقات ثقافية أو رياضية معها. وخلال عامي 1949م – 195م قامت الجامعة العربية بمقاطعة إسرائيل اقتصادياً وإغلاق قناة السويس ومضيق تيران أمام جميع سفن الشحن الإسرائيلية، وتضمنت قرارات المقاطعة أيضا حظر كافة أشكال العلاقات التجارية مع الشركات التي تربطها علاقات اقتصادية بإسرائيل. [21]

كما وأثبتت المبادرات والمباحثات المباشرة بين الوفود العربية والإسرائيلية أن طريق التفاهم بين الجانبين مسدود تماماً، وبأن الدول العربية لازالت مستمرة في تعنتها ورفضها القاطع لتقبل وجود الدولة اليهودية حديثة الإقامة في هذه المنطقة. فقد كان المفاوضون العرب آنذاك يطالبون بحرمان إسرائيل من السيادة على أراضيها، ومصر على سبيل المثال طالبت بانسحاب إسرائيل من أراضي النقب التي تشكل نصف مساحة دولة إسرائيل، فيما طالبت سوريا بالتخلي عن نصف مساحة بحيرة طبريا التي تعتبر المصدر الرئيسي للمياه في إسرائيل. لكنهم طالبوا إسرائيل بتقديم هذه التنازلات ولم يقدموا أي مقابل سوى وعود مبهمة بإسقاط حالة العداء الذي يُضمرونه لإسرائيل، تلك الوعود التي كانت تذهب أدراج الرياح بمجرد طرحها على الطاولة.

وخلال شهر آذار/مارس عام 1949م نفّذ اللواء حسني الزعيم انقلاباً للسيطرةِ على مقاليد السلطة في سوريا، حينها عرض على دافيد چوريون أن يلتقي معه بغرض مناقشة وإعداد اتفاقية سلام بين الدولتين. ومما اتّضح لاحقاً فقد كان اللواء حسني الزعيم يسعى لاستخدام إسرائيل كورقة رابحة من أجل الحصول على الدعم الاقتصادي والعسكري من الدول الغربية، إلّا أن نواياه الحقيقة ستظل مجهولة للأبد خاصة بعد أن تمت الإطاحة به عقب انقلاب عسكري آخر وإعدامه في وقت لاحق. وبجميع الأحوال فإن عدداً من المسؤولين الأمريكيّين والبريطانيّين قد توصّلوا إلى قناعة راسخة مفادها بأنهُ حتى لو تنازلت إسرائيل وقبلت بكافة مطالب الدول العربية فإن هذا التنازل لن يغير من الواقع شيئاً، وبأن العرب لن يوقّعوا أي اتفاق سلام مع إسرائيل تحت أي ظرف. [22]

وقد كان المسؤولون العرب بأنفسهم صريحين جداً حيال هذه المسألة، وهو ما يتّضح لنا على لسان الدبلوماسيّ المصريّ عبد المنعم مصطفى حين تساءل مخاطباً دبلوماسيّاً إسرائيلياً في ربيع سنة 1949م قائلا: "هل نحنُ فعلاً بحاجة للسّلام الآن؟ إن السلام سيمكّنكم من النمو والازدهار اقتصادياً وسيمكّنكم من تحصين انفسكم وتقوية دفاعاتكم". لقد كان الاعتقاد بأن العالم العربي لن يستفيد شيئا من التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل هو الاعتقاد السائد لدى العرب في تلك الفترة، وهذا ما وضحه عزام باشا مُخاطِباً آبا إيبان حين قال: (هذا النص مترجم بتصرف نظراً لتعثر العثور على النصّ الأصلي باللغة العربية)

> "لدينا سلاح سرّي يمكننا استخدامه أفضل من البنادق، إنه سلاح الوقت. فطالما لم يتحقق السلام بيننا وبين الصهاينة **فالحربُ لا زالت مستمرة بيننا** (الخط الغامق هو إضافة من الكاتب). وطالما ظلّت الحرب مستمرة فلن يكون هناك منتصر ولا مهزوم فيها. إن اعترافنا بوجود إسرائيل يعني اعترافنا بأننا نحنُ المهزومون في هذه الحرب". [23]

وخلال شهرَ حزيران /يونيو عام 1949م، صرّح المبعوث السوريّ إلى الأمم المتحدة فارس الخوري قائلاً بأن الحرب ضد الصهيونية هي "حجر الأساس الذي تقوم عليه السياسات الخارجية للدول العربية" [24]. وفي شهر نيسان/أبريل من عام 1950م قامت الجامعة العربية بإصدار قرار يحظر على الدول العربية "التفاوض أو توقيع أي اتفاقية سلام أو أي اتفاق سياسيّ أو عسكري أو اقتصادي مع إسرائيل. وأي دولة تقوم بذلك ستُطرد من الجامعة العربية" [25]. وبعدها بحوالي عام، تحديداً في شهر حزيران/يونيو عام 1951م، أعلن وزير الخارجية المصري بأنه "لا يوجد لدينا أي نية في إقامة السلام مع اليهود أو الاعتراف بإسرائيل" [26]. وفي شهر أيلول/سبتمبر من السنة ذاتها صرّح المتحدث الرسمي باسم الحكومة المصرية قائلاً بأن "الدول العربية عازمة ومصرّة على عدم الاعتراف بإسرائيل". [27]

وبالنسبة للإعلام العربي في تلك الفترة فقد كان شديد التطرّف في مواقفه تجاه الصراع، فكانت وسائل الإعلام العربية تُحرِّضُ وتطالب بضرورة شنّ حرب أخرى على إسرائيل لأن الحرب مع إسرائيل هي أمر حتمي لا مفر منه، وبأن "القضية لن يتم حلّها إلا بالعنف". وفي هذا السياق ذكرت صحيفة "أخبار اليوم" المصرية في مقال منشور عبر صفحاتها في شهر أيار/مايو عام 1949م بأن "حرب فلسطين لم تَنتهِ بعد، فالدم المصري الذي سال فوق ثرى فلسطين يشكل نقطة تحوّلٍ تُلزمنا بالتحرك فداءً لأرواح شهدائنا وتحقيقاً للنصر الذي كانوا يطمحون لتحقيقه"[28] (هذا النص مترجم بتصرف نظراً لتعثر العثور على النصّ الأصلي باللغة العربية). كما أُذيع في بث مباشر على إحدى محطات الراديو في مدينة بغداد في شهر حزيران/يونيو عام 1949م ما يلي: "لن يتوقف العرب أبداً عن رؤية إسرائيل على أنها عدوهم اللدود. **فاليهود أعداؤنا مهما حاولوا أن يُظهروا لنا رغبتهم في تَهدئتنا وإرضائِنا وأياً كانت نواياهم بخصوص التوصل إلى السلام.** فنحن سنظل دوماً متأهبين للحرب ولن نتوقف للحظة عن التحضير لذلك اليوم الذي سنأخذُ فيه بثأرنا". [29]

في المقابل، كانت الأردن هي الدولة العربية الوحيدة التي كان لها موقف مختلف تماماً تجاه إسرائيل، فكان الملك عبد الله الأول مختلفاً جداً في طبيعة مواقفه الثابتة والمتسامحة منذ عشرينيات القرن الماضي. وقبل نشوب حرب عام 1948م عرض الملك عبد الله على يهود اليشوف إقامة حكم ذاتي لهم وشكلاً محدوداً من الاستقلالية التابعة لسُلطته كجزء من طموحاته في حُكم المنطقة بأكملها بما فيها سوريا ولبنان. وبعد انتهاء الحرب كان الملك عبد الله الحاكم العربي الوحيد الذي كان يرغب فعلاً في تحقيق شكل من أشكال التسوية مع إسرائيل، ووصل به الأمر إلى حد إقامة عدد من جولات المفاوضات مع إسرائيل لتحقيق هذه الغاية، إلا أن هذه الجهود لم تؤت ثمارها مع الأسف الشديد، حيث تعرض الملك للاغتيال على يد رجل فلسطيني في القدس الشرقية عام 1951م، وكان أحد أسباب اغتياله هو توجهاته الداعمة للتسوية والمصالحة مع إسرائيل. [30]

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ماذا بالنسبة للفلسطينيّين؟ وكيف كانت مواقفهم بعد نهاية حرب 1948م؟ في الواقع فإنه كلما طال أمد الحرب وكلما مر الوقت، كلما كانت تزداد حالة الارتباك وعدم الوضوح في المجتمع الفلسطيني، مما جعل الفلسطينيّين يواجهون صعوبات متزايدة في لعب دور سياسي بارز في المنطقة. كما أن هجرة النُّخَبِ الفلسطينية في البداية وفرارها إلى الدول العربية المجاورة بالإضافة إلى الفجوة الجديدة التي اتّسَعَت بين الفلسطينيّين خلال فترة الحكم الأردني والمصري جميعها

عوامل أدت إلى تعميق النزاعات بين كُبرى العائلات المؤثرة في المجتمع الفلسطيني. لكن وبالرغم من هذه الخلافات إلا أن الفصائل الفلسطينية كانت مُتّفِقة على مسألة واحدة: عدم الاعتراف بالحق اليهودي في الوجود فوق هذه الأرض وعدم قبول نتائج الحرب وعدم قبول أي سيادة اليهودية، كما كانت لديهم حالة إجماع على حقّ العرب وحدهم دون غيرهم في السلطة والسيطرة على كامل الأرض.

ويعتبر موسى العلمي قيادياً فلسطينياً بارزاً وأحد أعضاء اللجنة العربية العليا ذاتها التي دفعت بالفلسطينيّين إلى خوض حرب ضد إسرائيل، وهو أحد أبرز الأمثلة على القيادات التي تحمل تلك العقلية المسيطرة على أذهان العرب، وقد نشر كتاباً بعد انتهاء الحرب مباشرة تحت عنوان "عِبرة فلسطين" يشرح فيه الأسباب الكامنة وراء هزيمة العرب وما الذي يتوجب عليهم فعله في المستقبل، موضحاً عبر صفحات كتابه بأن النصر الصهيوني عام 1948م هو أمرٌ لا يُمكن استيعابه أو قبوله، وأن خسارة العالم العربي لأرض فلسطين هي تعبير رمزيّ عن الأزمة الوجودية للعرب.[31]

ولا يعتبر هذا الكتاب مثيراً للاهتمام لما يحتويه من أفكار بل بسبب الأفكار التي لا يحتوي عليها أيضاً. فموسى العلمي كان أحد الشخصيات الفلسطينية المعتدلة خلال فترة ثلاثينيات القرن الماضي وعقد بشكل شخصيّ محادثات مباشرة مع دافيد بن چوريون حول إمكانية تحقيق تعاون مشترك بين الجانبين. لكن ورغم ذلك فقد ذكر في كتابه بأن الانقسام الذي يعيشه العرب واستعداداتهم المتواضعة وذَخيرتهم المهترئة كانت من ضمن الأسباب الرئيسية وراء هزيمة العرب في الحرب. لكنه لم يذكر أو يناقش عبر صفحات كتابه أي سبب من الأسباب الخفية لنشوب الحرب مثل الرفض القاطع لتقبل السيادة اليهودية على أي جزء من الأرض مهما كانت مساحته. كما لم يعبر عن أي شعور بالاستياء من موقف المجتمع الفلسطيني ككل فيما يتعلق بالتنكر لحقوق اليهود في هذه الأرض باعتباره سبباً أدى إلى نشوب حرب بين الطرفين بنهاية المطاف، ولم يأت على ذكر هذا السبب ولو حتى من باب التشكيك في أن الموقف العربي الرافض كان سبباً لاندلاع الحرب. كما ذكر عبارة "الخطر اليهودي" مراراً وتكراراً في صفحات كتابه بالإضافة إلى افتراضاتِه ومَزاعمه بأن إسرائيل ترغب في السيطرة على الشرق الأوسط بأكمله، وبأن السيطرة على منطقة فلسطين هي المرحلة الأولى من ذلك المخطط. ونجد أيضاً أنه قام بتعريف الصهيونية على أنها حركة "مُعادية" و"ظالمة" وبأن النصر الإسرائيلي كان انحرافاً عن مسار العدالة الكونية، فيما اعتبر أن النصر العربي - لو حدث فعلاً - سيكون بمثابة تصحيح لذلك الظلم التاريخي وسيعيدُ الأمور إلى نصابها الصحيح وسيكون إحقاقاً للعدالة.

كما أسهبَ موسى العلمي في حديثه عن مدى أهمية هزيمة 1948م، موضِّحاً بأنها ناقوس الخطر الذي يجب أن يوقظ العرب من أجل إصلاح العالم العربي. وعلى حد تعبيره فإن الصهيونية ستظل خطراً محدقا يهدد العالم العربي بأكمله طالما لم تتغير الأنظمة السياسية الحالية التي تحكم الدول العربية. لذلك كان موسى العلمي يعتبر الهزيمة التي تكبدها الفلسطينيون بمثابة الدافع الذي يحتاجه العرب من أجل إعادة إحياء العالم العربي، وأن الاستقلال العربي التامّ لن يتحقّق ما لم يتم محو كل وجود إمبريالي أجنبي من أرض العالم العربي، ممّا يعني أن العالم العربي في حالة حرب أبدية مع إسرائيل دون وجود أي إمكانية للتعايش مع إسرائيل تبعاً لما ذكره بين صفحات كتابه. وكان مجمل ما تضمنته كتاباته يحثّ على ضرورة استعادة العرب لأرض فلسطين واستعادة كرامتهم واحترامهم لذاتهم، والتأكيد على أنه لا توجد

حياة عربية دون أرض فلسطين، موضحاً كيف هزّت النكبة العروش العربية وأقلَقت مضاجعها وآذتها بعمق، بل وفتحت الباب لخطر أكبر، فهذه الصدمة يجب أن تكون سبباً في صحوة العرب واستيقاظهم من سباتهم حتى يلتئم شملهم للعيش في نمط حياة جديد يُكسبهم القوّة، وحينها سيتعافى الجرح العربي وسيزول الخطر الصهيوني وسوف يستعيد العربُ أرض فلسطين. [32]

وفي وقتٍ لاحق تم الإعلان عن تشكيل حكومة عموم فلسطين في قطاع غزة في شهر أيلول/سبتمبر من عام 1948م، حيث ضمت عدداً من أقارب وأتباع المفتي أمين الحسيني بالإضافة إلى أعضاء آخرين من النُّخبة الفلسطينية الحاكمة. وتبعاً للاسم الذي أُطلق على هذه الحكومة فقد ادّعت أنها تملك السيادة على كامل الأرض التي كانت خاضعة لسلطة الانتداب البريطاني في السابق، وأصرّت على رفضها القاطع لمبدأ تقسيم الأرض إلى دولتين.

وبتاريخ الأول من تشرين الأول/أكتوبر عام 1948م انعقدَ المجلس الوطني الفلسطيني لأول مرة في مدينة غزة بحضور المفتي باعتباره رئيساً له، وبعث المجلس برسالة وجهها للأمين العام للأمم المتحدة جاء فيها: استناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي للشعب العربي الفلسطيني في الحرية والاستقلال، هذا الحق المقدس الذي ذُرِفَت في سبيله الدماء الطاهرة خلال النضال ضد قوى الاستعمار والصهيونية التي تكالبت علينا وحالت بيننا وبين حصولنا على هذا الحق، فإننا نحن أعضاء المجلس الوطني الفلسطينية المنعقد في مدينة غزة نعلن بتاريخ هذا اليوم الثامن والعشرين من ذي القعدة عام 1367هـ، الموافق الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام 1948م، استقلال كامل أرض فلسطين استقلالاً تاماً، وإقامة دولة فلسطين التي تحدُّها سوريا ولبنان من الشمال، وسوريا والأردن من الشرق، والبحر الأبيض المتوسط من الغرب، ومصر من الجنوب [33]. وبطبيعة الحال فلا وجود لإسرائيل تبعاً لهذه الحدود التي وصفت في هذه الرسالة. لكن تلك الحكومة لم تصمد طويلاً على أية حال، وذلك لافتقارها لأي قيمة وأهمية من ناحية عملية، إلا أنها وضّحت لنا الموقف الذي تبنّته القيادة الفلسطينية عقب انتهاء حرب 1948م، ذلك الموقف الرافض لوجود دولة إسرائيل تحت أي ظرف وبأي شكل من الأشكال. [34]

كما ويوجد مثال آخر يؤكد على هذه الموقف ويعود إلى أواخر عام 1948م، وهو موقف يعكس المناخ السياسي السائد لدى النخبة الفلسطينية والشخصيات السياسية المرموقة لديهم، وهذا المثال يتطرق للقيادات التي كانت تتبع الأردني خلال الحرب. فخلالَ تلك الفترة عقد الملك الأردني عبد الله الأول اجتماعاً في مدينة أريحا مع أتباعه وداعميه من الفلسطينيّين، أي كِبار وأعيان الضفة الغربية التي بسط سيطرته عليها في تلك الفترة، وكان هدف الملك من ذلك الاجتماع هو الحصول على موافقتهم للشروع في مفاوضات مع إسرائيل، لكن موقف الفلسطينيّين كان الرفض المطلق لأن الشروع في المفاوضات مع إسرائيل يعني بطريقة أو بأخرى قبولهم لقرار التقسيم، فيما أبدى الحاضرون استعدادهم لمبايعة الملك عبد الله مقابل التزامه بتحرير كامل أرض فلسطين، وكان قرارهم النهائي يتمثل في أن "أرض فلسطين هي كيان واحد ومتكامل وغير قابل للتقسيم. وأي حلّ يتعارض مع هذا المبدأ لن يُعتبر حلّاً نهائياً". كما وجهوا دعوة للدول العربية إلى استكمال عملية تحرير فلسطين. [35]

ومع حلول عام 1950م بدأت تتشكّلُ كتل طلابية فلسطينية (بعضها كانت سرّية) في كلّ من القاهرة وبيروت وغزة تطالب بالنضال من أجل تحرير كامل تراب فلسطين من الاحتلال الصهيوني. وتشكّلت هذه الكُتل والمجموعات من أعضاء تابعين للاتحاد العام لطلبة فلسطين الذي تم تأسيسه في مصر على يد ياسر عرفات، وتجمّع طلّابي آخر في لبنان تم تأسيسه على يد جورج حَبَش، كما ظهرت مجموعات مسلحة في قطاع غزة على يد خليل الوزير (أحد مؤسّسي حركة فتح والذي صار يعرف لاحقاً باسم أبو جهاد). وجميع هذه الكتل والحركات كانت تؤكد على أن فكرة التعايش مع دولة إسرائيل لم تكن موجودة إطلاقاً على أي من أجندتها السياسية. [36]

وخلال رحلاته وجولاته المتواصلة في العالم العربي عقب انتهاء حرب 1948م، التقى كينيث بيلبي بالعديد من اللاجئين العرب الذين نزحوا نتيجة الحرب منذ مدة قصيرة، فكانوا يسيرون على الأرصفة حاملين أمتعتهم في أيديهم بعد أن تكدّسوا في الخيام في مناطق محيطة بالمدن الكبرى. وقد رأى كينيث بأم عينه المعاناة الإنسانية للاجئين، بالتالي فقد كان فهمه لقضيتهم قد تشكّل من منظور سياسي بحت باعتبار أن معاناتهم هي نتيجة للحرب، موضحاً في كتاباته بأن قضية اللاجئين "ترمز إلى الهزيمة التي تعرضوا لها على يد أقلية مُحتقرة (يقصد اليهود)"، بمعنى أن اللاجئين "شعروا بالإهانة والإذلال، لأن القادة العرب والإعلام العربي جميعهم يكذبون ويتحدثون عن انتصارات مُشرفة في ساحة المعركة، لكن هؤلاء اللاجئين فضحوا حقيقة الانتصارات المزيفة في الحرب، مما أدى إلى ضَعضعة السلطة والقاعدة الشعبية للحكومات العربية وتحطيم مشاعر الفخر والاعتزاز التي كانت مرتبطة بالعروبة في يوم من الأيام". [37]

ولم يكن من المفاجئ أن العديد من اللاجئين صاروا يريدون العودة إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن، إلا أن القيادة الفلسطينية كانت تعارض هذا الأمر ورفضته بشكل قاطع في بداية الأمر، اعتقاداً منهم بأن عودة اللاجئين ستكون بمثابة اعتراف فعليّ ورسميّ بوجود دولة إسرائيل. بالتالي كانت عودة اللاجئين إلى ديارهم أمراً ثانوياً إذا ما قورِن بالاعتراف بشرعية دولة إسرائيل، وطالما كان هنالك اعتقاد بأن عودة اللاجئين ستنعكس إيجابياً على شرعية إسرائيل فإن العودة مرفوضة شكلاً ومضموناً بغض النظر عن أي اعتبارات إنسانية أو عاطفية لمعاناة اللاجئين. ونتيجةً لذلك وقّع المفتي في صيف عام 1948م قراراً باسم اللجنة العربية العليا يُهاجم فيه موافقة الدول العربية على إعادة اللاجئين إلى إسرائيل بحجة أن إعادة اللاجئين تتطلب الشروع بمفاوضات رسمية مع إسرائيل باعتبارها دولة قائمة.[38]

كما عَبَّرَ إيميل الغوري أحد أعضاء اللجنة العربية العليا عن رفضه التّام لعودة اللاجئين إلى ديارهم باعتبار ذلك "خطوة أولى على طريق الاعتراف العربي بدولة إسرائيل وقرار التقسيم. وهنالك طريق واحد لعودة اللاجئين يتمثل في شن عدوان جديد على الأراضي التي احتلها اليهود وإعادة سكّانها اللاجئين إليها". كما حَذّر من مغبّةِ تخلي العرب عن الصّراع مع إسرائيل أو النظر إلى هذا الصراع من زاوية ضيقة تُختزل فيها قضية اللاجئين لتتحوّل إلى مجرد قضية إنسانية لشعب تم اقتلاعه من أرضه، حيث

قال: "لقد قاموا بتحويل قضية **جهادية** إلى قضية تتعلق باللاجئين". أما فيما يتعلق بما يجب فِعله في المستقبل فقد وضح الغوري بأنّ "اهتمامنا منصبٌّ على عودتنا إلى الأرض وتحويل القضية الحالية إلى قضية **جهاد**. إن تركيزنا ينصبّ على حصاد ثمار الكراهية التي زرعناها في قلب كلّ عربيّ". [39]

بالتالي كانت تلك الأفكار بمثابة البداية لإرساء علاقة وطيدة تربط حتى يومنا هذا بين قضية اللاجئين وبين الأهداف العربية الكُبرى لهذا الصراع، فقد بيّن القادة الفلسطينيون بأنهم يعتبرون نزوح اللاجئين من ديارهم مسألة ثانوية وهامشية إذا ما قورنت بالقضية السياسية التي تقف في المقام الأول بالنسبة لهم وهي القضاء على إسرائيل، بالإضافة إلى هدفهم الرئيسي وهو الانتصار في الحرب ومنع تنفيذ أي تقسيم للأرض. وهكذا لم تكن هنالك أي سياسة تكترث فعلاً بأمر اللاجئين في تلك الفترة، بل كان الهمّ الأكبر آنذاك هو الإضرار بإسرائيل وإضعافها قدر الإمكان، وهذا ما أثبتته القيادات الفلسطينية بنفسها في أكثر من موقف حيث أشارت بأنها تفضل إطالة أمد الحرب على عودة اللاجئين ما دامت عودتهم ستتطلبُ الاعتراف بإسرائيل.

ولهذا لم تكن عودة اللاجئين الفلسطينيين مسألة جغرافية أو مكانية بقدر ما كانت مسألةً زمانية، ولم تكن تتعلق بالعودة بضعة أميال إلى الديار التي تركوها وراءهم بل كانت في الحقيقة تهدف إلى إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الهزيمة الشنيعة التي تكبّدها العرب (وأطلقوا عليها مصطلح النكبة). بمعنى آخر، كان العرب يطمحون لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل قيام دولة إسرائيل. فالعودةُ لم تكن تتعلق فقط بالمدلول المادي الذي تحمله الكلمة والذي يقتضي الانتقال من مكان لآخر، بل كانت تتمحور حول قلب الأحداث السابقة رأساً على عقب، وبما أن اللاجئين كانوا يمثلون رمزاً للهزيمة النَّكراء التي تعرض لها العرب والنصر الإسرائيلي الساحق عليهم بحسب اعتقاد بيلبي، فقد كان يُنظر لعودتهم إلى ديارهم كوسيلة لمحو تلك الهزيمة الشنيعة وإبطال النصر اليهودي على العرب.

وفي هذا الصَّدد وضَّحَ المؤرِّخُ الفلسطينيّ وليد الخالدي خلال خمسينيات القرن الماضي بأن عودة اللاجئين ليسَت نهاية القضية، مشيراً إلى أن حل القضية الفلسطينية يجب أن يتم بطريقة تدريجية، بمعنى أن إعادة اللاجئين تعني إزالة أحد أهم العقبات من أمام طريق الحلّ، لكن القضية الفلسطينية ستظلُّ قائمة وحاضرة بالثقل نفسه حتى لو تم إعادة آخر لاجئ فلسطيني إلى أرضه. وعلى الرغم من أن اللاجئين وقضيتهم يجسدون دليلاً وشاهداً حياً على الجرائم التي يُرادُ إخفاؤها عن الأنظار إلا أن عودتهم لن تشفي الجراح التي أَدمَت القَلبَ العربيّ في فلسطين. بالتالي فإن حلّ القضية الفلسطينية لا يُمكن اختزاله أبداً في حلّ قضية اللاجئين [40]. إنَّ اعتِرافاً صَريحاً كهذا يوضِّحُ لنا لُبَّ المَوضوع وجوهَره: فَعِوَضاً عن النظر إلى قضية اللاجئين على أنها قضية قانونية أو إنسانية في الماضي والحاضر، إلا أنها ظَلَّت تعتبرُ قَضية سياسية بحتة لأنها تعكسُ الرغبة الدَّفِينة في السيطرة والهيمَنة على كامِلِ الأرضِ.

لكن وبجميع الأحوال فقد قامت القيادة الفلسطينية بعد فترة قصيرة بتغيير موقفها بخصوص قضية اللاجئين تغييراً جذرياً. ففي بداية الأمر كانوا يعارضون عودة اللاجئين باعتبار أن عودتهم تعني الاعتراف بالوضع الراهن الذي خلّفته الحرب بعد انتهائها، لكنهم أدركوا لاحقاً بأنَّه بإمكانهم استغلال عودة اللاجئين في زعزعة الوضع الراهن وتقويض وجود دولة إسرائيل. وسواء كانت الأسباب التي تقف

خلف مطالبهم بالعودة أسباباً أمنية أو سكانية ديمغرافية فإنه كان واضحاً وضوح الشمس بأن عودة اللاجئين إلى ديارهم تعني تلقائياً استئناف حالة الحرب. فالمطالبةُ بالعودة كانت "تقوم بمنتهى الوضوح على فكرة تحرير فلسطين"، أو بمعنى آخر: "وضع نهاية لدولة إسرائيل" بحسب ما وضحه المؤرخ الفلسطيني رشيد الخالدي في مستهل تحليله للمناخ السياسي العربي خلال تلك الفترة. [41]

وقد كانت هناك حالة من الإجماع في العالم العربي بعد فترة قصيرة حول تحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن خلق قضية اللاجئين، بالتّالي عدم السماح لها بالتملّص من مسؤوليتها تجاه واجبها في إيجاد حلّ لقضيتهم. وبحسب ما يراه القادة العرب المعاصرون لتلك الفترة، فإن الحل الأنسب لقضية اللاجئين يتمثل في عودتهم لديارهم، وهو ما عبرت عنه الجامعة العربية في شهر آذار/مارس 1949م عبر بيان وضَّح بأنَّ "الحلَّ العادِلَ والدّائمَ لقضيّةِ اللاجئين هو إعادتهم لأوطانهم" [42]. فيما أعرب المبعوثون الفلسطينيّون أثناء اللقاءات المتواصلة بالدبلوماسيّين الإسرائيليين عَلى مرّ ذلك العام عن أن الحل الوحيد لقضية اللاجئين هو عودتهم إلى إسرائيل، وأن اللاجئين هم أصحابُ الحق في الاختيار بين عودتهم إلى إسرائيل أو توطينهم في الدول العربية [43]. وخلال تقريرٍ قدمه الأمين العام للجامعة العربية إلى مجلسها في آذار/مارس عام 1950م فقد ذكر بأن الموقف العربي يتمحورُ حول الإصرار على عودة كافة اللاجئين الذين يريدون العودة. [44]

بالتالي صارت المطالبة بالعودة هي الموقف الرسمي المتفقَ عليه بين كافة الدول العربية، فقام العرب بالضغط للمطالبة بها في كل فرصة وفي كلّ جلسة مفاوضات، كما صار هذا المطلب شرطاً أساسياً من أجل دخولهم في أي مفاوضات للسّلام أكثر من كونه مجرد جزء من اتفاقية سياسية مستقبلية بين الجانبين، مطالبين بموافقة إسرائيل على مبدأ حق العودة بل والشروع في تنفيذه دون أن يقدموا أي وعود مقابل لما ستقوم به إسرائيل. [45]

في الوقت نفسه نجد أن بعض السياسيّين العرب بالإضافة إلى عدد من وسائل الإعلام العربية قد ربطوا بشكل واضح مباشر بين مطلب اللاجئين بالعودة وبين تدمير دولة إسرائيل. فعلى سبيل المثال صرَّح وزير الخارجية المصريّ محمد صلاح الدين في شهر تشرين الاول/أكتوبر عام 1949م قائلاً بأنه صار من الواضح جداً بأن العرب عبر مطالبتهم بعودة اللاجئين إلى فلسطين فهم يقصدون عودتهم كأسيادٍ للأرضِ لا عبيد فيها، بمعنى آخر "إنهم يطمحون لتصفية دولة إسرائيل" [46]. فيما وضّح الصحفيّ والمؤرخ الفلسطيني ناصر الدين النَّشاشيبي قائلاً "أن الفلسطينيين لا يطمحون لتحقيق العودة في الوقت الذي يُرفرفُ فيه العلم الإسرائيلي فوق كل متر مربع من بلادهم، وحين نعود فإن عودتنا ستكون عودة مشرّفة لا مُذِلّة، ولن تَجعلَ منّا العَودة مُواطنين في دَولةِ إسرائيل". [47]

ويذكر أحد المقالات المنشور في جريدة الصياد اللبنانية الأسبوعية في شهر شباط/فبراير عام 1949م (أي عقب انتهاء الحرب مباشرة) بأنه ليست هناك أي إمكانية لإعادة اللاجئين الفلسطينيّين بشكل مُشرّف، لكن بإمكان العرب إعادتهم إلى إسرائيل وتحويلهم إلى طابور خامس في الصراع العربيّ الإسرائيلي. في الوقت نفسه رَدّ اليهود على هذا المطلبِ قائلين بأنهم في حالة حرب ويستحيل عليهم قبول سكان عرب يعيشون بينهم وهم في الحقيقة مُجنّدون لخدمة أعداء إسرائيل، لكن إذا جعلنا أنفسنا

(أي العرب) نبدو وكأننا نطمح لتحقيق السلام مع إسرائيل في الوقت الراهن فإنه لن يكون لليهود أي حُجّة لرفض مَطلب عودة اللاجئين الفلسطينيين [48]. وبعد حوالي عام ظَهَر مقال آخر في نفس الصحيفة يقول بأن عودة اللاجئين ستخلق أغلبية عربية في البلاد من شأنها أن تعيد الطابع الديمغرافي العربي لفلسطين بحيث يكون السكان العرب طابوراً خامساً في الداخل الإسرائيلي يُعاوِنون أشقائهم العرب في التجهيز ليوم الحساب والانتقام من اليهود [49]. أما صحيفة صوت الأحرار اللبنانية فقد كانت مكلفة بالتغطية الإعلامية لمؤتمر اللاجئين في لبنان في شَهر تشرين الأول/أكتوبر عام 1951م ونشرت بيانه الختامي الذي جاء فيه: لا توجدُ قوة على الأرض بإمكانها منع اللاجئين من العودة إلى وطنهم فلسطين، وأي محاولة لتحقيق السلام مع إسرائيل سَتَتِمُّ مقاومتها بِالقوّة. [50]

بالتالي لم يكن اللاجئون في تلك المرحلة يطمحون لتحقيق العودة السلمية إلى دولة إسرائيل المستقلة والاعتراف بها بقدر ما كان هدفهم الحقيقي من العودة هو ضرب الأساس الذي تقوم عليه إسرائيل. فقد كانت استراتيجيتهم تهدف لإعادة الأرض للعرب وليس فقط إعادة العرب إلى الأرض [51]، فيقول المؤرخ آڤي شلايم في هذا الصدد: "لقد استنفَذَت الحكومات العربية جميع الأسلحة الموجودة في جعبتها من أجل إطالة أمد الصراع ضد إسرائيل بعد خسارتهم للحرب، وقد كانت قضية اللاجئين بحد ذاتها سلاحاً فعالاً يهدف لوضع إسرائيل في حالة دفاع عن نفسها أمام الرأي العام الدولي". وهذا ما أكّد عليه المؤرخ بيني موريس حين قال: "لقد كانت ولا زالت قضية اللاجئين مسألة سياسية بَحتة" مضيفاً "بأن الدول العربية تعتقد جازمةً بأن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل ستقوِّضُ وتُضعِفُ الأساس الذي تقوم عليه الدولة اليهودية التي يعارضون وجودها".[52]

ومرة أخرى كانت الأردن الاستثناء الوحيد في هذه القضية، فالملك عبد الله لم يكن مُصرّاً بأي شكل من الأشكال على عودة اللاجئين إلى إسرائيل وعمِل على استقطاب الفلسطينيّين إلى مملكته. وبعد نهاية الحرب بفترة قصيرة أقرّت الأردن بتطبيق قوانينها الخاصة على تلك المساحة من أرض فلسطين الانتدابية التي سيطر عليها الفيلق العربي لتوّها (أي الضفة الغربية)، ثم قامت المملكة الأردنية عام 1950م بضمها رسمياً لأراضيها وضَمِنَت للفلسطينّيين في الضفة الغربية حينها حقوقاً متساوية ومنحتهم حق التصويت والترشح في البرلمان الأردني والحق في الحصول على جواز السفر بالإضافة إلى احق الحصول على الجنسية الأردنية أيضاً. ومع مرور الوقت قام الفلسطينيّون بالفعل بالترشح لعدة مناصب في البرلمان الأردني وشغلوا مناصب وزارية مرموقة أيضاً، بالتالي شغلوا مناصب حيوية متنوعة في الحكومة الأردنية ولعبوا دوراً بارزاً في الاقتصاد الأردني.[53]

وطيلة تلك الفترة كان الملك عبد الله الأول واضحاً جدّاً في موقفه الداعم لإعادة توطين الفلسطينيّين في الدول العربية كونه الحل الوحيد الذي لا مفرّ منه، فقد كان يرى بأن عودة اللاجئين بأعداد مهولة إلى إسرائيل ستتسبب في حالة من التوتر المستمر والاحتكاكِ المتواصل بين إسرائيل والدول العربية، الأمر الذي سيضع المنطقة بأكملها على صفيح ساخن. كما أثبتت المفاوضات التي دارت بين إسرائيل والأردن عامَي 1949م و1950م بأن الملك عبد الله لم يكن يطمح لإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل، ولم يطلب هو أو الوفد الأردني مناقشة مسألة عودة اللاجئين في أي جلسة من جلسات المفاوضات ولم يضيفوا أي بند يتعلق بالعودة في مسودة الاتفاقيات المقبلة. [54]

بالتالي كانت الأردن الدولة الوحيدة المستعدة في تلك الفترة للاعتراف بدولة إسرائيل، بل وكانت الدولة الوحيدة التي لم تطالب بعودة اللاجئين، الأمر الذي يؤكد لنا بأن عودة اللاجئين مرتبطة بشكل مباشر بمبدأ عدم الاعتراف بإسرائيل. فمَن كانوا يرغبون في تحقيق تسوية سلمية مع إسرائيل لم يشترطوا عليها إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيها، بينما مَن كانوا يطالبون بعودة اللاجئين الفلسطينيين لم تكن لديهم أي نية في تحقيق تسوية سلمية مع إسرائيل على اعتبار أن قضية اللاجئين هي وسيلة فعالة لمواصلة الحرب.

———————

وقد شكّل نزوح مئات آلاف الفلسطينيّين من إسرائيل خلال الحرب مفاجأة صادِمة بالنسبة لليهود على الرغم من المزاعم التي تدّعي بأن قادة يهود اليشوف قد خطّطوا مسبقاً لترحيل الفلسطينيين خارج البلاد، وهي ادعاءات زائفة لا توجد أدلة تثبت صحتها. ولا يقف الأمر عند هذا الحد فحسب، بل أن اليهود لم يفكروا أو يسألوا أنفسهم أبداً عما يتوجب عليهم القيام به في حال رغب اللاجئون الفلسطينيون في العودة، مما يثبت بأن قرار منعهم من العودة لم يكن مباشراً بل تم اتخاذه على مراحل خلال الحرب وليس قبلها، وأبرز دليل على ذلك أنه خلال المرحلة الأولى من الحرب (في شهر أيار/مايو عام 1948م) كانت ملامح الحيرة والتخبّط واضحة فعلاً على قادة يهود اليشوف بهذا الخصوص، إذ قرروا حينها ألّا يطلبوا من العرب الذين كانوا يغادرون البلاد أن يعودوا إلى ديارهم، في الوقت نفسه قرروا عدم اتخاذ أي إجراءات لمنعهم من المغادرة.

وقامت چولدا مائير بصفتها مسؤولة الدائرة السياسية للوكالة اليهودية وإحدى أكثر الشخصيات تأثيراً في مجتمع اليشوف في تلك الفترة بزيارة مدينة حيفا في شهر أيار/مايو مباشرة بعد وقوع المدينة بأكملها تحت سيطرة قوات الهاچاناه. وأثناء عودتها صرّحت قائلة: "لا يجبُ علينا اتخاذ أيّ إجراءات استثنائية لإعادة العرب، ولن نذهب إلى عكّا أو الناصرة لِنجلب العرب إلى هنا، لكن في الوقت نفسه إذا أراد العربُ العودة من تلقاء أنفسهم فلا يجب علينا منعهم من ذلك، كما لا يجب علينا أن نُعامل العرب الذين اختاروا البقاء معاملة قاسية حتى لا يتردد النازحون في العودة إلى بيوتهم". وبالنّبرة ذاتها عبّر داڤيد بن چوريون عن تبنيه لنفس الموقف مُعرِباً عن ضرورة معاملة العرب الذين اختاروا البقاء في حيفا بشكل حضاري وبكامل المساواة الإنسانية، وأضاف: "لا يجبُ علينا أن نشغل أنفسنا بِمَن قرّروا النزوح والفرار". [55]

إن المنطق الكامن في وجهات النظر هذه واضح جدّاً: لقد كانت السكان العرب جزءاً من الحرب، ومع امتداد فترة الحرب لم يكن من الواجب على إسرائيل تقويض مكانتها عبر إعادة الفلسطينيّين مجدّداً إلى أراضيها ليقاتلوا مرة أخرى. فعلى سبيل المثال قُتِل العشرات وجرح أضعافهم من اليهود في معركة حيفا التي شنّ فيها الفلسطينيون هجمات متواصلة عقب إعلان الأمم المتحدة عن قرار التقسيم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا الصّدد صرّح أحد المسؤولين المدنيّين في المدينة قائلاً: "لا توجد

مشاعر أو عواطف في الحرب، ومن الأفضل أن يتعرّضوا للظلم على أن نعاني نحن من كوارث كهذه... ليست لدينا أية مصلحة في عودتهم." [56]

وفي المرحلة الأولى من الحرب خلال فترة منتصفَ شهر حزيران/يونيو عام 1948م وضح بن چوريون الموقف الإسرائيلي من القتال خلال اجتماع وزاريّ قائلا: "إذا استمرّت الحرب فإنها ستكون مسألة حياة أو موت بالنسبة لنا، لا بالنسبة لهم. فإذا انتصرنا في هذه الحرب فإننا لن نقوم بإبادة الشعب المصريّ أو السوريّ، لكنهم - خلافاً لنا - سيقومون بإبادَتِنا في حال خَسِرنا هذه الحرب". بالتالي وتبعاً لما وضحه دافيد چوريون فإنه لا يجب على إسرائيل السماح للّاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى الأراضي التي تركوها في الماضي، فيُتابع قائلاً:

"الحرب هي الحرب، ولسنا نحن من أرادها أو بادر إليها، فمدينة تل أبيب (اليهودية) لم تشنّ الحرب على مدينة يافا (العربية)، بل يافا هي التي شنّت الحرب على تل أبيب، ولا يجب أن يتكرّرَ هذا مرة أخرى. لن نكون أغبياء ولن نكون سُذّجاً بعد الآن، لأن إعادة العرب إلى يافا ليست عملاً خيّراً بل هي ضرب من ضروب الجنون. بالتالي فإن من يشنّون حرباً علينا هم الذين سيتحمّلون مسؤولية قراراتهم حين يخسرون الحرب. وإذا عاد العرب في يوم من الأيام إلى قرية أبو كبير ومدينة يافا فإن الحرب ستندلع مرة أخرى دون أدنى شكّ، وفُرَصُ إنهائنا لحرب كهذه بالشكل الذي نريده ستتقلص كثيراً ". [57]

وقد تم اتخاذ قرار عدم السّماح للاجئين بالعودة إلى أراضيهم تحديداً عندما بلغت الحرب ذروتها. فبعد شهر واحد من إعلان الاستقلال كانت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي "مُتعبة ومُنهكة جداً، وبالكاد كان الجنود يستطيعون إبقاء سيطرتهم على المواقع الحيوية والحساسة" بحسب ما ذكره موشيه شاريت. بالتالي كان هذا سبباً آخر أدى لقبول موقف بن چوريون بسبب التخوّف الحقيقي من أن تتسبّب عودة اللاجئين خلال فترات القتال بإضعاف إسرائيل وإطالة أمد الحرب وزيادة الخسائر البشرية الإسرائيلية. كما حذرت المخابرات العسكرية بن چوريون من "الخطر الحقيقي الذي قد يشكله العرب بعد عودتهم إلى القرى عبر تقوية أنفسهم خلف صفوفنا الأولى، وباعتبار أن الحرب لا زالت مستمرة فإنه من المحتمل أن يكونوا طابوراً خامساً أو مجموعات مقاتلة تحارب ضدنا". كما وحذّر جيش الدفاع أيضاً من الخطر نفسه، مبيناً أنه "في حال لم تقم إسرائيل بمنع عودة الفلسطينيّين إلى القرى التي نزحوا منها فإنه سيتوجب على جيش الدفاع تخصيص قوات كبيرة لحماية الجبهة الداخلية الإسرائيلية من جهة، والقتال على الجبهات الخارجية والخطوط الواصلة بينها من جهة أخرى". [58]

كما أخذت القيادة الإسرائيلية بعين الاعتبار جميع تلك المخاوف والتهديدات الأمنية التي قد تشكلها عودة جماعية هائلة كهذه على محمل الجد، وقرّرت في نهاية المطاف منع اللاجئين العرب من العودة لديارهم التي نزحوا منها أثناء الحرب. وقد أبلغ موشيه شاريت الدبلوماسيّين الإسرائيليّين في الخارج عبر الكابلغرام (cablegram) في شهر تموز/يوليو عام 1948م بأن السّماح للعرب بالعودة أثناء الحرب هي مسألة مرفوضة تماماً وغير قابلة للنقاش، لأن ذلك يعني استقدام طابور خامس وتوفير قواعد

عسكرية للأعداء داخل إسرائيل نفسها، بالإضافة إلى أن هذه العودة ستشكل تهديداً للقانون والنظام الداخلي في دولة إسرائيل. [59]

في الوقت نفسه بدأ القادة الإسرائيليون بمراجعة مواقفهم من قضية اللاجئين العرب بعد انتهاء الحرب، خاصة في إطار توقيعهم لأيّ اتفاقية سلام مستقبلية مع العرب. وبعد مداولات ونقاشات مكثفة في ظل حالة العنت والمعارضة الشديدة التي يبديها العالم العربي في هذا الموضوع فقد أدركَت إسرائيل ضرورة إعادة توطين اللاجئين العرب في البلدان العربية، مُبدية موافقتها على عودة عدد محدود من اللاجئين إلى أراضيها في إطار اتفاق سلام دائم وشامل.

وقد كان دافيد بن چوريون وموشيه شاريت يعتقدان بأن توطين ودمج اللاجئين في الدول المجاورة أصبح ضرورة لا مفر منها لتحقيق السلام بالنسبة لهذه الدولة الحديثة. فمن البديهي والمنطقي اعتبارهم أعداء محتملين لإسرائيل داخل حدودها كونهم فئة كبيرة ومعادية كانوا يحملون السّلاح لتوّهم محاولين القضاء على دولة إسرائيل. لذا وضّح شاريت قائلاً بأنه في حال تم توطين اللاجئين الفلسطينيين في دول أخرى فإن إسرائيل لن تحقق الاستقرار الداخلي فحسب، بل و"ستكون العلاقات السلمية مع العالم العربي أكثر استقراراً وقوةً". ومن وجهة نظره فإن خطوة كهذه ستضاعف من فرص إقامة إسرائيل لعلاقات سلمية مع جيرانها العرب، وأضاف: "حتى لو عاملنا الأقلية العربية معاملة جيدة فإنهم سيتذمّرون دوماً من المعاملة غير العادلة وستكون شكواهم تلك عاملاً مزعجاً ومُربكاً للعلاقاتِ بين إسرائيل وجيرانها وستكون حجة دائمةً للتدخل في شؤون الداخلية الإسرائيلية، ولهذه الأسباب فإنه من صالح جميع الأطراف أن تظلّ الأقلية العربية في إسرائيل صغيرة ومحدودة". [60]

كما قامت لجنة خاصة عيّنها دافيد بن چوريون لتوضيح العديد من الأسباب التي تثبت بأنه من الأفضل لإسرائيل أن تعمل على توطين اللاجئين في الدول المجاورة عوضاً عن قبولها بمبدأ عودة الفلسطينيين إلى إسرائيل. وقد وجدت اللجنة أن هجرة الفلسطينيّين هي أكثر الحلول الواقعية للصّراع الحدودي القائم، ذلك لأن تلك الهجرة أدت إلى تشكيل منطقتين معزولتين تحظى كلّ منهما بتجانس ديموغرافي، إضافة إلى أن عودة اللاجئين كانت لتشكّل عبئاً اقتصادياً ضخماً على البلاد، كما أن عودة اللاجئين إلى إسرائيل كانت لتجعل منهم طابوراً خامساً نتيجة التحريض الذي زرعه العالم العربيّ في نفوسهم. بالتالي توصلت اللجنة في التاسع والعشرين من آب/أغسطس عام 1948م إلى استنتاج مفاده بأن توطين اللاجئين في الدول المجاورة يعتبر أفضل الحلول المُمكنة لهذه الإشكالية، وبأن أفضل ملاذ لهم من بين جميع البلدان العربية هو العراق وسوريا وإمارة شرق الأردن، لأن هذه الدول بالتحديد كانت دولاً ذات تعداد سكاني منخفض وكانت بحاجة ماسة للأيدي العاملة من أجل استصلاح وزراعةِ أراضيها. [61]

وبالرغم من ذلك فإن دولة إسرائيل لا زالت متمسكة بفكرة عودة عدد محدود من اللاجئين كجزء من إطار اتفاقية سلام دائمة وشاملة. وفي أواخر شهر آب /أغسطس عام 1948م، دوّن بن چوريون في مذكراته قائلاً: "هل يجب علينا السماح لهم بالعودة؟ وتحت أي شروط؟ متى؟ ومن على وجه التحديد؟". أما موشيه شاريت فقد صرَّح في شهر آذار/مارس عام 1949م بأن إسرائيل ستقبل بعودة

"نسبة معيّنة" من اللاجئين تحت شروط معينة تستلزم "تحقيق السّلام". أما في نيسان/أبريل عام 1949م فقد صرّح دافيد بن چوريون بأنه "لا يستبعد إمكانية قبول إسرائيل بإعادة جزء معيّن من اللاجئين". وفي شهر أيار/مايو من العام نفسه بعث أبا إيبان رسالة إلى الأمم المتحدة مفادها بأن إسرائيل "لا ترفض" عودة اللاجئين من حيث المبدأ. [62]

ومن الجدير بالذكر بأن إسرائيل تعترضُ على مبدأ العودة الجماعية للفلسطينيّين باعتبارهم مجموعة إثنية، وليس باعتبارهم أفراداً ذوي اعتبارات إنسانية خاصّة. فإسرائيلُ لم تكن غافلة عن الظروف الاستثنائية التي مرّ بها اللاجئون الفلسطينيّون، لذا منحت عدداً منهم فرصة العودة في إطار لمّ شمل أفراد العائلة نفسها، كما قام بضعة آلاف من العرب الذين نزحوا من إسرائيل بالعودة إليها في صيف عام 1948م بعد انتهاء أحداث الحرب. [63]

ومن زاوية أخرى، فقد كانت السياسة الإسرائيلية متماشية مع الممارسات الدولية التي شهدتها تلك الفترة، بل وربما أكثر سخاءً وكرماً مع اللاجئين الفلسطينيين من الممارسات الدولية التي كان معمولاً بها حينها. فقد كان المجتمع الدولي في الحقيقة هو الذي لا يتماشى مع المعايير المعاصرة في معاملته للاجئين، وكانت أبرز اهتمامات الحلفاء الغربيّين خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى تتمثل في الحفاظ على السّلام قبل أي شيء آخر، وفي سبيل ذلك تم تشكيل مجتمعات متجانسة إثنياً وعرقياً كما ذكرنا في الفصل السابق، وحتى التهجير القسريّ كان يُعتبر أمراً مُستحبّاً بل ومَشروعاً في تلك الفترة من أجل إحلال السلام. بالتالي لم تكن هنالك أية قوانين أو اتفاقيات تمنع إسرائيل من طرد الفلسطينيّين (لو افترضنا جدلاً أنها قامت بطردهم فعلاً)، كما لا توجد قوانين من شأنها أن تجبر إسرائيل على استقبالهم في أراضيها. [64] والحق الوحيد المشروع الذي كان يتمتع بهِ اللاجئون في تلك الفترة هو عدم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية أو أي مكان قد يتعرضون فيه للقمع والاضطهاد (أو ما يعرف بمصطلح *refoulement*)، وهذا ما أكَّد عليه مؤتمر اللاجئين عام 1951م. [65] بعبارة أخرى، فإن ما كان محظوراً تبعاً للقانون الدولي المعمول به في تلك الفترة هو إجبار أي شخص على العودة إلى بلاده خلافاً لرغبته. وقد تم تشريع هذا الأمر انطلاقاً من رغبة الحلفاء الغربيّين في حماية مواطني جمهورية الاتحاد السوفياتي السابقين الذين وجدوا أنفسهم مشتّتين في أنحاء أوروبا بعد نهاية الحرب ولم يرغبوا في العودة إلى ديارهم خشيةً من أن ينتقم منهم ستالين.

في الوقت نفسه كانت هنالك حالات لعودة اللاجئين خلال تلك الحقبة، لكنها لم تحدث أبداً نتيجة لقوانين مُلزمة أو مخالفة لرغبة الدولة المستقبلة لهم. فكان هذا الشكل من أشكال العودة يُوصفُ بمصطلح "العودة الجماعية"، لكن العائدين كانوا ينتمون لنفس المجموعات الإثنية والعرقية في الدولة التي عادوا إليها، بالتالي لم يشكّلوا أي خطر أو تهديدٍ على حالة التماسك الداخلي للدولة المُستقبِلة لهم ولا على أمنها الداخلي.[66]

وقد كانت هناك عودة جماعية هائلة للاجئين البولنديّين إلى بولندا مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث عاد قرابة 600,000 لاجئ بولندي إلى وطنهم الأصلي بولندا بين عامي 1945م و1947م، وكانت غالبيتهم العظمى عائدين من ألمانيا. وبعد مضي عدة سنوات، تحديداً أثناء فترة مناهضة الاستعمار في إفريقيا وآسيا، عاد الكثير من اللاجئين إلى أوطانهم الأصلية بعد تحريرها من قبضة المستعمرين. كما عاد حوالي 200,000 لاجئ جزائريّ من المغرب وتونس سنة 1962م إلى أوطانهم بعد أن نزحوا منها خلال حرب الاستقلال ضد فرنسا، أما بنغلادش فقد شهدت أكبر عملية إعادة للّاجئين على مستوى العالم عام 1972م بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث عاد قرابة 10 مليون مواطن بنغلاديشي إلى وطنهم الأصلي بنغلادش بعد أن نزحوا إلى الهند عقب حرب التحرّر من باكستان، فعادوا إلى بنغلادش بعد مرور عام تقريباً على اندلاع الحرب.[67]

وفي جميع هذه الحالات التي ذكرناها كان اللاجئون العائدون جزءاً من الأغلبية السكانية ولم يكونوا أبداً في حالة حرب أو عداء معها، كما لم يكن هنالك أي صراع إثنيّ عِرقيّ بين الطرف العائد والطرف المُستقبِل. ناهيك عن أن الدول السيادية التي سمحت لهم بالعودة وجعلتهم مواطنين فيها قد اتخذت بنفسها القرار بإعادتهم لكون ذلك القرار لا يشكّل أي خطر أو تهديد على أمن الدولة. بالتالي كانت هذه هي القاعدة المعمول بها دولياً، وهذا تماماً ما قامت به إسرائيل في حالة اللاجئين الفلسطينيين.

لذلك فإنّ العرب كانوا يطالبون إسرائيل بالقيام بأمر خارج عن قاعدة التعامل مع اللاجئين في تلك الفترة، فقد طالبوها باستقبال آلاف العرب إلى أراضيها المستقلة دون أي اتفاق سلام، خلافاً للمعايير الدولية المعمول بها في تلك الفترة، بينما الفلسطينيّون إلى جانب دول العالم العربي لا زالوا يهدّدون بشنّ حرب أخرى بل ويهدّدون بمنتهى الوضوح بأن اللاجئين سيكونون قوة بارزة وفعّالة فيها. واستناداً إلى هذه المعطيات فإنه من الواضح والمنطقي جداً أن إسرائيل كان لها كلّ الحق في رفض تلك المطالب لأنّ قبولها يعتبر بمثابة الإقدام على الانتحار.

إن الخطأ الفادح في اختِلاق فكرة "حق العودة" الفلسطيني لا تُنسبُ لأي مفكّر عربيّ، لأن من اختلقها في الحقيقة رجل سويدي يُدعى الكونت فولك برنادوت، والذي تم تعيينه كوسيط دوليّ من قبل الأمم المتحدة للصراع العربيّ الإسرائيلي بعد فترة قصيرة من قيام دولة إسرائيل، فتم إرساله إلى منطقة الشرق الأوسط للتوسط بين الجانبين والعمل على إنهاء الحرب بينهما. كما كان برنادوت من أبناء العائلة الملكية السويدية وشغل منصب نائب رئيس منظمة الصليب الأحمر السويديّ خلال الحرب العالمية الثانية ثم صار رئيساً لها عام 1946م. وقُبيل انتهاء الحرب العالمية نجح في عقد مفاوضات أدت إلى تحرير آلاف الأسرى الإسكندنافيّين بضع مئات منهم كانوا يهوداً وقعوا في قبضة ألمانيا النازية، وساهمت عملية إنقاذه للأسرى اليهود في طمأنة المخاوف الإسرائيلية بشأن تعيينه كوسيط للأمم المتحدة بخصوص هذا الصراع.

وخلال صيف عام 1948م كان هذا الرجل النبيل طويل القامة أشقر الشعر يتخذ من فندق دي روز (ألبيرغو ديل روز) في مدينة رودس اليونانية مَنزِلاً له، وكان يعتمد على طائرة خفيفة تابعة للخطوط الملكية الهولندية للتنقل بين مدينة تل أبيب والقاهرة ودمشق وعمان. وقد كانت مقاربة العالم العربي أبرز العراقيل التي واجهت مهمّته بحسب ما دوّنه في مذكراته، حيث كان العرب شرسين ومتعنّتين جداً في معارضتهم لفكرة الاعتراف بدولة إسرائيل مهما كانت حدودها، وهي المشكلة ذاتها التي أشرنا لها سابقاً في هذا الفصل.

وبالرغم من أنه قادمٌ من خلفية زاخرة بالأنشطة والمهام الإنسانية إلا أن محاولاته للحصول على تنازلات من الجانبين كانت وراءها دوافع سياسية بالدرجة الأولى، خاصة حين نأخذ بعين الاعتبار المصالح التي تريد القوى العظمى المتصارعة في تلك الفترة تحقيقها في المنطقة. فقد كانت تسعى كلّ من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى الحفاظ على الهيمنة الغربية على الشرق الأوسط بغرض منع اختراق السوفيتيين لها، بالتالي ضمان التدفق المستمر للنفط من بلاد الشام إلى أوروبا. لهذا سعت القوّتان إلى حماية علاقاتهما الجيدة مع العرب، خاصة الملكين المواليّين لهما في مصر والأردن والحفاظ على ولائِهما للغرب. من ناحية أخرى كان الاتحاد السوفياتي يسعى لتقويض الهيمنة الغربية في المنطقة من خلال تدمير أنظمة الحكم الملكية الموالية لبريطانيا، فكانت مسألة الصراع الجيوسياسي هي الدافع الرئيسي لأعمال برنادوت وليست تحقيق العدالة أو الامتثال للأخلاق. وبنهاية المطاف كان موقف برنادوت مُنحازاً لمصالح الغرب الذي كان يسعى لإبعاد الصراع عن أَجنداته والإضرار بمصالحه بأي وسيلة ممكنة. [68]

وقد كان من الوارد جدّاً أن يكون موضوع مطالبة العرب بالعودة بمثابة صراع بين إسرائيل والعرب وحدهم دون أن يكون له أية أبعاد دولية لولا الصراعات الجيوسياسية في المنطقة، ولربما كان بالإمكان إيجاد حلٍ لقضية اللاجئين الفلسطينيين منذ زمن طويل لو لم يكن للقضية أي أبعاد أخرى كما حدث في مختلف الصراعات حول العالم. لكن ما قام به برنادوت باعتباره ممثلاً لمصالح القوى الغربية هو أنه كان مُتساوِقاً مع الطموحات العربية الساعية لإنهاء وجود إسرائيل، فقد صوّر قضية اللاجئين الفلسطينيين على أنها قضية دولية ذات طابع أخلاقي وقانوني، وكان هذا هو الأساس الذي استند إليه الفلسطينيّون لحلّ هذه القضية منذ ذلك الحين. لذا انحرفت مقاربة برنادوت للموضوع إلى حد كبير عن الطريقة المتعارف عليها والمقبولة في التعامل مع قضايا اللاجئين خلال تلك الفترة، مما جعل قضية اللاجئين الفلسطينيّين من أكبر العراقيل الموضوعة على طريق التوصّل إلى اتفاق سلام في الصراع العربي الإسرائيلي.

ونظراً لما شهدهُ من معارضة عربية شرسة لتحقيق السلام، فقد كان مقترح برنادوت يستند إلى عَكسِ مقترح التقسيم وإعاقة استقلال دولة إسرائيل، إذ يعترف في مذكراته الشخصية بمنتهى الصراحة بأن قرار التقسيم كان "أمراً مؤسفاً" وهو السبب الرئيسي للحرب على اعتبار أن العرب قد أعلنوا مسبقاً بأنهم سوف يقاومونهُ ويرفضونَ الامتثال له. [69]

وفي الثامن والعشرين من شهر حزيران/يونيو عام 1948م اقترَح بشكل رسميّ على الجانبين إقامة نظام فدرالي عربي يهودي في أرض الانتداب البريطاني، حيث نصّ هذا المقترح على تقليص حجم سيادة الدولة اليهودية بسبب استقبالهم للاجئين اليهود (بالرغم من أن أحد أهداف وجود الدولة اليهودية هو تحقيق ملاذ آمن ليهود العالم)، بالإضافة إلى سحب منطقة النقب من مناطق السيطرة الإسرائيلية. كما ودعى برنادوت لوضع مدينة أورشليم القدس بأكملها تحت السيطرة العربية بدلاً من أن تكون تحت سيطرة الوصاية الدولية كما قُرّر سابقاً.[70] بالتالي فقد كان المانع الوحيد الذي حال دون مطالبة برنادوت بتفكيك دولة إسرائيل هو أنها دولة موجودة على أرض الواقع وتحظى باعتراف اثنتي عشر دولة منها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، لكنه رغم ذلك ظلّ يحاول جاهداً تقليصَ السيادة الإسرائيلية حتى تنتهي تماماً.[71]

وقد كان أسلوبُ المقاربة الذي انتهجه مع أطراف الصراع العربي الإسرائيلي مُفاجِئاً جداً، فقد أبدى القادة العرب رفضهم التام للاعتراف بدولة إسرائيل خلال لقاءاته المتكررة معهم في القاهرة في شهر تموز/يوليو عام 1948م، كما وضح له الأمين العام لجامعة الدول العربية بأن العالم العربي يفضّل أن يخسر الحرب على أن يستسلم. كما بيّنَ له رئيس الوزراء المصريّ في تلك الفترة محمود فهمي النقراشي بأن العرب لن يوافِقوا أبداً على قيام دولة يهودية. ويدَوّن برنادوت في مذكراته إبّان خروجه من أحد هذه الاجتماعات قائلاً: "لقد كنت سعيداً جداً لأن الثقة الذي منحني إياها العرب كانت كبيرة جداً، وشعرتُ بأنهم لا زالوا يقبلون بي كوسيط لحل الصراع. وأنا شخصياً لستُ مُحبطاً بأي شكلٍ من الأشكال لأنني كنت أعلم مُسبقاً بأنه ليس بمقدوري تغييرُ الموقف العربي تجاه إسرائيل".[72]

وكحال العديد من المبعوثين العرب الذي جاؤوا بعده خلال العقود القادمة فقد قَبِل برنادوت بالمعارضة العربية للصهيونية وكأنها حقيقة مطلقة غير قابلة للنقاش، حيث لم يحاول أبداً أن يغير من موقفهم هذا أو حتى وضعه على طاولة النقاش. بالتالي فقد اتّبع ما بدا بالنسبة له الطريق الأسهل لحل الصراع وواصل الضغط على إسرائيل محاولاً تقليصَ سيادتها قدر الإمكان ودفعها لتقديم أكبر عدد من التنازلات لصالح الجانب العربي.

وكما هو متوقع، فإن محادثات برنادوت مع القادة الإسرائيليين في تل أبيب لم تكن بنفس النبرةِ التي كانت تسير بها مع العرب، فبينما كان هنالك عشرات الآلاف من اليهود المشتّتين في مخيمات اللجوء في أوروبا وقبرص محاولين التعافي من أهوال وفظائع الهولوكوست، وبينما كان إخوتهم اليهود يقاتلون من أجل السيادة على نسبة ضئيلة جداً لا تكاد تذكر من إجمالي مساحة منطقة من الشرق الأوسط، ظنّ برنادوت أنه من الصائب تقديم النصائح لِموشيه شاريت بحيث يكسب قلوب شعوب العالم واستعطافهُم. وبعد لقائه بوزير الخارجية الإسرائيلي في شهر آب/ أغسطس من نفس العام، اتّهم الوسيط السويديّ الحكومة الإسرائيلية بـ "العجرفة والعدائية" أمام ممثّلي الأمم المتحدة قائلا: "ما يكترثُ به اليهود في الأساس هو أن يظهروا بمظهر أصحاب النوايا الحسنة أمام العالم قدر الإمكان"، وبأنه ينبغي على اليهود "أن يبذلوا جهوداً فورية لمواجهة حالة الكراهية المتفشّية والمتزايدة بين اليهود والعرب". كما وضَّح بأنه في حال غيّرت الحكومة الإسرائيلية من سلوكها فإن "سُمعتها في العالم ستُصبح أفضلَ إلى حدٍ كبير".[73]

في الحقيقة يصعب علينا أن نفهم الدوافع الحقيقية الكامنة وراء موقف برنادوت هذا، لكن ما يدعو للقلق فعلاً هو أن يكون أحد دوافعه هو الصورة النمطية القديمة التي كان فيها اليهود مجرد مخلوقات ضعيفة لا حول ولا قوة لها، بالتالي عجزهُ عن تقبل صورتهم الجديدة كشعب مستقل صاحب سيادة على الأرض. فعلى سبيل المثال ذكر في مذكراته كيف أنه التقى بـ "وفد من الحاخامات المبجلين من ذوي اللحى البيضاء" ذات يوم في أورشليم القدس، ورغم حديثه المطول معهم وانطباعه الرائع عن لقائه بهم إلا أنه وصفهم لاحقاً بهذه الكلمات: "اليهود الأرثودوكس ليسوا أقل تعصّباً من الصهاينة المتطرّفين!".

كما واصل برنادوت مساعيه التي تهدف لخدمة مصالح القوى العظمى، ونظراً لاعتقاده بأن الطريق الوحيدة لاسترضاء العرب هو الضغط المتواصل على إسرائيل قدر الإمكان، فقد تقدّمَ بمقترح أطلق عليه "مشروع برنادوت" في شهر أيلول/سبتمبر عام 1948م. وتبعاً لِمقترحه هذا فقد أعاد رسم حدود إسرائيل وطالَبَها بالتراجع عن الأراضي التي ضمّتها خلال الحرب وبعض المساحات التي كانت قد مُنحت لها بموجب قرار التقسيم. وبينما سَمَح مشروع برنادوت لإسرائيل بالاحتفاظ بمنطقة الجليل الغربي التي ضمتها مسبقاً لأراضيها إلا أنه قام باستقطاع منطقة النقب. بالتالي فإن إسرائيل التي يريدها برنادوت من خلال مشروعه ستكون أصغر من المساحة التي منحتها إياها الأمم المتحدة بموجب قرار التقسيم الصادر عام 1947م.[74]

لكن برنادوت تعرّض لعملية اغتيال في أورشليم القدس على يد عناصر من مُنظمة الليحي (منظمة يهودية عسكرية غير نظامية كانت ناشطة في الفترة التي سبقت قيام دولة إسرائيل) وذلك في اليوم التالي لانتهائه من كتابة مَشروعه، وتُعزى عملية اغتياله لِمواقفه المعادية جداً لإسرائيل. لكن نائبه رالف بونش قام بتقديم المشروع بالنيابة عنه، إلا أنه لم يصدر أي قرار دولي مُلزمٍ لتنفيذ هذا المشروع. وكالعادة رفضت الجامعة العربية مشروع برنادوت مؤكّدةً على رفضها الاعتراف بإسرائيل وقبول مبدأ وجودها تحت أيّ ظرف مهما كانت حدودها [75]. كما أعربت إسرائيل عن رفضها للمقترح أيضاً بسبب ما يتضمنه من عملية إعادة رسم للحدودِ ومطالبته بتقليصٍ كبير في مساحة الأراضي التابعة للسيادة الإسرائيلية. [76]

ورغم تهميش مقترح برنادوت إلا أنه لا يزال سابقةً فريدة من نوعها بالنسبة للمطالب التي قام بطرحها حول قضية اللاجئين العرب، تلك المطالب التي لا زالت تزيد من لهيب الصراع العربي الإسرائيلي. فقد كان أول شخص يرى بأن مسؤولية اللاجئين الفلسطينيّين يجب أن تقع على عاتق المجتمع الدولي المتمثل في الأمم المتحدة، لأن العرب - من وجهة نظره- كانوا سكاناً للأرض التي منحها المجتمع الدولي للانتداب البريطاني، بالتالي فإن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية مساعدتهم[77]. لكن المشكلة في هذا الطرح هو أن برنادوت قد تجاهل تماماً مسؤولية العرب الفلسطينيّين في عدم ممارستهم لحق تقرير المصير عبر عدم إقامة دولة خاصة بهم استناداً لما اقترحه عليهم المجتمع الدولي ذاته، إذ كان بإمكانهم أن يحظوا بدولة وجنسية وحدود خاصة بهم لو قبلوا بقرار التقسيم.

كما طالب برنادوت أيضاً بعودة اللاجئين العرب إلى أرض إسرائيل، بالتالي خالف الأعراف الدولية المعمول بها في تلك الفترة فيما يتعلق بموضوع اللاجئين، فكما ذكرنا سابقاً فإن الفصل بين المجموعات الإثنية كان أمراً قانونياً وأخلاقياً ووسيلةً شرعيةً لتحقيق السلام. وقد وافق برنادوت على الطرح العربي الذي يعتبر اللاجئين مجرد ضحايا أبرياء، موضحاً بأن "حرمان اللاجئين من حقّ العودة إلى ديارهم يشكّل خرقاً للمبادئ الأساسية للعدالة"، مُقترِحاً على الأمم المتحدة أن تقوم "بإعادة اللاجئين إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن من ناحية عملية"، وبأنه يتوجّب عليها أن تتابع بنفسها تنفيذ عملية إعادتهم إلى ديارهم.[78] كما كان موقف برنادوت استثنائياً جداً من حيث إصراره على عودة اللاجئين خلافاً لرغبة الدولة التي تمتلك السيادة على تلك المنطقة، ومن حيث تجاهله للخطر الحقيقي المتمثل في استمرارية الحرب (الأمر الذي يتعارض مع جوهر مهمته كوسيط للسلام) حين سمع بنفسه كلمات الأمين العام لجامعة الدول العربية عزام باشا وهو يخبره بنيّة العرب لتجنيد "جيش غير نظامي من اللاجئين بحيث يتواجدون في مكان يجعلهم قادرين على الإطاحة باليهود من خلال القيام بأعمال السلب والنهب والتخريب". [79]

كما كان موقف برنادوت سبّاقاً من ناحية تعريفه الخاص لعودةِ اللاجئين على أنها "حقّ"، بالإضافة إلى اشتراطه لعودة اللاجئين إلى منازلهم الأصلية لتحقيق التسوية، ناهيك عن تفريقه بين الفلسطينيّين المقاتلين من جهة، وبين الفلسطينيين المدنيين العُزّل الذين نزحوا من ديارهم من جهة أخرى. وعلى أساس هذا التفريق فقد تعامل برنادوت مع قضية اللاجئين الفلسطينيّين بشكل مختلف كلياً عن باقي قضايا اللجوء الأخرى، فحين تم طرح قضية اللاجئين الألمان في حرب 1945م للنقاش لم يكن هنالك أي اعتراض على مصيرهم لأن هذا المصير هو نتيجة لما قامت به ألمانيا في الحرب العالمية الثانية وقيامها بافتعال الحرب، والحال نفسه بالنسبة للملايين من الهنود والباكستانيين الذين عانوا من الويلات والمآسي، إلا أن المعاناة الجماعية لهؤلاء الملايين لم تكن سبباً وجيهاً لتغيير التقسيم الجغرافي في شبه الجزيرة الهندية وإعادتهم لمنازلهم السابقة. [80]

لقد كان بإمكان موقف برنادوت أن يتماشى مع مقترح الأمم المتحدة للتقسيم لولا إصراره على إعادة اللاجئين لديارهم الأصلية عِوَضاً عن "وطنهم" أو "دولتهم" بشكل عام، فمن وجهة نظر دولية كان بالإمكان لمثل هذا السيناريو أن يمنح اللاجئين حق العودة إلى أراضي الانتداب السابق (والتي كانت تضم الضفة الغربية المحتلة من قبل الأردن وقطاع غزة الذي كان محتلّ من قبل مصر)، بالتالي كان بالإمكان أن تكون هذه المناطق بمثابة حلّ عقلاني وسِلمي لقضية اللاجئين الفلسطينيّين، هذا الحل الذي كان سيحدّ من عدد اللاجئين الفلسطينيّين وكان سيُبقيهم في منطقة فلسطين الانتدابية، أي وطنهم الأمّ.

وعِوضاً عن تقديم مقترح يضمّ خطة مفصّلة تؤدّي في نهاية المطاف إلى تحقيق السّلام، فإن ما قام به برنادوت هو فتح الباب على مصراعيه لإطالة أمد الحرب تحت مظلة الشرعية الدولية. وبتسرّعه في قبول الموقف العربي بشكل أعمى، فقد خان مهمّته باعتباره شخصية مكلّفة بالتوسط لمساعدة الجانبين على المضي قدماً في عملية السّلام، لأن ما قام به فعلياً هو زراعة قنابل دبلوماسية في قلب الصّراع جعلته واحداً من أطول الصراعات التي شهدها العالم.

وقد برّر برنادوت مُقترحه بأنه كان مستنداً إلى هذين السببين: السبب الأول هو سببٌ إنساني عبر إقحامِه مصطلح "المبادئ الأساسية للعدالة"، أما السبب الثاني فهو العواقبية، وذلك لاعتقاده بأن ينبغي على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولية "اللاجئين الفلسطينيّين" كشرط أساسي لإنجاح مساعي الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام، فَبرنادوت كان يؤمن فعلاً بأن مقاربته هذه من شأنها أن تساهم في تحقيق السلام. [81]

لكن لم تكن لأي من هذه الأسباب أي أساسات واقعية. فأولاً، لم تكن هذه القضية متعلقة بـ "المبادئ الأساسية للعدالة" لأنها لم تكن كذلك في أي مكان آخر سوى فلسطين الانتدابية. وكما أشرنا سابقاً فإنه لم يسبق أن حدثت في العالم أي عملية عودة اللاجئين رغماً عن أنف الدولة المستقبلة لهم. أما الجانب المتعلق بعواقب ما حدث في الحرب فقد كان أقلّ عقلانية ومنطقية، ذلك لأن العرب عبّروا بمنتهى الوضوح والصراحة قبل الحرب وبعدها عن رفضهم القاطع لفكرة وجود الدولة اليهودية مهما كانت حدودها وتحت أي ظرف. وقد كان برنادوت يعلم هذا تمام المعرفة، لذلك ذكر في نص مشروعه بأن العالم العربي "لن يقبل أية توصيات من المجتمع الدولي حول تقبّلهم لِوجود الدولة اليهودية أو الاعتراف بها".[82]

بالتالي كان مُقترح عودة اللاجئين إلى إسرائيل مشروعاً سياسياً بحتاً بالنسبة لبرنادوت والعرب على حدّ سواء. وقد كان هذا المقترح من وجهة نظر العرب جُزءاً من حربِهم المتواصلة ضد إسرائيل، أما بالنسبة لِبرنادوت فقد كان وسيلةً لاسترضاء العرب واحتواء غضبهم بالتالي فإن حرمان الشعب اليهودي من أن تكون له دولته المُستقلة كان ثمناً منطقياً من وجهة نظر برنادوت والدول العربية، خاصة إذا ما قارنوا هذا الأمر مع الدمار الذي خلّفته الحرب العالمية الثانية، وعلى هذا الأساس كان برنادوت يحاول الموازنة بين مصالح القوى العظمى في عالم عربي ينعم بالاستقرار.

وبعد مرور ثلاثة شهور على حادثة اغتيال برنادوت قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار القرار رقم 194 الذي يستند إلى مشروع برنادوت. وبالرغم من أن هذا القرار كان قد صدر فقط من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة التي لا تملك صلاحية منح أي "حقوق" لأي جهة كانت، إلا أن الفلسطينيين لا زالوا حتى يومنا هذا يذكرونه في كل مناسبة وفي كل موقف، معتبرينه الركيزة الأساسية في ادعائهم ومطالبتهم بحق العودة إلى دولة إسرائيل السيادية، حيث يحمل هذا القرار عنوان "تقرير وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بشأن التقدم الذي تم إحرازه" " Progress Report of the United Nations Mediator"، ويدعو إلى الحل السلمي لكلّ النزاعات القائمة بين إسرائيل والعرب.

ويتضمن التقرير خمسة عشر فقرة، وفي الفقرة السادسة يدعو القرار إلى القيام بمفاوضات شاملة بين جميع الأطراف، وفي الفقرة العاشرة يدعو دول المنطقة لتسهيل النمو والازدهار الاقتصادي للأرض التي كانت تابعة للانتداب في السابق [83]. كما تنصّ الفقرة الحادية عشر على "وجوب السماح بالعودة للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم في أقرب وقت ممكن". كما

نصَّت الفقرة العاشرة أيضاً على "وجوب دفع تعويضات مقابل أملاك من لا يرغبون في العودة إلى ديارهم" [84]. بالتالي واستناداً لهذا القرار فإن الأمم المتحدة مُلزمة بتسهيل عملية العودة وإعادة التوطين والدمج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين الراغبين في العودة، كما أنها مُلزمة أيضاً بدفع تعويضات للذين لم يختاروا العودة. [85]

وبغض النظر عن الطريقة التي يُفسَّرُ بها القرار في يومنا هذا، فإن القرار 194 لم يكن يعكس شعور المجتمع الدولي حول الطريقة الأخلاقية والمُثلى لحل إشكالية اللاجئين العرب، بل كان مجرّد انعكاسٍ للمساعي السياسية والاستعمارية للغرب الذي يرغب في الحفاظ على وجوده في الشرق الأوسط وإبقاء العالم العربي تحت سيطرته. كما كان هذا القرار بمثابة محاولة لتعويض الأضرار والانتكاسات التي لحقت بالغَرب في العالم العربي بسبب دعمهم لمقترح التقسيم بعد أن صدر بتأييد من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا السبب تحديداً نرى أن الكتلة الشيوعية بكاملها في الأمم المتحدة بقيادة الاتحاد السوفياتي قد عارضت هذا القرار من أجل تقويض مصالح الغرب في المنطقة، وعلى رأسها المصالح الإمبريالية الاستعمارية لبريطانيا. [86]

وفي تلك الفترة لم تكن إسرائيل دولةً عضواً في هيئة الأمم المتحدة، لذلك لم يكن بإمكانها التصويت على قرارات الجمعية العامة. أما الدول العربية التي كانت جزءاً من الأمم المتحدة في فترة استصدار القرار، أي مصر وسوريا ولبنان والعراق والسعودية واليمن (لم يتم قبول الأردن بعد) فجميعها عارضت القرار لأسباب سياسية، منها أن القرار ذكر اسم دولة إسرائيل ودعى إلى الشروع بالمفاوضات معها وهذا أمران يترتبُّ عليهما الاعتراف بدولة إسرائيل، لذلك قررت الدول العربية عدم قبول قرارٍ يتضمن حلاً لقضية اللاجئين الفلسطينيين لمجرد أنه يفرض عليها الاعتراف بدولة إسرائيل.

لكن وبجميع الأحوال فإن القادة العرب أبدوا دعمهم وتأييدهم الشديد للقرار بعد بضعة أسابيع من إصداره، لكن بدلاً من القبول بِنَصّ القرار كاملاً كونه يدعوهم للمضي قدماً وإقامة السلام مع إسرائيل، فقد ركزوا على جملة واحدة هي الفقرة رقم 11 وأخرجوها عن سياقها العام المرتبط بالقرار [87]. وبينما كان العربُ يلوّحون مفتخرين بالفقرة رقم 11 من القرار فقد كانوا في الوقت نفسه ينتهكون وبشكل ممنهج هذه الفقرة بسبب مقاطعتهم الشاملة لإسرائيل، لأن الفقرة رقم 10 تنصّ على ضرورة تسهيل النموّ والازدهار الاقتصادي لِطَرَفي الصراع. بالتالي فقد رفض العرب روح القرار 194، أي الحلّ السلمي للصراع العربي الإسرائيلي في حين ظلّوا متشبثين بجملة واحدة من القرار وهم يعلمون تماماً بأن تنفيذها لوحدها دون ما جاء في الجمل والفقرات سوف يُلغي الهدف الأساسي الذي صدر من أجله القرار.

وقد ذكر المبعوث الإسرائيلي للأمم المتحدة أبا إيبان بعد عام واحد من صدور القرار 194 بأنه وفي الوقت الذي يطالب فيه البعض بالعودة غير المشروطة للاجئين فإن "الجمعية العامة لم تتبنى عبر تاريخها أي قرار مشابه لهذا القرار"، موضّحاً بأنّ "ما تبنّته الجمعية العامة هو دعوتها لجميع أطراف الصراع إلى التفاوض من أجل التوصل لتسوية نهائية لكافة الأمور الخلافية والعالِقة بينَهم. كما أن الجمعية العامة لم يسبق لها أن فرضت أي عقاب دوليّ بالعزل والمقاطعة على من يرون بأن الحلّ الشامل لإشكالية اللاجئين يمكن أن يتم خارج السياق العام للعلاقات الدولية في هذه المنطقة. لذلك

فإن تجاهل الهدف الرئيسي من القرار وهو تحقيق السّلام والتركيز على جُزئية مُحدّدة تخص اللاجئين دون غيرهم، هو أمر يصعب فهمه واستيعابه!". [88]

بالتالي يستند العرب إلى الفقرة 11 التي عرّضوها للتحريف عن طريق تفسيرها بمعزل عن سياقها العام كأساس للمطالبة بتطبيق القرار 194، وكأن هذا القرار سيمنحهم الحق الكامل والمباشر وغير المشروط وغير القابل للتصرف في العودة، إذ لا تتوقف القيادة الفلسطينية عن ذكر هذا القرار في أي محادثات سلام مع إسرائيل على اعتبار أن هذا القرار يضمن لهم الحق في العودة، بينما يتمسّك الفلسطينيون الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين بهذا القرار وكأنه يدعم بشكل مُطلق حقّهم المزعوم في العودة إلى إسرائيل. [89]

وقبل كل شيء علينا أن نوضّح امراً في غاية الأهمية، وهو أن الادّعاء القائم على أن القرار 194 يمنح الفلسطينيّين حقّاً في العودة هو ادّعاء قائم على سوء فهم عميق للصفة القانونية التي يمتلكها القرار. فالصلاحيةُ التي تحظى بها الجمعية العامة للأمم المتحدة محدودة ولا يمكنها منح حقوق قانونية أو إلزامية لأي جهة كانت. بالتالي فإن الصفة الوحيدة التي يمتلكها القرار هي مجرد صفة استشارية من باب التوصية فقط، لأن الجمعية العامة لا تملك السلطة ولا الصلاحيات التي تمنح أي "حق" لأحدٍ بما في ذلك ما يُسمّى بِ"حقّ العودة".[90] ولو افترضنا جدلاً أن الجمعية العامة تملك السلطة التي تُخوِّلها بمنح حقوق قانونية أو مُلزِمة للشعوب والأمم، فإن القراءة الدقيقة لتفاصيل القرار 194 تكشف لنا بأنه لا يهدف إلى خلق "حقّ جديد في العودة" لِأي جِهة كانت.

كما ونلاحظ في لغة القرار بأنه تم تغيير بعض الكلمات التي استعملها برنادوت بهدف جعل القرار أكثر عمليّة، حيث استخدم برنادوت عباراتٍ مثل "حق العودة" في مشروعه، في حين لم يذكر القرار 194 كلمة "حقّ" على الإطلاق. وعوضاً عن ذلك اعتمد القرار عبارات مثل "وجوب" السماح للاجئين بالعودة، وليس "من اللازم" مثلاً. وقد أشار أبا إيبان في مذكراته بأن هذه الصيغة غير الإلزامية وضعت الكرة في ملعب الدولة صاحبة السيادة (أي إسرائيل) إذا أرادت السماح بعودة اللاجئين من عدمها دون إلزامها بالقيام بذلك، وهذه الصياغة هي نتيجة لجهوده الخاصة وبمباركة من الولايات المتحدة. [91]

كما وتوجد أيضاً عبارة أخرى مثيرة للاهتمام في القرار 194، فقد جاء فيه أن اللاجئين "الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم" هم المسموحُ لهم بالعودة [92]، وهذا أمرٌ يطرح تساؤلاً مهمّاً: فمَن يرغب من اللاجئين الفلسطينيّين أن "يعيش بسلام" مع إسرائيل؟ ومَن الذي حدد هذه الفئة من بين جميع اللاجئين؟ وكيف يمكن تحديد أمر كهذا؟ فالواقع يقول أنّ الغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين كانوا إما أفراداً في المجموعات الفلسطينية المسلحة التي حاربت اليهود خلال الحرب أو مُتعاونين معها، بينما كان بقية اللاجئين متعاطفين معهم لأن الدول العربية واللاجئين قد عبّروا دوماً بمنتهى وضوح عن رفضهم لشرعيةِ دولة إسرائيل. لذلك يستحيل أن يتم التفريق بين اللاجئين الذين يقبلون بوجود الدولة اليهودية ويرغبون في العودة إليها والعيش فيها بسلام، وبين اللاجئين الفلسطينيّين الذين يرغبون في العودة إليها لحمل السلاح ضد اليهود ومحاربة الدولة من الداخل. بالتالي فإن قيام الدولة اليهودية بقبول عدد مهول من هؤلاء اللاجئين الفلسطينيّين في أراضيها هو بمثابة عمل انتحاري

بكل ما تحمله الكلمة من معنى. [93] بعبارة أخرى: فإن روح القرار 194 لم تكن أبداً تهدف لمنح حق استثنائي وغير مشروط يتحدى السيادة الإسرائيلية مثلما يعتقد العرب منذ تلك الفترة حتى يومنا هذا. [94]

وبعد عدة سنوات قامت الأمم المتحدة نفسها برفض التفسير المغلوط الذي يعتمد عليه العرب في هذا القرار، موضحة بأن العودة غير المشروطة للاجئين الفلسطينيين كانت أمراً غير عمليّ وغير مرغوب فيه منذ البداية [95]. فيما اقترحت عدة قرارات دولية في فترة الخمسينيات بأن يتم توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية كحلّ بديل للعودة، ممّا يثبت بالفعل أن الأمم المتحدة لم تكن تنظر إلى العودة كحلّ وحيد ونهائيّ لقضية اللاجئين، كما أنها لم تنظر إلى إعادة توطينهم في الدول العربية على أنه انتهاك "لِمبادئ العدالة الأساسية". وبالفعل قام المجتمع الدولي في الخمسينيات بعدة محاولات تتمثل في مشاريع مختلفة لعملية دمج واسعة النطاق للاجئين الفلسطينيّين، كما لم يقرّر مجلس الأمن الدولي – باعتباره أكثر الأدوات الدولية سُلطةً - في أي من قراراته التي تخص الصراع العربي الإسرائيلي بضرورة إعادة اللاجئين إلى ديارهم.[96]

وقد توجه جيمس ماكدونالد أول سفير أمريكي في إسرائيل إلى مدينة تل أبيب مطلع شهر آب/أغسطس عام 1948م، ونزل في فندق چات ريمون الواقع في شارع هَيَاركون والمطلّ على الشاطئ، حيث كانت له غرفة مطلة على البحر. لكن بعد فترة وجيزة طلب السفير ماكدونالد تغيير غرفته، والسبب لم يكن فقط الإزعاج الذي تتسبب به الفرقة الموسيقية التي كانت تعزف الموسيقى كل ليلة في الطابق الموجود أسفله مباشرة مما جعله غير قادر على التركيز في عمله، لكن السبب الآخر هو المبعوث السوفيتي پاڤيل يِرشوڤ الذي كان مقيماً في الغرفة الموجودة فوق غرفته مباشرةً، وفي الغرف المجاورة كان يقيم أفراد آخرون من حاشية السفير السوفيتي. وفي كلّ مرة كان السفير الأمريكي يستخدم الهاتف العمومي الموجود في الرواق كانت أبواب غرف الدبلوماسيّين السوفييت تُفتح فجأة، مما جعل السفير ماكدونالد متأكداً بأنهم كانوا يحاولون التنصّت والتجسس عليه طيلة الوقت. [97]

لكن سطح فندق چات ريمون كان أحد الأماكن القليلة في العالم التي يرفرف فيها العلمان الأمريكي والسوفيتي جنباً إلى جنب في تلك الفترة، إذ كانت الحرب الباردة في أوجها وكان لهيبها مستعراً في مختلف أنحاء العالم، فيما كانت القوّتان العظيمتان تتصارعان معاً لكسب أكبر قدر ممكن من الحلفاء. وفي تلك الفترة كان ستالين يحاصر غرب برلين لطرد القوى الغربية منها بينما بدأت واشنطن بتنفيذ مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا الغربية عقب نهاية الحرب العالمية بهدف وضع حد للمدّ الشيوعي هناك. في الوقت نفسه كان الصراع بين الشيوعيّين وأعدائهم صراعاً دموياً في أماكن أخرى من العالم، فعلى سبيل المثال كان ماو تسي تونغ على وشك بسط سيطرته على الصين بكاملها، فيما كانت القوات الموالية للغرب على مشارف الانتصار على الشيوعيين في اليونان. أما في مدينة تل أبيب فقد حقق السفير الأمريكي نصراً صغيراً في مهمته، إذ عُيّن ماكدونالد رسمياً كسفير رسمي في إسرائيل، بينما عدوّهُ الشيوعي يِرشوڤ كان بالكاد يشغل منصب وزير.

وقد وُلِد ماكدونالد في ولاية أوهايو ودرس التاريخ والعلاقات الدولية في عدد من الجامعات الأمريكية، وفي شهر أيلول/سبتمبر عام 1948م انتقل إلى مدينة تل أبيب وأقام في ضواحي مدينة رَمَات غان بالقُرب من منزل موشيه شاريت [98]، كما كان شخصية مقرّبة جداً من الرئيس الأمريكي هاري ترومان وموضع ثقة كبيرة بالنسبة له، وأوكل إليه منصب سفير الولايات المتحدة في إسرائيل على أمل مساعدته في تسوية الخلاف بين الرئيس ترومان ووزير خارجيته جورج مارشال بخصوص السياسة التي يجب أن تتبعها الولايات المتحدة في التعامل مع دولة إسرائيل حديثة التأسيس حينها.

وقد كان ترومان أحد أبرز المؤيدين لإسرائيل على الصعيد الدولي لدرجة أنه سارع للاعتراف بدولة إسرائيل بعد مرور دقائق معدودة على إعلان استقلالها. أما مارشال فقد كان من ضمن الدبلوماسيين والعسكريين الأمريكيين الذين كانوا يعارضون قيام دولة إسرائيل. وبالرغم من الدور الذي لعبته معاداة السامية في صياغة موقفه المناهض لإسرائيل إلا أن معارضته كانت نابعة من اعتبارات جيوسياسية للواقع السياسي (Realpolitik) في الشرق الأوسط، بما فيها الاعتماد الغربي على النفط العربي وحقيقة أن توازن القوى الإقليمية في المنطقة يرجح لصالح العرب. ونجد على سبيل المثال أن ريتشارد هولبروك الذي ساعد كلارك كليفورد (مستشار الرئيس ترومان) في كتابة مذكراته قد نشر مقالاً في صحيفة "واشنطن بوست" عام 2008م يذكر فيه نقاشاً داخلياً حول موقف المؤسسة العسكرية الأمريكية من الأمر، حيث وجه وزير الدفاع الأمريكي آنذاك جيمس فورستال العبارات التالية مخاطباً مستشار الرئيس كلارك كليفورد: "يوجدُ ثلاثون مليون عربي في جهة مقابل 600,000 يهوديّ فقط في الجهة الأخرى، فلماذا لا تتقبل هذه الحقيقة؟". [99]

كما حذرت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) عشية قيام دولة إسرائيل من مخاطر تقديم المساعدة لإسرائيل وتهديد هذه الخطوة للمصالح الأمريكية، فيما وضَّحَ مسؤولون من وزارة الخارجية الأمريكية عن أن خطوة كهذه قد تشجّع حالة العداء العربيّ مما سيؤثر سلباً على استقرار المنطقة بأكملها، فقد كانوا يخشون من تدخل الاتحاد السوفيتي لاستغلال الموقف وإرسال جيوشه لإسقاط الأنظمة العربية الموالية للغرب واستبدالها بأنظمة موالية له، كما أن الولايات المتحدة قد تخسر علاقة الصداقة التي تربطها بالسعودية وتهدد الامتيازات النفطية التي تحظى بها بالإضافة إلى تعريض القواعد العسكرية التي تقيمها على الأراضي السعودية للخطر، وهكذا قد تتحوّل الكراهية التي يكنُّها العرب تجاه الصهيونية إلى كراهية للغرب بشكل عامّ، وقد تواجه الولايات المتحدة موجات داخلية من معاداة الصهيونية بسبب الاستياء الشعبي الذي سيربط إقامة الدولة اليهودية بـ "تهديد المصالح الأمنية الأمريكية". [100]

وحتى الرئيس ترومان نفسه المعروف على أنه أبرز الرؤساء المؤيدين للصهيونية في التاريخ الأمريكي كان قد كتب في مذكراته عن الحاجة المُلحّة لكسب دعم العرب لصالح الأمريكان، حيث قال: "لقد حافظت بريطانيا العظمى على موقعها في المنطقة عن طريق توطيد علاقاتهم مع العرب، وبما أن بريطانيا تبدو غير قادرة على الحفاظ على ذلك الموقع الذي كانت تحظى به في السابق فإنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تحلّ مكانها وتنتهج الأسلوب ذاته، لأن العرب إذا كانوا في حالة عداء لها فإنهم سيذهبون لأحضان الاتحاد السوفياتي دون أدنى شكّ". [101]

وفي إطار الحديث عن هذا السياق فإنه يتوجب علينا تفهّم حجم الضغط الهائل الذي مارسته الإدارة الأمريكية على إسرائيل بخصوص قضية اللاجئين، فَواشنطن كانت تخشى من أن يتسبّب مئات الآلاف من الفلسطينيّين المشردين في نشوب حالة من عدم الاستقرار السياسيّ في المنطقة بالتالي سقوط الأنظمة العربية المتداعية للسقوط أصلاً، وقد يكون هذا بمثابة تربة أرض خصبةً تمهد لِثورات اجتماعية على المستوى العربي تقودها الشيوعية، وآخر ما يريدهُ الأمريكان في تلك الفترة هو دفع الشعوب والدول العربية بعيداً صوب أحضان الاتحاد السوفياتي ويجعلوا من الشرق الأوسط قاعدة أخرى للشيوعية.

ومع نهاية شهر أيلول/سبتمبر من عام 1948م، وقبل التصويت على القرار 194 في الجمعية العامة للأمم المتحدة، قام رئيس هيئة الأركان المشتركة في الولايات المتحدة ويليام ليهي بتذكير وزير الخارجية جورج مارشال عبر رسالة تلغرام بأن "هيئة الأركان المشتركة قد أشارت أكثر من مرة إلى الأهمية الاستراتيجية البالغة لمنطقة الشرق الأوسط وضرورة الحفاظ على ولاء العالم العربي للولايات المتحدة والمملكة المتحدة من منظور عسكري"، مضيفاً بأنّ "قضية اللاجئين هي فرصة لا تعوّض من أجل تقوية وتعميق الصداقة التي تربط الشعبين الأمريكي والعربي، ومن شأنها تعزيز مكانة الولايات المتحدة التي تضرّرت جراء الاعتراف المُتسرِّع بالدولة اليهودية" فيما قال في تلغرام آخر: "تؤكد التقارير التي نتلقاها من مَبعوثينا في الشرق الأوسط بأن فشل الولايات المتحدة في تقديم المساعدة بخصوص هذه المعضلة (قضية اللاجئين) يعرض علاقاتنا مع دول الشرق الأوسط للخطر" [102] . بالتالي فإن الزاوية التي كان ينظر من خلالها الأمريكيون إلى قضية اللاجئين العرب والحل المُحتملِ لقضيتهم كانت تستند إلى اعتبارات جيوسياسية، وليست اعتبارات قانونية أو إنسانية.

وهكذا كانت السياسة الأمريكية تتأرجح بين المواقف المؤيدة للصهيونية للرئيس ترومان من جهة، وبين ما كانت تراه واشنطن بخصوص المصالح الدولية للولايات المتحدة من جهة أخرى. إذ كان يرى الكثيرون بأن الحفاظ على تلك المصالح يتطلب تبنّي مواقف مناصرة للعرب. كما كان هنالك عامل آخر يؤثر على السياسة الأمريكية وهو رغبتها في الحفاظ على علاقاتها الوثيقة ببريطانيا التي كانت تمتلك قواعد عسكرية في مصر والأردن في تلك الفترة، وكانت تصدر تعليماتها لعرقلة مساعي إقامة الدولة اليهودية، حيث اعترضت لندن على مقترح التقسيم الدولي كونها كانت تطمح في استئصال منطقة النقب من إسرائيل والحفاظ على الوحدة الجغرافية بين الأردن ومصر باعتبارهما خاضِعتين لسيطرتها السياسية. وفي نقاش برلماني مطلع عام 1949م وجّه وزير الخارجية البريطاني إرنست بيڤن اتهاماً لإسرائيل بأنها قامت بتهجير وطرد نصف مليون لاجئ عربي، مُدعياً بأن التطرف اليهودي هو السبب الرئيسي للصراع العربي الإسرائيلي. بالتالي اضطرت الإدارة الأمريكية خلال بدايات الحرب الباردة للاختيار ما بين إسرائيل أو بريطانيا، لكن ترومان اختار في نهاية المطاف الانحياز لصالح أكبر حليف للولايات المتحدة وهو بريطانيا. [103]

وقد كانت الدولُ العربية تواصل تمسّكها بموقفها الثابت والمطالب بضرورة عودة اللاجئين بشكل فوريّ وغير مشروط إلى إسرائيل. وفي اجتماع للجنة التوافق التابعة للأمم المتحدة في بيروت في خريف عام 1949م، أعرب القادة العرب عن رفضهم لفكرة الشروع في مفاوضات مع إسرائيل ما دامت لم تسمح للاجئين بالعودة إلى أراضيها. وطالبوا إسرائيل بالتراجع إلى حدود قرار التقسيم والانسحاب عن منطقة النقب. أما مؤتمر لوزان المنعقد سنة 1949م والذي تبنّى فيه العرب نفس المواقف فقد كان من الواضح جداً أنه سيفشل دون أي نتيجة إيجابية كما هو متوقع. [104]

وبما أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت تأخذ بعين الاعتبار الواقع الحالي لتلك الفترة، فقد لجأت إلى تبنّي الموقف الذي يقضي بإعادة اللاجئين الفلسطينيين وعودتهم بشكل جماعي إلى إسرائيل كخطوة أولى على طريق عملية السلام في الشرق الأوسط. وبينما اعتقد الأمريكيون بأنه على العرب التراجع عن مطالبهم حول العودة الكاملة للاجئين، فقد رأوا في نفس الوقت بأنه على إسرائيل القبول بعودة اللاجئين كبادرة حسن نية من أجل استرضاء العرب. بالتالي قرّرت واشنطن الضغط على أي طرف يمكنها الضغط عليه إدراكاً منها لعدم قدرتها على التأثير على العالم العربيّ. وقد تحدث وزير الخارجية الأمريكي دين أتشيسون (الذي جاء خلفاً لِجورج مارشال وحل مكانه في شهر كانون الثاني/يناير عام 1949م) مخاطباً موشيه شاريت في شهر نيسان/أبريل عام 1949م قائلا: "إن عودة هذا العدد الضخم من اللاجئين ليست حلّاً عملياً على الإطلاق، لكننا نرى بجميع الأحوال بأنه يجب السماح لعدد محدود منهم بالعودة من أجل التوصّل إلى حل". [105]

بالتالي كلما كان الدبلوماسيون الأمريكيون والمَسؤولون الدوليون في يفشلون التوسط لإجراء محادثات بين إسرائيل والعرب، كلما كانت واشنطن تكشّرُ عن أنيابها تجاه حكومة دافيد بن چوريون مُحاولة أن تلوي ذراعه. وقد انعكس ذلك في مذكرة لنائب وزير الخارجية جيمس ويب كانت موجهة إلى الرئيس الأمريكي ترومان، ومما جاء فيها: "لقد قامت حكومتنا بالضغط على الحكومة الإسرائيلية من أجل القبول بعودة عدد معيّن من اللاجئين والشروع فوراً في عمليات إعادة جزء محدد منهم... إننا نعتقد في وزارة الخارجية بأنه قد آن الاوان لاتخاذ قرار جوهري بخصوص موقفنا تجاه إسرائيل، فقد قدمت الولايات المتحدة دعماً كبيراً للأساس الذي تقوم عليه الدولة اليهودية لأننا آمنا بعدالة هذا الموقف.. لكن ينبغي علينا في الوقت الحالي أن نبلغ الحكومة الإسرائيلية بأنها إذا استمرت في رفض النصائح التي قدمتها لها الحكومة الأمريكية الحالية فإن الولايات المتحدة ستضطر آسِفةً لمراجعة موقفها من إسرائيل". [106]

وقد كان السفير الأمريكي في تل أبيب يعي تماماً حجم التوتر القائم بين الإدارة الأمريكية وإسرائيل، لكنه صُعق عندما تلقى تلغرام "فائق السّرية" من الرئيس ترومان وصل إلى مكتبه بعد يومين، أي في التاسع والعشرين من شهر أيار/مايو، ومختوماً بشعار وزارة الخارجية الأمريكية، يطلب من ماكدونالد إعلام رئيس الوزراء الإسرائيلي بن چوريون شخصياً بمحتواها الذي يعبر عن خيبة الأمل الكبيرة تجاه الموقف الإسرائيلي كونهُ موقفاً يهدّدُ عملية السلام برمّتها في المنطقة، موضحاً بأن واشنطن قامت بمحاولات متكررة وغير ناجحة لإقناع إسرائيل بِقبول "عودة عددٍ معين من اللاجئين الفلسطينيين من حيث المبدأ" وبأن الإدارة الأمريكية تعتبر "الموقف الإسرائيلي "متعارضاً مع المبادئ التي اعتمد عليها

"الدعم الأمريكي لإسرائيل". واختتم رسالة التلغرام بِعبارات تهديدية واضحة، إذ عبّرت فيه الولايات المتحدة عن أنها ستقوم بمراجعة موقفها من إسرائيل في حال لم تقم بمقترحات واشنطن. [107]

ثم قام السفير الأمريكي في تل أبيب ماكدونالد بعقد اجتماع طارئ مع رئيس الوزراء الإسرائيلي دافيد بن چوريون لإبلاغه بمحتوى الرسالة القادمة من الرئيس ترومان. وعُقد الاجتماع بينهما في نفس اليوم في تمام الساعة الثالثة والنصف مساءً وحضر ماكدونالد إلى مكتب بن چوريون في الموعد المحدد وإلى جانبه أحد موظفي السفارة الأمريكية، بينما كان وزير الشؤون الخارجية موشيه شاريت قد سبقه إلى مكتب رئيس الوزراء. ثم قام ماكدونالد بتسليم التلغرام إلى شاريت الذي قرأه بصوت مرتفع، وبمجرد انتهائه من ذلك، أدار بن چوريون وجهه إلى ماكدونالد مُتسائلاً: "كيف يمكننا السماح لأعدائنا بالعودة إلى أراضينا بينما الدول العربية تهددنا علناً بحرب مدمرة أخرى؟ على من سنعتمد إذا تعرضت إسرائيل لأي هجوم في المستقبل؟ هل سترسل إلينا الولايات المتحدة أسلحتها أو جنودها؟!". وبعد لحظات ساد فيها الصمت أضاف بن چوريون قائلاً: "أمسحونا من الوجود إذا تطلّب الأمر ذلك، لكننا لن نُقدم على الانتحار تحت أي ظرف". [108]

لقد كانت قضية اللاجئين الفلسطينيين مصدر قلقٍ شديد لِدافيد بن چوريون وغيره من القادة الإسرائيليّين بعد أن أدركوا انسداد الأفق في هذه القضية وبأنها صارت تهدد العلاقات الإسرائيلية الأمريكية. وفي هذا السياق صرّح مبعوث إسرائيل لدى الأمم المتحدة أبا إيبان قائلاً: "نحن نواجه أزمةً حقيقية لا تقارن بالأزمات التي واجهناها بها في السابق"، موضحاً بأن الرئيس الأمريكي مقتنعٌ تماماً بأن تنازلاً إسرائيلياً واحداً من شأنه أن يقنع العرب بتوطين بقية اللاجئين في الدول العربية. [109]

وفي هذا السياق طرحت إسرائيل مقترحين رئيسيين خلال صيف عام 1949م: أما المقترح الأول فأطلق عليه "خُطة غزة"، اقترحت فيه إسرائيل تسليم قطاع غزة لتنتقل من السيادة المصرية إلى السيادة الإسرائيلية، ووضحت إسرائيل للأمم المتحدة بأنها ستمنح الجنسية الإسرائيلية لكافة سكان قطاع غزة سواء كانوا من سكانها الأصليّين أو اللاجئين، وتعهّدت بأنها ستتكفّلُ بعملية إعادة توطينهم ودمجهم في المُجتمع الإسرائيلي. قدّرت إسرائيل آنذاك بأن عدد سكان قطاع غزة كان يبلغ حوالي 180 ألف عربيّ؛ لكن العدد الحقيقي كان حوالي 300,000 نسمة. [110]

وذكر دافيد بن چوريون في مذكراته بأن المقترح كان سيحقق لإسرائيل أهدافاً استراتيجية، أبرزها إبعاد الجيش المصريّ من قطاع غزة إضافة إلى ضم أرض خصبة نسبياً. وكان نجاح مقترح كهذا سيمنح إسرائيل فرصة قيامها بدورها الكامل في حلّ قضية اللاجئين، فقد كانت إسرائيل ترى بأنها إذا استوعبت اللاجئين الموجودين في قطاع غزة فإن عدد الأقلية العربية في إسرائيل سيصبح أقل أو أكثر بقليل من العدد الذي كانت تحتويه إسرائيل من عرب خلال فترة صدور قرار التقسيم عام 1947م. في المقابل طالبت إسرائيل بالدعم الدولي والتمويل اللازم لتغطية التكاليف المترتبة على ذلك. [111]

وقد دعمت الإدارة الأمريكية هذه الخطة، لكنها أرادت من إسرائيل أن تدفع تعويضاً لمصر مقابل الأرض. وبالفعل وافق بن چوريون على هذا المطلب وعرض موافقة إسرائيل على منح مصر جزءاً من أراضي النقب الواقعة بمحاذاة الحدود المصرية، لكن مصر هي التي اعترضت على هذه الخطة مدّعية بأنها لا تخدم سوى المصالح الإسرائيلية وبأنها سوف تتوسع جغرافياً دون حلّ قضية اللاجئين بشكل كامل. حيث وضّح رئيس الوفد المصري لِمؤتمر لوزان للسلام بأن سبب رفض الجانب المصري لا يقتصر على رفض التنازل عن قطاع غزة فقط، بل لأنها تطالب وبشدة بفرض السيادة المصرية على منطقة جنوب النقب. فيما أدان قادة سياسيون في القاهرة المقترح الإسرائيلي واعتبروه "ناقوساً للخطر ينذر بقدوم عدوان إسرائيلي مرتقب على قطاع غزة"، وأبلَغوا واشنطن رفضهم القاطع لهذه الخطة مع التأكيد على تمسّكهم بحق جميع اللاجئين في العودة إلى ديارهم. [112]

وبعد فترة قصيرة طرحت إسرائيل خطة أخرى أطلقت عليها مقترح المائة ألف، حيث اقترحت عودة مئة ألف لاجئ إلى إسرائيل في إطار توقيع اتفاقية سلام مع العرب. وقد عقّب السفير الإسرائيلي في واشنطن إلياهو إيلات على هذه الخطة قائلاً بأن "إسرائيل ترغب في التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبأن هدف إسرائيل هو تأدية واجبها في حلّ قضية اللاجئين". أما الرئيس الأمريكي ترومان فقد بدى راضياً عن المقترح، حيث وضح أحد مستشاريه بأنه كان "سعيداً للغاية... ويعتقد بأن عرض المائة ألف من شأنه أن يفتح النهايات المسدودة". لكن العرب رفضوا هذا المقترح أيضاً، ووصفه أحد الدبلوماسيين العرب في مؤتمر لوزان قائلاً بأنه "مجرد مخطط دعائي لا يتعدى كونه بروباغاندا فارغة"، وبأن اليهود ليس من حقهم رفض عودة أعداد كبيرة من الفلسطينيّين لأنهم يشجعون على قدوم مهاجرين يهود بأعداد ضخمة إلى إسرائيل. [113]

بالتالي أظهر المُقترحان الإسرائيليان مدى رغبة إسرائيل في المساهمة في الوصول إلى اتفاق سلام شامل مع مختلف الأطراف على أساس أن يؤدي كل منهم الدور المُناط به. وبالنسبة للعرب فإن المعاناة الإنسانية للاجئين لم تكن تحظى باهتمامهم على الإطلاق، وما كان يعنيهم بالفعل هو استخدام ورقة اللاجئين كسلاح مُشرّع في وجه إسرائيل. وفي هذا الصدد وضَّح الدبلوماسيون الأمريكيون بأن المصريّين أبدوا "حالة من اللامبالاة وعدم الاكتراث بشأن مصير اللاجئين في غزة".[114] فيما عبّر مسؤول كبير في منظمة الأونروا عن وجهة نظر مماثلة قائلاً: "لا يكترث العرب إطلاقاً بحياة اللاجئين الفلسطينيين من موتهم".[115]

كما اعترف العرب بأنفسهم في الماضي والحاضر بمنتهى الصراحة للإسرائيليّين بأنهم يضعون قضية اللاجئين في قمة أجنداتهم من باب الخداع لا أكثر، وهذا ما يثبته ما قاله أحد المسؤولين المصريّين لنظيره الإسرائيلي حين أخبره بأن السنة الماضية (في الفترة الزمنية التي يعود إليها الحديث) شهِدت وفاة الآلاف من المصريين بسبب مرض الكوليرا ولم يهتز للحكومة المصرية جفن نتيجة ذلك، فهل ستكترثُ الحكومة المصرية باللاجئين الفلسطينيين؟ [116]

وبِرفضهم لكلا المقترحين الإسرائيليّين فقد كان العرب يرسلون رسالةً واضحة مفادها أن قضية اللاجئين لا تتعدى كونها سلاحاً يستخدم لصالح أجندتها السياسية في تقويض سيادة دولة إسرائيل.

وفي ختام هذا الفصل فإننا نؤكّدُ على أن صيف عام 1949م قد شكّل نهاية المحاولات العربية والدولية لفرض عودة جماعية للاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل دون توقيع اتفاقية سلام شامل، حيث صارت الولايات المتحدة وبريطانيا على قناعة تامة بأن هذا الأمر لن يتحقق أبداً. وبعد الرفض القاطع الذي أبداه العرب لمقترحات إسرائيل من أجل تحقيق عودة جزئية للاجئين بدأت واشنطن ولندن في التفكير بحلول أخرى أبرزها توطين اللاجئين وإعادة دمجهم وتأهيلهم اقتصادياً في الدول العربية.

قائمة الملاحظات والمصادر والحواشي

1. “First Interim Report of the United Nations Economic Survey Mission for the Middle East,” Section (A), Number of Refugees, A/1106 (November 16, 1949).

2. Kenneth W. Bilby, New Star in the Near East (Garden City, NY: Doubleday, 1950), 79–101.

3. Quoted in Ibid., 79–80. نفس المصدر

4 Ibid., 99. نفس المصدر، ص

5. Quoted in Davar, October 30, 1949 [Hebrew].

6. Edward Said, The Question of Palestine (New York: Vintage, 1980), 48.

7. Al-Ahram, July 20, 1949, quoted in Elad Ben-Dror, Ralph Bunche and the Arab-Israeli Conflict: Mediation and the UN, 1947–1949 (New York: Routledge, 2016), 250.

8. Al-Ayyam, July 27, 1949, quoted in Aharon Cohen, Israel and the Arab World (Merhavia: Poalim, 1964), 460 [Hebrew].

9. Foreign Office (British), Campbell to Bevin, March 12, 1949, 371/75332, quoted in Ben-Dror, Ralph Bunche and the Arab-Israeli Conflict, 250.

10. Abdel Monem Mustafa to Eliahu Sasson, June 1, 1949, quoted in Moshe Shemesh, “The Kadesh Operation and the Suez Campaign: The Middle Eastern Political Background 1949–1956,” Iyunim Bitkumat Yisrael [Studies in Zionism, the Yishuv, and the State of Israel] 4 (1994): 68 [Hebrew].

11. Avi Shlaim, The Iron Wall: Israel and the Arab World (New York: W. W. Norton, 2001); Mordechai Bar-On, “Status Quo: Before or After? Commentary Notes on Israel’s Defense Policy 1949–1958,” Iyunim Bitkumat Yisrael [Studies in Zionism, the Yishuv, and the State of Israel] 5 (1995): 86–87 [Hebrew].

12. Morris, Righteous Victims, 269.

13. Constantine K. Zurayk, The Meaning of the Disaster (Beirut: Khayat, 1956), 24.

كتاب "معنى النكبة" للمؤلف قسطنطين زريق ، ص.24 (الكتاب متاح للقراءة باللغة العربية مجاناً عبر الإنترنت).

14. Zurayk, The Meaning of the Disaster (Beirut: Khayat, 1956), 7.

15. In the years right after the war, a series of books and articles appeared in the Arab world using these terms. For a discussion of this literature, see, for example, Ali E. Hillal Dessouki, “Arab Intellectuals and Al-Nakba: The Search for Fundamentalism,” Middle Eastern Studies 9, no. 2 (May 1973): 187–195; see also Asher Goren, Arab Lessons from the War of In- dependence (Tel Aviv: Ministry of Defense, 1952) [Hebrew]; Shemesh, “The Kadesh Operation and the Suez Campaign,” 66–116.

في السنوات التالية للحرب ظهرت كتب ومؤلفات ومقالات عديدة في العالم العربي تستخدم هذه المفردات والمصطلحات.

16. Honaida Ghanim, “Poetics of Disaster: Nationalism, Gender, and Social Change Among Palestinian Poets in Israel After Nakba,” International Journal of Politics Culture and Society 22, no. 1 (2009): 23–39.

17. Quoted in Anaheed Al-Hardan, “Al-Nakbah in Arab Thought—The Transformation of a Concept,” Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East 35, no. 3 (2015), 627.

18. Quoted in Goren, Arab Lessons from the War of Independence, 69. The war also deeply influenced Arab writers and was reflected in numerous works, novels, short stories, and plays. See, for example, Khalid Abdullah Sulaiman Mohammad, “The Influence of the Political Situation in Palestine on Arabic Poetry from 1917–1973,” thesis presented for the degree of Doctor of Philosophy in the University of London School of Oriental and African Studies, November 1982.

19. Zurayk, The Meaning of the Disaster (Beirut: Khayat, 1956), 2; see also Mordechai Bar-On, “The Peace That Was Not Possible,” Iyunim Bitkumat Yisrael [Studies in Zionism, the Yishuv, and the State of Israel] 2 (1992): 455–463 [Hebrew]; Morris, 1948, 416– 420.

المصدر: كتاب "معنى النكبة" لقسطنطين زريق، ص. 7-8

20. Zurayk, The Meaning of the Disaster (Beirut: Khayat, 1956), 25, 26.

21. Morris, Righteous Victims, 269; Cohen, Israel and the Arab World.

22. Morris, 1948, 416–417; Ben-Dror, Ralph Bunche and the Arab-Israeli Conflict, 250.

23. Quoted in Eban, Personal Witness, 197; see also Bar-On, “The Peace That Was Not Possible.”

24. Falastin, June 23, 1949, quoted in Shemesh, “The Kadesh Operation and the Suez Campaign,” 90.

25. Arab League Resolution 314 from April 13, 1950, “Separate Peace with Israel,” quoted in Muhammad Khalil, The Arab States and the Arab League: A Documentary Record, vol. 1 (Beirut: Khayats, 1962), 166–167.

26. Radio Damascus, June 25, 1951, quoted in Shemesh, “The Kadesh Operation and the Suez Campaign,” 90.

27. Al-Khayat (Beirut), September 8, 1951, quoted in Shemesh, “The Kadesh Operation and the Suez Campaign,” 90.

28. Cohen, Israel and the Arab World, 461.

29 Ibid., 477. نفس المصدر

30. Avi Shlaim, Collusion Across the Jordan—King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine (New York: Columbia Univer- sity Press, 1988), 606.

31. Musa Alami, “The Lesson of Palestine,” Middle East Journal 3, no. 4 (October 1949): 373–405; see also Michael Assaf, “The Revenge Complex in the Arab World,” The New East 1, no. 3 (April 1950), 188 [Hebrew]. For further discussion on the Arab perspective after the war, see, among others, Yehoshafat Harkabi, Arab Attitudes to Israel (Jerusalem: Israel Universities Press, 1972), 362–

383; Dessouki, “Arab Intellectuals and Al- Nakba,” 187–195; Al-Hardan, “Al-Nakbah in Arab Thought,” 622–638.

32. Alami, “The Lesson of Palestine,” 386, 405.

مصدر هذا الاقتباس هو المقال المترجم للغة الإنجليزية الذي يعتبر ملخصاً للكتاب الأصلي "عبرة فلسطين" لِموسى العلمي. تم نشر هذا الملخص باللغة الإنجليزية عبر صفحات مجلة (The Middle East Journal) التي تضم ملخصات ومقالات عديدة من ضمنها ملخص هذا الكتاب. بإمكانكم الرجوع إلى هذا الملخص باللغة الإنجليزية والمنشور تحت وصف (Volume 3, October 1949, No.4).

33. “Palestine progress report of the United Nations mediator on Palestine: Cablegram dated 28 September 1948 from the Premier and acting Foreign Secretary of All-Palestine Government to the Secretary-General concerning constitution of All-Palestine Government,” UN 3rd Session, First Committee, A/C.1/330 (14 October 1948).

34. Quoted in Avi Shlaim, “The Rise and Fall of the All-Palestine Government in Gaza,” Journal of Palestine Studies 20, no. 1 (Autumn 1990): 37–53. One of the motivations of this government, backed by Egypt, was to send a signal to the Hashemite king not to annex conquered territories of Mandatory Palestine, and hence the insistence on Palestine’s territorial integrity. See also Moshe Shemesh, “The Palestinian Leadership Crisis Part II: ‘All-Palestine Government’ in September 1948 and the Mufti’s Demise,” Iyunim Bitkumat Yisrael [Studies in Zionism, the Yishuv, and the State of Israel] 15 (2005): 301– 348 [Hebrew].

35. Quoted in Joseph Nevo, King Abdallah and Palestine—A Territorial Ambition (London: Macmillan, 1996), 166–171; see also Shlaim, Collusion Across the Jordan, 359; Gelber, Revival and Nakba, 379.

36. Rashid Khalidi, Palestinian Identity—The Construction of Modern National Consciousness (New York: Columbia University Press, 2010), 177–183.

37. Bilby, New Star in the Near East, 85.

38. Quoted in Ezra Danin, A Zionist Under Any Condition (Jerusalem: Kidum, 1987): 311, 315 [Hebrew]. See also “Most Embarrassed,” Palestine Post, August 6, 1948; “Refugees Are the Mufti’s Last Card,” Palestine Post, August 27, 1948.

39. “Emil Ghoury’s Response to the Telegraph on the Matter of the Refugees,” August 1948, quoted in Benny Morris, 1948: A History of the First Arab-Israeli War (Tel Aviv: Am Oved, 2010), 426–427 [Hebrew].

40. Walid al-Khalidi, “Reappraisal: An Examination of Certain Western Attitudes to the Palestine Problem,” Middle East Forum 33, no. 8 (1958), cited in Harkabi, Arab Attitudes to Israel, 27.

41. Rashid Khalidi, “Observations on the Right of Return,” Journal of Palestine Studies 21, no. 2 (Winter 1992): 36.

42. Arab League Resolution 231 from March 17, 1949, quoted in Khalil, The Arab States and the Arab League, vol. 1, 165.

43. See, for example, “A Statement on the Aims and Policy of the Pales- tine Arab Refugee Congress,” October 9, 1949, quoted in Avi Plascov, The Palestinian Refugees in Jordan, 1948–1957 (New York: Routledge, 2017), annex no. 4; “Letter Dated 13 May 1949 from Mr. Nassib Bulos,

Delegation Secretary, Arab Refugee Congress, to the Chairman of the [Palestine] Conciliation Commission," 14 May 1949, A/AC.25/Org/13.

44. Protocols of the 12th Session of the Council of the League of Arab States, March 25, 1950, to June 17, 1950, quoted in Shemesh, "The Kadesh Operation and the Suez Campaign," 68; see also Shlaim, Iron Wall; Lahav, Fifty Years of Palestinian Refugees, 436–437.

45. Jalal Al-Husseini, "The Arab States and the Refugee Issue: A Retrospective View," in Israel and the Palestinian Refugees, ed. Eyal Benvenisti, Chaim Gans, and Sari Hanafi (Berlin: Springer, 2007), 436.

46. Al-Masry, October 11, 1949, quoted in Harkabi, Arab Attitudes to Israel, 28.

47. Al-Joumhouria, May 20, 1964, quoted in Harkabi, Arab Attitudes to Israel, 7.

48. Quoted in Joseph B. Schechtman, The Arab Refugee Problem (New York: New York Philosophical Library, 1952), 24.

49. Ibid.نفس المصدر

50 Ibid., p. 31. نفس المصدر ، ص

51. Gelber, Revival and Nakba, 253.

52. Shlaim, The Iron Wall, 50; Morris, The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 579–580.

53. Tovy, Israel and the Palestinian Refugee Issue, 87– 89.

54. Ibid., 87–102.

55. Quoted in Morris, The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited, 310–311.

56. Quoted in Ibid., 311.

57. Ben-Gurion, War Diaries, vol. 2, 524–526.

58. Quoted in Morris, The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited, 317.

59. Tovy, Israel and the Palestinian Refugee Issue, 16–17.

60. Quoted in Tovy, Israel and the Palestinian Refugee Issue, 18.

61. Ibid., 19 .نفس المصدر، ص

62. Quoted in Morris, The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited, 553, 559; Tovy, Israel and the Palestinian Refugee Issue, 40.

63. Morris, Birth, 250–258.

64. Andrew Kent, "Evaluating the Palestinians' Claimed Right of Return," University of Pennsylvania Journal of International Law 34, no. 1 (2012): 152.

65. Convention Relating to the Status of Refugees, July 28, 1951, United Nations Treaty Series, vol. 189, 176.

66. Howard Adelman and Elazar Barkan, No Return, No Refuge: Rites and Rights in Minority Repatriation (New York: Columbia University Press, 2011), 1–23.

67. Alexander Nader, "The Development of International Assistance to Refugees from the Nansen Office to the Present (1921–1952)," (MA thesis, American University of Beirut, 1953), 163; Mark Cutts, ed., The State of the World's Refugees, 2000: Fifty Years of Humanitarian Action (Oxford: Oxford University Press, 2000), 60–76.

68. Simon A. Waldman, Anglo-American Diplomacy and the Palestinian Refugee Problem, 1948–51 (New York: Macmillan, 2015), 18–39.

69. Folke Bernadotte, To Jerusalem, trans. Joan Bulman (Westport, CT: Hyperion Press, 1976), 142, 118. See also Amitzur Ilan, Bernadotte in Palestine 1948: A Study in Contemporary Humanitarian Knight-Errantry (London: Macmillan, 1989), 130.

70. "Text of Suggestions Presented by the United Nations Mediator on Palestine to the Two Parties on 28 June 1948," from June 28, 1948, S/863.

71. Morris, 1948, 269–270; Cohen, Israel and the Arab World, 403.

72. Morris, 1948, 145–146.

73. Morris, 1948, 209.

74. United Nations General Assembly, "Progress Report of the United Nations Mediator on Palestine Submitted to the Secretary-General for Transmission to the Members of the United Nations," A/648 (September 16, 1948).

75. "Arabs Reject Mediator's Plan," Palestine Post, September 22, 1948; FRUS, 1948, The Near East, South Asia, and Africa, Volume V, Part 2, eds. Herbert A. Fine and Paul Claussen (Washington, DC: Government Printing Office, 1976), Document 619.

76. Morris, 1948, 313.

77. United Nations General Assembly, "Progress Report of the United Nations Mediator on Palestine Submitted to the Secretary-General for Transmission to the Members of the United Nations," A/648 (September 16, 1948), Part Three, VI: Conclusions.

78. United Nations General Assembly, "Progress Report of the United Nations Mediator on Palestine Submitted to the Secretary-General for Transmission to the Members of the United Nations," A/648 (September 16, 1948).

79. Bernadotte, To Jerusalem, 228.

80. United Nations General Assembly, "Progress Report of the United Nations Mediator on Palestine Submitted to the Secretary-General for Transmission to the Members of the United Nations," A/648 (September 16, 1948).

81. Ibid., 11نفس المصدر

82. Bernadotte, cited in Tovy, Israel and the Palestinian Refugee Issue, 95.

83. UN General Assembly Resolution 194, Palestine—Progress Report of the United Nations Mediator, A/RES/194(III) (December 11, 1948).

84. Ibid. نفس المصدر

85. Tovy, Israel and the Palestinian Refugee Issue, 24.

86. Benjamin Pinkus, Special Relations—The Soviet Union, Its Allies, and Their Relations with the Jewish People, Zionism, and the Jewish State 1939–1959 (Beersheba: Ben-Gurion University of the Negev Press, 2007), 226–229 [Hebrew]. See also Ilan, Bernadotte in Palestine 1948, 170–172.

87. UN General Assembly Resolution 194, Palestine—Progress Report of the United Nations Mediator, A/RES/194(III) (December 11, 1948).

88. Quoted in Schechtman, The Arab Refugee Problem, 23.

89. Mahmoud Abbas, "Lord Balfour's Burden," Cairo Review of Global Affairs, November 12, 2017; "Erekat: The 1948 Nakba Is Still Ongoing," WAFA, May, 14, 2018; Susan M. Akram, "Palestinian Refugees and their Legal Status: Rights, Politics, and Implications for a Just Solution," Journal of Palestine Studies 31, no. 3 (Spring 2002): 36–51.

90. See United Nations, Charter of the United Nations, October 24, 1945, 1 UNTS XVI, articles 10, 14; Malcolm N. Shaw, International Law, 6th ed. (New York: Cambridge University Press, 2008), 3, 114–115, 1212; Gaetano Arangio-Ruiz, "The Normative Role of the General Assembly of the United Nations and the Declaration of Principles of Friendly Relations," Collected Courses of the Hague Academy of International Law, 1972-III 137 (1974), 419–572; Stephen M. Schwebel, "The Effect of Resolutions of the U.N. General Assembly on Customary International Law," Proceedings of the ASIL Annual Meeting 73 (1979), 301–309.

91. Abba Eban, Personal Witness, 178.

92. UN General Assembly Resolution 194, Palestine—Progress Report of the United Nations Mediator, A/RES/194(III) (December 11, 1948).

93. Tovy, Israel and the Palestinian Refugee Issue, 24.

94. Eyal Benvenisti, "The Right of Return in International Law: An Israeli Perspective" (paper presented at the Stocktaking Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, Canada, June 17–20, 2003); Tovy, Israel and the Palestinian Refugee Issue, 24–26.

95. "Progress Report of the United Nations Conciliation Commission for Palestine Covering the Period from 23 January to 19 November 1951," UNGAOR, Sixth Session, Supplement no. 18 (A/1985), para. 32; see also Benvenisti, "The Right of Return in International Law."

96. See, for example, Resolution 393, "Assistance to Palestine refugees," December 2, 1950, A/RES/393(V); Resolution 394, "Palestine: Progress Report of the United Nations Conciliation

Commission for Palestine; Repatriation or Resettlement of Palestine Refugees and Payment of Compensation Due to Them," December 14, 1950, A/RES/394(V).

97. McDonald, My Mission in Israel, 38.

98 Ibid., 60 .نفس المصدر، ص

99. Richard Holbrooke, "Washington's Battle Over Israel's Birth," Washington Post, May 7, 2008, http://www.washingtonpost.com/wp-dyn

/content/article/2008/05/06/AR2008050602447.html.

100. Uri Milstein, "Hatred for Zionism Is Bound to Develop into Hatred for the West," News1.co.il, April 4, 2017, http://www.news1.co.il/Archive /002-D-119312-00.html [Hebrew]; FRUS, 1948, The Near East, South Asia, and Africa, Volume V, Part 2, eds. Herbert A. Fine, Paul Claussen (Washington, DC: Government Printing Office, 1976), Document 10.

101. Harry Truman, Memoirs by Harry S. Truman, vol. 2, Years of Trial and Hope (Garden City, NY: Doubleday, 1956), 162

102. FRUS, 1948, The Near East, South Asia, and Africa, Volume V, Part 2, eds. Herbert A. Fine, Paul Claussen (Washington: Government Printing Office, 1976), Document 625, quoting memorandum from Joint Chiefs of Staff dated September 22, 1948; FRUS, 1948, Volume V, Part 2, Document 665.

103. Natan Aridan, Britain, Israel and Anglo-Jewry 1949-1957 (London: Routledge, 2004), 28; Dennis Ross, Doomed to Succeed: The U.S.-Israel Relationship from Truman to Obama (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2015), 3–26.

104. "United Nations Conciliation Commission for Palestine-Second Progress Report," April 19, 1949, A/838; see also Morris, The Birth, 578, 553.

105. FRUS, 1949, The Near East, South Asia, and Africa, Volume VI, eds. Herbert A. Fine, William Z. Slany, Lee H. Burke, Frederick Aandahl, David H. Stauffer, and Frederic A. Greenhut (Washington: Government Print- ing Office, 1977), Document 577; see also Morris, The Birth, 554.

106. FRUS, 1949, The Near East, South Asia, and Africa, Volume VI, eds. Herbert A. Fine, William Z. Slany, Lee H. Burke, Frederick Aandahl, David H. Stauffer, and Frederic A. Greenhut, Document 697.

107. FRUS, 1949, The Near East, South Asia, and Africa, Volume VI, eds. Herbert A. Fine, William Z. Slany, Lee H. Burke, Frederick Aandahl, David H. Stauffer, and Frederic A. Greenhut, Document 705; see also McDonald, My Mission in Israel, 181.

108. Quoted in McDonald, My Mission in Israel, 182.

109. Quoted in Morris, The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 571.

110. "United Nations Conciliation Commission for Palestine: Letter dated 29 May 1949 addressed by Mr. Walter Eytan, Head of the Delegation of Israel, to the Chairman of the Conciliation Commission," May 30, 1949, A/AC.25/IS.19; see also Morris, The Birth, 564; Tovy, Israel and the Palestinian Refugee Issue, 49.

111. Quoted in Tovy, Israel and the Palestinian Refugee Issue, 49.

112. Morris, The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited, 566–568.

113 Quoted in Ibid., 574, 577–578 نفس المصدر

114. FRUS, 1949, The Near East, South Asia, and Africa, Volume VI, eds. Herbert A. Fine, William Z. Slany, Lee H. Burke, Frederick Aandahl, David H. Stauffer, and Frederic A. Greenhut, Document 842.

115. Lt. General Sir Alexander Galloway to Reverend Karl Baehr, Executive Secretary of the American Christian Palestine Committee, quoted in Alexander H. Joffe and Asaf Romirowsky, “A Tale of Two Galloways: Notes on the Early History of UNRWA and Zionist Historiography,” Middle Eastern Studies 46, no. 5 (2010): 655.

116. Tovy, Israel and the Palestinian Refugee Issue, 54, 69; Lahav, Fifty Years of Palestinian Refugees, 432– 433.

الفَصلُ الثّالث: رَفضُ الدّمج والتّوطين (1950م- 1959م)

"حين تتحسَّن الأوضاع المعيشيّة والاقتصادية للاجئين من خلال إيجاد فرص عمل لهم فإن تفكيرهم بالعودة إلى أوطانهم سيتلاشى شيئاً فشيئاً" - غوردون كلاب، عضو لجنة الأمم المتحدة للاستطلاع الاقتصادي للشرق الأوسط.

عدد اللاجئين المسجلين عام 1950م: 894,000 لاجئ [1]

انتشرت شائعات في أحد من مخيمات اللاجئين الفلسطينيّين بدايةَ صيف عام 1949م تقول بأن رجلاً مجنوناً يرتدي قبّعة فخمة يقف على مفترقات الطّرق الموجودة قبل مدينة أريحا ببضعة كيلومترات ويعرض مبالغ مالية لأي شخص يساعده في حفر بئر على جانب الطريق، فالأرض هناك قريبة جداً من البحر الميت وتكسوها بلوراتٍ ملحية صغيرة. وكان الحرّ في مدينة أريحا شديداً خلال شهر آب/أغسطس من ذلك العام لدرجة أن الحرارة وصلت إلى خمسة وأربعين درجة، لكن الرجل صاحب القبعة كان مُصِرّاً على أن الماء العذب سيتدفّقُ من باطن الأرض بمجرد التقدّم في أعمال الحفر والوصول إلى العمق المطلوب، فأمضى الرجل أياماً وليالي وهو يمدّ الناس بالمجارف على أمل العثور على الماء العذب الذي سيمكّنه من إقامة نظام ريّ لاستِصلاح منطقة غور الأردن وتحويلها من أرض صحراوية قاحلة إلى جنّة خضراء.

وكان هذا الرجل هو موسى العلمي الذي سبق لنا وأن تحدثنا عنه في الفصل السابق، وهو شخصيةٌ مرموقة في المجتمع الفلسطيني وعضو سابق في اللجنة العربية العليا، حيث نزح إلى بيروت وعمّان خلال حرب 1948م لكنّه عاد بعدها مباشرة إلى الضفة الغربية عازماً على القيام بشيء من أجل مصلحة شعبه، حيث كان الألم يعتصر قلبه وهو يرى أبناء شعبه مكدّسين في مخيمات اللجوء يعتاشون على المساعدات والمعونات الغربية. لذلك قرّر العلمي أن يبدأ بتجهيز مناطق زراعية على الأراضي الواقعة بمحاذاة نهر الأردن من أجل مساعدة أولئك المساكين على إعادة بناء حياتهم من جديد، بالتالي كان يتوجب عليه أن يجد المقوّم الضروري لهذا المشروع وهو مياه الريّ.

وباعتبار أن موسى العلمي ينتمي لطبقة النُّخب الفلسطينية فقد كانت حياته بعيدة إلى حد ما عن حياة الفقراء والمساكين. وكان والده فيضي العلمي محافظ مدينة أورشليم القدس في عشرينات القرن الماضي، وعام 1919م سافر موسى إلى إنجلترا لدراسة القانون بجامعة كامبريدج، ومن خلال بعض الصور التي توثّق حياته قبيل انتقاله إلى إنجلترا فبإمكانِنا رؤيته مع والديه، فكان والده يرتدي بدلة رسميّة أنيقةً من ثلاث قطع وكان مفتول الشارب مفروق الشعر. وبالعودة إلى موسى فقد قام بعد رجوعه إلى أرض

فلسطين الانتدابية بالعمل في دائرة قيادية تابعة للانتداب البريطاني وشغل منصب مساعد المدّعي العام الإنجليزي، كما كان يشغل منصب مساعد النائب العام خلال فترة محاكمة المتهمين الرئيسيين في قضية اغتيال القائد الصهيوني حاييم أرلوسوروف. في الوقت نفسه كان يشغل مناصب قيادية لشعبه الفلسطيني منذ ثلاثينيات القرن الماضي وصار مقرّباً جداً من آل النشاشيبي، وكان من ضمن الوفد الفلسطيني في المحادثات مع البريطانيين حول مستقبل البلاد، كما كان أحد المشاركين في صياغة القرار البريطاني المناهض للصهيونية عام 1939م الذي أطلق عليه اسم "الكتاب الأبيض" والذي حَدَّ من الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين الانتدابية. في الوقت نفسه كان رجلاً ريادياً ومُبادراً بطبعه، فأسّس جمعية التطوير العربي منتصف الأربعينيات من خلال التمويل الذي حشده من دول الجامعة العربية بهدف تنمية القرى الفلسطينية.

وعقب الحرب العالمية الثانية ترأس موسى العلمي الصندوق القومي العربي، وهي مؤسسة فلسطينية تقوم على أساس نشر الدعايات المضللة والبروباغندا لإحباط محاولات قيام الدولة اليهودية. كما اجتمع بوزير الخارجية البريطاني إرنست بيفن في لندن عشيّة انسحاب بريطانيا وإنهاء انتدابها على الأرض محاولاً إقناعه بعدم "التخلّي" عن العرب. لكنه خسر جزءاً كبيراً من أملاكه جراء الحرب، وكان من ضمن هذه الأملاك عدد من المنازل تركها وراءه في الأراضي الإسرائيلية. لكنه قرّر ألّا يستغرقَ في الألم الذي سبَّبَته الهزيمة العربية، وقرّر عِوَضاً عن ذلك أن يحصد ثمار مهاراته وخبراته وثروته في مساعدة أبناء شعبه، فكان يحلم بإقامة قرىً زراعية جديدة على ضفة نهر الأردن ليعيد فيها المساكين والفقراء من الفلسطينيّين بناء حياتهم من جديد ويَعيشوا بكرامة عبر عملهم في الزراعة.

بالتالي كان يطمحُ موسى العلمي لبناء أول قرية زراعية بنفسه، فتوجّه إلى ملك الأردن عبد الله الأول الذي منحه مساحة شاسعة من الأراضي تبلغ حوالي عشرين ألف دونم بالقرب من مدينة أريحا (التي تنخفض ثلاثمائة متر عن مستوى سطح البحر) وكانت هذه الأراضي لا تبعد سوى بضعة كيلومترات عن البحر الميت. وقد بذل موسى العلمي كل ما بوسعه محاولاً التنقيب عن المياه رغم افتقاره للخبرة والمعرفة اللازمتين ورغم رفض الأردنيين منحه الآلات والمعدّات الخاصة بالتنقيب، وخلال مرحلة معينة كان يقوم بالتنقيب عن المياه بيديه دون معدات.

وبالفعل نجح موسى العلمي في الوصول إلى هدفه بعد جهدٍ جهيد، حيث عثر هو وفريق العمل الذي كان برفقته على مياه جوفية عذبة في باطن الأرض بعد بضعة أشهر من الحفر والتنقيب. وتعبيراً عن ذلك النجاح المبهر الذي حققوه قال له أحد اللاجئين: "الآن يمكنك أن تستريح وترقدَ بسلام!" في إشارة إلى الراحة التي شعر بها بعد عثوره على المياه. ثمّ قامَ هو وفريقُه بعد ذلك بحفر حوالي خمسة عشر بئر ارتوازيّ في تلك المنطقة يتجاوز عمق كل منها أربعين متراً، ولم تكن أولى الخضروات التي حصدوها ذات جودة عالية بسبب ارتفاع تركيز البوتاسيوم في التربة، لكن هذا الإنجاز كان بالنسبة لموسى العلمي بمثابة حلم يتحقّق أمام عينيه، فلطالما حَلُمَ بإقامة قرية زراعية فلسطينية مثالية تكون نموذجاً يُحتذى به في عملية دمج وإعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين. [2]

ولم يستغرق الأمر وقتاً طويلاً لجذب انتباه الدبلوماسيّين والسّاسة العرب من أجل رؤية الإنجاز الذي قام به موسى العلمي، حيث شبّهته جريدة نيويورك تايمز بأنه **"موسى العرب"** واعتبرته قائداً استثنائياً في المنطقة لأنه يأخذ على كاهله مسؤولية خلق مستقبل مزدهر لأبناء شعبه على محمل الجدّ. ولهذا السبب فإن قيام رجل مثله بتحمّل مسؤولية إعادة دمج وتأهيل اللاجئين في خضم الحرب التي تمزق قلب الشرق الأوسط هو في حد ذاته أمر مثير للاهتمام وينظر إليه الكثيرون على أنه أمرٌ في غاية الأهمية. [3]

وبطبيعة الحال فإن موسى العلمي لم يكن منحازاً للموقف الإسرائيلي بخصوص عودة اللاجئين الفلسطينيين، بل وكما ذكرنا في الفصل السابق، قام العلمي بتأليف كتاب حول الدروسِ والعِبر التي يجب أن تتعلمها المجتمعات العربية من الهزيمة النكراء التي تعرضوا لها على يد إسرائيل، حيث ذكر فيه بكل وضوح وتفصيل الإجراءات الواجب اتّباعها من أجل خوض حربٍ للانتقام من اليهود. [4] بالتالي لم ينظر موسى العلمي أبداً لعملية استصلاح الأراضي على أنها تنازل عن مطلب العودة، بل كان يعتقد بأن شعبه يستحق على الأقل أن يعيش بكرامة في ظروف إنسانية أفضل. لكن هذا لا ينفي أن المبادرة التي قادها العلمي حدثت خلال أكثر الفترات حساسية في تاريخ قضية اللاجئين، تحديداً حين صرف المجتمع الدولي أنظاره عن فكرة عودة اللاجئين وحوّل جهوده باتجاه آخر وهو إيجاد حلول قائمة على فكرة إعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين ودمجهم في المجتمعات التي يتواجدون فيها.[5]

ومع نهاية عام 1949م بدأت القوى الغربية تفقد الأمل في إمكانية التوصّل لحلّ سياسيّ للصراع العربي الإسرائيلي، لكن أهدافهم الجيوستراتيجية في المنطقة كانت السبب الرئيسي وراء عدم تخليهم عن هذا الصراع وعن قضية اللاجئين الفلسطينيين. فالولاياتُ المتحدة الأمريكية وبريطانيا كانتا مُقتنعتين تماماً بأنه قد آن الأوان للتفكير في حلول بديلة وأخذها بعين الاعتبار، وتوصلوا بنهاية المطاف إلى أنه سيكون أسهل من الناحية الاقتصادية أن يتم دمج اللاجئين الفلسطينيين في دول عربية أخرى كبيرة وذات ثقافة قريبة من الثقافة الفلسطينية. بالتالي اتّفقت الولاياتُ المتحدة الأمريكية وبريطانيا على ضرورة فصل قضية اللاجئين الفلسطينيين عن أية مفاوضات تجمع بين الجانبين العربي والإسرائيلي.

وقد كانت المصالح الجيوسياسية الأمريكية في المنطقة تفرض على واشنطن التدخل لمنع الاتحاد السوفياتي من بسط سيطرته على أي دولة من دول الشرق الأوسط، وكانت تخشى أن يقوم الشيوعيون بالتوسع في المنطقة باعتماد أساليب احتيال وخداع سياسي عبر استغلال الأوضاع الاقتصادية المتردّية جداً خاصة لدى اللاجئين الفلسطينيين، لهذا أصبح تحسين أوضاعهم الاقتصادية هدفاً استراتيجياً لدى الإدارة الأمريكية [6]. وقد تطرّق مساعد وزير الخارجية الأمريكي المكلف بشؤون الشرق الأوسط في تلك الفترة جورج ماكغي إلى هذا الموضوع بكلّ وضوح في أقواله التي أدلى بها أمام لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي للشؤون الخارجية في واشنطن شهر شباط/فبراير من عام 1950م، حيث قال:

"إن اهتمامنا باللاجئين الفلسطينيّين لا يقوم على أسس أو اعتبارات إنسانية فحسب، بل توجد أبعادُ وأهداف أخرى. فكلما طال أمد قضية اللاجئين وظلّت عالقة دون حلّ كلّما تأخرنا في التوصل لتسوية سياسية في فلسطين... وسيظل اللاجئون نقطة مركزية معرضة للاستغلال بشكل بديهي من قِبل العناصر الشيوعية والتخريبية التي لا يمكننا لا نحن ولا حكومات الشرق الأوسط تحمل تبعات تجاهلها ... فوجود ثلاثة أرباع مليون من العاطلين عن العمل والمحتاجين - وهو رقم يفوق العدد الإجمالي لكافة جيوش منطقة الشرق الأدنى - سيؤدي إلى تنامي شعورهم بالسخط والإحباط مع مرور الزمن، وهذا هو أخطر تهديد موجود حالياً لأمن المنطقة برمتها." [7]

وقبل بضعة أشهر من شهادة جورج ماكغي أمام الكونغرس كان الرئيس الأمريكي ترومان يهدّد إسرائيل بإعادة النظر في العلاقات معها إذا لم تسمح بعودة اللاجئين الفلسطينيين واحتوائهم في أراضيها. لكن منعطفاً سياسياً عصف بالموقف الأمريكي تجاه حل قضية اللاجئين، تحديداً في خريفَ عام 1949م، حيث صارت الولايات المتحدة تدعو إلى توطين اللاجئين في البلدان العربية بعدما كانت في حالة من الإصرار والإلحاح على عودتهم لإسرائيل في السابق، حيث بدأت الإدارةُ الأمريكية تقتنع مع مرور الوقت بأن المسار السياسيّ الذي يقضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل أثبت بأنه عديم الجدوى، وبأن تحقيق الازدهار الاقتصادي الشامل في منطقة الشرق الأوسط سيكون له تأثير إيجابي يؤدي إلى حلّ كافة الخلافات بين جميع الأطراف.

بالتالي لم يطرأ أي تغيير على الاستراتيجية التي تنتهجها الإدارة الأمريكية والمتمثلة في حلّ قضية اللاجئين لمنع المدّ الشيوعي، لكن التكتيكات والأساليب هي التي تغيرت، وفي هذا السياق وضَّح السياسي الأمريكي بول بورتر بأن قفزة نوعية كهذه من شأنها أن تتحقق فقط من خلال "إعادة توطين اللاجئين في البلدان التي يتواجدون فيها حالياً"، وهذا ما أكّد عليه ماكغي حين صرح بأن قضية اللاجئين يمكن حلها عن طريق "الاقتصاد عِوَضاً عن السياسة".[8]

كما أنّ الولايات المتحدة لم تستخدم الاقتصاد كأداة لتحقيق أهداف سياسية في منطقة الشرق الأوسط فقط، بل قامت باتباع سياسات مماثلة خلال فترة ولاية الرئيس ترومان في مناطق مختلفة من العالم أبرزها خطة مارشال في أوروبا. وفي ربيع عام 1949م توقفت واشنطن عن ممارسة ضغوطات على إسرائيل لإجبارها على احتواء واستيعاب عدد ضخم جداً من اللاجئين العرب في أراضيها، ففي الفترة الزمنية ذاتها كانت إسرائيل مُنهمكة في عملية استيعاب واستقبال أعداد هائلة من اللاجئين اليهود الذين تدفقوا إليها من جميع أنحاء أوروبا والعالم العربي والّذين كانت أعدادهم تفوق عدد سكان إسرائيل، بالتالي اعتُبِرَت إسرائيل مُساهِمةً اقتصادياً في عملية استيعاب اللاجئين الذين خلّفتهم وراءها الحرب العالمية الثانية والاضطرابات التي وقعت بعدها. بالتالي قامت وزارة الخارجية الأمريكية بوضع خطة شاملة من أجل تحقيق الازدهار الاقتصادي في الشرق الأوسط وتضمنت هذه الخطة دمج وتوطين اللاجئين في الدول العربية عبر وثيقة طويلة ومفصلة تم الانتهاء من صياغتها في صيف عام 1949م، حيث درست فيها وزارة الخارجية الأمريكية قضية اللاجئين بمُنتهى العُمقِ والإمعان وتوصلت إلى استنتاج

مفاده بأن توطين اللاجئين الفلسطينيين في بُلدان أخرى هو الوسيلة الوحيدة القابلة لِتحقيق هذهِ التطلُّعات. [9]

كما اتّبعت بريطانيا النهج نفسه في الشرق الأوسط خلال تلك المرحلة بعد أن أدركت استحالة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل، فأصدر مكتب الشؤون الخارجية في لندن بياناً ينصّ على أن "دعم عملية توطين اللاجئين العرب هي أحد أبرز المهام الرئيسية التي كُلِّفَت بها حكومة جلالة الملك في منطقة الشرق الأوسط"[10]. ووضّحت لندن بأنه ينبغي على العرب أن يدركوا جيداً ضرورة احتواء واستيعاب اللاجئين العرب، خاصة وأن الدول العربية تسيطر الآن على مناطق كان من المفترض أن تكون جزءاً من أراضي عرب فلسطين (لو قبلوا بقرار التقسيم في السابق)[11]. وتبنّى سياسيون كنديون وأستراليون مواقف ووجهات نظر مشابهة توضح بأن حل قضية اللاجئين يتطلب إعادة توطينهم في الدول العربية. [12]

وبينما كان موسى العلمي ورفاقه يبحثون عن المياه في أريحا، وجّه الرئيس الأمريكي هاري ترومان دعوة لغوردون كلاب ليجتمع به في البيت الأبيض حتى يوكل إليه مهمّة التوجه إلى الشرق الأوسط كرئيس للجنة اقتصادية مهمتها دراسة كيفية دمج الفلسطينيّين في البلدان العربية، ومرة أخرى كانت قضية المياه هي القضية الرئيسية. وقد كان السياسي جورج ماكغي وكيل وزارة الخارجية الأمريكية يقف وراء توكيل غوردون كلاب بهذه المهمة لأنه "يعتبر رمزاً في عالم السدود والمياه، وهي أمور لا غنى عنها من أجل تطور وتقدم منطقة الشرق الأوسط". بالتالي اقتنع ترومان بأن كلاب سيكون الرجل المناسب في الوقت المناسب والمكان المناسب. [13]

وقد كان توكيل غوردون كلاب بتلك المهمة نقطة تحول هامة في المقاربة التي ينتهجها المجتمع الدولي تجاه حل قضية اللاجئين الفلسطينيّين، حيث صار يتجه بشكل تدريجي نحو تبني إعادة توطينهم بدلاً من العودة إلى إسرائيل. وقد كان غوردون كلاب قبل ذلك رئيساً ل**سلطة وادي تينيسي،** وهي شركة للتخطيط والتطوير أنشأتها الحكومة الأمريكية عام 1933م كجزء من أجندة "الصفقة الجديدة" الاقتصادية للرئيس الأمريكي الراحل فرانكلين روزفلت. وكانت تلك الشركة بمثابة مشروع ضخم يهدف لإعادة تأهيل وادي تينيسي من خلال التطوير الاقتصادي للمنطقة والولايات السبعة المتواجدة في الجنوب عبر بناء السدود ومحطات توليد الطاقة. وقامت الشركة باستغلال ما يقارب مائتي ألف كيلومتر مربع من الأراضي - حوالي ضعف مساحة إسرائيل - وساعدت الملايين من الناس في تحسين مستوى معيشتهم عن طريق بناء بلدات وطرق جديدة وتطوير قطاعي الزراعة والصناعة في تلك المناطق. بالتالي كان يأمل الأمريكيون في أن يحقق غوردون كلاب في منطقة نهر الأردن النجاح ذاته الذي حقّقه في منطقة وادي تينيسي.

وبالفعل اتَّجهت بعثة غوردون كلاب للمسح الاقتصادي إلى الشرق الأوسط تحت مظلة الأمم المتحدة وكُلّفت بمهمة "تسهيل عملية نقل اللاجئين وإعادة توطينهم ودمجهم اقتصادياً واجتماعياً في البلدان المستضيفة لهم"، تماشياً مع الفقرة الحادية عشر من نص القرار رقم 194 الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة (التي ناقشناها في الفصل السابق) لأنه يحمل نفس الهدف الذي تحمله هذه البعثة، وهو "إعادة دمج اللاجئين في الحياة الاقتصادية بالمنطقة وتحقيق الاكتفاء الذاتي خلال فترة قصيرة من الزمن". وكان من المفترض أن تقوم البعثة أيضاً "بتحسين الظروف الاقتصادية التي من شأنها تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة". [14]

لقد كانت الطريقة التي صيغَ من خلالها المرسوم الخاص بتعيين هذه البعثة في شهر أيلول/سبتمبر عام 1949م هي صلب الموضوع، فكان اقتراح توطين اللاجئين أحد الحلول الثلاثة الممكنة لقضيتهم (إما العودة لإسرائيل أو التوطين أو الاندماج الاقتصادي). بالتالي كان هنالك قدرٌ من الاختلاف بين مهمّة البعثة وبين ما ينصّ عليه القرار 194، فمن الواضح أن الفقرة الحادية عشر منه تعطي الأولوية لمقترح العودة، بينما لم يحافظ مرسوم تعيين هذه البعثة على هذا الخيار كأولوية للحلّ. وإذا كان القرار 194 يعكس الموقف الدولي الذي كان يميل إلى لإيجاد حلّ يستند إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين فإن مرسوم تعيين بعثة المسح الاقتصادي قد حدد بشكل واضح بأن الأمم المتحدة منذ تلك اللحظة صارت تفضّل الحلّ القائم على أساس توطينهم. بالتالي صارت الأمور تسيرُ شيئاً فشيئاً باتجاه عملية التوطين ودمج اللاجئين في المجتمعات التي يتواجدون فيها بدلاً من العودة إلى دولة إسرائيل.

وقد منحت الإدارة الأمريكيةُ البعثةَ الاقتصاديةَ تعليمات وتوجيهات تفرض عليها تقديم مقترحات شاملة ونهائية من أجل القيام بعملية توطين دائمة وشاملة للاجئين الفلسطينيين، وألا تكتفي ببرامج إغاثة مؤقتة أو أية أعمال متسرعة لن يكون لها أي تأثير إيجابي على المدى البعيد على عملية إعادة توطين اللاجئين ودمجهم اقتصادياً في الدول العربية. كما أوصى مجلس الأمن القومي الأمريكي أن تشترط الولايات المتحدة ربط الدعم الاقتصادي الذي ستقدمه للبعثة بتقديم خطةً شاملة من أجل القيام بعملية توطين للاجئين، وهو ما يشكّل في حد ذاته تهديداً واضحاً لمهامّ منظمات الأمم المتحدة في المنطقة بعد أن قررت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الغرب تحمّل الأعباء الاقتصادية لمشاريع التطوير والإغاثة في الشرق الأوسط. [15]

ومع حلول شهر أيلول/سبتمبر من عام 1949م توجه غوردون كلاب في زيارة إلى العاصمة اللبنانية بيروت مصطحباً فريقاً مكوّناً من عشرات الخبراء والمختصّين، الأمر الذي أثار ضجّة هائلة حينها. وبعد مرور ثلاثة أيام على زيارته انطلقت مسيرة حاشدة شاركت فيها آلاف النساء الفلسطينيّات من أحد مخيمات اللاجئين الموجودة على مقربة من بيروت سيراً على الأقدام باتجاه مكان إقامة البعثة من أجل لقاء غوردون كلاب والتعبير عن معارضتهم الشديدة لمساعيه، لكن الشرطة كانت مضطرةً لمنعهم من ذلك. وفي اليوم التالي قدّم المتظاهرون عريضةً إلى البعثة الدولية مُعلنين فيها إلى العالم بأسره بأنهم سيعودون إلى فلسطين حتى لو كلّفهم ذلك حياتهم، وبأنهم سيُعارِضون بشتى الوسائل الممكنة أي

محاولة لإبقائِهِم في أي بلد آخر غير فلسطين. كما حضر وفد من عائلة مفتي القدس الحاج أمين الحسيني وقاموا بتوزيع منشورات في مختلف أنحاء المدينة تحمل توقيع "شباب فلسطين الأحرار"، وكانت هذه المنشورات تحمل مطلباً واحداً وهو التصدّي لأي مبادرة دولية لا تتضمن حقّ العودة. [16]

وكانت جميع الدول العربية مُجمعة على هذا الموقف باستثناء الأردن. ورغم سماح لبنان لغوردون كلاب وطاقمه بزيارة لبنان إلا أن المسؤولين اللبنانيين رفضوا مقابلة أعضاء البعثة والاجتماع بهم، كما أعربت الحكومة السورية بدورها عن مقاطعتها لغوردون كلاب وطاقمه. بالتالي أمضت البعثة مدة أسبوعين كاملين في بيروت دون إحراز أي تقدّم يُذكر لأن الدول العربية جميعها رفضت التعاون معها. وعلّق غوردون كلاب على ما حدث في تلك الفترة قائلاً: "لم يتمّ استقبالنا والترحيب بنا كما يجبُ في الشرق الأوسط". [17]

بالتالي أدرك العرب جيداً حجم التغيير الذي طرأ على الموقف الدولي حيال قضية اللاجئين الفلسطينيين وقابلوه بمنتهى الرفض وبِردود فعل عدائية. وكان السبب وراء ردود الأفعال العدائية تلك أن الدول العربية قد اطلعت جيداً على خطة العمل التي قدمتها بعثة المسح الاقتصادي للشرق الأوسط، وفهموا جيداً بأن هذا الوفد رفيع المستوى من الخبراء لا يطمح للعمل على إعادة اللاجئين إلى إسرائيل بأي شكل من الأشكال، بل إن هذه البعثة كانت مكلفة بشكل أساسي لدراسة مكان توطين مئات الآلاف من اللاجئين العرب وكيفية القيام بعملية التوطين هذه، بالإضافة إلى دراسة عدد من القضايا الأساسية مثل توفير المياه والبنى التحتية وتطوير الزراعة وغيرها.

بالتالي كانت إعادة توطين اللاجئين في الدول العربية ستزيح عن كاهل إسرائيل عبء الخطر الوجودي المتمثل في عودة اللاجئين إلى أراضيها، وكانت ستحرم الدول العربية من ورقة ضغط سياسية وسلاح دبلوماسي مشرّع ضد إسرائيل. ففي هذه المرحلة كان اللاجئون يشكلون المظهر الماديّ الوحيد الذي يشير إلى وجود صراع بين إسرائيل والدول العربية، وعملية دمج وتوطين اللاجئين ستجعل الدول العربية غير قادرة على الشكوى والتذمر من إسرائيل بعد الآن، كما كانت سَتشفي الجراح التي خلفتها حرب 1948م دون الحاجة لإعادة عقارب الزمن إلى الوراء وتدمير دولة إسرائيل مثلما كانت تطمح الدول العربية. وقد كان بالإمكان إنهاء الصراع عن طريق تغيير الوضع السياسي في الشرق الأوسط، لكن العرب كانوا مصرّين على استغلال قضية اللاجئين من أجل زعزعة استقرار الوضع السياسي في المنطقة. [18]

ولكي يحظى بالدعم المطلوب من الدول العربية فقد بدأ غوردون كلاب يلوّح باستخدام أقوى أوراقه السياسية المتمثلة في الدعم الاقتصادي. فقد كانت وكالة صغيرة أسستها الأمم المتحدة نهاية عام 1948م مكلفة بعمليات الإغاثة المؤقتة للاجئين وكانت على وشك إنهاء مهمتها [19]، أما وكالات الإغاثة الدولية الأخرى مثل الصليب الأحمر فإنها لم تعد قادرة على تحمّل العبء الكبير المتمثل في رعاية اللاجئين بعد خطوة كهذه. بالتالي هدّد غوردون كلاب الدول العربية بتخلي المجتمع الدولي عنهم في حال رفضوا التعاون معه. وبعد بضع جولات مكوكية من المفاوضات تمكّن الطرفان من تحقيق بعض التنازلات التي ستساعِدهم على العمل معاً، حيث وافقت الدول العربية على سحب اعتراضاتَها بخصوص العمل الذي تقوم به البعثة، في المقابل ينبغي على غوردون كلاب أن يتوقف عن استعمال عبارة

"التوطين"، ومنذ تلك اللحظة صار الحديث يدور حول برامج الإغاثة المؤقتة للاجئين دون تحديد أي موعد نهائي لقضيتهم. [20]

إن هذه التنازلات في الحقيقة كانت تعكس حالة التعقيد في مصالح الدول العربية، فَالرأي العام العربي كان يرى أن أي عملية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين خارج إسرائيل تعتبر خيانة في حد ذاتها بالتالي كانت ردود أفعالهم عدائية جداً تجاهها. ناهيك عن أنهم كانوا يعتبرون العودة لإسرائيل الوسيلة الوحيدة لمسح الذلّ والعار الذي تسببت به هزيمتهم في الحرب باعتبار أن العودةُ تمثل بالنسبة لهم نهاية الدولة اليهودية. وفي هذا السياق وضّح سفير الولايات المتحدة في لبنان بعض انطباعاته عن الرأي العام العربي في خلال فترة خريف 1949م، مشيراً إلى وجود معارضة شرسة لأي محاولة للتنازل عن مبدأ العودة لدرجة أن "مجرد التفكير في توطينهم في أي مكان آخر غير فلسطين يجعل الحكومات العربية ترتعدُ خوفاً". [21]

لكن غياب التعاون العربي مع الغرب سيجعلهم يدفعون ثمناً مادياً باهظاً دون أدنى شك، فتحمّل نفقات اللاجئين الفلسطينيين كان في حد ذاته عبئاً مادياً ثقيلاً سيكون ملقىً على كاهل الدول العربية، خاصة في ظل الاضطرابات الاقتصادية التي كانت تعاني منها بعض الدول العربية في تلك الفترة. وفي حال أوقف الغرب الدعم المالي الذي يقدمه للاجئين الفلسطينيين فإن الدول العربية ستكون وحيدة في مواجهة هذه المعضلة. ولا يقتصر الأمر على ذلك فحسب، فقد كان العديد من القادة العرب يعتمدون على الدعم الغربي من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية في بلدانهم، لذلك كانوا يطمحون لترك قضية اللاجئين الفلسطينيين على حالها بهدف زعزعة الاستقرار السياسيّ في المنطقة بعد الذل الذي رافق هزيمتهم التي أمام إسرائيل، لكنهم الآن مهددون أيضاً بتخلي الغرب عنهم في تعاملهم مع إحدى نتائج حربهم ضد إسرائيل. [22]

وهكذا كانت الاستراتيجية التي انتهجتها الدول العربية تتمثل في قبول المساعدات الإنسانية الغربية، وفي الوقت نفسه تسييس هذه المساعدات واستغلالها لأجل تحقيق مصالحهم السياسية. ومنذ تلك اللحظة وعلى مدار عقد كامل، أي حتى شهر كانون الأول/ديسمبر من عام 1959م، ظلّت المساعدات الإنسانية التي يقدمها الغرب للاجئين الفلسطينيّين موضع جدلٍ كبير بين المجتمع الدولي والعالم العربي، فكان كل طرف من الأطراف يأخذ مسألة الدعم باتجاه مصالحه الشخصية لكن دون إصرار شديد من شأنه أن يؤدي إلى إيقاف هذا الدعم بشكل تامّ. [23]

وكان التنازل الذي قدَّمه غوردون كلاب من خلال التزامه بعدم استخدام عبارة "التوطين" محاولة ناجحةً للخداع والتضليل المتبادل بين الجانبين، وهو الأمر الذي مهّد الطريق لمحاولات خداع وتضليل مستقبلية من خلال استغلال تلك الثغرة. فغوردون كلاب ظلّ يعمل بالتنسيق مع الدول الغربية من أجل التوصل إلى حلٍّ اقتصادي لقضية اللاجئين لكن دون الإفصاح عن ذلك بشكل واضح. فقد كان هناك أمل لدى الجميع في خلق فرص عملٍ مؤقّتة قد تجرّ اللاجئين إلى الإقامة الدائمة في الدول العربية وبأن يؤدي هذا الأمر في نهاية المطاف إلى إقامة مساكن دائمة لهم ومجتمعاتٍ نشِطةٍ هناك. وتبعاً للخطة كان من المفترض ألا تستغرق هذه العملية سوى بضعة سنوات حتى يكون بمقدور اللاجئين تحقيق حالة من الاستقلال الذاتي تغنيهم عن المساعدات والإعانات التي يقدمها لهم المجتمع الدولي بالتالي سيتوقفون عن اعتبار أنفسهم على أنهم لاجئون.

أما الدول العربية فقد استوعبت أخيراً بأن الغرب لن يساعدهم في مساعيهم للقضاء على دولة إسرائيل ومسحها من الوجود من خلال عودة اللاجئين الفلسطينيين لأراضيها، لكن العرب لم يوافقوا رغم ذلك على عملية توطينهم. أما الغرب فقد ظلّ مقتنعاً بأنه نجح في المراوغة مع الدول العربية وإجبارها على اتباع المسار السياسي الذي رسمه لهم، وقد قام العرب فعلاً بالإشارة لأنهم مستعدون لاتّباع ذلك المسار السياسيّ، لكن لم تكن لديهم أي نية حقيقية في تحقيق النتيجة التي كان يطمح الغرب في الوصول إليها من خلال هذا المسار.

وقد نشر غوردون كلاب توصياته التي ارتكزت على إقامة مشاريع تنموية واقتصادية في المنطقة بعد أن أمضى شهرين من الجولات في الشرق الأوسط، خاصة تنمية قِطاعي الزراعة والنقل في كلّ من سوريا والأردن ولبنان وقطاع غزة دون أي مشروع يذكر في إسرائيل. وبدلاً من ترك اللاجئين في تلك المناطق يعوّلون على المساعدات الأجنبية، كانت المبادرات تهدف لتمكينهم من تحقيق نوع من الاستقلالية في مصادر الرزق والدخل بشكل تدريجي. أما التفسير الذي قدمته لجنة الاستطلاع الاقتصادي بخصوص توصياتها فقد كان تفسيراً ملتوياً إلى حد ما عبر امتناعها عن عن توضيح الدافع السياسي للبعثة التي ذكرت في أحد تقاريرها المرحلية خلال عملها في الشرق الأوسط والموثق بتاريخ السادس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر عام 1949م بأن "خلق فرص للعمل سيزيد من الخيارات والفرص المطروحة أمام اللاجئين، الأمر الذي سَيساعدهم على تبني وجهة نظر واقعية حول المستقبل الذي يريدونه والذي باستطاعتهم تحقيقه" [24]. بمعنى آخر، إذا استطاع اللاجئين الحصول على وظائف وإيجاد مصادر رزق لهم في الدول العربية، فإنهم سَيُصبحون على قناعة تامة بوجود مستقبل لهم في هذه الدول.

وخلال تلك الفترة كانت لجنة الاستطلاع الاقتصادي للشرق الأوسط تُدرك تماماً بأن العودة إلى إسرائيل لم تعد حلّاً واقعياً على الإطلاق، فبينما أوصت اللجنة بتوفير فرص عمل مؤقتة للاجئين الفلسطينيين من أجل تحسين ظروف معيشتهم، فقد كانت ترى بأن الحل الأكثر منطقية لقضيتهم هو توطينهم على المدى البعيد. وبدا غوردون كلاب متفائلاً وواثقاً في شهادته التي أدلى بها أمام مجلس الشيوخ الأمريكي بعد بضعة أشهر من بعثته حيث قال: "أنا واثق تمام الثقة بأن بعض اللاجئين بمجرد أن يحصلوا على الامتيازات التي يوفرها لهم العمل فإنهم لن يكترثوا كثيراً بالعودة إلى ديارهم، بل وسيفكرون في البلد الذي يرغبون أن يمضوا فيه مستقبلهم، وسوف يختار البعض منهم البقاء في البلد الذي يقيم فيه." [25]

ومن أجل تنفيذ خطة التوطين ومنح اللاجئين المساعدات التي يستحقونها أوصت لجنة الاستطلاع الاقتصادي بإنشاء وكالة أممية جديدة ومؤقتة تتمثل إحدى مهامها في تهيئة الدول العربية من أجل المرحلة التي ستتوقف فيها المساعدات والإعانات الدولية للاجئين الفلسطينيين.

وقد كان الأمريكيون سعيدين جدّاً بخصوص تقرير غوردون كلاب لأنه يتوافق بشكل كبير مع نهج المقاربة الذي ينتهِجونهُ في التعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين، بالتالي بدأوا في كتابة مسودة قرار جديد استناداً إلى هذا النهج على أمل موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة عليه. لكن العرب

كعادتهم كانوا يُحاولون فرض موقِفهم الاستراتيجي من موضوع الحصول على المساعدات من جهة، واستغلال تلك المساعدات لتحقيق أهدافهم السياسية من جهة أخرى، لذا حاولوا وضع تعديلات واعتراضاتٍ وملاحظات هامة على مسوّدة القرار القادم [26]. وأول تعديل طالب به العرب كان إدراج إشارةٍ مرجعية للفقرة 11 من القرار 194 في مسودة القرار الجديد، تلك الفقرة التي تسمح بالعودة للاجئين الذين يرغبون في العيش بسلام مع جيرانهم بإسرائيل مثلما وضحنا سابقاً. فبينما كانت المسودة الأصلية تتضمن مجرّد مقدمة بسيطة تتحدث عن الفقرة 11، فإن النسخة العربية قد أدرجت الفقرة 11 ضمن أهداف الوكالة الجديدة المكلفة برعاية اللاجئين والمساعدة في عملية دمجهم وتوطينهم.

أما التعديل الثاني الذي أرادت الدول العربية تغييره في المسودة هو زيادة تأثيرهم على سياسات الوكالة الجديدة من خلال إجبار إدارة الوكالة الجديدة على استشارة العرب في كل صغيرة وكبيرة. أما التعديل الثالث فكان يتعلق بتاريخ توقّف المساعدات والمعونات الدولية المقدّمة للاجئين، فالمسوّدة الأصلية كانت تنوي إيقاف المساعدات الدولية بعد عام واحد من بداية عملها، العرب في حين طالب العرب بإضافة عبارة "إلى حين صدور قرار يتعارض مع هذا التوقيت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة" في اجتماعها القادم في السنة المقبلة من بداية عملها. أما التعديل الرابع والأخير فكان يتعلق باسم الوكالة: فالمسوّدة الأمريكية الأصلية كانت تتضمن عبارة "وكالة الشرق الأدنى للإغاثة والتشغيل" (النيروا - NERWA)، فيما اقترح العرب اسم "وكالة الأمم المتحدة للإغاثة والتشغيل"(الأونروا - UNRWA). وحتى يومنا هذا فإن هذه التعديلات لا زالت تعتبرُ الأساس الذي تقوم عليه البنية التحتية للمساعدات الدولية التي يتم تقديمها للاجئين الفلسطينيّين. [27]

إن التعديلات التي اقترح العرب تغييرها في هذا القرار تسلّط الضوء على نواياهم الحقيقية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، فبينما تخلى المجتمع الدولي عن تبني أي حل يقوم على أساس العودة، قامت التعديلات العربية على القرار بإعادة خيار العودة إلى واجهة النقاش من خلال إدراج الفقرة 11 من القرار 194.

وخشية أن يفقدوا السيطرة على مجريات الأحداث فقد طالب العرب إدارة الوكالة الجديدة باستشارة العرب والتنسيق معهم على نحو منتظم وبخصوص كل صغيرة وكبيرة، كما طالبوا أيضاً بإضافة حرفي UN لاسم الوكالة لأنهم يحمّلون المجتمع الدولي مسؤولية قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر دعم دول العالم لِمقترح التقسيم الصادر عام 1947م. وحتى يُظهِر العربُ عدم وجود أي نية لديهم في حل قضية اللاجئين في المستقبل القريب، فقد طالب العرب بإضافة امتياز يمنحهم حق تمديد فترة عمل الوكالة، وهو الأمر الذي لا زالوا يستغلونه منذ تلك الفترة وحتى يومنا هذا.

في الحقيقة، فإن كافة الجهود العربية وجميع المواقف الاستراتيجية العربية وطريقة تخطيط العرب للمستقبل البعيد جميعها أمور تثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأن تحسين حياة بضع مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين هو أمر ليس بتلك الأهمية بالنسبة للعرب مقارنةً بأهمية حربهم المتواصلة ضد الصهيونية. وقد نجحوا بنهاية المطاف في فرض مواقفهم وتعديلاتهم على القرار لأن دعم الغرب لهم باعتبارهم الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين هو أمر ضروري من أجل تنفيذ عملية دمجهم وتوطينهم داخل المجتمعات العربية. بالتالي أُضِيفت التعديلات التي اقترحها العرب إلى قرار الجمعية

العامة للأمم المتحدة رقم 302، واستناداً إلى هذا القرار تم الإعلان عن تأسيس وكالة الأونروا بتاريخ الثامن من شهر كانون الأول/ديسمبر عام 1949م.

وبموجبِ هذا القرار فإن مهمة وكالة الأونروا كانت تنحصرُ في تنفيذ توصيات لجنة الاستطلاع الاقتصادي للشرق الأوسط فيما يتعلق بعمليات إغاثة ودمج اللاجئين الفلسطينيين. أما العرب فقد تمكّنوا في نهاية المطاف من الحصول على تمويل دائم من المجتمع الدولي من أجل اللاجئين الفلسطينيين، لكنهم في الوقت نفسه قاموا بإدراج الفقرة 11 من القرار 194 في نصّ القرار 304 لإبقاء مبدأ حق العودة مطروحاً على الطاولة، مما يعني استحالة حل قضية اللاجئين الفلسطينيين نهائياً. وقد جعل هذا الإنجاز من الدول العربية تظهر أمام العرب بمظهر المقاتل الشرس الذي لا يتوانى عن حماية المصالح الفلسطينية والمدافع الأول عنها. [28]

وبعد بضعة أشهر فقط كشفت الدول العربية مرة أخرى عن حقيقة نواياها خلال مداولاتٍ داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص إقامة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR). حيث كان يفترض أن يتم تكليف المفوضية بقيادة وتنسيق الجهود الدولية لحماية اللاجئين بشكل عام وحلّ المشاكل التي تواجههم، انطلاقاً من أوروبا ومروراً ببقية أنحاء العالم من خلال توفير ملاجئ آمنة لهم وإعادة توطينهم في بلدان أخرى. لهذا اتّبَعَت المفوضية السامية سياسةً لا تمنح اللاجئين أي حق بالعودة لأن الهدف من إقامتها هو اتخاذ أية إجراءات لازمة للحدّ من وجود اللاجئين وإنهاء قضايا اللجوء والمعاناة الناجمة عنها. [29]

وفي تلك المرحلة أدركت الدول العربية أن المفوضية الجديدة للاجئين لن تجعل من عودة اللاجئين الفلسطينيين موضوعاً جوهرياً بالنسبة لها، وبأنها لن تعترف بمبدأ العودة كحقّ ثابت غير قابل للتفاوض أو التصرف. ولهذه الأسباب طالبت الدول العربية بنزع مسؤولية اللاجئين الفلسطينيين من يد المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وتحويلها إلى وكالة الأونروا، الأمر الذي مهّد الطريق من أجل استمرارية قضية اللاجئين الفلسطينيين لعقود من الزمن.

وقد طالب مندوبو مصر ولبنان والسعودية في الأمم المتحدة بأن تركّز المفوضية السامية لشؤون اللاجئين جهودها على اللاجئين الذين تتعامل معهم وكالات دولية أخرى (رغم أن ذلك لم يكن يشمل الفلسطينيّين بعد، لأنه وخلال تلك الفترة كان اللاجئون الذين خلفتهم الحرب الكورية هم الوحيدين الذين يحظون بوكالة لاجئين خاصة بهم) [30] .وقد أعرب المندوب المصريّ لدى الأمم المتحدة في تصريحاته بأن دمج اللاجئين الفلسطينيّين مع باقي لاجئي العالم سيشكّل خطراً محدقاً يُهدد "حقهم في العودة"[31]، كما وضّحَ المندوب السعودي بشكل صريح بأن "وضع اللاجئين الفلسطينيين تحت سلطة المفوضية السامية من شأنه أن يثبط عَزيمتهم بخصوص العودة إلى وطنهم"[32] . ناهيك عن معارضة الدول العربية طيلة تلك المداولات لكل صيغة أو إعلان من شأنه أن يحقق حالةً من المساواة بين اللاجئين الفلسطينيّين وغيرهم من اللاجئين في مُختلف أنحاء العالم.[33]

أما مندوب لبنان لدى الأمم المتحدة كريم عزقول فقد أسهب مضيفاً إلى الموقف العربي التي يُفرّقُ بين اللاجئين العرب وغير العرب موضحاً بأن بعض الفئات قد أصبحوا لاجئين نتيجةً انتهاكات لمبادئ الأمم المتحدة، بالتالي فإنه من الأخلاقي جداً أن تتحمل هذه المنظمة (أي الأمم المتحدة)

مسؤولياتها تجاههم. في المقابل فإن قضية اللجوء الفلسطينية ناتجة عن قرار اتخذته الأمم المتحدة نفسها، مع علمها الكامل والمسبق بالعواقب التي قد تنتج عنه، بالتالي فإن اللاجئين الفلسطينيين يقعون تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة، مما يعني أنه لا يمكن تصنيفهم على أنهم مجرد لاجئين متجاهلين حجم مسؤولية الأمم المتحدة عن معاناتهم .[34] ثم أسهب عزقول موضحاً بأن "قضية اللاجئين الفلسطينيين ليست قضية ذات طابع إنساني فحسب، لأنها في أغلب الأحيان كانت قضية سياسيّة بحتة"[35]. في الحقيقة فإن وجهة النظر التي يدافع عنها عزقول هي السبب في استمرار قضية اللاجئين الفلسطينيين حتى يومنا هذا، لأن قرار التقسيم الصادر عام 1947م يُعتبر لدى العرب ظُلماً وإجحافاً لا بد من تصحيحه، وهذا هو الحلّ الوحيد لقضية اللاجئين وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.

وهكذا صار من الواضح جداً بأنهُ منذ ظهور وكالة الأونروا وخلال الشهور القليلة اللاحقة لظهورها بأنه يوجد عَرّابين اثنين لهذه القضية ويحملان رؤىً مُتناقضة تماماً لكنهما يتصارعان على قضية أُبوّة الطفل ذاته (أي قضية اللاجئين الفلسطينيين) : فالمجتمع الدولي من جهة يرى بأن إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين ودمجهم اقتصادياً هو الحلّ الوحيد والأكثر واقعيةً، بينما كان العرب على الجهة الأخرى يبذلون قصارى جهدهم من أجل ضمان استمرارية قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر ملء قوائم لا حصر لها بأسماء "اللاجئين" الفلسطينيّين وإبقاء حلم العودة حيّاً في قلوبهم حتى وقتنا وحتى يومنا هذا. وفي غضون سنوات قليلة صرنا نُدرك تماماً هوية الطرف الذي كان يحظى باليد العليا للتأثير في مجريات هذا الصراع.

في الوقت نفسه كانت تتابع دولة إسرائيل هذه التطورات في بداية الأمر بحالةٍ من الاستحسان والتفاؤل الحذر، فالقُوى العظمى تخلّت عن تبنّي مبدأ العودة كحلّ لقضية اللاجئين الفلسطينيّين نظراً لرفض إسرائيل لعودة اللاجئين خارج نِطاق اتفاقيات سلام بينها وبين الدول العربية ورفض العرب في نفس للدخول في أيّ مفاوضات على الإطلاق دون أي التزامٍ إسرائيليّ بإعادتهم. لكن إسرائيل كانت ترى أن وكالة الأونروا وقرار الأمم المتحدة يتوافقان بشكل تامّ مع مصالحها واحتياجاتها باعتبار أن الهدف الرئيسي لوكالة الأونروا وللقرار الدوليّ الذي أُسِّسَت بموجبه وهو إعادة تأهيل الدول العربية اقتصادياً ودمج وتوطين اللاجئين الفلسطينيّين فيها.

بالتالي كانت إسرائيل واضحة تماماً في موقفها هذا وعبرت عنه بمنتهى الصراحة في عدة مناسبات خلال فترة الخمسينيات. وتبعاً لتصريحات المسؤولين الإسرائيليين، فإن قضية اللاجئين لم تُخلق إلا نتيجةً للعدوان العربي على إسرائيل خلال حرب 1948م، وهذا ما وضحه أبا إيبان في خطابه أمام الأمم المتحدة قائلا: "لو لم تُشَنّ أية حرب على إسرائيل لما كان هنالك أي وجود لأي قضية لاجئين". ومن وجهة نظر إسرائيل فإنه يتوجب على الطرف المسؤول عن افتعال هذه القضية أن يقوم بحلّها، وعلى هذا الأساس كانت إسرائيل ترفضُ الطرح الذي يحاول تحميل المسؤولية للأمم المتحدة أو المجتمع الدولي، مُذكّرةً إياهم بأن قضية اللاجئين لم تنشأ نتيجةً لقرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولكن بسبب محاولة العرب منع تنفيذ ذلك القرار. [36]

إن الحلّ القائم على أساس حق العودة الذي قدّمه العرب دون أن يتضمن أي اتفاق سلام ودون اعتراف بحق الشعب اليهودي في هذه الأرض هي أمور تشكل تهديداً حقيقياً لإسرائيل ولِسيادتها كدولة يهودية. وخلافاً لإسرائيل فإن الدول العربية كانت ولا زالت تحظى بمساحات شاسعة وخالية من السّكان وكان بإمكانها إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيّين في هذه المساحات الخالية بمنتهى السهولة، خاصّةً في الظل القرب الثقافي واللغوي والديني بينهم وبين العرب. بمعنى آخر، فإن إسرائيل تؤمنُ بأن الحلّ الأمثل لقضية اللاجئين الفلسطينيّين هو إعادة توطينهم في الدول العربية.

وقد دعمت إسرائيل طرحها وموقفها بالاعتماد على أحداث دولية سابقة واستناداً إلى الحلول السائدة خلال تلك الفترة في التعامل مع قضايا اللاجئين، حيث كان الحل الأنسب لقضاياهم هو إعادة توطينهم في دولٍ مُضيفة، خاصة الدول الأقرب إليهم ثقافياً. وبالفعل، ومنذ الحرب العالمية الثانية إلى حين انتهاء الحرب الباردة عام 1989م فقد كانت الوكالات الدولية تتعامل مع قضايا اللجوء استناداً إلى مثل هذه الحلول. وقد وضَّحَ المسؤول البريطاني البارز وأحد مؤسسي مجال دراسات قضايا اللجوء في القرن العشرين السير جون هوب سيمبسون عام 1939م بأنه "لا يوجد أدنى شكّ في أن مسألة إعادة اللاجئين إلى أوطانهم الأصلية بشكل نهائي ودائم هي مسألة خاضعة للطموحات والتكهّنات السياسية. وبالإمكان تجاهل هذه العودة في أية مخططات دولية مستقبلية تسعى لحل وإنهاء قضايا اللجوء بطريقة عمليّة". وبالنّبرة ذاتها قام الأمين العام للأمم المتحدة تريغفه لي عام 1950م بشرح موقف الأمم المتحدة من قضايا اللجوء قائلاً: "سينعم اللاجئون بحياة مستقلة في الدول التي ستقوم بإيوائِهم ... بحيث سيتم دمجهم في النظام الاقتصادي للدول المضيفة لهم وسيكونون قادرين على تلبية احتياجاتهم الخاصة واحتياجات عوائلهم". [37]

وهنالك أمثلة عديدة تؤكد فكرة دمج وإعادة توطين ملايين اللاجئين القادمين من مختلف أنحاء العالم في الدول التي قامت بإيوائهم خلال فترة الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، فبعد انتصار الشيوعيّين في الصين عام 1949م نزح حوالي 600,000 لاجئ صينيّ من وطنهم إلى إقليم هونغ كونغ الخاضع للانتداب البريطاني آنذاك، فيما تمت إعادة توطين حوالي مليون لاجئ قادمين من شمال فيتنام خلال الخمسينيات في جنوب فيتنام. وبالأسلوب ذاته تم إيواء وتوطين حوالي 14 مليون لاجئ هندوسي ومسلم في كلّ من الهند وباكستان بشكل متناسب على إثر التقسيم الذي طرأ على شبه القارة الهندية عام 1947م، ناهيك عن طرد حوالي 10 ملايين لاجئ من العرق الألماني بمُنتهى الوحشية والعنف من منطقة شرق أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ليجدوا المأوى في ألمانيا الغربية. والحال نفسه ينطبق أيضاً على مئات الآلاف من اليهود الذين طُرِدوا من البلدان العربية رغم أنهم لم يعارضوا أبداً المجتمعات العربية التي كانوا يعيشون فيها، ليتم في نهاية المطاف إعادة توطينهم في إسرائيل. ونرى أنه في جميع هذه الأمثلة فقد تمّ دمج اللاجئين وإعادة توطينهم في دول مجاورة وشعوب تجمعها بهم قواسم مشتركة وهي اللغة والثقافة نفسها تقريباً. [38]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن جميع هؤلاء اللاجئين قد تمّت إعادة توطينهم دون تدخل من هيئة الأمم المتحدة. فدولةُ إسرائيل الحديثة التي كانت فقيرة نسبياً في تلك المرحلة، وقد حملت على عاتقها عبء إيواء وإعادة توطين مئات الآلاف من اللاجئين اليهود من الرجال والنساء الأرامل والأيتام الذين

تحوّل أفراد عائلاتهم إلى دخان ورماد في معسكرات الموت النازية، ناهيك عن اللاجئين اليهود الذين نزحوا من الدول العربية التي أجبرتهم على الرحيل منها دون أن يأخذوا أياً من ممتلكاتهم سوى ملابسهم. لكن إسرائيل قبلت بهؤلاء اللاجئين وقامت بإيوائهم واحتضانهم دون أي دعم دولي رغم أنهم كانوا يشكّلون ضِعف تعداد سكّان إسرائيل خلال تلك الفترة.

وقد عَقَدت إسرائيل آمالها على الآفاق الواعدة التي قد يحملها عمل وكالة الأونروا، إذ استلهمت إسرائيل من قصة نجاح الوكالة الوحيدة غير الأونروا التي كُلفت من قِبل الأمم المتحدة للتعامل مع قضية واحدة من قضايا اللاجئين، وهي وكالة الأمم المتحدة لإعادة إعمار كوريا (الأونكرا - UNKRA). فقد خلَّفَت الحرب التي دامت سَبعةً وثلاثين شهراً بين كوريا الشمالية والجنوبية والتي اندَلَعَت بين عامي 1950م و1953م خراباً ودماراً في كوريا الجنوبية مهولاً ويفوقُ إلى حد كبير حجم الدمار والخراب الذي لحق بالدول العربية عقب الحرب، حيث قُتِل الملايين من الكوريين وتحوَّلت مدنٌ بكاملها إلى ركام، وأصيب الاقتصاد الكوري بحالة من الشلل التام. لكن بعد انتهاء الحرب قامت هيئة الأمم المتحدة بتأسيس وكالة الأونكرا لإعادة تأهيل كوريا الجنوبية من خلال تقديم يد العون للنازحين من الحرب واحتضان وتوطين 3.1 مليون لاجئ قادمين من كوريا الشمالية. [39]

وفي هذه الحالة ولأنَّ وكالةَ الأونكرا لم تتعرض لأي محاولات لتقويض عملها، فقد نجحت خلال أقل من عقد من الزمن في إطلاق ما لا يزيد عن 260 مَشروع من المشاريع التنموية الصناعية والزراعية، إضافة إلى فتح مناجم ومدارس وبناء تجمعات سكنية ومراكز رعاية صحية وغيرها، حيث بلغت تكلفة جميع تلك المشاريع 127 مليون دولار فقط (أي أقلّ من أقلّ ميزانية تمّ تَخصيصها لوكالة الأونروا عِندَ تَأسيسها). كما تَمّ حَشدُ الدعم المالي اللازم من الدول الغربية لمساندة وإنقاذ كوريا الجنوبية من المآسي التي تواجهها، فتم إرسال عشرات الشّاحنات التي تحمل المعونات الأساسية ومواد البناء، وتم استخدامها لبناء 77 مُنشأة تخزين و27 محطة ضخّ للمياه وحفر أكثر من 700 كيلومتر من قنوات الريّ، كما شُيّدت المصحّات والمستشفيات ونُقل أبناء اللاجئين الذين اعتادوا الدراسة في أقسام الدراسة المُرتجلة بِعَرباتِ القِطار المَهجورة إلى مدارسَ مُجَهَّزة بأحدث التجهيزات.

وقد انتَهَت مهامّ الوَكالة بحلول عام 1958م بعد أن قامَت حكومة كوريا الجنوبية بدمج وإعادة تأهيل وتوفير حياة طبيعية لكلّ لاجئ نزح إليها من كوريا الشمالية ومنحه جنسيتها، ويعود الفضل في هذا إلى تعاون كوريا الجنوبية المطلق مع الجهود التي قامت بها وكالة الأونكرا من أجل إعادة تَوطينهم هناك [40]، تلك الجُهود المثمرة التي عادت بالنفع على كوريا الجنوبية وجعلها تحقق قفزة اقتصادية مهولة مطلع الستينيات، فكانت إحدى أفقر دول العالم التي لا يختلف ناتجها الإجمالي المحلي عن الدول الأفريقية الفقيرة، لكنها تحوّلَت إلى واحدة من أقوى الأنظمة الاقتصادية على مستوى العالم.

لكنَّ عملية إعادة التوطين لم تكن دوماً سَهلة التَّنفيذ، ففي بعض الأحيان - كما هو الحال مع الفلسطينيّين - كان اللاجئون يعارضون الجهودَ الراميةَ لإعادة توطينهم وطالبوا بإعادتهم إلى ديارهم الأصلية. فعلى سبيل المثال طالب حوالي عشرة ملايين لاجئ ألماني في بولندا وتشيكوسلوفاكيا إعادتهم إلى ديارهم في أوروبا الشرقية التي عاشوا فيها لمئات السنين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. ولم يتم

طردهم لارتكابهم أية خيانة أو لتواطئهم بشكل شخصي مع الأعداء خلال الحرب أو لكونهم نازيين مثلاً، بل تم طردهم بسبب انتمائِهم لِمجموعة عِرقيّة معينة كانت الطرف الخاسر في الحرب.

لكن اللاجئين من ذوي العرق الألماني قاموا بعد طردِهِم مباشرة بتأسيس أحزابهم السياسية وصحفهم ومؤسساتهم الخاصة بهم، ونظموا احتجاجات واجتماعات ولقاءات وبدأوا بنشر المقالات في الصحف ووسائل الإعلام، لأنهم كانوا يعتبرون الطرد الذي تعرضوا له جريمةً مروعة ومصدراً للشرّ في أوروبا بعد الحرب، ولهذا السبب قام ممثّلوهم بإعلان رفضهم القاطع للاعترافِ بالحدود الجديدة لألمانيا مع بولندا على امتداد نَهري أودر ونيسي. تلك الحدود التي رُسِمَت عن طريق انتزاع ملكية الأراضي من اللاجئين الذين كانوا يعيشون فيها وضمها إلى أراضي بولندا. بالتالي فإن ما كانوا يطمحون إليه هو استعادة السيطرة الألمانية على تلك المناطق الموجودة قرب حدودها الشرقية، كي يتسنى لهم العودة إلى ديارهم التي طُردوا منها.

بالتالي كان هؤلاء اللاجئون الألمان يطالبون بحقهم في العودة إلى مسقط رأسهم (هيمكيهر باللغة الألمانية) باعتباره حَقاً غير قابل للتصرف ولا يمكن انتزاعه منهم تحت أي ظرف، متشبثين بموقفهم الرافض للعيش كأقلية عرقية خاضعة لحكم أجنبي (أي الحكم البولندي)، بمعنى أنهم كانوا يحلمون بعودة السيادة الألمانية على الأراضي التي أُعطيَت إلى بولندا رغماً عن أنف أصحابها كجزء من معاهدة استسلام ألمانيا بعد انتهاء الحرب. كما وضَّح أحد قادة هؤلاء اللاجئين عام 1953م بأن هدفهم هو "منطقة شرق أوروبا وجنوب شرق أوروبا بأكملها، أي تلك المناطق التي كان يعيش بها الألمان. جميع هذه المناطق ستُفتَح لنا من جديد" [41]. إن هؤلاء اللاجئين - كحال الفلسطينيّين- أرادوا أن يعيدوا عقارب الساعة إلى الوراء عبر إعادة أمجاد "ألمانيا العظمى" قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية وقبل هزيمة النازيين.

أمّا كِبار السّاسة الألمان فقد أعرَبوا عن دَعمِهِم المُطلق لِمطالبِ اللاجئين بشكل علنيّ، لكن هذا الدعم لا يتعدى كونه مجرد كلمات فارغة لأنهم لم يقوموا بأي شيء ملموس على أرض الواقع لتحقيق تلك المطالب. ولم يستغرق الأمر وقتاً طويلاً حتى بدأ السياسيون من مختلف الأحزاب يُدركون الخطر الشديد في التعلق بمطلب العودة، وهذا ما اعترف به وزير خارجية ألمانيا الغربية هنريش فون برينتانو عبر حديثٍ خاص بأن الأراضي الشرقية قد "ضاعت للأبد من ألمانيا". كما وضح المستشار كونراد أديناور بأن تلك الأراضي لن تعود أبداً إلى السيطرة الألمانية، لكنه لم يقل ذلك علناً لأنه أراد أن يظهر بمظهر الداعم لقضية اللاجئين لتحقيق أهداف سياسية معينة. [42]

لكن بالنسبةِ للمُستشار كونراد أديناور فإن ما كان يتربع على سلم أولوياته هو ضمّ ألمانيا إلى العالم الغربي وتوطيد العلاقات بين ألمانيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وهو ما يظهر من خلال تعامله مع قضية الحدود الشرقية وقضية اللاجئين على أنها مجرد قضايا هامشية ولا تحظى بتلك الدرجة من الاهمية. وللحد من تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء اللاجئين فقد قامت حكومة ألمانيا الغربية بتقديم سلسلة من الخطوات من أجل إعادة توطين اللاجئين وإدماجهم بشكل كامل في ألمانيا الغربية ليحصلوا على الجنسية الكاملة عام 1949م. كما قامت الحكومة الألمانية بالتدخل فيما يخص توزيع الثروات من أجل تحسين أوضاع اللاجئين الاقتصادية، فصار الأغنياء مُجبرين على المساهمة من مالهم الخاص لصالح اللاجئين. والهدف من وراء هذا المجهود الجبار هو إزالة ما يشعر به

اللاجئون من مرارة تجعلهم متمسكين بالعودة إلى أراضيهم، فهذا المطلب من شأنه أن يُضرّ إلى حدٍ كبير بالمصالح العُليا لألمانيا.

وقد ساهمت النّخَبُ الألمانية بجانب الحكومة الألمانية في العمل على الحدّ من آمال اللاجئين في العودة وإقناع الرأي العام بأن خيار إعادة توطين اللاجئين هو أفضل خيار لهم، لأن العودة ستتسبب في مآسي أخرى للبولنديين مثلاً. وفي هذا الصدد وضّح أحد القساوسة البروتستانت عام 1947م بأنه "رغم آمالنا وتمنياتنا المُبرّرة والمنطقية بخصوص العودة... إلا أنه لا يجب علينا أن نضحك على أنفسنا بآمال زائفة مبالغ فيها، لأننا لا نريد أن نُقنع أنفسنا بالأوهام والأحلام التي تبدو كمن يريد أن يبني قصراً في الهواء". كما علّق مُحللون ومُختصّون آخرون على هذا الموضوع قائلين بأن "كل من يدعو الألمان الشرقيين الذين طُردوا من ديارهم للعودة ("هيمكيهر" بالألمانية) فهو لا يعرضهم لأخطار جديدة فحسب، بل هو يعرضهم لظلم وإجحاف جديد أيضاً، لأنه يتجاهل الحقائق الموجودة على أرض الواقع". فيما حذّر آخرون من أن مطلب العودة سيؤدي إلى تدمير ألمانيا بعد إقحامها في حرب نووية، بل واتّهموا ممثلي اللاجئين بأنهم يملؤون أدمغتهم بأفكار تجعلهم يشعرون بمرارة "الظلم الأبدي". [43]

ومع مطلع ستينيات القرن المنصرم اختفت كافة الأصوات الألمانية التي كانت يوماً تنادي بتحقيق مطلب العودة، إذْ تضاءل الثقل السياسي للاجئين بعد أن تم دمجهم في المجتمع من جديد، بينما تم إجبار الحزب الذي كان يمثلهم على الاندماج مع حزب آخر. ومع نهاية الستينيات لم يبق سوى بضعة آلاف من الألمان الذين ينظمون مواكب ومسيرات سنوية مُطالبين فيها بإعادة الأراضي التي خسرتها ألمانيا لأصحابها الأصليين. [44]

إنّ عَملية تَجنيس اللاجئين وتأهيلهم اقتصادياً والنهوض بمجتمع ألمانيا الغربية جميعها عوامل مهّدت الطريق أمام الساسة الألمان ليصبح بمقدورهم الإعلان رسمياً وعلى الملأ بأن الأراضي الشرقية قد فُقِدَت من ألمانيا إلى الأبد. فبعد عقدين ونصف من الزمن على انتهاء الحرب، تحديداً في فترة السبعينات، صار بإمكان مستشار الحزب الاشتراكي الديمقراطي ويلي براندت أن يُعلن بمُنتهى الحرية بأن الحدود الألمانية البولندية التي أعادها الحلفاء إلى نهر نيسي هي الحدود النهائية للجمهورية الألمانية من جهة الشرق. ويرجع ذلك لكون قضية المطرودين بعد الحرب العالمية الثانية كانت موضع جدل واسع، بالتالي فإن كل من كان يحاول إعادة النقاش إلى الواجهة من جديد كان يعتبر متطرّفاً يحاول إشعال نار الحرب من جديد. وقد تمّ اعتماد هذا الحلّ السلميّ كاستراتيجية أساسية من أجل توحيد ألمانيا عام 1990م بعد انتهاء احتلال الحلفاء لألمانيا بشكل رسميّ.[45]

وبالعودة إلى مشروع موسى العلمي فقد كان حينها في طور البداية، وخلال زيارة لأحد الدبلوماسيين البريطانيين المزرعة عام 1953م وصف الطريق الواصلة بين مدينة عمّان ومدينة أريحا عبر جسر أَلِنبي (أو ما يعرف بمعبر الكرامة)، حيث تحدث عن السياج الذي يحيط بالطريق وسط الخلاء إلى منتصف المزرعة، تلك المزرعة التي إذا ما دخلت إليها ستجد أشتالَ الموز وبيارات الليمون وحقول الخضار وصفوفاً من أشجار الكازوارينا التي تحمي المَزارع من أشعة الشمس الحارقة. كما كانت هنالك أنابيب ومضخات في كل مكان توزع المياه على مختلف بقاع المزرعة، وفي الوسط توجد بنايات بسيطة

من الطوب ذات أسقف قصبية. وخلال الزيارة كان موسى العلمي يجلس في مكتبه وإلى جانبه هاتف وأكوام من الورق، بينما الأطفال يركضون ويلعبون حول المكان مُرتدين سترات وسراويل قصيرة.

وعندما بلغ المشروع ذروته كان يوفّر فرص عمل ومصدر رزق لآلاف الأشخاص ومعظمهم كانوا لاجئين مقيمين في هذه المنطقة. كما كان نطاق العمل واتساعه مُبهراً جداً، فقد ضمَّت المزرعة عشرة آلاف شجرة موز، وستة عشر ألف كَرمة عنب، وأربعمائة دونم مزروعة بالقطن ومثلها مزروعة بالبطاطا والبصل والباذنجان والسبانخ، ناهيك عن حقول القمح والشعير وحوالي اثني عشر ألف شجرة من السرو والكازوارينا واليوكاليبتوس. وبفضل العلاقات التي يمتلكها موسى العلمي فقد تمكن من توقيع عقد مع شركة البترول العملاقة "أرامكو" يقوم بموجبه بتزويد الآلاف من عمّال الشركة في المملكة السعودية بِالفواكهِ والخضروات الطازجة بحيث يتم نقلها بواسطة طائرات خاصة عبر مدينة عمّان. ومن الجدير بالذكر أن موسى العلمي قد بدأ خلال تلك الفترة أيضا بتربية الدواجن في المزرعة التي كانت تضم ما لا يقل عن ثمانمائة ألف صوص خلال فترة قياسية.

وقد أنشأ موسى العلمي عيادة ومدرسة بها بركة سباحة داخل المزرعة نفسها، وكان غالبية المستفيدين من العيادة والمدرسة هم الأطفال الأيتام الذين فقدوا آباءهم خلال حرب 1948م ممن تكفّل هو شخصياً برعايتهم. وبالنسبة للمياه فكان يوجد داخل المزرعة حوالي خمسون بئراً ارتوازية، كما كان يعيش داخل المزرعة بشكل دائم بضع عشرات العائلات من اللاجئين الذين نزحوا من مدينة أريحا، أما بقية العمّال الباقون فكان يتواجدون في المزرعة بالإضافة إلى تلك العائلات القادمين من خارج المزرعة.[46]

بالتالي كانت تجربة المزرعة التي أنشأها موسى العلمي بمثابة أكبر مشروع إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيّين خلال خمسينيات القرن الماضي، بالتالي كانت إنجازات العلمي ترقى لتطلّعات ورؤية وكالة الأونروا، إلا أن وكالة الأونروا لم تمدّ له يد المساعدة بأي شكل من الأشكال. حيث قامت المزرعة بإيواء وإسكان اللاجئين بشكل دائم، ومكّنتهم من العمل في الفلاحة والزراعة وتربية المواشي بالتالي دمجِهم في الاقتصاد المحليّ، بمعنى أن موسى العلمي نفّذ جميع المهام التي أوكلتها هيئة الأمم المتحدة إلى وكالة الأونروا لتنفيذها.

لقد كانت مهمّة وكالة الأونروا تتمثل في إقامة برامج عمل وتشغيل تبعاً لتوصيات لجنة الاستطلاع الاقتصادي للشرق الأوسط بالإضافة إلى مساعدة الحكومات المحلية في الاستعداد لمرحلة وقف المساعدات الدولية للاجئين. وفي مطلع الخمسينيات افتتحت وكالة الأونروا مقرّها الرئيسي في مدينة بيروت، حيث كانت منشغلة بتوزيع المساعدات على اللاجئين ومحاولة إعادة تأهيلهم في الوقت نفسه. ثم بدأت وكالة الأونروا بتشغيلهم في مختلف القطاعات مثل بناء الطّرق وتشجير الغابات وبناء أنظمة الريّ وغيرها من أعمال التطوير الحضرية. كما قامت بتشغيل الحرفيّين منهم وذوي المهارات والخبرات في مجالات كالنجارة وصناعة الأثاث من أجل تأثيث مكاتب وكالة الأونروا، وقام ذوو الحرف المعدنية بصناعة أدوات الطهي، وقام الطُهاة بإعداد الطعام لهم، ناهيك عن الخيّاطين الذين كانوا يخيطون الملابس لسُكان المُخيّمات أنفسهم.[47]

لكن هذه الأمور جميعها تشكل نقطة من بحر الإنجازات التي كان يفترض بوكالة الأونروا أن تحققها، فمع نهاية الخمسينيات واقتراب موعد انتهاء مهامّ وكالة الأونروا كان عدد الذين قامت بتشغيلهم يبلغ 12,500 شخص فقط (من أصل مليون لاجئ تقريباً). وقامت إدارة وكالة الأونروا بتبرير هذا الإخفاق مُدّعية بأن خطط تشغيل اللاجئين عليها أن تنفذ على نطاق أوسَع وأن تعتمد على بنية تحتية أشمل من أجل تسهيل عملية إعادة توطينهم على المدى الطويل.

ومع حلول شهر كانون الأول/ديسمبر عام 1950م (أي بعد مضي عام كامل على تأسيس الأونروا) قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تمديدَ فترة عمل الوكالة ومنحها "التمويل اللازم لعملية توطين اللاجئين الفلسطينيين"، هذا الدعم المالي الذي خُصِّصَ على وجه التحديد من أجل القيام بـ " توطين اللاجئين بشكل دائم كي يعتمدوا على أنفسهم ويَصلوا لمرحلة لا يحتاجون فيها أي دعم دولي"، الأمر الذي يعتبر نقطة محورية في النصّ إذ تمثل التغير الذي طرأ على موقف المجتمع الدولي وتحوله من دعم مطلب العودة إلى مقترح دمج وتأهيل اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم. وفي هذا الصدد أوضح الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك تريغفه لي بخصوص الحلّ المحتمل لقضية اللاجئين الفلسطينيين - دون ذكر أي شيء يتعلق بالعودة إلى إسرائيل - قائلاً: "إن رعاية اللاجئين والعمل على تمكينهم من تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تشغيلهم، كان وسيظل دائماً محور اهتماماتنا". [48]

لقد كانت مصادر التمويل بالإضافة إلى جنسيات مُدرائها ورؤسائها السبب الكامن وراء التوجّه الأمريكي للأونروا والسبب الرئيسي وراء إصرارها على إعادة توطين اللاجئين، فالولاياتُ المتحدة الأمريكية موّلت ثُلثَيْن الأعمال التي قامت بها الأونروا خلال الخمسينيات، كما كان مُدراؤها الثلاثة خلال فترة 1951م - 1960م جميعهم أمريكيون من ذوي الخبرة في مجال التنمية الإقليمية، فيما شارك اثنان منهما في تنفيذ خطة مارشال التنموية، بينما كان الثالث يشغل منصب وكيلاً في وزارة الزراعة الأمريكي. [49]

كما استغرق الأمر من مُدراء الأونروا الثلاثة عاماً واحداً فقط من أجل طرح مخطط مُفصّل لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين، ولذلك ارتأت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن توافق على مخططهم لدمج وتأهيل اللاجئين الفلسطينيين والذي كان من المفترض أن يستغرق تنفيذه ثلاث سنوات فقط، أي كان من المفترض أن ينتهي بحلول نهاية عام 1951م بتكلفة إجمالية تبلغ 200 مليون دولار أمريكي. بالتالي كانت نيّة وكالة الأونروا تكمن في وضع قدر كبير من التمويل للاستثمار في مشاريع تنموية تتعلق بتطوير مصادر المياه، الأمر الذي سيوفر فرص عمل لعشرات الآلاف من اللاجئين إلى جانب تسهيل الوصول إلى المياه لتطوير أساليب الزراعة المعاصرة التي تعتمد على محطات الطاقة الهيدروليكية وأنظمة الريّ المتطورة. بالتالي فإن حلّ قضية اللاجئين كان من المفترض أن يتكون من شقّين: الأول هو توطين اللاجئين الفلسطينيين والثاني هو ‘جراء عملية تنمية إقليمية. [50]

وانطلاقاً من هذه الرؤية فقد كانت الخطط ترتكز على تنفيذ مشروعين اثنين، وتبعاً للمشروع الأول كانت وكالة الأونروا تنوي توطين حوالي خمسين ألف لاجئ فلسطيني في شبه جزيرة سيناء، تحديداً في منطقة شرق قناة السويس، حيث كانت هنالك مشاريع زراعية قائمة أصلاً بفضل شبكة من القنوات المائية التي تعود للقرن التاسع عشر وتربط المنطقة بنهر النيل، لكن الأونروا قامت بأمر آخر وهو تشغيل اللاجئين في عملية تركيب وصيانة أنابيب مياه ضخمة تحت قناة السويس بحيث تربط بين تلك القنوات

المائية والضِّفة الشرقية لقناة السويس من أجل تطوير وتنمية تلك المنطقة أيضاً. وكان من المفترض أن تستغرق عملية البناء والتركيب ثلاث سنوات بحيث لا تتجاوز فترة دمج وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في هذه المناطق ستّ سنوات كحدّ أقصى.

أما المشروع الثاني فكان يتعلّق بتوطين مائتي ألف لاجئ في الأردن، بحيث يحصلون على المياه من نهر اليرموك ويسكنون في منطقة غور الأردن. وقد تعهّدت الولايات المتحدة الأمريكية حينها بتمويل ثلثي المشروع الذي تبلغ تكلفته 130 مليون دولار ويهدف لإعادة توزيع مياه نهر اليرموك وتوجيهها إلى غور الأردن، بالإضافة إلى مبلغ 40 مليون دولار لإنهاء المشروع من خلال توطين اللاجئين في هذه المنطقة التي كانت تبلغ في مساحتها ضِعف مساحة قطاع غزة. [51]

لكن ومع الأسف الشديد لم ينجح أي من المشروعين، حيث أبلغت وكالة الأونروا هيئة الأمم المتحدة عام 1952م بأن عملية توطين اللاجئين الفلسطينيين تسيرُ بوتيرة بطيئة جداً، وفي السنة التالية أشارت وزارة الشؤون الخارجية البريطانية إلى أن التقدم الذي تم إحرازه في عملية إعادة التوطين "مخيبٌ جداً للآمال"، وبأنّ ضعف التعاون العربي مع العملية هو السبب الرئيسي وراء فشل العملية. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 1951م و1955م أنفقت وكالة الأونروا سبعة ملايين دولار من إجمالي التمويل الذي وفّره المجتمع الدولي للاجئين والبالغ 200 مليون دولار، أي حوالي 3.5% من إجمالي التمويل، لكن هذه النسبة الضئيلة من الأموال ساهمت بشكل كبير في شطب عشرة آلاف لاجئ من لائحة المستفيدين من المساعدات الدولية، في الوقت نفسه فإن عدد من أصبحوا يعتمدون على المساعدات والإعانات الدولية كان يزيد بمعدل 25,000 لاجئ كل عام. [52]

وعلى المستوى الرسمي كانت الجامعة العربية ترحب بسلسلة القرارات الدولية التي تدعم أجندة وجهود وكالة الأونروا، في حين كان الوضع على أرض الواقع مخالفاً جداً لما يُقال على المستوى الرسمي، فقد انتهجت الجامعة العربية سياسة التسويف والمماطلة من أجل عدم التعاون مع المشاريع التي تقترحها وكالة الأونروا، مما أدى بنهاية المطاف إلى الانهيار التامّ لمخططات تأهيلِ ودمج وتوطين اللاجئين الفلسطينيين. فلبنان على سبيل المثال كانت تعارض بشدّة جميع المحاولات التي تهدف لتوطين اللاجئين الفلسطينيين لأن قادتها المسيحيّين في تلك الفترة كانوا يخشون من أن توطين المزيد من المسلمين السنّة سيزعزع حالة التوازن الديني والطائفيّ في الدولة، فالمسيحيّون في لبنان كانوا بالكاد يُشكّلون نِصف تعداد سُكان لبنان، وتوطين قرابة مائة ألف مسلم سني من اللاجئين الفلسطينيّين في لبنان سيؤثّر سلباً على الوضع الراهن من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ويُضعِف قوّة المسيحيين اللبنانيين. وبالفعل كانت تلك نهاية المشاريع في لبنان، إذ أفادت الأونروا في تقاريرها السنوية خلال فترة الخمسينيات بأن جميع محاولات توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان قد باءت بالفشل لأن بيروت "لم تسمح بتنفيذ تلك المشاريع". [53]

أما سوريا فقد لمّحَت في بداية الأمر إلى عدم ممانعتها بتوطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها مقابل دعم اقتصاديّ وعسكريّ سخيّ من الغرب. وكان بإمكانها تحقيق ذلك بمنتهى البساطة، فسوريا كانت تعاني من شحّ في المياه وأَراضيها بِمساحاتها الشاسعة لم تكن مستغلة كما يجب. بالتالي كان من شأن الدعم الغربي وعملية توطين اللاجئين الفلسطينيين أن تقوّي الاقتصاد السوري إلى حد كبير، ووصل الحد أن دخلت دمشق مع الأونروا في مفاوضات جدية حول هذا الموضوع عام 1952م، لكن السوريين قاموا بإلغاء الفكرة من أساسها في نهاية المطاف. وقد صرّح السفير البريطاني في سوريا خلال تلك الفترة بأن موقف سوريا كان غامضاً للغاية ولم يكن من الواضح ما إذا كانت الحكومة السورية ستجرؤ بالفعل على تبني مقترح توطين للاجئين الفلسطينيين علناً خلافاً لموقف الجامعة العربية، مشككاً في إمكانية صمودها أمام ردود الأفعال العنيفة التي سيخلفها موقف كهذا. [54]

والحال نفسه بالنسبة لمصر التي شرعت في محادثات مع الأونروا بخصوص عملية توطين اللاجئين الفلسطينيين في منطقة شرق قناة السويس، لكنها ألغت المشروع في نهاية المطاف. وقد كان الموقف المصري يعبر بمنتهى الوضوح عن حالة من عدم الاكتراث بمصير اللاجئين الفلسطينيين، فمصر كانت قادرة على تحمّل مسؤولية وعبء توطين اللاجئين الفلسطينيين لأنها كانت حينها مسؤولة عن 200 ألف لاجئ فلسطيني يعيشون في قطاع غزة خارج حدود سيادتها. بالتالي اعتمدت الحكومة المصرية سياسة التسويف والمماطلة خلال محادثاتها مع الأونروا إلى أن تخلّت عن المشروع بأكمله عام 1955م. [55]

لكن أكثر الدول إثارة للاهتمام كانت الأردن، وتأكيداً على موقفه التاريخي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيّين فقد أبدى البلاط الملكي الهاشمي موافقته على مشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين في المملكة، الأمر الذي جعل الحكومة الأردنية أول حكومة عربية توقّع اتفاقاً مع وكالة الأونروا من أجل تنفيذ المشروع. لكن البلاط الملكي الهاشميّ كان يقف وحيداً في تبنيه لهذا الموقف وكان يواجه معارضة من قبل الوزراء وأعضاء البرلمان والرأي العام الأردني، فجميعهم كانوا يطالبون بعدم تبني الأردن لموقف المجتمع الدولي بخصوص إيجاد حلّ لقضية اللاجئين الفلسطينيّين داخل المملكة الأردنية الهاشمية. وللخروج من دوامة الفوضى تلك فقد اضطرت الحكومة الأردنية للإعلان عن دعمها لمبدأ حق عودة اللاجئين الفلسطينيين لكنها ستواصل مساعيها في تحسين ظروف اللاجئين إلى حين تنفيذ حق العودة. وبالرغم من ذلك، استمر الرأي العام إلى جانب المعارضة السياسية في الضغط على الجهات الرسمية الأردنية لتغيير موقفها، مما أدى إلى فشل عملية توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن أيضاً مثلما حدث في لبنان وسوريا.[56]

وقد قامت چولدا مئير - التي كانت تشغل منصب وزيرة الخارجية الإسرائيلية آنذاك - في خطاب لها أمام هيئة الأمم المتحدة عام 1957م بالاقتباس من تقرير صادر عن لجان البحث والتقصّي الخاصة بقضايا الهجرة في أوروبا، تلك الجهة التي لطالما استندت إليها الدول العربية لتبرير منعهم تنفيذ أي محاولة لدمج اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم وأقلَمَتهم على أراضيها لأن الدول العربية كانت ترى قضية اللجوء الفلسطينية على أنها مجرد "وسيلة ضغط سياسي لمحو إسرائيل من الخريطة أو دفعها لتقديم أكبر عدد ممكن التنازلات". [57]

أما الشعوب العربية والرأي العام العربي عموماً فقد كان يرى في عملية توطين اللاجئين الفلسطينيين خيانة بكل ما تحمله الكلمة من معنى. وفي هذا السياق يوضح السفير الأمريكي في القاهرة سنة 1951م بأن المسؤولين العرب "لا يجرؤون على الاعتراف بحلّ كهذا، بل ولا يجرؤون حتى على لفظ كلمة توطين لأن ذلك يعني نهايتهم". وبالفعل هذا ما أكَّدَ عليه الأمين العام لجامعة الدول العربية عزام باشا حين رفض الدعوات الغربية لإقناع اللاجئين بقبول عملية التوطين، موضحاً بأن جامعة الدول العربية في حال أقدمت على خطوة كهذه فسينظر إليها العرب على أنها دمية في يد اليهود مما يعني اختفاءها من الوجود في اليوم التالي. [58]

لكن أصعَبَ العَقَبات التي تعترضُ طريق حلّ قضية اللاجئين هي معارضة اللاجئين أنفسهم للحلول القائمة على دمجهم وتوطينهم في بلدان ومجتمعات أخرى، وفي هذا الصَّددِ نَجِد أن رئيس وكالة الأونروا قد أشار أصلاً في أول تقرير سنوي بعد مرور عام على عملها أن اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم يُعارضون أي مخطّط لتوطينهم بسبب إيمانهم الراسخ بأن تشغيلهم في الدول العربية سيؤدي حتما لتخليهم عن مطالب العودة إلى إسرائيل، فيقول التقرير: "إن رغبة اللاجئين في العودة متجذرة جداً بيتهم على اختلاف فئاتهم، حيث يتحدثون سراً وعلانية وفي خطاباتهم الشفهية والكتابية عن حقهم في العودة خلال اللقاءات والمُظاهَرات التي ينظّمونها، ناهيك عن شكاويهم ومراسلاتهم التي يبعثون بها إلى مُدراء الأقاليم التابعة لوكالة الأونروا. كما أن العديد من اللاجئين بدؤوا يشككون فعلاً في مدى إمكانية عودتهم إلى ديارهم، لكن هذا لا يمنعهم من الإصرار على المطالبة بحق العودة، لأنهم يعتبرون قبولهم بالحلول الأخرى وكأنه أمر معيب ويفضح مدى ضعفهم ويسلب منهم حقوقهم الأساسية". [59]

كما أشار التقرير إلى أن اللاجئين الفلسطينيين يعيشون في ظروف معيشية أفضل من الفئات الفقيرة الموجودة في المجتمعات العربية، وأن الخدمات والمساعدات التي يحصلون عليها في الوقت الحالي تعتبر أفضل بكثير من التي كانوا يتلقونها في بلدانهم الأصلية قبل حرب 1948م [60]. وهذا الواقع الذي يصفه التقرير يتعارض مع وجهة النظر الدولية التي تُظهرُ للقوى الغربية بأن أساس قضية اللجوء الفلسطينية هو الظروف المأساوية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون. لكن الأمر في الحقيقة يختلف تماماً عن هذا الاعتقاد، فشعورُ اللاجئين بالظلم والإهانة هو ما جعلهم يرفضون التعاون مع وكالة الأونروا بل والاعتداء بالضرب على موظفي طواقم وكالة الأونروا في بعض الأحيان، بحسب ما جاء في التقرير. [61]

إن عجز اللاجئين الفلسطينيين على التصالح مع الماضي وقبول سلسلة الأحداث والحقائق السياسية التي أدت لقيام دولة إسرائيل كان ولا زال جوهر قضية اللجوء الفلسطينية. ولهذا السبب واجه اللاجئون كل محاولة كانت تقوم بها وكالة الأونروا من أجل تحسين أوضاعهم بالمقاومة، فقد حاولت الوكالة إسكانهم بشكل دائم في المخيمات من خلال بناء منازل بدلاً من الخيام التي تجعلهم عرضة للمطر والبرد القارس لكن ذلك باء بالفشل. أما المدارس التي حاولت الوكالة بِناءها من أجل تعليم أبنائهم فكانوا يعترضون على وجودها بالمظاهرات والاحتجاجات التي كان ينظمها الطلبة [62]. بالتالي قام اللاجئون بهذه الخطوات حتى لا يكون هنالك أي انطباعٌ بأنهم في طور عملية التوطين واستئناف حياتهم الطبيعية.

وبالإضافة إلى هذا كله فقد كان موقف اللاجئين الفلسطينيين ممزوجاً بمشاعر الحقد والكراهية التي يكنها اللاجئون للأمم المتحدة بشكل عام وللعالم الغربي بشكل خاص، لأن الفلسطينيين يحمّلونهم المسؤولية المباشرة عن نكبتهم بل ويحمّلونهم مسؤولية قيام دولة إسرائيل. لهذا السبب تحديداً كان اللاجئون ينظرون إلى مساعي وكالة الأونروا بعين الشكّ والريبة، لأنه من واجبها أن تسهر على تنفيذ مطلب عودتهم إلى إسرائيل حسب اعتقادهم، أي بتوافق مع تفسيرهم الخاص للقرار 194 فقط لا غير. بالتالي فإنهم لم يكونوا ينظرون إلى مساعي وجهود الأونروا على أنها عملٌ خيريّ يقوده الغرب، بل كانوا ينظرون إليه على أنه "أقلّ واجب" يقوم به الغرب تجاههم، بل وأن الغربَ مُجبرٌ على تأدية هذا الواجب، وهذا ما أكّدَ عليه تقرير الأونروا نفسه حيث جاء فيه: "إنّ الجهود التي نبذلها لشرح الوضع على المستوى الفردي تضيع جميعها سدىً، فاللاجئُ ينصت بأدب إلى ما نقوله لكن في نهاية المطاف هو متمسكٌ بقناعاته حول الظلم المأساوي الذي تعرّض له، وحول الجهود الضئيلة التي يبذلها العالم لردّ الاعتبار له ولحقّه". [63]

وقد قام مسؤول سابق في المنظمة العالمية للاجئين عام 1952م بإجراء دراسة ميدانية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين لمعرفة السبب الكامنِ وراء فشل جميع محاولات إعادة التوطين، وتوصّل في نهاية المطاف لنتيجة مفادها أن الفلسطينيّين يعتبرون عملية توطينهم في بلدان أخرى بمثابة الاعتراف بالهزيمة، إذ أن شعورهم بالظلم نابعٌ من اعتقادهم الجازم بأنهم سُلِبوا حقاً خاصاً بهم وحدهم دون غيرهم. بالتالي فإن تنازلهم عن مطلب العودة بالنسبة إليهم يعني الاعتراف بالهزيمة، إنه أمرٌ ليسوا مستعدين للقيام به بعدُ.

وحين سُئل الفلسطينيون الذين كانوا من عينة الدراسة عن إسرائيل فقد كان واضحاً بأن لا أحد منهم "قادر على تقبل حقيقة الوضع الراهن دون إظهار مشاعرهم الدفينة المتمثلة في الحقد والكراهية والقلق الشديد". ناهيك عن أن نظرتهم للغرب كانت أيضاً في قمة السلبية، فقد عبر حوالي 75% من عينة الدراسة عن قناعتِهم بأنّ بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية هما المسؤولتان عما حدث للاجئين وبأن الغرب مُلزَمٌ برعاية اللاجئين الفلسطينيين. [64]

كما كانت وكالة الأونروا موضع اعتداءات لفظية وجسدية من قبل اللاجئين الفلسطينيين بعد مرور فترة قصيرة على بدء عملها. وتبعاً لوجهة نظرهم في تلك الفترة فإن الأونروا فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. وبعد أيام قليلة من تأسيس الوكالة مطلع خمسينيات القرن الماضي تعرض رئيس فرع وكالة الأونروا في مدينة نابلس للهجوم من قبل عدد من اللاجئين الذين قاموا أيضاً بإلقاء الحجارة على سيارته واعتدوا بالضرب على سائقه. وبعد مضي بضعة أشهر على تلك الحادثة وقع هجوم بالقنابل على مقر الأونروا في دمشق. أمّا في مدينة صيدا اللبنانية فقد تعرّضت مكاتب الأونروا هناك للاعتداء على مدار سنوات، وفي شهر حزيران/يونيو من عام 1951م تعرَّضت نوافذ مكاتب الأونروا لإلقاء الحجارة وتم إلقاء القنابل والمتفجرات داخل المقرات. بعبارة أخرى: لم تكن مثل هذه الهجمات والاعتداءات على مقرّات ومكاتب الأونروا نادرة الحدوث، بل كانت مثل هذه الاعتداءات أمراً عادياً جداً. [65]

في الواقع، فإن مواقف وتوجّهات اللاجئين الفلسطينيين هي السبب الرئيسي وراء فشل مساعي وجهود وكالة الأونروا، ويرجع ذلك لإدراك الفلسطينيّين بأن كافة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي تقوم على أساس عدم عودة اللاجئين إلى دولة إسرائيل. أما الساسة الغربيون فقد كانوا دائمي الشكوى والتذمر من التصرفات غير العقلانية التي يقوم بها الفلسطينيون بسبب فشلهم في تقبّل حقيقة أن الأغلبية الساحقة من اللاجئين لن يعودوا أبداً لإسرائيل، وأن عليهم بناء حياة جديدة في دول أُخرى. لكن الموقف الفلسطيني كان "منطقياً" من وجهة نظر الفلسطينيين أنفسهم، لأنه موقف ثابت يستند أساساً على مبدأ عدم الاعتراف بإسرائيل قبل كل شيء آخر ودون أي اعتبار لأي مسائل إنسانية تتعلق باللاجئين أنفسهم، بالتالي فضّلوا التضحية بظروف معيشية أفضل مقابل توسيع دائرة الصراع مع إسرائيل. بمعنى آخر فقد اعتبر اللاجئون أن حياة عشرات الآلاف - الذين سيتضاعف عددهم ليصل الى الملايين من أبناء شعبهم - ليست بتلك الأهمية إذا ما قورنت بأهدافهِم وطموحاتهم السياسية، بالتالي كان من البديهي جداً أن يرفضوا عملية التوطين أو العودة إلى أي نمط حياة طبيعي إذا ما كان ذلك سيؤدي بنهاية المطاف لإنهاء الحرب ضد إسرائيل. وفي هذا السياق يقول أحمد الشقيري أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية بأن الدول العربية لن تقوم باحتضان اللاجئين وتوطينهم، لأن عملية التوطين ستكون بمثابة تصفية بطيئة للقضية الفلسطينية. [66]

وبنفس الطريقة التي فشلت فيها المشاريع الأخرى فقد كان مصير مشروع موسى العلمي هو الفشل أيضاً، فقد تمّ اتهامه منذ البداية بالخيانة والعمالة للغرب والتعاون مع الصهاينة، واعتُبِرَ مشروعه بمثابة قنبلة تنسف كافة المساعي والجهود العربية التي تهدف لإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي الإسرائيلية. ولم تشفع له مكانته باعتباره من أبناء النخب الفلسطينية الأرستقراطية ولا سجّله الحافل بنشاطاته المعادية للصهيونية، وظل يوصف بالخائن بالرغم من محاولاته الحثيثة للتأكيد على أن أعماله جميعها تحمل طابعاً إنسانياً بحتاً ولا تتضمن أي تنازل عن حق العودة بأي شكلٍ من الأشكال، بالتالي فإن مساعيه في مساعدة بعض اللاجئين الفلسطينيين في المضي قدما وترك حياة المخيم والإعانات وراءهم إلى السكن بشكل دائم ولائق ومستقل اقتصادياً كانت جميعها أمور وصفت بأنها حِيَلٌ وفظائع لا تُغتفر.

ولاحقاً انتشرت شائعات حول وجود مساعي حقيقية لإحباط مشروع العلمي خلال فترة الخمسينيات، حيث رفض العديد من سكان المخيمات المجاورة للمزرعة التعاون معه خوفاً من أن تكون أعماله مؤامرةً تسعى لمنعهم من العودة لإسرائيل. لكن الأمور تجاوزت حدود ذلك بكثير لتبلغ ذروتها في شهر كانون الأول/ديسمبر من عام 1955م حين هجم الآلاف من اللاجئين الفلسطينيّين من المخيمات المحيطة بمدينة أريحا على المزرعة ودمروها وقاموا بتسويتها بالأرض. وفي تلك الفترة كان شيوخ العشائر وكبار العائلات في المخيمات يحرّضون أبنائهم ضد "عصابة الخونة" التي يرأسها الخائن الأكبر موسى العلمي على حد زعمهم، طالبين من الجميع أن يحملوا السلاح والتوجه إلى المزرعة على الفور. لكنهم لم يكتفوا بتدمير المزرعة فحسب، حيث توجهت مجموعة منهم إلى منزل موسى العلمي من أجل قتله لكنهم لم يجدوه في المنزل، وما وجدوه هو امرأة حامل لم تسلم من الاعتداء هي الأخرى. ولحسن حظه فقد كان موسى العلمي في بيروت تلك الليلة، بالتالي كتبت له حياة جديدة عقب هذه الاعتداءات المدمرة.

ولاحقاً توجّه اللاجئون الغاضبون إلى مكتبه وحطّموا خزاناته أثناء بحثهم عن أية دلائل تُثبت لهم بأنه خائن ومتواطئ مع إسرائيل.

في الوقت نفسه توجّهت مجموعة أخرى من اللاجئين إلى ملجأ الأطفال الأيتام الموجود في المزرعة والذين لا يتجاوز عمر أكبرهم ثلاثة عشر عاماً، وقاموا بتعرية الأطفال وضربهم ضرباً مبرحاً وتخريب أسرّتهم ثم أحرقوا كلّ شيء في طريقهم. وكان في الملجأ طفل كانت رجله مكسورة وقت الاعتداء فكانت معلقة على سريره، لكنه لم يسلم من شرّهم وألقوه من فوق السرير مما أدى إلى كسر رجله الثانية. وقد حاول الأطفال مقاومة الاعتداء عليهم عن طريق رميهم بالحجارة، وتمكّنوا من إنقاذ مُعلّمهم الذي فقد وعيه بسبب الضربات التي تلقاها على رأسه أثناء الهجوم.

كما انطلقت مجموعة من المخربين إلى ملجأ آخر تُقيم به مجموعة من النساء الفلسطينيات وكانوا على وشك اغتصابهن، لكن الشرطة الأردنية هرعت إلى المكان في الوقت المناسب وتمكنت من ردعهم وطردهم بعيداً عن المزرعة. لكن وبطبيعة الحال فقد فات الأوان على إنقاذ المشروع الذي أفنى موسى العلمي حياته لأجله. وبعد الهجوم كانت مزرعته عبارة عن كتلة كبيرة من الخراب المتفحّم، فالمُعتدون قاموا بإحراق المزرعة بأكملها ولم يتركوا منها شيئاً، ثم سرقوا ونهبوا كل ما كان بإمكانهم سرقته. أما حيطان الغرف والبنايات داخل المزرعة فكانت كلها مغطاة بالسواد جراء الحريق الذي ادى إلى سقوط أسقفها. وبعد انتهاء الهجوم عاد اللاجئون إلى مدينة أريحا حاملين معهم طيور الإوز والدجاج والأواني والأثاث المُحطّم الذي تمت سرقته ونهبه من المزرعة. [67]

وقد تم إنذار موسى العلمي سلفاً باحتمالية تعرض مزرعته ومشروعه للهجوم في مساء يوم الهجوم نفسه، ولاحقاً شعر موسى العلمي بحجم الإهانة بل وبالصَّدمة العميقة من هول العنف والوحشية والكراهية التي يُكنّها له أبناء شعبه. إن ما حدث لموسى العلمي كان بمثابة صفعة تلقّاها شخص كرّس حياته بأكملها من أجل خدمة شعبه، وكان هذا من أوضح الدلائل وأكثرها وحشية وهمجية والتي تشير إلى مدى عدائية ردود الفعل العربية التي ترى أن أي محاولة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين تعتبر بمثابة خيانة لا تغتفر. بالتالي صار اللاجئون الفلسطينيون أمام مفترق طرق: إما العيش في الذل والمهانة في مخيمات اللجوء الغارقة بالفقر والمشحونة بمشاعر الحقد والكراهية والعداء، أو قبول الذل والمهانة المتمثلة في وجود دولة إسرائيل، وبالطبع كان خيارهم هو القبول بالذل والمهانة والبقاء في المخيمات.

إن العبرة من حرق وتدمير هذه المزرعة على يد اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم يمكن اختصارها بالآتي: حين يقوم اللاجئون الفلسطينيون بالاعتداء على ذويهم وأبناء جلدتهم ممن يعتقدون أنهم يدعمون فكرة التوطين، فلا غرابة في فشل وكالة الأونروا وعجزها بأي شكل من الأشكال عن الشروع في عملية دمجهم وتوطينهم. وإذا كانت شخصية وطنية مرموقة مثل موسى العلمي عاجزة عن إنقاذ اللاجئين الفلسطينيين من جحيم المخيمات، فإنه من البديهي جداً أن يكون مخطط توطينهم ودمجهم في بلدان أخرى محكوماً عليه بالفشل منذ البداية. بالتالي كان اللاجئون الفلسطينيون واعين ومدركين تماماً لعواقب اختياراتهم، وكانوا متشبّثين بِموقفهم الثابت والرافض لوجود دولة إسرائيل، وبأنهم لن يغيروا موقفهم حتى لو كان الثمنُ هو بَقاؤهم في مخيمات اللجوء إلى الأبد. [68]

ومع حلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1958م بدأت شائعات قوية تنتشر في نيويورك تقول بأن الولايات المتحدة الأمريكية بصدد إعفاء وكالة الأونروا من مهامها لأنها فشلت في إحراز أي تقدم يذكر في تأدية المهام الموكلة إليها. وخلال تلك الفترة توجّه السفير السعودي عبد الله الخيّال إلى مقر وزارة الخارجية الأمريكية وفي جعبته عرض مُغرٍ جداً. والسفير عبد الله الخيال هو رجل يسحرك بنَظَراتِهَ التي تخترق زجاج نظّاراتِهِ السميكة ذات الإطار الأسود العريض، فالتقى بجميع السفراء العرب في الولايات المتحدة ثم طَلَب لقاء وكيل وزير الخارجية الأمريكي كريستيان هيرتر في مدينة واشنطن ليبلغ الإدارة الأمريكية برسالة واضحة وصريحة بالنيابة عن العرب.

ثم بدأ السفير عبد الله الخيال حديثه مؤكداً بأنه يمثل جميع السفراء العرب، في إشارة منه إلى الثمن الباهظ الذي سيتم دفعه إذا ما رفضت الولايات المتحدة مَطالبه، معبراً عن قناعته المطلقة بأن الولايات المتحدة معنية فعلاً بتوثيق وتوطيد علاقاتها مع العالم العربي. فواشنطن - على حدِّ تعبيره - عليها أن تتوقف عن ارتكاب نفس الأخطاء الفادحة التي ارتكبتها في الماضي، وأضاف بأن إعفاء وكالة الأونروا من مهامها سينتج عنه ردود فعلٍ سلبية في البلدان العربية [69]، واختتم كلامه مُشدداً على أن الدول العربية لا ترغب في حدوث أي تغييرات على عمل وكالة الأونروا، وبأنهم يريدونها أن تستمر في تأدية مهامها إلى أن يتم التوصل إلى "حلّ" للقضية.

وكان كريستيان هيرتر رجل سياسة ينتمي إلى الحزب الجمهوري عن ولاية ماساتشوستس، كما كان معروفاً بأناقته وارتدائِهِ دوماً لربطة عنق أنيقة على شكل فراشة (ببيونة). وتساءل في مستهلّ حديثه مع السفير السعودي عن "الأخطاء التي ارتكبتها الولايات المتحدة في الماضي"، ليجيبه السفير عبد الله الخيال بأن هذه الأخطاء تتمثل في الدعم الأمريكي لقرار التقسيم. كما أعرب هيرتر عن أن احتمالية استمرار الولايات المتحدة في تمويل الأونروا ستتضاعف في حالة واحدة، وهي أن تبدي الدول العربية رغبتها في مناقشة حلّ شامل وعلى نطاق واسع، موضحاً بأن الولايات المتحدة ستكون سعيدة فعلاً لو قام العرب بتعيين ممثل عنهم للجلوس على طاولة المفاوضات ومناقشة الحلول المطروحة على الطاولة من قبل العرب، وبأن الولايات المتحدة مستعدة لمناقشة هذه الحلول مع الجانب الإسرائيلي. فأجاب السفير عبد الله الخيال قائلا بأن العرب يرفضون الجلوس على طاولة واحدة مع الإسرائيليين، وبأنه يتعين على واشنطن أن تمارس المزيد من الضغوطات على إسرائيل كي تلتزم بالقرارات الدولية بدلاً من الضغط المتواصل على العرب من أجل الدخول في محادثات مع الإسرائيليين. [70]

لكن الولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك المرحلة كانت مُدركة بأنه قد آن الأوان لإيقاف عمل وكالة الأونروا، حيث تعالت الأصوات في أروقة صنع القرار في واشنطن مطالبةً بعدم مواصلة دعمها بعد عقد من المبالغ المالية الضخمة التي لم تساهم بأي شكل من الأشكال في حل قضية اللاجئين. لقد كانت معالم الإحباط الأمريكي بخصوص عمل وكالة الأونروا واضحة جداً، خاصة وأن الجهود الأمريكية في نفس الفترة لإعادة توطين النازحين من أوروبا وكوريا كانت في قمة نجاحها وخلال سنوات معدودة، لكن الفرق

الوحيد بين الحالتين والذي تسبب في فشل جهود توطين اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط هو انعدام التعاون من قبل الدول العربية والفلسطينيّين على حد سواء.

وفي هذا السياق أبدى القائم بأعمال السفارة الأمريكية في الأردن ديفيد فريتسلان ملاحظاته حول عمل وكالة الأونروا عبر رسالة تلغرام مُفصّلة أرسلها إلى وزارة الخارجية الأمريكية عام 1952م، وتبدأ الرسالة بالعبارات الآتية: "إنني مُنزعجٌ جداً من فشل الأونروا في تحقيق أي تقدّم يُذكر في الأردن من أجل حلّ قَضية اللاجئين الفلسطينيين". فالحكومةُ الأردنية - على حدِّ تعبيره- كانت ترفض التعاون بأي شكل من الأشكال، الأمر الذي أدى لإهدار مبالغ مالية ضخمة شهراً تلو الآخر في الإنفاق على اللاجئين دون إحراز أي تقدم يذكر لتحقيق استقلاليتهم بالتالي شَطَبهم من لائحة المستفيدين من الإعانات والمساعدات الدولية خلال مرحلة لاحقة. وتبعاً لملاحظات ديفيد فريتسلان فإنه كان ينبغي على الدول العربية أن تكون صريحة مع اللاجئين الفلسطينيين وتوضِّحَ لهم وجود احتمالية ضئيلة لعودتهم إلى ديارهم بالرغم من القرارات الدولية المتعلقة بهذا الشأن والوعود العربية التي تعِدهم بذلك، لكن الدول العربية لم تقم بذلك بأي شكلٍ من الأشكال. فبالرغم من تظاهر جامعة الدول العربية بأنها تدعم جهود توطين اللاجئين الفلسطينيين إلا أنّ سياساتها المطبقة على أرض الواقع كانت قائمة بالأساس على إحباط أي محاولة لتوطينهم. والخلاصة التي وضّحها فريتسلان في ملاحظاته تتمثل في الآتي: "إنّ الهدف الرئيسي من هذه السياسة ببساطة هو إطالة أمد قضية اللاجئين الفلسطينيين والحفاظ على وجودها قدر الإمكان على أمل أن تكون هذه القضية سبباً في القضاء على دولة إسرائيل". [71]

كما وذكر ديفيد فريتسلان عبر ملاحظاته لقاءاته مع عدد من المسؤولين البريطانيين موضحاً مواقفهم ووجهات نظرهم التي يتبناها مكتب الشؤون الخارجية في لندن والمشابهة لوجهات نظره في هذا الشأن، موضحاً بأنّ البريطانيين كانوا يدرسون إمكانية توجيه تحذير رسمي للدول العربية بإيقاف الدعم الغربي لوكالة الأونروا في الاجتماع القادم للجمعية العامة للأمم المتحدة أواخر عام 1952م في حال لم يغير العرب من سياساتهم وسلوكياتهم بخصوص هذه القضية، الأمر الذي من شأنه أن يلقي بعبء اللاجئين كاملاً على عاتق الدول العربية. بالتالي كان البريطانيون يأملون بأن تهديداً كهذا من شأنه أن يشجع الدول العربية على الاهتمام أكثر باللاجئين الفلسطينيين والموافقة على التعاون مع الجهود الدولية المبذولة لحلّ قضيتهم. [72]

لكن ديفيد فريتسلان كان يعي تماماً حجم العقبات السياسية والصعوبات الشديدة التي ستواجه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أثناء محاولتهم دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار قرار ما. وتبعاً لوجهة نظر فريتسلان فإن الدول العربية لن تستجيب للتهديدات مهما حدث، لكن الأسوأ من هذا هو أن الغرب لم يتمكّن من تنفيذ تهديداته لأنها ستستفزُّ حالةً من الغضب الشعبي في أرجاء العالم العربي وخارجه أيضاً خاصةً في آسيا وأمريكا اللاتينية، موضحاً هذه النقطة في ملاحظاته حين قال: "قد لا يكون من الصوّاب أن تتجّه الأمور إلى هذا المنحى حتى لا تقف هذه الدول في موقف العِداء لنا خاصة في قضايا نعتبرها أهمّ وأكبر من ذلك بكثير" [73] .وما قَصَده ديفيد فريتسلان بعبارة "قضايا نعتبرها أهمّ وأكبر من ذلك بكثير" فإنه بطبيعة الحال كان يُشير للمصالحِ الجيوستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة. وفي عام 1952م - أي نفس العام الذي دوّن فيه فريتسلان هذه الملاحظات - فقد

تم انتخاب دوايت أيزنهاور لمنصب رئاسة الولايات الأمريكية، وبمجرد تولّيه المنصب مطلع عام 1953م قام بتعيين جون فوستر دالاس وزيراً للخارجية، وكان هذان الرجلان يضعان نصب أعينهما هدفاً استراتيجياً واحداً وهو تدمير الشيوعية ووضع حدّ لها، واضعين هذا الهدف على رأس سلم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية.

وبينما كانت إدارة الرئيس ترومان تركز على منطقتي أوروبا وآسيا، فقد كانت إدارة الرئيس أيزنهاور تنظر للشرق الأوسط على أنه الساحة الرئيسية لمواجهة الاتحاد السوفياتي. ومن وجهة نظر أيزنهاور فإنه "لا يوجد مكان في العالم يحظى بتلك الأهمية الاستراتيجية"، فالموقِعُ الجغرافي للمنطقة وأهمية احتوائها على البترول كانا سببين وَجيهين لجعل القادة الأمريكيين في واشنطن يعتقدون بأن ازدهار ونمو العالم الغربي بأسرهِ يعتمد على منطقة الشرق الأوسط، ولهذا السبب تحديداً لم يدخر الغرب جهداً في تكوين صداقات جديدة في هذه المنطقة ومنع السوفييت من بسط سيطرتهم عليها. [74]

لكن الأصدقاء الجدد الذين حاولت إدارة أيزنهاور كسب صداقتهم كانوا الدول العربية، لا إسرائيل. فَخِلال زيارته الأولى للشرق الأوسط عام 1953م، صرّح دالاس من قلب العاصمة اللبنانية بيروت بأن الولايات المتحدة الأمريكية تطمح لـ "تبنّي سياساتٍ جديدة أكثر عدالةً من تلك التي اتخذتها في السابق"، وبانها مستعدة لاتّخاذ إجراءات جديدة لـ "كبح العدوان الإسرائيلي". أما في القاهرة، فقد أكَّدَ دالاس للرئيسَ المصري جمال عبد الناصر بأن إدارة الرئيس أيزنهاور الجمهورية لن تقفَ في صفّ اليهود مثلما كانت تفعل إدارةِ الرئيس ترومان الديمقراطية. وقد كان دالاس يعتبر بأن البيت الأبيض كان مؤيّداً للصهيونية بشكل مبالغ فيه في عهد الإدارة السابقة، الأمر الذي تسبب في إشعال فتيل الغضب في العالم العربي، وهو ما كان يستغلّه السوفييت لصالحهم خلال تلك الفترة. وفي السنة ذاتها عَلّقت الإدارة الأمريكية مساعداتها الاقتصادية لإسرائيل. [75]

إنّ مواقف الرئيس الأمريكي أيزنهاور ووزير خارجيته دالاس المُؤيِّدة للعرب نابعة من تصورهم أن الطريقة الوحيدة للتصدّي للمَدِّ السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط هي الابتعاد عن مُحاباة إسرائيل. بالتالي كانت سياسة التّودُّد إلى العرب ومحاولة استرضائِهم هي الملامح البارزة للسياسة الخارجية الأمريكية طيلة عقدٍ من الزمان، هذه السياسة التي بلغت أوجها خلال حرب عام 1956م، حين هددت الولايات المتحدة بفرض عقوبات صارمة جداً على إسرائيل وطردها من الأمم المتحدة بهدف إجبارها على توقيع اتفاقية لوقف إطلاق النار. ولم يتوقَّف الأمر عند ذلك الحدّ، إذ هدَّدَت واشُنطن بمنع إيصال التبرعات الخاصة التي يجمعها عادةً يهود أمريكا لصالح إسرائيل. في الوقت ذاته حاولت الولايات المتحدة إغراء الرئيس المصري جمال عبد الناصر وإبعاده عن الاتحاد السوفياتي من خلال عقود لتزويده بأسلحة ثقيلة ومُتطورة، أما طلبات إسرائيل لشراء الأسلحة المتطورة خلال فترة الخمسينيات فكان يتم رفضها على الفور.

وقد كانت هذه هي المنهجية التي اتّبعها الرئيس الأمريكي أيزنهاور طيلة فترة رئاسته لتحقيق المقاربة والتسوية في الشرق الأوسط، أما الغاية من اتباع منهجية كهذه فقد وضحها وزير خارجيته جون دالاس مُشيراً إلى أنّ أي توجّهٍ يُحابي إسرائيل من شأنه أن يقوّض من مدى التأثير الغربي على منطقة الشرق الأوسط، لأن "شعوب المنطقة ستظنُّ أن السياسات الأمريكية خاضِعة لتأثير اليهود ونفوذهم

في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي حالة كهذه فإن الأمل الوحيد للدول العربية سيكون عبر توطيد علاقتهم بالاتحاد السوفياتي". [76]

لكن الجهود الأمريكية الحثيثة التي كانت تصبّ في هذا الاتّجاه فشلت فشلاً ذريعاً هي الأخرى، إذ كان صناع القرار والسياسة الخارجية الأمريكية يعتقدون بأن إسرائيل هي حجر العثرة الوحيد الذي يقف في طريق بناء علاقات إيجابية مع العالم العربي، وفي حال ازالوا حجرة العثرة هذه فإن العالم العربي سيتصدّى للمد السوفياتي ويمنع السوفييت من السيطرة على المنطقة. بالتالي لم يُحَقّق الأمريكان أي إنجازات تُذكر مع نهاية هذا العقد من الزمان، وما حدث كان عكس ما يرغب الأمريكان في تحقيقه، إذ انخفضت شعبية الغرب في منطقة الشرق الأوسط وازدادت وتيرة التقرّب لشعوب المنطقة من السوفييت، فيما واصل الرئيس المصري جمال عبد الناصر استيرادهِ لشحنات الأسلحة الثقيلة من الاتحاد السوفياتي، ناهيك عن فشل واشنطن في بناء صداقات جديدة لها في الشرق الأوسَط. [77]

أما بالنسبة لقضية اللاجئين الفلسطينيين فقد اتفق البعض مع آراء فريتسلان ورأوا بأن وكالة الأونروا صارت مجرد أداة سياسية تهدفُ إلى إطالة أمد قضية اللاجئين الفلسطينيين. ومن أيّدوا آراء ومواقف فريتسلان كانوا مَسؤولي وكالة الأونروا أنفسهم، والذين كانوا يحذرون مراراً وتكراراً طيلة فترة خمسينيات القرن الماضي من أن جهود وكالة الأونروا تسير في طريق مسدود، الأمر الذي يستدعي إعادة نظر وتقييم لطبيعة أعمالها والهدف من وجودها. وكانوا قد أوصوا أصلاً في تقريرهم السنوي نهاية عام 1953م بضرورة تخفيض مهامّ وأعمال الأونروا ونقل جميع عملياتها لتكون تحت مسؤولية الدول العربية. [78]

وبعد مرور عام تقريباً، وبعد ان استشعر القائمون على وكالة الأونروا بانها ضلَّت طريقها وابتعدت عن الأهداف المناطة بها، طالب رئيس الوكالة الجمعية العامة للأمم المتحدة بضرورة إعادة توضيح أهداف وكالة الأونروا، كما طالب مرة أخرى في تقريره السنوي لعام 1956م الجمعية العامة بإعادة النظر في اختصاصات وكالة الأونروا وتوضيح الغاية من وجودها في ظلّ الأزمة التي تمرّ بها وعدم وجود أي شكل من أشكال التعاون من قِبل الدول العربية. [79] ونتيجة للعراقيلِ المعقدة التي تضعها الدول العربية في طريق وكالة الأونروا، فقد حذّر مدير الوكالة قائلاً: "على ضوء الظروف المعقدة لعمل الأونروا والتي تحول دون تحمّل الجهات المعنية لِمسؤوليّاتها، فإنه ينبغي أن يتم تعليق عمل الوكالة وإيقاف العمليات التي تقوم بها في المنطقة".[80]

وقد بلغت خيبة الأمل نتيجة فشل الأونروا ذروتها في خريفَ عام 1958م، حينها قرّر الأمريكان اتخاذ إجراءات صارمة ومختلفة تماماً عن السابق، خاصةً بعد أن قَدَّمَت البعثة الخاصة لدراسة منطقة الشرق الأدنى وأفريقيا تقريراً للكونغرس الأمريكي يحمل لهجة انتقاد لاذعة للدول العربية، تلك البعثة التي تمّ تكليفها بهذه المهمة من قبل لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس، وهذا بعض ما جاء في التقرير: "طالما أن الحكومات العربية لا ترغب في حل القضية إلا من خلال شروطها الخاصة، فإنه لا يوجد أي

حافزٍ يدفع الحكومات الأجنبية للاستمرار في تمويل وكالة الأونروا. فالدافعُ الإنساني الذي كان سبباً في إنشاء وكالة الأونروا صار يتحولّ شيئاً فشيئاً إلى سلاحٍ سياسيّ".[81]

وفي هذا السياق صَرَّح جورج ماكغريغور هاريسون أحد مبعوثي الولايات المتحدة الأمريكية في الأُمَم المتّحدة قائلاً بأن استمرار وجود وكالة الأونروا "ليس الأسلوب الصحيح للتعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين"، لأنّ عدد اللاجئين كان يتزايد بشكل جنونيّ على مدار العقد الماضي، أي منذ تأسيس وكالة الأونروا وبدء تعاطيها مع هذه القضية. كما ولم تنجح عملية توطينهم في المجتمعات التي يعيشون فيها رغم الجهود الجبارة التي بذلتها الوكالة في سبيل ذلك، مُشيراً إلى ان الدول المُموِّلة غير مستعدة لتحمل عبء هذه المساعدات الباهظة التي يُطلب منها تمويلها إلى الأبد. وباختصار فإن خلاصة القول للفكرة التي أراد جورج هاريسون إيصالها تكمن في ضرورة القيام بأمرٍ ما في سبيل تسريع وتيرة منح اللاجئين القدرة على إعالة أنفسهم بأنفسهم، ناهيك عن أن إطالة أمَدِ حالة البؤسِ والحاجة لملايين اللاجئين لأكثر من عقد من الزَّمنِ لَيسَت أمْراً جَيّداً عَلى الإطلاق، خصوصاً حين نكون واعين ومُدركين لحقيقة ما يحصل على أرض الواقع. [82]

وقد كانت وزارة الخارجية الأمريكية تنوي القيام بتوطين الغالبية العظمى من اللاجئين في الدول التي لجأوا إليها، لكن الولايات المتحدة كانت تنوي القيام بذلك بشكل مباشر هذه المرة، وذلك عبر إرسال الدعم الماليّ مُباشرةً إلى الدول العربية أو المنظمات الدولية المختصة بهذا الشأن والتي كانت موجودة أصلاً، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها. وبموجبِ هذه الخطة كان من المفترض أن تختفي وكالة الأونروا من حيز الوجود بمجرد إنهاء مهامها عام 1960م وتطبيق حلّ شامِل لقضية اللاجئين الفلسطينيّين، ذلك الحلّ الذي كان من المُفترض تنفيذه بحلول عام 1970م.

وبالرغم من أن الرؤية التي تستند إليها هذه الخطة كانت تقوم على منح اللاجئين حرية الاختيار بين التوطين أو العودة إلى إسرائيل، إلا أن عدد اللاجئين الذين كان سيُسمح لهم بالعودة إلى إسرائيل كان مائة ألف كحدّ أقصى (من أصل مليون لاجئ فلسطيني في تلك الفترة)، أما البقية فكان من المقرر أن يتم توطينهم في الدول العربية التي يتواجدون فيها. [83]

وقد كانت هذه الخطة سبّاقة في كونها أوّل مُقترحٍ من المقترحات التي تتجاهلُ تحذيرات الأونروا المتواصلة من حقيقة أن اللاجئين الفلسطينيّين متشبّثون بِموقفهم الثابت والذي يقوم على أن تحقيق "العدالة" بالنسبة لهم يعني العودة إلى دولة إسرائيل على وجه التحديد. فهذه الخطة التي تم اقتراحها عام 1958م كانت مبنية على افتراض أمريكي ساذج يقول بأن اللاجئين الفلسطينيين لا يرغبون أو بالأحرى لا يتوقعون أن يعودوا إلى إسرائيل على الإطلاق، وبأنهم لسببٍ أو لآخر سيقبلون بمقترح توطينهم في مكان آخر. لكن عدم إصغاء الدبلوماسيين الأمريكيين للمواقف التي كان اللاجئون الفلسطينيون يعبرون عنها بأنفسهم وبمنتهى الصراحة والجدية، جعلهم عاجزين عن إدراك حقيقة أن هذه المواقف التي أحبطت جهود الأونروا هي نفسُ المواقف التي ستحبطُ الخطة الأمريكية البديلة لوكالة الأونروا.

لكن كان هنالك مقترح آخر في جعبة واشنطن يقضي بإغلاق الأونروا وإقامة وكالة أممية جديدة محلها ذات صلاحيات محدودة بحيث تكون مختصّة في التمويل والمراقبة فحسب، أما إدارة البرامج المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين فكان من المفترض نقل مسؤوليتها إلى الدول العربية، بالتزامن مع حثّ دولة إسرائيل " على إبداء استعدادها لاتخاذ خطوات علنية وبشكل تدريجي حتى تثبت من خلالها اهتمامها وقدرتها على تحمل مسؤولية رعاية اللاجئين الفلسطينيين وإيجاد حلّ لقضيتهم". وفي سياق هذا المقترح فإن الدول العربية ستقوم بتقديم طلبات تمويل بشكل سنويّ إلى الوكالة الجديدة استناداً إلى المشاريع التي ينوون تنفيذها، أما الوكالة فكان من المفترض أن تقدّم تقارير سنوية ومفصلة حول ما يتم إحرازه من تقدّم وإنجاز. بالتالي كانت نوايا واشنطن واضحة للغاية: أن تخلق حالة من الزخم الذي يقود مجريات الأحداث نحو إيجاد حل دائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين وأن تنقُلَ هذه المسؤولية إلى الدول العربية. وبحسب ما دوّنه وكيل وزارة الخارجية الأمريكي كريستيان هيرتر حول هذه النقطة فإن هذا الموقف الأمريكي "كان مُبرّراً جداً في ظل عدم وجود أي تقدّم يُذكر على طريق التوصل إلى حلّ لقضية اللاجئين الفلسطينيين على مدار العقد الماضي. وأن استمرار عمل وكالة الأونروا بوضعها الحالي لا يعتبر الطريق الصحيح للتعامل مع هذه القضية من الآن وصاعداً". [84]

بالتالي فإن الإدارة الأمريكية كانت تريد عبر هذين المقترحين ان ترسل رسالة واضحة مفادها بأن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في مواصلة دعم وتمويل عملية توطين اللاجئين الفلسطينيين وتأهيلهم ودمجهم في المجتمعات التي لجأوا إليها، وبأنها لم تتخلّ عن دعمها للاجئين. في الوقت نفسه كانت تريد أن تكون واضحة جداً بشأن عدم فعالية وكالة الأونروا وبأنها لم تحقق أي شيء على أرض الواقع سوى إطالة أمد قضية اللاجئين الفلسطينيين، بالتالي لم يكن لدى واشنطن أي سبب مقنع يدعوها للاستمرار في تمويلها.

إن الخطاب الذي ألقاه جورج ماكغريغور هاريسون أمام الأمم المتحدة بالتزامن مع مُقترحات إغلاق الأونروا أدَّت إلى إثارة ردود أفعال غاضبة من قبل العرب، حيث وضَّح مدير وكالة الأونروا بأن المسؤولين العرب "شعروا بالصدمة الشديدة" من موقف واشنطن من هذا الأمر، معتبرين أن إغلاق الوكالة يعني تخلي الأمم المتحدة عن مسؤوليتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين. كما كانوا يعتقدون بأن اتباع هذه السياسة سيجبر الدول العربية على قبول اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم في بلدانهم، الأمر الذي اعتبروه ضربة موجعة للموقف السياسي العربي بل وللوضع السياسي في الدول العربية. [85]

لكن كِبار المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية كانوا ثابتين على موقفهم بغض النظر عن النتائج، معتبرين أن الصدمة التي شعر بها العرب تعدّ عنصراً أساسياً حتى يكون من الواضح للجميع بأنهُ الحصول على الدعم المالي الأمريكي ليس بالأمر السهل على الإطلاق. كما كان واضحاً للجميع بأن الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد لم يكن راضياً عن حال وكالة الأونروا الذي كانت عليه في تلك الفترة. والحال نفسه بالنسبة للرئيس الأمريكي أيزنهاور الذي اعترف في رسالة بعثها إلى وزارة الخارجية الأمريكية عن رغبته في إحداث تغييرات وإصلاحات جذرية على وكالة الأونروا، ومعبراً عن خيبة أمله من حقيقة أن

المقترحات المطروحة على الطاولة لإحداث هذا الإصلاح من شأنها أن تثير "ردود فعل غاضبة" لدى العرب. وأضاف بأن إصلاح وكالة الاونروا لن تحقق أي شيء سوى "إشعال فتيل قنبلة ديناميت جديدة ستنفجر في الشرق الأوسط". [86]

وفي كل مرّة كانت تنجح فيه الدول العربية في لوي ذراع المجتمع الدولي، كلما كانت تظهر ملامح العجز السياسي لدى الغرب (خاصة لدى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية)، تماماً مثلما تنبأ القائم بأعمال السفير الأمريكي في الأردن قبل سبع سنوات. وبالرغم من أن الإدارة الأمريكية لم تكن ترى أي جدوى في وجود وكالة الأونروا بواقعها الحالي في تلك الفترة، إلا أن إغلاقها كان خطوة حساسة جداً من شأنها أن تهدد مستقبل العلاقات بين واشنطن والعالم العربي. وعلى ضوء هذه الرؤية التي تبنتها إدارة أيزنهاور، فإن التوجه القائم على إصلاح وكالة الأونروا قد باء بالفشل وتحطم كلياً على يد الاعتبارات والمصالح الاستراتيجية الأمريكية. [87]

بالتالي أذعنت الولايات المتحدة الأمريكية لمطالب العرب وتركت وكالة الأونروا على حالها دون إصلاح. ومع حلول شهر كانون الأول/ديسمبر عام 1959م، أي بعد مضيّ عقد كامل على تأسيس وكالة الأونروا، صوَّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح قرار تمديد عمل الوكالة لمدة ثلاث سنوات أخرى. ورغم المعارضة التي كانت تُبديها الولايات المتحدة للأونروا إلا أنها صوتت لصالح قرار تمديد فترة عملها، بل وتخلى الأمريكيون عن أي مطالب إضافية بإصلاح الأونروا جراء الضغوطات الكبيرة التي مارستها جميع الدول العربية على الإدارة الأمريكية. ونتيجة لذلك، تغيرت الأجندة الرسمية لوكالة الأونروا ولم يعد هناك أي إصرار على مبدأ دمج وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الاقتصاد المحلي للدول التي يتواجدون بها للمنطقة عن طريق مشاريع الدمج وإعادة التأهيل. [88] وكانت تلك اللحظة التي "وقع فيها الفأس في الرأس" بعد أن سبق السيفُ العذل: فبعد عقد كامل من محاولات التوطين والمحادثات والجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية توقفت الأونروا عن محاولة تحقيق المهمة التي أُقيمت لأجلها، وصار الغرب مُجبراً على تمويل وكالة الأونروا بشكل مستمر بسبب الضغوطات السياسية التي كانت تمارسها الدول العربية، وليس بسبب اعتقاد الغرب بأنّ وكالة الأونروا قادرة على تحقيق أهدافها.

ونظراً للمعارضةِ الشرسة التي واجه بها اللاجئون الفلسطينيون والدول العربية مقترح التوطين، ونظراً لمخاوف الأونروا من عدم تعاونهم معها في تنفيذ عملية التوطين فقد قررت إدارة الأونروا تركيز جهودها على عملية التأهيل والتدريب المهني للاجئين الفلسطينيين على أمل أن يساهم ذلك في تحقيق نوع من الاستقرار والنمو الاقتصادي. [89] ومع مرور الوقت توسّعت دائرة التدريب المهني وصارت الأونروا توفر التعليم لأطفال اللاجئين وتخصّص موارد لبناء المدارس وتشغيل المعلمين. كما كان الأمريكيون يأملون في أن يساعد التعليم الذي يحظى به اللاجئون في عملية دمجهم في البلدان التي يعملون بها، بالتالي تقليل عدد المعتمدين على الإعانات الدولية، لكنهم لم يخبروا العرب بذلك. أما الدول العربية فقد رحبت بقرار تمديد الدعم الموجه للاجئين الفلسطينيين، دون إبداء أي نيّة لتوطينهم.

لقد كان القرار الصادر عام 1959م بتمديد عمل وكالة الأونروا والقضاء على جهود إعادة تأهيل وتوطين اللاجئين الفلسطينيين عبر المشاريع التنموية الشاملة في الدول العربية بمثابة نقطة التحول التي أنهت عقداً كاملاً من الصراع حول المهمة الحقيقية للأونروا بين الطرفين الرئيسيين اللذين قاما بتأسيسها.

بالتالي نجح العرب في إحباط كافة المساعي الأمريكية، إذ أجبرت الولايات المتحدة التي قامت بتمويل وقيادة جهود توطين اللاجئين على الاستسلام وتقبّل استمرارية وجود وكالة الأونروا كي لا تقوّض مصالحها في العالم العربي. ذلك لأن الولايات المتحدة قد أدركت بأنها في موقف يُجبرها على تقبل استمرار وجود الوكالة حتى لو لم تكن تحقق أية إنجازات ملموسة على أرض الواقع لأنها كانت مكتوفة الأيدي حيال هذه المسألة. أما العرب الذين لم يدّخروا جهداً لإحباط المساعي الأمريكية فقد حققوا مهمتهم بنجاح.

كما كانت تلك نقطة تحوّل مفصلية في تاريخ وكالة الأونروا، فمن تلك اللحظة وصاعداً كان بقاؤها نتيجة المزاوجة السياسية بين مصالح الولايات المتحدة ومصالح الدول العربية. أما الأونروا بذاتها فكانت كياناً فارغاً من أي مضمون ولم تحقق الأهداف السياسية لأي من الطرفين، لكن بقاءها بشكل عامّ كان أمراً يصب في مصلحة الجميع (عدا إسرائيل). ويظل هذا بحد ذاته يعتبر انتصاراً ساحِقاً من وجهة نظر العرب: فحتى لو لم يتم إجبار الأونروا إسرائيل على القبول بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلا أنه بإمكانها إطالة عمر قضيّتهم لعدة عقود لاحقة من الزمن. أما اللاجئون فكانوا يعتبرون الأونروا أكبر من كونها مجرد منظمة تمد لهم يد العون، فهي كانت بمثابة الختم الرسمي الذي يمنحه المجتمع الدولي لطموحاتهم بالعودة.

وعليه فقد أراد الأمريكيون تفكيك الوكالة لكنهم لم يكونوا مستعدين لدفع الثمن المتمثل في تدهور علاقاتهم مع العالم العربي. لذلك يظل التمويل السنوي للأونروا ثمناً مادياً رخيصاً تدفعه واشنطن مقابل الحفاظ على علاقاتها ومصالحها مع العالم العربي. ولم تدعي أي جهة على الإطلاق في أي من النقاشات المطروحة بخصوص تمديد عمل الأونروا بأن بقاء الوكالة بشكل دائم يعتبر أمراً ضرورياً من أجل تحسين الجوانب الأساسية في حياة اللاجئين الفلسطينيين. كما لم يدعي أحد بأن حالتهم الخاصة أو ظروفهم التاريخية التي جعلتهم لاجئين تتطلب أن يكون لديهم وكالة دائمة لرعايتهم. فهذه الادعاءات جميعها كانت نقاشات سياسية بحتة، شأنها شأن القرار الذي تمّ تمريره لتمديد عمل وكالة الأونروا. وعلى أرض الواقع فقد كان الجميع ينظرون لوكالة الأونروا على أنها مجرد أداة سياسية: إذ بالنسبة للغرب كانت أداةً لشراء صمت العالم العربي، وبالنسبة للعرب كانت أداةً لإطالة أمد الصراع مع إسرائيل، وبالنسبة للاجئين فقد كانت أداة وشاهِداً حياً يضمن عودتهم الحتمية إلى إسرائيل.

إن الدور الجديد الذي بدأت تلعبه وكالة الأونروا في الوقت الراهن قد تشكّل بفضل القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية في شهر كانون الاول/ديسمبر من عام 1959م، والذي ظل حتى عام 2018م بمثابة المحاولة الوحيدة التي قامت بها الإدارات الأمريكية المتعاقبة لمساءلة ومحاسبة وكالة الأونروا عمّا تقوم به من أعمال. ومنذ تلك الفترة أصبح تجديد مهام وكالة الأونروا بمثابة أمرٍ شبه تلقائي يكرر نفسه كل عام، ناهيك عن أن أجندة الأونروا لا تتضمن أي محاولات جدية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة لهم منذ تلك الفترة حتى وقتنا هذا. بالتالي صارت وكالة الأونروا مقوّماً أساسياً وثابتاً من مقوِّمات الوجود والحياة في الشرق الأوسط، وضمان وجودها صار أمراً حتمياً كحتمية وجود الشمس في كبد السماء.

في الوقت نفسه لم يكن بوسع إسرائيل سوى متابعة مُجريات هذه الأحداث والتطورات عن بُعد. والإدارة الأمريكية صارت تعتبر وكالة الأونروا بمثابة شوكةٍ تقف في حلقها، فلا هي قادرة على ابتلاعها ولا على تقيؤها رغم أنها مُقتنعةٌ تماماً بأنّ وجودها في وقتنا الحالي يُقوِّضُ جميع المحاولات لحلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين. لكن الإدارة الأمريكية كانت تُعزّي نفسها بحقيقة أن وكالة الأونروا لا تمنح العرب أي منافِعَ حقيقية على أرض الواقع وبأن وجودها لا يُلحِقُ الضرر بأي جانبٍ، لأنها وقبل كل شيء تظلّ وكالة تابعة للإدارة الدولية، لكن هذه الرؤية الساذجة لواقع الأونروا سرعان ما سيثبت أنها خاطئة جداً بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

قائمة الملاحظات والمصادر والحواشي

1. United Nations Assistance to Palestine Refugees, Interim Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, General Assembly Official Records: Fifth Session, Supplement no. 19 (A/1451/Rev.1), New York, 1951, A/1451/ Rev.1, October 6, 1950, https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/EC8DE7912121FCE5052565B1006B5152.

2. Geoffrey Furlonge, Palestine Is My Country—The Story of Musa Alami (London: John Murray, 1969), 167–220.

3. Kennett Love, "Arab 'Moses' Teaches Orphans to Make Jordan Desert Bloom," New York Times, May 7, 1955.

4. Alami, "The Lesson of Palestine."

5. Love, "Arab 'Moses' Teaches Orphans to Make Jordan Desert Bloom."

6. Ibid. 80–81 .نفس المصدر، ص

7. Buehrig, The UN and the Palestinian Refugees, 37.

8. Quoted in Schechtman, The Arab Refugee Problem, 43.

9. United States National Archives and Records Administration (NARA), RG 59, Lot File 53D 468, Records of the Bureau of Near Eastern, South Asian and African Affairs, quoted in Michael R. Fischbach, "The United Nations and Palestinian Refugee Property Compensation," Journal of Palestine Studies 31, no. 2 (Winter 2002): 37.

10. Foreign Office Minute, July 23, 1949, quoted in Tovy, Israel and the Palestinian Refugee Issue, 76.

11. The British Embassy to the Department of State, September 1, 1949, quoted in ibid., 76. See also UNGAOR Fifth Session, Ad Hoc Political Committee 61st meeting, November 29, 1950, A/AC.38/SR.61, para. 41.

12. UNGAOR Fifth Session, Ad Hoc Political Committee 35th meeting, November 7, 1950, A/AC.38/SR.35, quoted in Schechtman, The Arab Refugee Problem, 72; UNGAOR Fifth Session, Ad Hoc Political Committee 64th meeting, November 30, 1950, A/AC.38/SR.64, quoted in ibid., 72–73.

13. "Oral History Interview with George C. McGhee," June 11, 1975, Harry S. Truman Library & Museum Website, https://www.trumanlibrary .org/oralhist/mcgheeg.htm.

14. United Nations General Assembly, United Nations Conciliation Commission for Palestine Fourth Progress Report, A/992 (September 22, 1949), annex I; Tovy, Israel and the Palestinian Refugee Issue, 73.

15. Tovy, Israel and the Palestinian Refugee Issue, 25–26.

16. Quoted in Albion Ross, "Clapp in Warning on Arab Refugees," New York Times, September 16, 1949; Albion Ross, "Arabs Use Mission to Air Conflicts," New York Times, September 17, 1949.

17. Quoted in Schechtman, The Arab Refugee Problem, 45; Dennis C. Howley, The United Nations and the Palestinians (New York: Exposition Press, 1975), 19.

18. Albion Ross, “U.N. Mid-East Unit Facing Hostility,” New York Times, September 3, 1949.

19. United Nations Relief for Palestine Refugees, or UNRPR.

20. Schechtman, The Arab Refugee Problem, 47–48; “Clapp Mission Faces New Arab Opposition,” New York Times, September 9, 1949.

21. Quoted in Al-Husseini, “The Arab States and the Refugee Issue: A Retrospective View,” 5.

22. Ibid., 4 .نفس المصدر، ص

23. Ibid., 5 .نفس المصدر، ص

24. United Nations General Assembly, “First Interim Report of the United Nations Economic Survey Mission for the Middle East” (November 16, 1949).

25. Quoted in Schechtman, The Arab Refugee Problem, 51.

26. Tovy, Israel and the Palestinian Refugee Issue, 80.

27. Al-Husseini, “The Arab States and the Refugee Issue,” 5–7.

28. UN General Assembly Resolution 302, Assistance to Palestine Refugees, A/RES/302(IV) (December 8, 1949); Husseini, “The Arab States and the Refugee Issue,” 7.

29. “Statute of the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees,” UNGAR 428(V), December 14, 1950, A/RES/428(V). Proviso 2(e) of the statute “calls upon Governments to cooperate with the United Nations High Commissioner for Refugees,” among other things by “promoting the assimilation of refugees, especially by facilitating their naturalization.”

30. To support the South Korean Government in its task of reconstruction, the General Assembly created the UN Korean Reconstruction Agency (UNKRA) by its Resolution 401 on December 1, 1950. UNKRA started its program 180 days after the cessation of hostilities. See, for example, Gene M. Lyons, “American Policy and the United Nations’ Program for Korean Reconstruction,” International Organization 12, no. 2 (Spring 1958): 180–192.

31. “Remarks of the Egyptian Representative,” UNGAOR, 3rd Committee, 5th Session, 328th meeting, para. 39, A/C.3/SR.328.

32. “Remarks of the Saudi Arabian Representative,” UNGAOR, 3rd Committee, 5th Session, 328th meeting, para. 52, A/C.3/SR.328.

33. Brenda Goddard, “UNHCR and the International Protection of Palestinian Refugees,” Refugee Survey Quarterly 28, nos. 2–3 (2010): 477–486.

34. “Remarks of the Lebanese Representative,” UNGAOR, 3rd Committee, 5th Session, 328th meeting, para. 47, A/C.3/SR.328; see also Akram, “Palestinian Refugees and their Legal Status.”

35. “Remarks of the Lebanese Representative,” UNGAOR, 3rd Committee, 5th Session, 328th meeting, para. 41, A/C.3/SR.328.

36. “Statement to the Special Political Committee of the United Nations General Assembly” by Ambassador Abba Eban, November 17, 1958, http://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/mfadocuments/yearbook1/pages/11%20statement%20to%20the%20special%20political%20 committee%20of.aspx.

37. Quoted in B. S. Chimni, “From Resettlement to Involuntary Repatriation: Towards a Critical History of Durable Solutions to Refugee Problems,” Refugee Survey Quarterly 23, no. 3 (2004): 55–73; Jeff Crisp, “The Local Integration and Local Settlement of Refugees: A Conceptual and Historical Analysis” (New Issues in Refugee Research, working paper no. 102, UNHCR, April 2004).

38. Richard Robbins, “The Refugee Status: Challenge and Response,” Law and Contemporary Problems 21, no. 2, (Spring 1956): 311–333.

39. Ibid., 324; Susan F. Martin, International Migration: Evolving Trends from the Early Twentieth Century to the Present (New York: Cambridge University Press, 2014), 78–79.

40. Adelman and Barkan, No Return, No Refuge, 12.

41. Pertti Ahonen, “Domestic Constraints on West German Ostpolitik: The Role of the Expellee Organizations in the Adenauer Era,” Central European History 31, no. 1 and 2 (March 1998): 36.

42. Ibid. 31–63 نفس المصدر، ص

43. Quoted in Andrew Demshuk, “What Was the ‘Right to the Heimat’? West German Expellees and the Many Meanings of Heimkehr,” Central European History 45, no. 3 (September 2012): 523–556.

44. See Ahonen, “Domestic Constraints on West German Ostpolitik”; Demshuk, “What was the ‘Right to the Heimat’?”

45. Adam Bromke and Harald von Riekhoff, “The West German-Polish Treaty,” The World Today 27, no. 3 (March 1971): 124–131; Andrew J. Pierre, “The Bonn-Moscow Treaty of 1970: Milestone or Mirage?” Rus- sian Review 30, no. 1 (January 1971): 17–26.

46. Furlonge, Palestine Is My Country, 182–186; Cecil A. Hourani, “Experimental Village in the Jordan Valley,” Middle East Journal 5, no. 4 (Autumn 1951): 497–501.

47. Howley, The United Nations and the Palestinians, 22–23.

48. Ibid., 23, 28; Maya Rosenfeld, “From Emergency Relief Assistance to Human Development and Back: UNRWA and the Palestinian Refugees, 1950–2009,” Refugee Survey Quarterly 28, nos. 2 and 3 (2010): 294–295; UN General Assembly Resolution 393, Assistance to Palestine Refugees, A/RES/393(V) (December 2, 1950).

49. P. Forsythe, “UNRWA, the Palestine Refugees, and World Politics: 1949–1969,” International Organization 25, no. 1 (Winter 1971): 38–39.

50. Rosenfeld, “From Emergency Relief Assistance to Human Development and Back,” 295; UN General Assembly Resolution 513, Assistance to Palestine Refugees, A/RES/503(VI) (January 26, 1952).

51. Howley, The United Nations and the Palestinians, 26–28.

52. Quoted in Tovy, Israel and the Palestinian Refugee Issue, 180.

53. Al-Husseini, "The Arab States and the Refugee Issue," 8–10; United Nations General Assembly, Annual Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East Covering the period 1 July 1956 to 30 June 1957, A/3686 (June 30, 1957), annex D, para. 29; see also United Nations, General Assembly, Annual Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East Covering the period 1 July 1953 to 30 June 1954, A/2717 (June 30, 1954), annex C, para. 56; United Nations General Assembly, Annual Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East Covering the period 1 July 1951 to 30 June 1952, A/2171 (June 30, 1952), para. 62; Tovy, Israel and the Palestinian Refugee Issue, 174–175.

54. Montagu-Pollock to Furlonge, November 28, 1950, quoted in Jacob Tovy, On Its Own Threshold: The Formulation of Israel's Policy on the Palestinian Refugee Issue, 1948–1956 (Beersheba: Ben-Gurion University of the Negev), 241 [Hebrew]; see also United Nations General Assembly, Annual Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East Covering the period 1 July 1955 to 30 June 1956, A/3212 (June 30, 1956), paras. 33–36.

55. Tovy, Israel and the Palestinian Refugee Issue, 178–180.

56. United Nations General Assembly, Annual Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East Covering the period 1 July 1952 to 30 June 1953, A/2470 (June 30, 1953), para. 61; United Nations General Assembly, Annual Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East Covering the period 1 July 1956 to 30 June 1957, A/3686 (June 30, 1957), annex D. para. 1; see also Tovy, Israel and the Palestinian Refugee Issue, 174.

57. "Israel Committed to Peace," Address to the General Assembly by Foreign Minister Golda Meir, October 7, 1957,
http://mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/MFADocuments/Yearbook1/Pages/1%20Israel%20Committed%20to%20Peace%20-%20Address%20to%20the%20Gener.aspx.

58. Al-Husseini, "The Arab States and the Refugee Issue," 9.

59. United Nations General Assembly, Assistance to Palestine Refugees: Annual Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, A/1905 (September 28, 1951), paras. 34–38, 44; Howley, The United Nations and the Palestinians, 58–59.

60. United Nations General Assembly, Assistance to Palestine Refugees: Annual Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, A/1905 (September 28, 1951), para. 34.

61. Ibid., paras. 34 and 38 .نفس المصدر، ص 34 و ص

62. Ibid., para. 38.نفس المصدر، ص

63. Ibid., para. 36.نفس المصدر، ص

64. Fred C. Bruhns, "A Study of Arab Refugee Attitudes," Middle East Journal 9, no. 2 (Spring 1955): 130–138.

65. “U.N. Agent Attacked by Arab Refugees,” New York Times, May 25, 1950; “U.N. Office in Syria Blasted,” New York Times, September 16, 1950; “Refugee Office Attacked,” New York Times, June 23, 1951; How- ley, The United Nations and the Palestinians, 30–31.

66. Ahmad Shukeiri quoted in New York Times, April 4, 1966, quoted in Howley, The United Nations and the Palestinians, 31; see also Milton Viorst, Reaching for the Olive Branch: UNRWA and Peace in the Middle East (Washington, DC; Bloomington: Middle East Institute; Indiana University Press, 1989), 37–38; Bruhns, “A Study of Arab Refugee Attitudes,” 136–137.

67. Furlonge, Palestine Is My Country, 188–191.

68. Alami rebuilt his farm within a few months, but it was done in a minor way and no longer in the specific context of rehabilitating refugees.

69. FRUS, 1958–1960, Arab-Israeli Dispute; United Arab Republic; North Africa, Volume XIII, eds. Suzanne E. Coffman, and Charles S. Sampson (Washington, DC: Government Printing Office, 1992), Document 48.

70. Ibid.نفس المصدر

71. FRUS, 1952–1954, The Near and Middle East, Volume IX, Part 1, eds. Paul Claussen, Joan M. Lee, and Carl N. Raether (Washington, DC: Government Printing Office, 1986), Document 418.

72. Ibid.نفس المصدر

73. Ibid.نفس المصدر

74. Ross, Doomed to Succeed, loc. 1024, Kindle.

75. Ross, Doomed to Succeed, loc. 668, Kindle.

76. Ross, Doomed to Succeed, loc. 889, Kindle.

77. Ross, Doomed to Succeed, chapter 2, Kindle.

78. United Nations General Assembly, Assistance to Palestine Refugees: Annual Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East Covering the Period 1 July 1952 to 30 June 1953, A/2470 (June 30, 1953), para. 19.

79. United Nations General Assembly, Annual Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East Covering the period 1 July 1953 to 30 June 1954, A/2717 (June 30, 1954), sec. V, para. 58.

80. United Nations General Assembly, Annual Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East Covering the period 1 July 1955 to 30 June 1956, A/3212 (June 30, 1956), para. 84.

81. Quoted in Howley, The United Nations and the Palestinians, 28–29.

82. US Participation in the U.N.: Report by the President to the Congress for the Year 1958 (Washington, DC: US Government Printing Office, 1959), 72.

83. FRUS, 1958–1960, Arab-Israeli Dispute; United Arab Republic; North Africa, Volume XIII, eds. Suzanne E. Coffman, and Charles S. Sampson (Washington, DC: Government Printing Office, 1992), Document 47.

84. Ibid., Document 69 نفس المصدر، وثيقة رقم

85. Ibid., Document 52 نفس المصدر، وثيقة رقم

86. Ibid., Document 52, Document 82 نفس المصدر، وثيقة رقم 52 ووثيقة رقم

87. Forsythe, “UNRWA, the Palestine Refugees, and World Politics,” 26–45.

88. UN General Assembly Resolution 1456, United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees, A/RES/1456(XIV) (December 9, 1959).

89. FRUS, 1958–1960, Arab-Israeli Dispute; United Arab Republic; North Africa, Volume XIII, eds. Suzanne E. Coffman, and Charles S. Sampson (Washington, DC: Government Printing Office, 1992), Document 171; UN General Assembly Resolution 1456, United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees, A/RES/1456(XIV) (December 9, 1959).

الفَصلُ الرّابع: الإرهابُ يبسُطُ نُفوذَهُ (1960م – 1987م)

"البندقية والعودة هُما الأمر نفسه بالنسبة لنا"
(اقتباس من رواية "قارعةُ الطبل الصّغيرة" للكاتب جون لو كاريه).

عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين سنة 1960م: 1,120,889 لاجئ [1]

جمال الغاشي كان طفلاً عادياً جداً لا يختلف عن بقية الأطفال في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وقد ولد عام 1953م في مخيم شاتيلا في لبنان بعد أن استقرت عائلته في هذا المخيم عقب فرارها من الجليل خلال حرب عام 1948م. وكحال بقية أبناء جيله فقد نشأ وترعرع وهو يسمع قصصاً وحكايات عن "الجنة الضّائِعة" التي طُرِدَت منها عائلته، فكان معتاداً على قضاء أمسياته ولياليه وهو يستمع لقصص والده وأجداده عن اليهود الذين سرقوا أرضهم وعن خيانة القيادات العربية للفلسطينيين. كما تربّى جمال في محيطٍ اجتماعي من الأطفال والمراهقين الذين حُكِم عليهم بالحياة المؤبدة في سجن مخيمات اللاجئين بعد حرب عام 1948م، هذا الحكم الذي فرضهُ عليهم آباؤهم وأجدادهم والقيادات الفلسطينية، دون أن يَمنحوهم بصيصَ أملٍ بوجود فرصة لأن يعيشوا حياة طبيعية كغيرهم من البشر. بالتالي ترعرع جمال وغيره من الأطفال من أبناء جيله على حُلُم واحد، وهو أن يمحُوَ عار أمته ويستعيد أرض وطنه فلسطين باعتبارها "جنّتهُ الضّائِعة".

وعقب اندلاع حرب الأيام الستة قامت منظمة التحرير الفلسطينية مباشرة بفتح مكتب للتجنيد في المخيم، فقام جمال بالتسجيل للالتحاق بصفوف المقاتلين رغم أن سِنّه لم يكن يتجاوز أربعة عشر عاماً حينها. ويروي لاحقاً كيف شعر بالحماسة لأول مرة في حياته بمجرد حصوله على السلاح، فَيستذكر هذا الموقف قائلاً: "شعرتُ بالفخر الشديد، شعرتُ بأن وجودي وحياتي قد صار لهما معنى".[2] وبطبيعة الحال فقد كان المخيم يعجّ بأطفال اللاجئين من أمثال جمال ممّن كانوا يدّعون بأن أصولهم تعود إلى عكا وحيفا وطبريا بالرغم من أنهم فعلياً وُلِدوا فوق أرض لبنان وبالرغم من مرور عقدين على انتهاء الحرب. وفي المدرسة كانوا يُنشدون الأناشيد الوطنية التي تتحدث عن العودة إلى وطنهم فلسطين، أما أرجاء المخيم فكانت تعجّ بالرسومات الغرافيتية على جدران المنازل، هذه الرسومات المُفعمة بروح البطولة في وصفها لليومِ الذي سوف يعودون فيه إلى وطنهم لاحتضان أشجار الزيتون وتقبيل ثرى وطنهم.[3] وغالِباً ما كان الحديث عن حلمهم بالعودة يرافقه مُصطلحات مرتبطة بالعنف والكفاح المسلح، فصاروا مَهووسين بهذه المفردات والمصطلحات التي بدونها تُصبح حياتهم خالية من أي معنى.[4]

وخلال الفترة ذاتها، تحديداً أواخر ستينيات القرن المنصرم، نمّى الفلسطينيون في مخيمات اللاجئين حالة من الوعي الجماعي الذي رأوا فيه أنفسهم على أنهم مجموعة عِرقية مضطهدة عانت من أكبر كارثة شهدها التاريخ البشري. وفي هذا السياق يصف إدوارد سعيد في كتاباته هذه الحالة قائلاً: "لقد عانى الفلسطينيون على مدار عقودٍ طويلة من النهب والسلب والمآسي الفظيعة، وهي مآسي قَلّما عانَت منها شعوبٌ أخرى"[5]. وقد سادت في المخيمات الفلسطينية - تماماً مثلما حدث مع جمال الغاشي - حالة يتحدث فيها الفلسطينيون عُموماً عن تجربة متجذرة في تاريخهم باعتبارهم شعباً أصيلاً من "الفلاحين" الذين طُرِدوا ظلماً وبهتاناً من أراضيهم بفعل مؤامرة صهيونية غاشمة. بالتالي فإن العدالة المُطلقة تكمن في جانبهم فقط في ظل هذه الأجواء السلبية المشحونة بالمعاناة والشعور العميق بالظلم والأسى.[6]

وبعد مضيّ بضع سنوات طُلِبَ من جمال الغاشي الحضور إلى معسكر تدريب أقامته منظمة أيلول الأسود، وهي منظمة إرهابية سرية أسستها حركة فتح أوائل السبعينيات، حيث كانت منظمة أيلول الأسود في بداية الأمر تستهدف بعملياتها الحكومة الأردنية ردّاً على طرد منظمة التحرير الفلسطينية من أرض الأردن، لكنها سرعان ما بدأت تستهدف بعملياتها أهدافاً إسرائيلية. لكن جمال لم يكُن يعلمُ بالمهام والعمليات الموكلة إليه سوى في اللحظات الأخيرة قُبيل تنفيذها، شأنه شأنُ عشرات الإرهابيين الآخرين الذين طُلِب منهم الحضور إلى معسكر التدريب. وعشيّة الهجوم الذي خططت منظمة أيلول الأسود لتنفيذه صيف عام 1972م أيضاً فإن جمال لم يكن يعلم بالمهمة التي ستستهدفُ أماكن إقامة الرياضيين الإسرائيليين في المدينة الأولمبية في مدينة ميونخ الألمانية سوى قبل وقت قصير من تنفيذ العملية.[7]

وبالفعل كان جمال الغاشي واحداً من الإرهابيين الفلسطينيين الثمانية الذين تسلّلوا إلى المدينة الأولمبية صبيحة يوم الخامس من شهر أيلول/ سبتمبر عام 1972م، ومع بزوغ شمس ذلك اليوم تمكّن الإرهابيون من السيطرة على أماكن إقامة الفريق الأولمبي الإسرائيلي واحتَجَزوا الرياضيين كرهائن لمدة تسعة عشر ساعة. وخلال فترة احتجازِهم للرهائن أطلقَ الإرهابيون النار على مدرب الفريق موشيه فاينبرغ وأردَوهُ قتيلاً ثم ألقوا جسده العاري الغارق بالدماء خارج المبنى. وقد حاول المصارع الإسرائيلي يوسف رومانو مهاجمة الإرهابيين لكنهم أطلقوا النار عليه وأصابُوه بجروح خطيرة وقاموا بتعذيبه لاحقاً أمام زملائه، فقاموا بقطع عضوه التناسلي وتركوه ينزف حتى الموت. وخلال هذا الهجوم قُتِلَ تسعة إسرائيليين آخرين على يد الإرهابيين وذلك أثناء تبادل إطلاق النار في محاولة إنقاذهم من قبل الشرطة الألمانية والتي لم يكتب لها النجاح، لكن تمّ بثّها على شاشات التلفاز ليشاهدها العالم بأسره.

ولسخرية القدر فقد وقع هذا الهجوم بعد مضيّ ثلاثة عقود من الهولوكوست، فصِرنا نرى مجموعة من اليهود الأبرياء يتعرضون مجدداً للتعذيب والقتل فوق أرضٍ ألمانية وخلال حدث عالميّ يُفترضُ بأنه يُجسّد قدرة الإنسانية على الوحدة والتعاضُد والتمسّك بالقيم الإنسانية المشتركة، الأمرُ الذي جعل هذا الحدث بمثابة صَدمة فظيعة هزّت أرجاء العالم [8]. أما جمال الغاشي فقد أُصيب أثناء محاولة الشرطة إنقاذ الرهائن لكنه ظل على قيد الحياة، فاحتجزتهُ أجهزة الأمن الألمانية لكنها أطلقت سراحه بعد شهرين ونصف برفقة اثنين آخرين من مُنفّذي الهجوم، فاختفوا منذ ذلك اليوم ولم يظهر لهم أي أثر.

وعقب هذا الهجوم شَنَّت إسرائيل عملية "غضب الله" وأرسلت عملاء الموساد لاغتيال قادة منظمة أيلول الأسود، ولم يخرج جمال من مخبأه إلا في عام 1999م لإجراء مقابلة معه وتصوير الفيلم الوثائقي "يومٌ من أيام سبتمبر"، وقد ظهر في هذا الفيلم بعد أن تمّ إخفاءُ وجهه وتغيير صوته بناءً على طَلَبِهِ.

في الحقيقة كان ستة من الإرهابيين الثمانية الذين ارتكبوا مذبحة ميونخ من أبناء مخيمات اللاجئين، فكان منهم جمال الغاشي وآخرون ممن عاشوا وترعرعوا في مخيم شاتيلا وكانوا يلعبون كرة القدم في أزقّته سويّاً، وهُنا يستذكر جمال قائلاً: "لقد كنّا متشابهين في كثير من الأمور، فكنّا أطفالاً في مخيمات اللاجئين ولدينا قضية مشتركة وهدف مشترك".[9] وفي هذا السياق أيضاً يستذكر أبو إياد (نائب ياسر عرفات في قيادة حركة فتح وأحد مسؤولي منظمة أيلول الأسود) بأنه تعمّد اختيار مُنفذي هذا الهجوم ليكونوا من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسوريا والأردن، واصفاً إياهم بأنهم كانوا من أكثر المقاتلين حماسة وإخلاصاً والتزاماً، وبحسب وصفه فقد كانوا متلهّفين جداً وينتظرون بفارغ الصبر ليكونوا من بين الذين سيحالفهُم الحظ حين يقع عليهم الاختيار لتنفيذ هذه العملية.[10]

بالتالي حَوّلَت حالة الكراهية والحقد الذي يُكنّه الفلسطينيون لإسرائيل هذه العمليات التي أدَّت إلى مقتلِ مدنيين أبرياء بمُنتهى الوحشية من هجمات إرهابية إلى أعمال بطولية مُشرّفة ومبرَّرة من وجهة نظر الفلسطينيين بل ومن وجهة نظر العالم العربي بأسره. وهُنا تتحدث والدة أحد الإرهابيين الذين قُتلوا خلال محاولة الإنقاذ في ميونخ عن شعورها بالفخر الشديد عقب تلقيها خبر تنفيذ عملية ميونخ وما خلّفته من ضحايا. كما شارك عشرات الآلاف في تشييع الإرهابيين الذين قُتِلوا عقب انتهاء الهجوم، حيث تمّ نقلُ جثثهم جوّاً من ألمانيا لدفنها في ليبيا. وقد بثت إذاعة "صوت فلسطين" الوصايا التي زعمَت بأن الإرهابيين تركوها قبل مقتلهم، والتي طالبوا فيها شباب العالم العربي بالبحث عن الموت في سبيل تحقيق الحياة الكريمة لهم ولشعوبهم وأوطانهم، وكل قطرة دم تسيل منّا أو من الشباب العربي ستكون وقوداً يُنير للأمة العربية دربَ النَّصر والتَّحرير[11].

ولم يُعرب جمال الغاشي أبداً عن ندمه أو أسفه لمشاركته في ارتكاب مذبحة ميونخ بالرغم من أنها أسفَرت عن مقتل الرياضيين الإسرائيليين الذين يُعتبرون مدنيين عُزَّل، ناهيك عن الوحشية والهمجية الفظيعة التي ارتكبت بها الجريمة. وبالنسبة له فهو يرى بأن العملية حققت أهدافها تماماً كونها نجحت في لفتِ أنظار العالم إلى فلسطين وجعلت القضية الفلسطينية على سلم أولويات الأجندة السياسية الدولية. وهذا بالفعل ما أكّدت عليه قيادات منظمة أيلول الأسود الذين أعربوا عن استعدادهم لقتل الأبرياء بل والتنكيل بجثثهم في سبيل عدالة قضيّتهم، حيث جاء هذا في رسالة بعثتها قيادات المنظمة تم نشرها في جريدة "الصياد" اللبنانية بعد أسبوع من ارتكاب مجزرة ميونخ، مُدّعين عبر هذه الرسالة بأن العملية كانت ناجحة مائة بالمائة وبأنها كانت بمثابة "قنبلة انفجرت في البيت الأبيض بل وأشبه بِلُغمٍ أرضي انفجر في الفاتيكان، وصداها لا يختلف عن صدى خبر الإعلان عن وفاة موت ماو تسي تونغ. ولو هزّ زلزال مُدمِّرٌ عرشَ مدينة باريس فإن صداه في الضمير الإنساني لن يقلّ عن صَدى عملية ميونخ". [12]

كما أن النسبة المرتفعة لأبناء مخيمات اللاجئين من بين منفّذي مذبحة ميونخ لم تكن من قبيل الصدفة، لأن عدداً لا بأس به من المقاتلين الذين التحقوا بالمجموعات الإرهابية الفلسطينية المسلحة في فترة الستينيات والسبعينيات كانوا أيضاً من أبناء المخيمات، وجميعهم وُلِدوا بعد حرب عام 1948م وتعلّموا في مدارس وكالة الأونروا ولم تطأ أقدامهم أرض فلسطين على الإطلاق، ومع ذلك فإن إيمانهم بمبدأ العودة عبر الكفاح المسلح كان إيماناً أعمى. وعند سؤاله عما إذا كان خائفاً عشية تنفيذه عملية ميونخ أجاب جمال الغاشي بأنه على المستوى الشخصي شعر بالفخر والسرور بعد أن تحقّق حلمه أخيراً بالمشاركة في عملية ضد الإسرائيليين، مشيراً إلى أنه كان يعي تماماً بأنه قد يستشهد في سبيل فلسطين في أي لحظة منذ اليوم الأول لالتِحاقه بالمنظمة، لذا لم يتملّكه الخوف ولو للحظة واحدة، والتفكير في أرض فلسطين والعودة إليها كان يستحوذ على تفكيره وكيانه طيلة الوقت. [13]

والأسئلةُ التي تطرح نفسها بقوّة هنا: ما الذي جعل هؤلاء الشباب يحملون هذه العقيدة المتعصّبة والقائمة على نهج الكفاح المسلح في سبيل العودة إلى فلسطين؟ وما الذي دفعهم للالتحاق بالمجموعات الإرهابية المسلحة بهذا الشكل الجماعي؟ وما الذي وَلَّدَ لديهم الرغبة في قتلِ الأبرياء والتنكيل بجثثهم من جهة، والتضحية بأرواحهم من جهة أخرى، في سبيل مكان لم يروه من قبل، بل وفي سبيل وطنٍ كان بالنسبة لهم فكرة مُجرّدة أكثر من كونه أمراً ملموساً أو حلماً قابلاً للتحقيق؟

ومثلما وضّحنا في الفصل السابق فإنّ المُجتمع الدولي خلال فترة الخمسينيات كان يؤمنُ بأن استمرار وجود مخيمات اللاجئين الفلسطينيين هو أفضل الحلول المطروحة على الطاولة، إذ كان الجانب الأمريكي يعتقد بأن الاستمرار في دعم وتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين المعروفة بِوكالة الأونروا ستحول دون دخول اللاجئين الفلسطينيين إلى دائرة التطرف، وبأن دعمهم للوكالة سيؤدي إلى عرقلة النفوذ السوفيتي في المنطقة. لكن ما كان يحدثُ فعلياً هو ما كان يَخشاه الأمريكان: فقد بدأت تترسخ في أذهان لاجئي المخيمات هويّةٌ وطنية فلسطينية مُتَمايزة تقوم على عقيدة الكفاح المسلح من أجل العودة باعتبارها من الثوابت التي لا يُمكن التنازل عنها أبداً، بالإضافة إلى ترسيخ فكرة الرفض القاطع لمبدأ وجود دولة إسرائيل، وهذا جميعه على مرأى ومسمع وإشراف هيئة الأمم المتحدة. بالتالي تحوَّلت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين إلى دولة داخل دولة، وصارت مناطق مُغلقة ومُنعزلة شكَّلَت التربة الخصبة لظهور وتفشّي خطاب الكراهية وما خلّفه من أفكار مُسمّمة.

في الوقت نفسه فقد خلقت وكالةُ الأونروا بُنية تَحتية مادّية واجتماعية لبناء وصَقل هذه الهوية، خاصة وأنه لم ليس بالإمكان إدراك مدى عُمق وأهميّة ثقافة مخيم اللاجئين في حالة التطرف الفلسطينية بالعودة إلى تلك الفترة. بالتالي وُلِدَت مجموعات فلسطينية مسلحة ومتطرّفة من رحم وكالة دولية أُقيمَت لتلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين في إطار هيئة الأمم المتحدة التي تأسست لضمان وحماية السلام العالمي، تلك المجموعات المسلحة التي كانت تعملُ ضِدَ كل مبدأ سعت الأمم المتحدة للتأكيد عليه وتحقيقه، فسرعان ما بدأت تلك المجموعات المسلحة بشنّ هجمات تستهدف المدنيين العُزّل بالإضافة إلى عمليات خطف وتفجير الطائرات وغيرها من أشكال الإرهاب. بالتالي لم يفشل قرار تمديد عمل الأونروا عام 1959م في تجميد قضية اللاجئين الفلسطينيين فحسب، بل سَهَّل من عملية انحدارها

نحو ما هو أسوأ، فقد تحولت وكالة الأونروا إلى تربة خصبة زُرِعَت فيها بذور الكارثة التي سرعان ما سمَّمت الشرق الأوسط بأكمله مُخَلّفةً وراءها الدّمار والخراب في كل مكان.

ومن كان يزورُ مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في أوائل الستينيات كان يرى واقعاً مختلفاً تماماً عن الواقع الذي كان سائداً فيها قبل عقد من الزمن. وخلال السنوات الأولى من انتهاء حرب 1948م كانت مساعدات الأونروا الطارئة محصورة في تقديم الغذاء والمَلبس والمَسكن للاجئين منعاً لانتشارِ الجوع وتفشي الأمراض. لكن بعد مضيّ عقد من الزمان لم تعد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين محصورة في الجوع والمرض، بل كانت تتمثل في حالة القطيعة السياسية التي فرضوها على أنفسهم، فتراكُمُ أعداد اللاجئين في المخيمات دون وجود حلٍّ يلوح في الأفق لانتهاء وجود المخيمات، وقرار عدم توطينهم ودمجهم في الدول العربية كانا عامِلين رئيسيين لخلقِ طبقة تضمّ مئات الآلاف من اللاجئين الذين لا يحملون جنسية الدّول التي يقيمون فيها، وهذا كان نتيجة لفشلهم في بناء جذورٍ لهم تربطهم بتلك المجتمعات العربية.

كما أن الغالبية العظمى من أبناء هذه الطبقة من اللاجئين الفلسطينيين لم يكونوا موجودين في فلسطين ولم يعيشوا فيها أصلاً، ورغم ذلك ارتفع عدد السكان المسجلين كـ"لاجئين" من قرابة سبعمائة ألف شخص إلى أكثر من مليون شخص، نصفهم تقريباً وُلِدوا بعد انتهاء حرب 1948م أو تركوا إسرائيل وهم أطفال صغار، بالتالي ليس لديهم أي ذكريات أو تجارب شخصية في أرض فلسطين الانتدابية، ومصدر معلوماتهم عنها كان مدارس وكالة الأونروا وما لَقّنهُ لهم آباؤهم وأجدادهم بالإضافة إلى ما زوّدتهم به الحكومات العربية من علم ومعرفة. ومع ذلك فإن وعيهم الوطني كان أقوى من وعي آبائهم بسبب حالة تذكيرهم مراراً وتكراراً بأرضِهِم "المسلوبة".

وبالنسبة لمظهر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فقد تغيّر كلياً مع مرور الزمن، إذ تحوّلت المخيمات من تجمعات تملؤها الخيام المنصوبة في مهب الريح والأمطار إلى أحياء سكنية دائمة في ضواحي المدن. ونظراً لتوفّر منظومة تعليم مجاني بنظام عالمي بالإضافة إلى خدمات الرعاية الصحية الممتازة، فقد كانت جودة الحياة لسكّان المخيّمات الفلسطينية أفضل بكثير من جودة الحياة للاجئين في أماكن أخرى مثل الهند وباكستان وهونغ كونغ، بل ويُمكننا القول بأن حياتهم كانت أفضل من حياة أبناء الطبقة الفقيرة في الدول العربية أيضاً. بالتالي لم يعُد وجودُ المُخيمات أمراً مؤقتاً بعد أن تلاشَت الحاجّة الماسّة لوجودها كما كان الحال في الأيام الأولى لتأسيس وكالة الأونروا، فقد استُبدلت الخيام بالمنازلِ المبنية من الطين، والتي سُرعان ما استُبدلت بالبيوت المبنية من الطوب والخرسانة. كما حصلت كل عائلة على قطعة أرض تقدر مساحتها بِمائة متر مربع مقام عليها منزل يتناسب حجمه مع عدد أفراد العائلة، فقام اللاجئون بتشييد منازلهم وتركيب النوافذ وإضافة المطابخ والغرف وقاموا ببناء طوابق بأكملها فوق منازلهم في كثيرٍ من الأحيان، ثم قاموا ببناء جدران عالية تفصل بين قطع الأرض المختلفة.

أما خارج المنازل فقد تم تعبيد شبكة من الطرقات داخل أزقة المخيمات بالإضافة إلى تشييد العيادات والمدارس وِفقاً لمعايير معمارية عالية في كثيرٍ من الأحيان.

بالتالي صار واقع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بعيداً كل البُعد عن الواقع النمطي المتعارف عليه لصورة مخيمات اللاجئين في جميع أنحاء العالم، هذه الصورة التي نرى فيها مناطق شاسعة تكسوها الخيام بينما يقف آلاف اللاجئين في طوابير طويلة من أجل الحصول على بعض الطعام. وبالرغم من أن الطرقات والأزقة في بعض مخيمات اللاجئين الفلسطينيين كانت طرقاً ترابية، إلا أن المنازل ومحتوياتها كانت أفضل بكثير من المنازل الموجودة في أحياء الطبقة العاملة في دول العالم العربي. ويُمكننا القول عموماً بأنه منذ فترة الستينيات فصاعداً صارَت معظم مخيمات اللاجئين في كافة الجوانب الحياتية تعتبر بمثابة أحياء تابعة للبلدات العربية الموجودة بجوارها. [14]

وخلال هذه الفترة وتحديداً عام 1965م فقد اتخذت إدارة الأونروا قراراً هامّاً كانت له عواقب وخيمة على المدى البعيد، حيث قرر المفوض العام للوكالة توسيع نِطاق مفهوم كلمة لاجئ لتشمل أبناء الأفراد الذين وُلِدوا بعد تاريخ الرابع عشر من أيار/مايو عام 1948م، بعبارة أخرى: صار أحفادُ اللاجئين يُعتبرون لاجِئين هم أيضاً. [15] وبعد سبعة عشر عاماً على صدور هذا القرار، أي عام 1982م، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يوسِّع نِطاق مفهوم اللاجئ الفلسطيني ليشمل جميع من انحدر من نسل اللاجئين ليتم وصفهم جميعاً على أنهم "اللاجئون الفلسطينيون".[16] بالتالي شكّلت هذه القرارات نقطة تحوّل هامة ساهمت إلى حدٍ كبير في استمرارية وزيادة عدد اللاجئين الفلسطينيين إلى الأبد.[17]

وعلى ضوء فشل محاولات توطين اللاجئين الفلسطينيين خلال خمسينيات القرن الماضي، فقد صارت إدارة الأونروا تبحث عن سبب مُقنعٍ لاستمرار وجودها، لذا قررت الوكالة توجيه تَمويلها إلى طريقٍ آخر بحيث تتحوّلُ إلى وزارة تعليم ضخمة يتم تكريسها بشكلٍ أو بآخر إلى تعليم وتثقيف الشباب الفلسطيني، ونتيجة لذلك تضاعفَت نسبة الإنفاق على التعليم من الميزانية العامة لوكالة الأونروا من 23% عام 1960م إلى 66% عام 1988م، في حين انخفضت نسبة إنفاقها على المساعدات الدولية والإنسانية من 62% عام 1960م إلى 12% عام 1984م. بالتالي تضاعف عدد المدارس في تلك الفترة من 380 إلى 630 مدرسة وتضاعف معها عدد المعلمين ثلاث مرات (من 3500 معلم إلى حوالي 10,500 معلم).

وبفضل هذا النظام التعليمي المموَّل دولياً أصبح الفلسطينيون من أفضل الشعوب تعليماً على مستوى الدول العربية، فكانت نسبة من يجيدون القراءة والكتابة - خاصة بين الإناث - مرتفعة جداً مُقارنة بالدول العربية المضيفة لهم، لهذا كان الجيل الجديد من الأطفال اللاجئين متعلّماً ومثقفاً ومُأطّراً أيديولوجياً وفكرياً أكثر من الآباء، ناهيك عن أن الجيل الجديد كان أكثر ميلاً للنشاط السياسي وخاصة النشاط الراديكالي المتشدّد مُقارنة بأقرانهم وأبناء جيلِهم في الدول العربية. وفي الوقت الذي كان فيه آباؤهم من الجيل السابق مُخلصين لوطنهم وعشائرهم، فقد نمى في عقول الجيل الجديد ولاءٌ أيديولوجي لأفكار أكثر اتّساعاً وشمولاً مثل فكرة الشعب والأرض والهوية القومية العربية. ويُمكننا القول عموماً بأن

الفلسطينيين كانوا بمثابة شعبٍ جديد يختلفُ اختلافاً كبيراً ومن نواحٍ عديدة عن أبناء هذا الشعب الذين كانوا من الموجودين في القرى الفلسطينية المهجّرة في عام 1948م، وقد بدأت نواةُ هذا الشعب الجديد تتشكّلُ في مخيمات اللاجئين على وجه التحديد.

كما لم يعد البحث عن الأمن والأمان والاستقرار هو السبب الرئيسي لبقاء اللاجئين في المخيمات، فإقامة اللاجئين الفلسطينيين فيها كان سببها إلى حدٍ كبير هو التمييز الذي مورس بحقّهم من قبل الدول العربية المضيفة لهم. ويُمكننا القول بأن كافة الحكومات العربية باستثناء الحكومة الأردنية قد حرمت الفلسطينيين من الحصول على جنسيتها، الأمر الذي كان يُعزى إلى سببين: السبب الأول هو حالة الكراهية العربية للفلسطينيين، والسبب الثاني هو إبقائِهم في المخيمات حتى لا يسقط حقّ العودة ويظلّ قائِماً على الأجندة السياسية. وقد تعهَّدَت جامعة الدول العربية بمُعاملة اللاجئين الفلسطينيين كمعاملتها لمواطنيها مع الاحتفاظ بوضعهم القانوني كـ"لاجئين مُسجّلين رسمياً" مؤقتاً إلى حين عودتهم إلى وطنهم في نهاية المطاف، وقد تبنّت الدول العربية هذا الموقف رسمياً في بروتوكول الدار البيضاء عام 1965م. [18] لكن المفارقة تكمن في أن اللاجئين الفلسطينيين كانوا يتعرّضون لأبشع أشكال التمييز العُنصريّ في مجال العمل والتوظيف والسكن والتعليم العالي وغيرها، مما أدّى إلى تنامي شعور لدى اللاجئين الفلسطينيين بالغربة، وبأنّهم يمتلِكون هوية وطنية مُميّزة خاصة بهم بعيدة عن الهوية العربية.[19]

ولبنان كانت أكثر الدول العربية صرامة في موقفها تجاه اللاجئين الفلسطينيين، فكانت تعامل اللاجئين الفلسطينيين وأبناءهم وأحفادهم باعتبارهم "أجانب"، الأمر الذي لم يترك أمامهم أي خيار آخر سوى العمل في مهن لا تتطلب مهارات عالية مثل الزراعة والبناء من أجل كسب رزقهم، فيما اضطرّ آخرون للعمل بشكل غير قانونيّ مقابل أجور متدنيّة. كما ولم يُسمح للفلسطينيين بالاستفادة من خدمات التأمين الوطني، ناهيك عن أن الحكومة اللبنانية فرضت قيوداً مُشدّدة على عمليات بيع وشراء العقارات والأراضي بين اللاجئين الفلسطينيين بالإضافة إلى عمليات التوريث من الآباء إلى الأبناء. [20]

والحال نفسه بالنسبة لسوريا التي حرمت اللاجئين الفلسطينيين من الحصول على جنسيتها، بالتالي حُرِموا من المشاركة في الانتخابات وتملّك الأراضي الزراعية أو تملّك أكثر من عقار، ناهيك عن حرمانهم من المشاركة في العمل السياسي ومنعهم من تشكيل أي حزب أو إطار سياسي بأي شكلٍ من الأشكال. أما مصر فقد امتنعت عن ضم قطاع غزة لأراضيها ومنحَت الفلسطينيين المُقيمين في القطاع وثائق إقامة مؤقتة لكنها لا تخوّلهم بالخروج من القطاع أو الدخول إليه. وقد أدّت هذه الإجراءات المصرية إلى تهميش الفلسطينيين وتقليص مكانتهم لتُصبح بمكانة الأجانب المقيمين في الدولة، مما يعني تعرّضهُم للتمييز العُنصريّ في مجال العمل والحصول على الوظائف وغيرها من مناحي الحياة. [21]

ومن هذا المنطلق فقد لعبت سياسة التمييز والتفرقة العنصرية التي انتهجتها الدول العربية في تعاملها مع اللاجئين الفلسطينيين دوراً بارزاً في بناء هوية فلسطينية سياسية مُتمايزة. وفي ظِلّ حرمانهم من الحصول على جنسيّة الدول العربية المُضيفة لهم (باستثناء الأردن) فقد أصبحت بطاقات التسجيل التي أصدرتها لهم وكالة الأونروا بمثابة "هوية الأمر الواقع" للاجئين الفلسطينيين، والوثيقة الدولية الرسمية الوحيدة التي تُثبت أصلهم وهويتهم. لهذا صار حصولك على المساعدات من وكالة الأونروا يعني تلقائياً أنك فلسطيني، كما أصبحت كلمة "لاجئ" مُرادفاً تلقائياً لكلمة "فلسطيني".

والمفارقة المأساوية في وضع كهذا تكمنُ في أنه كان بمقدور وكالة الأونروا خلال مرحلة معينة أن تُعلن عن نجاحها في إعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم في البلدان العربية المضيفة لهم. ولو قمنا باستثناء لبنان باعتباره حالة خاصّة فيُمكننا القول بأن اللاجئين الفلسطينيين قد تمكّنوا فعلاً بفضل خدمات الأونروا من الاندماج اقتصادياً في المجتمعات العربية التي يعيشون فيها [22]، لكن هيهات أن تقوم الأونروا بأمر كهذا! ففي اللحظة التي لم يعد فيها غالبية اللاجئين الفلسطينيين بحاجة إلى المعونات والمساعدات الدولية تحوّلَت وكالة الأونروا إلى منظمة هدفها الأساسي هو مواصلةُ إضفاء الشرعية على مطالب الفلسطينيين بالعودة بالرغم من اندماجهم اقتصادياً في المُجتمعات العربية، بحجّة أنهم مُقيمون في هذه الدول بشكل مؤقّت وهم ينتظرون العودة إلى وطنهم. ومن منظور واقعي، فإن حقيقة تأكيد الأونروا على وصف الفلسطينيين لأنفسهم بأنهم "لاجئون" هو الأمرُ الذي جعلهم يواصلون حالة الاندماج الاقتصادي في الدول العربية دون أن يكون لديهم أدنى خوفٌ من أن هذا الاندماج من شأنه أن يُؤثر سلباً على مطالبتهم بالعودة بأي شكلٍ من الأشكال.

بالتالي لم تعد مخيمات اللاجئين هي الأماكن التي يتلقّى فيها اللاجئون الفلسطينيون المساعدات والمعونات المؤقتة، بل صارت التربة الخصبة التي تشكّلت فيها هوية فلسطينية جديدة ومُصطنعة والأماكن التي نَمى وترعرع فيها المَطلبُ الفلسطيني بالعودة. فلَم تَعُد احتياجات اللاجئين الإنسانية هي الأساس لتقديم المساعدات لهم بشكل مؤقت، بل إن الإرادة السياسية في إطالة أمد وضع "اللاجئين" وعملية التَّسييس المُمنهج لهذا الوضع صارت الأساس لتقديم هذه الخدمات والمساعدات. [23]

إنّ عدم وجود منطق إنساني عقلاني لاستمرار وجود مخيمات اللاجئين الفلسطينيين قد حّول الأمر برمّته إلى مهزلة، وسرعان ما أدت القفزة المهولة والتحسن الملحوظ في الأوضاع الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين إلى تحويل المخيمات إلى سوق للعقارات، فكان يتم بيع وشراء المنازل والعقارات وقطع الأراضي داخل هذه المخيمات. وفي البداية حاولت وكالة الأونروا الإشراف على الأمر ومُطالِبة المشترين والبائعين بتسجيل وتوثيق كل عملية بيع وشراء، لكنها فقدت السيطرة خلال فترة نهاية السّتينيات وتوقّفَت عن محاولة التدخل في عمليات بيع وشراء وتملّك العقارات داخل المخيمات.

ومع مرور الوقت صار بائعو العقارات في أغلب الأحيان يزدادون غنىً وثروة في ظل وضع اقتصادي جيّد مكّنهم من مغادرة المخيمات والسكن في البلدات والمدن المجاورة. أما المشترون فكانوا يأتون من خارج المخيمات، وكان عليهم أن يدفعوا ثمن المساكن الأساسية التي توفرها وكالة الأونروا

بالإضافة إلى تكلفة التوسعة والتجديدات التي تم إجراؤها في البيوت عبر مرّ السنين. وبالرغم من ذلك إلا أنه لم يتم تحويل دولار واحد إلى إدارة المخيمات باستثناء الرشاوى التي كانت تُدفع هُنا وهناك مقابل صمت القائمين على إدارة المخيمات عن عمليات الشراء والبيع هذه. [24]

ومنذ تلك اللحظة فقدت وكالة الأونروا التسلسل الفعلي لهويّات سكان المخيمات من اللاجئين بعد موجات كبيرة ومتواصلة من دخول سكان جُدد إلى هذه المخيمات، لدرجة أن عدد القادمين الجُدُد في بعض المخيمات صار يشكل نصف إجمالي عدد سكانها. وقد كان معظم القادمين الجُدد من الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في المدن، لكن ظروفهم المعيشية والشخصية كانت تنحدرُ نحو الأسوأ بالتالي انتقلوا للعيش في المخيمات. كما انتقل العاطلون عن العمل والمهمَّشون في المجتمع إلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين لما لها من ميّزات، خاصة الحصص الغذائية التي كانت توزّع عليهم مجاناً، مع التأكيد على أن الإقامة في المخيمات لم تكن تَعني حصول المقيمين فيه تلقائياً على حصصٍ ومساعدات غذائية، لكن حالة الفوضى والفلتان التي كانت تعمّ المخيمات ضَمِنت لكل من يعيش فيها الحصولَ على هذه المساعدات بشكل عام. وتضمّنت الإقامة في المخيمات الانتفاع من ميزاتٍ أخرى مثل العلاج المجاني في عيادات وكالة الأونروا والحصول على المياه واستخدام شبكة الصرف الصحي مجاناً، ناهيك عن الإعفاء من دفع ضرائب البلدية وغيرها. والأرقام الإحصائية للسكان في الضفة الغربية من عام 1948م حتى عام 1968م تشهدُ على ظاهرة تدفق السكّان الجدد إلى مخيمات اللاجئين بشكل لا يدعُ مجالاً للشك: ففي حين ازداد العددُ الإجمالي للسكان في الضفة الغربية بنسبة 13% فقط، فقد ازداد عدد سكان المخيمات بنسبة 53%. [25]

وبالرغم من أن معظم اللاجئين الفلسطينيين كانوا مُقتدرين من ناحية مادية وقادرين على شراء الطعام والشراب بأنفسهم بفضل عملهم خارج المخيمات، إلا أن وكالة الأونروا واصلت تقديم حصص غذائية تبلغ 1500 سعر حراري للفرد الواحد كل يوم، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه لظهور سوق سوداء لبيع وشراء كوبونات الطعام المجاني في المخيمات. وتبعاً لتقدير صحفي أمريكي زار أحد مخيمات اللاجئين الموجودة بالقرب من عَمان عام 1966م فإنّ كوبونات الطعام هذه كانت تُشترى بسعر 98 سنتاً وتباع بسعر 1.40 دولاراً، وكوبونات الطعام هذه كانت مملوكة لأشخاص إما من المتوفّين أو اللاجئين الذين غادروا هذه المخيمات. [26]

وبالرغم من أن تعليمات الأونروا الواضحة والصريحة بِتقديم المساعدات الغذائية فقط لحاملي هذه القسائم أنفسهم أو أقاربهم، إلا أن مهزلة التجارة والسمسرة بهذه القسائم والكوبونات ومنحها لغير مستحقيها الحقيقيين خلق طبقة من المستفيدين والمتربّحين الذين كانوا يمتلكون أحياناً ألف كوبون مساعدة غذائية بل وحتى كوبونات المخيم بأكمله! وصبيحة كل يوم كان تُجّار هذه الكوبونات الغذائية يأتون إلى نقاط توزيع المواد الغذائية لاستلام الطحين والزيت والعدس والسكر، وبعد حصولهم عليها كانوا يفردون البسطات على الأرض ويضعون الموازين أمامهم ليبيعوا بضائعهم بالرغم من أنهم كانوا يحصلون عليها مجاناً!

وقد كانت هذه ظاهرة عادية ومألوفة في تلك الفترة، وفي عام 1966م أجرى مجلس الشيوخ الأمريكي جلسة استماع للوقوف على حيثيات هذه الظاهرة، وأفضت هذه الجلسة إلى نتيجة مفادها بأن 200,000 كوبون غذائي من أصل 450,000 كوبون غذائيّ في الأردن كانت في أيدي هؤلاء السماسرة والتجار، وبأن وكالة الأونروا نفسها كانت على دراية تامّة بهذه الظاهرة وكتبت في تقريرها السنوي بأن هذه الظاهرة تعتبر "انتهاكاً طويل الأمد" لهذه القسائم، وبالرغم من أن محاولات معالجة هذه الإشكالية كانت تُقابَلَ بالعنف من قبل التجار والمُنتفعين منها إلا أنه تم القضاء على المشكلة إلى حد كبير بنهاية المطاف. [27]

ولم تكن هنالك أي علاقة بين عدد اللاجئين المسجلين لدى وكالة الأونروا وعددهم الفِعلي على أرض الواقع، حيث لم تكن العائلات تُبلغ الأونروا عن وفاة كبار السن لديهم أو عن مُغادرة أقاربهم للمخيمات خشية أن يفقدوا مخصّصاتهم الغذائية المجانية. ومع نهاية كل عام كانت وكالة الأونروا تبيّن من خلال تقاريرها بأن عدد اللاجئين المسجلين "لا يعكس بالضرورة العدد الفعلي للاجئين بسبب الوفيات التي لا يتم التبليغ عنها وأوراق التسجيل المزيفة التي لم يتم اكتشافها بعد". [28]

لكن السبب الواضح في الزيادة المهولة في عدد اللاجئين كان يتمثل في هجرة مئات الآلاف من الشباب الفلسطينيين من مخيمات اللاجئين إلى دول الخليج العربي خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي والتي لم يعقبها مسح اسم أي لاجئ منهم من السجلات الرسمية لوكالة الأونروا. وكانت دولُ الخليج - التي حصلت للتوّ على استقلالها في تلك الفترة- تستقدِمُ العمالة الماهرة. وتبعاً للإحصائيات والأوراق الرسمية حينها فقد كان هؤلاء العُمّال يأتون من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة ولبنان وسوريا والأردن. وفي هذا السياق يُقدِّرُ عددٌ من الباحثين الفلسطينيين بأن واحداً من بين ثلاثة فلسطينيين قد غادر مخيمات اللاجئين في تلكَ الفترة، ووفقاً لعدد من التقديرات فإنه مع حلول صيف عام 1967م كان ما لا يقل عن 100,000 لاجئ قد غادروا من الضفة الغربية وقطاع غزة وحدها.[29] بالتالي فإن عدد السكان الفلسطينيين في الكويت - الذين يفترض أن نسبة كبيرة منهم من اللاجئين المُسجلين رسمياً لدى وكالة الأونروا - قد ارتفع من 35,000 فلسطيني عام 1961م إلى حوالي 140,000 فلسطيني عام 1970م، ثم ارتفع عددهم ليبلغ حوالي 400,000 فلسطيني عام 1990م عشيّة غزو صدام حسين للكويت. [30]

وفي بداية الأمر كان غالبية اللاجئين القادمين إلى الكويت من الرجال والشباب الذين أنهوا تعليمهم في مدارس وكالة الأونروا وكانوا من المتفوقين في دراستهم، بالتالي كانوا يعتبرون قوّة بشرية جيّدة وعمالة ماهرة لمن سَيقوم بتشغيلهم، وكثيراً ما كانت تلحق بهم زوجاتهم وعائلاتهم في وقت لاحق. كما أدى النمو الاقتصادي السريع في منطقة الخليج نتيجة عوائد صادرات النفط إلى زيادة الطلب على العمال بشكل كبير، وفي هذا السياق كان هنالك عدد كبير من قادة الإرهابيين الفلسطينيين من ضمنهم ياسر عرفات وغسان كنفاني وليلى خالد ممن تركوا مخيمات اللاجئين وتوجّهوا إلى دول الخليج الغنية طمعاً في الحصول على وظائف في قطاع التعليم أو الهندسة.

وتبعاً للإحصائيات ففي عام 1981م كان يُقدّرُ عدد الفلسطينيين الموجودين في دول الخليج العربي (تحديداً في المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة) بحوالي نصف مليون فلسطيني، أي أكثر من عدد سكان قطاع غزة في تلك الفترة. [31]

وحين نفكّر في الأمر من منظور سطحيّ فإن هذه الأرقام والإحصائيات تعتبر بمثابة إنجاز كبير لوكالة الأونروا التي نجحت من خلال الاستثمار الحكيم للموارد في تعليم وتربية جيل كامل من الشباب الفلسطيني الذين صار بإمكانهم مغادرة المخيمات وإيجاد فرص عمل في الاقتصادات المُتنامية في منطقة الخليج العربي، الأمر الذي سيجعلهم مُستقلين مادياً واقتصادياً بل وفي بعض الأحيان كان هذا سبباً في جعلهم من طبقة الأثرياء. وبنهاية المطاف كان هذا الإنجاز على وجه التحديد هو ما كانت تَطمح الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي إلى تحقيقه: أي استخدام الأونروا كوسيلة لإعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين. وبالرغم من أنهم لم يكونوا حاصلين على جنسيات البلدان المُضيفة لهم إلا أنهم لم يعودوا يعتمدون على المساعدات الإنسانية وبدأوا فعلياً حياة جديدة مُستقلة يعتمدون فيها على أنفسهم. وهكذا بدا لهم الأمر كما لو أنّهم حققّوا الأحلام التي يطمح كل لاجئ في العالم إلى تحقيقها والوصول إليها. [32]

لكن وبالرغم من هذا الواقع الجديد، لم يتوقف هؤلاء العمال المهاجرين الناجحين في حياتهم عن رؤية أنفسهم على أنهم لاجئون، فقد ظَلّوا "لاجئين فلسطينيين" رسمياً في سجلّات الأونروا التي كانت تعتبرهم في أحسن الاحوال على أنّهُم غائبون عن المخيمات بِشكل مؤقَّت. كَما أنَّ الإِحصائيّات السنويّةِ لأعداد اللاجئين المُسَجَّلين لدى الأونروا لا تتضَمّنُ أيّ ذِكر لِهذه الهِجراتِ الجماعيةِ المَهولة للاجئين من مخيمات اللجوء إلى خارجها، ففي كل عام خلال فترة 1960م حتى عام 1979م كان يرتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين المُسَجَّلين رَسمياً في سجلات الأونروا بشكل ملحوظ، فارتفع خلال تلك الفترة من 1.1 مليون لاجئ إلى 1.8 مليون لاجئ. [33]

واستناداً إلى هذه الحقائق فقد ظهر شكلٌ جديدٌ من أشكال اللجوء في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين: فاللاجئُ هُنا هو شخص مُسجلٌ رسمياً على الورق على أنه لاجئ، بينما يقوم فعلياً ببيع وشراء العقارات في مخيم للاجئين ويتاجر في المواد الغذائية وكوبونات حصص المساعدات الإنسانية المُقدّمة من الأمم المتحدة، أو قد يكون متواجداً في دولة أخرى خارج مخيمات اللاجئين. وخلال فترة ستينيات وسبعينيات القرن العشرين بدأت الهوّة تتسّعُ بين الخصائصُ العامة التي تتصفُ بها قضايا اللجوء في العالم من جهة، والخصائص العامة لقضية اللجوء الفلسطينية من جهة أخرى. لكن وبالرغم من ذلك ظلّت وكالة الأونروا تقدّم خدماتها للاجئين الفلسطينيين وكانت كنزاً لا يُقدّر بثمنٍ بالنسبة لهم، وتقديم هذه الخدمات كان تبعاً لأسباب سياسية بحتة، لا لأسباب إنسانية.

ومن المنظور السطحي ذاته فإن الفلسطينيين كانوا يعتقدون بأن بقاء وكالة الأونروا يمثل دليلاً دامِغاً على دعم العالم لقضيتهم العادلة، وهذا ما أكّد عليه الصحفي الفلسطيني حنا السنيورة - وهو من سكّان القدس الشرقية - خلال تصريح له في فترة الثمانينيات، موضحاً بأن وجود وكالة الأونروا هو دليلٌ دامغٌ على دعم الأمم المتحدة للشعب الفلسطيني. [34] أما حين ننظر للموضوع من منظور فلسطيني

داخليّ، فإننا نجد أن الفلسطينيين قد قرّروا إضفاء طابع جديد على ما تقدمه وكالة الأونروا من خدمات، فقرروا تحويلها إلى الأداة الرئيسية التي يطمحون لاستخدامها من أجل إدامة وضعهم السياسي باعتبارهم "لاجئين"، ناهيك عن طموحاتهم في استخدامها من أجل بِناء وصقلِ مفهوم "الشعب الفلسطيني" بل وإعادة صياغة هذه الفكرة ضمن مَفهومٍ جديد.

———————

وقد تم تعيين أستاذ الاقتصاد الأمريكي جون ديفيس مفوضاً عاماً لوكالة الأونروا مطلع شهر كانون الثاني/يناير من عام 1959م. وبالفعل وصل ديفيس صاحب الوجه العريض والحاجبين المُحدّدين - والذي كان يبلغ من العمر حينها ستين عاماً - إلى المقر الرئيسي لوكالة الأونروا في بيروت دون أن تكون له أي خبرة أو تجارب سابقة في منطقة الشرق الأوسط، شأنه شأن العديد من أسلافه، جالباً معه خبرته العميقة ومعرفته الواسعة في مجالي الزراعة والاقتصاد والتي اكتسبها خلال فترة عمله كوكيل وزارة في إدارة الرئيس الأمريكي أيزنهاور، ناهيك عن عمله كأستاذ ومُحاضر للاقتصاد في جامعة هارفارد.

وخِلافاً لأسلافِه الذين شغلوا هذا المنصب سابقاً، فقد أصبح يُنظَرُ إلى جون ديفيس على أنه أحد المدافعين البارزين عن الفلسطينيين في الساحات الدولية. وفي هذا السياق يذكر ديفيس في تقريره السنوي الأول الذي قدمه للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة عام 1960م "بأن الدول العربية تفتقر إلى الإمكانيات اللازمة لإعادة تأهيل ودمج اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عملها، مؤكّداً بأن وكالة الأونروا لِوحدها ليست قادرة على حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومُعترفاً بأن "مشاريع التنمية الضخمة" التي أقيمت بهدف إعادة التوطين لا تحظى بقبولٍ من اللاجئين الفلسطينيين ولا من الدول العربية المضيفة لهم".[35]

وعام 1962م اختار ديفيس أن يقدم في تقريره الطرح الذي يعتبر أساساً تقوم عليه الرواية العربية لهذا الصراع، دون أن يُشير بأي شكل من الأشكال إلى أن الرفض العربي لقرار التقسيم هو الذي أدى إلى تهجير الفلسطينيين وتجريدهم من ممتلكاتهم، مُلخِّصاً الأفكار التي قدمها في تقريره قائلاً: "أياً كان المنظور الذي ننظر من خلاله إلى الواقع فإن مصير لاجئي فلسطين خلال السنوات الأربع عشرة الماضية يعتبرُ صفحة مأساوية من صفحات كتاب التاريخ الإنساني".[36]

بالتالي كانت هذه بمثابة الملامح الأولى للتغيير الجذري الذي سَيطرأ من الآن وصاعداً على مسار عمل وكالة الأونروا. وبعد تدقيق ومراجعة التقارير السنوية التي كان يقدمها المفوّضُ العام للأونروا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل دوريّ فإننا نلاحظُ بأن هذه التقارير قدمت الفلسطينيين للعالم خلال فترة الخمسينيات على أنهم جماعة مُحتاجون ليد العون والمساعدة، أما منذ فترة الستينيات فصاعداً فإن هذه التقارير كانت تعبّر بشكل واضحٍ عن المطالب الوطنية والسياسية للفلسطينيين، ولا سيما مطالبتهم بالعودة إلى دولة إسرائيل. وبالرغم من محاولة وكالة الأونروا للتظاهر بأنها تقف موقفاً مُحايداً إلا أنه تمَّ تَسيسها فعلياً ولم يعد بإمكانها أن تنأى بنفسها عن خدمة القضية الفلسطينية.[37]

وعندما انتهت فترة عمل جون ديفيس في وكالة الأونروا عام 1963م كان العرب قلقين جداً من فُقدانهم لحليفٍ هام بالنسبة لهم. وبالفعل فإن مواقفه ونشاطه السياسي بعد أن أنهى عمله في وكالة الأونروا كانت السبب الذي جعل صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية تصفهُ عام 1970م على أنه "أكثر شخصية معروفة من بين نشطاء مجموعات الضغط (اللوبي) المُناصرة للعرب في واشنطن".[38]

وبينما كانت إدارة وكالة الأونروا خلال العقد الماضي تتجاهل الأبعاد السياسية لقضية اللاجئين الفلسطينيين والتركيز على الجهود الرامية إلى دعم وتعزيز مشاريع إعادة دمجهم وتوطينهم في المجتمعات العربية، كان ديفيس يتخذ منحىً مُختلفاً في إدارته معبّراً بصريح العبارة عن أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي قضية سياسية بحتة لدرجة تجعل العرب متمسكين بموقفهم الرافض لتقبّل دولة إسرائيل. وخلال فترة إدارته كان يُلقي خطابات ويعقدُ اجتماعات لا تعد ولا تحصى في العواصم العربية، كما كان واضحاً وضوح الشمس من خلال خطاباته وتصريحاته أنه بعيدٌ كل البعد عن الحياد وبأنه يتبنّى الموقف العربي قلباً وقالباً، هذا الموقف القائم على فكرة أن إقامة دولة إسرائيل كانت خطأ فادحاً في حدّ ذاته.

وفي خطاب ألقاه في الولايات المتحدة قُبيل انتهاء خدمته في وكالة الأونروا، لخّصَ ديفيس أفكاره ووجهات نظره حول ما يحدث في الشرق الأوسط موضحاً بأن "مقاومة الشعوب العربية ومعارضتها الشديدة لفكرة وجود إسرائيل كدولة سوف تظلّ قائمة بلا هوادة"، مُبيّناً بأن مُعارضة العرب لوجود إسرائيل أعمقُ بكثير من قضية اللاجئين، كونهم لا ينظرون لإسرائيل على أنها دولة شرعية بل يعتبرونها مشروعاً استعمارياً لم يكُن ليرى النورَ لولا تدخل القوى الأجنبية.[39] وبطبيعة الحال كان ديفيس مُحِقاً في تحليله تبعاً لوجهة النظر العربي وطريقة رؤيتها للصراع، لكن مواقفه كانت داعمة للعرب الذين لم يتوقفوا عن تبنّي الموقف القائم على إنهاء السيادة اليهودية باعتبارها الحلّ الوحيد لهذا الصراع من وجهة نظرهم.

كما كانت نشاطات ديفيس في السنوات اللاحقة تعبّر بمنتهى الوضوح عن طبيعة مواقفه. ففي عام 1969م تولّى رئاسة إحدى الجمعيات التي تُعنى بجمع الأموال للاجئين الفلسطينيين. وفي عام 1970م نشرت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية رسالة نشرها ديفيس يُبرّر فيها قتل المدنيين العُزّل على يد المجموعات المسلحة والمنظمات الإرهابية الفلسطينية لأنها كانت - على حد تعبيره – تخدم قضيتهم العادلة والقائمة على استعادة حقوقهم المسلوبة، موضّحاً بأن إجبار الفلسطينيين على استهداف المدنيين العُزّل لا يتعدّى كونه رد فعل على الحرب الظالمة التي أجبرتهم على النزوح والهجرة من بيوتهم عام 1948م. [40]

وقد يكون من الصعب علينا تحديد الفترة الزمنية الذي تبنّى فيها ديفيس مواقفه المُناهَضة لإسرائيل، لكن أياً كانت تلك الفترة فإن الرجل الذي يتبنّى مثل هذه المواقف والآراء لا ينبغي أن يتولّى رئاسة وكالة دولية تابعة للأمم المتحدة يُفتَرَضُ بها أن تكون في موقف الحياد في هذا الصراع، وأمرٌ كهذا يسلط الضوء على المناخ السياسي والثقافة الإدارية والتنظيمية السائدة داخل إدارة وكالة الأونروا. وعقب

انتهاء حرب الأيام الستة عام 1967م مباشرة نشرَ ديفيس كتاباً تحت عنوان "السَّلامُ المُراوِغ"(The Evasive Peace)، والذي يعيد إلى الأذهان الأفكار التي تتبناها أكثر الجماعات تطرفاً ومناهضةً للصهيونية في وقتنا الحالي، بل ويتضمن بين صفحاته أيضاً مجموعة من أفظع الاتهامات التي يوجّهها العالم العربي لإسرائيل.

كما أوضح ديفيس عبر صفحات كتابه بأن الدولة اليهودية ليس لها مكان في الشرق الأوسط باعتبار أن العرب الأصليين هم المالكون الحقيقيون للأرض، في تجاهلٍ صارخٍ للتاريخِ ولحقيقةِ أن اليهود هم السكان الأصليّون لهذه الأرض وبأن جذورهم ضاربة في عُمق تاريخها منذ عهد الكتاب اليهودي المقدس (التّناخ). وعلى حد تعبيره فإن فكرة الدولة اليهودية في حد ذاتها كانت فكرة غير أخلاقية لأنها تتطلب إعطاء الأولوية لمصالح جماعة معينة (أي اليهود) وتقديم مصالحها على مصالح مجموعة أخرى (أي العرب)، مع العلم أنه لم يتحدث عن أن تقديم مصالح العرب على مصالح اليهود هو أمرٌ غير أخلاقي أيضاً. ثم وضّح ديفيس بأن عِداء العرب المستمر لإسرائيل نابعٌ من فكرة إقامة دولة يهودية على الأراضي العربية التي تم الاستيلاء عليها بالقوة، فيقول في هذا السياق: "إن الأمل الوحيد لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي بسرعة ومن دون حرب يكمنُ في أن تقوم إسرائيل بتجريد نفسها من الخصائص والطموحات الصهيونية المُسبِّبةِ لهذا الصراع". [41]

كما ويكشف كتاب ديفيس النقابَ عن نزعات معادية للسامية بشكل لا يدع مجالاً للشك، فانتقاداتُ ديفيس لإسرائيل لم تكن تتطرّق لأي أفعال أو سياسات محددة بل كانت انتقادات تعميمية وعشوائية وفضفاضة، وهذا ما يعبر عنه عبر صفحات كتابه قائلاً: "إنّ إقامة دولة يهودية مَعناهُ أنها دولة عنصرية". كما سلَّط الضوء في كتابه على يهود العالم وتأثيرهم الملحوظ على المستوى الدولي. كما تطرَّق إلى موضوع المنظمة الصهيونية العالمية واصفاً نشاطاتها بأنها تتعدّى نطاق أهدافها القومية بحيث تمتد مخالبها إلى قطاعاتٍ حيوية هامة مثل الإعلام والاقتصاد وغيرها.[42]

ومن هذا المنطلق فإن مُقترحات ديفيس لحل الصراع عبر التخلّص من الطابع اليهودي لدولة إسرائيل تعني ضِمنياً تحويلها إلى دولة ذات أغلبية ديمغرافية عربية، وهذا هو الأمر الوحيد الذي يكفَلُ تنفيذ حقوق الشعب الفلسطيني، موضحاً بأنه يجب السماح لكافّة اللاجئين بالعودة إلى إسرائيل باعتبار أن العودة هي استحقاق مكفولٌ لهُم بموجب القانون. واللافت للنظر هو أنه لم يسبِق لأيّ من أسلاف ديفيس الذين تولّوا إدارة الأونروا في السابق أن عبّروا عن مثل هذه المواقف والآراء. وفي الختام أوصى ديفيس الولايات المتحدة الأمريكية بالتوقّف عن دعم المشروع الصهيوني، لأن المُعضلة الرئيسية في الشرق الأوسط سببها المطالب اليهودية الباطلة بالسيادة والاستقلال، على حد تعبيره.[43]

———————

لقد كانت وكالة الأونروا تَحت إدارة جون ديفيس تلعبُ دوراً مركزياً في المراحل الأولى من تشكيل وصَقل الهوية الوطنية الفلسطينية، ناهيك عن دورها البارز في دعم صمود وبقاء المجتمع الفلسطيني بعد هزيمة عام 1948م. لهذا كان وجودُ الوكالة واستمرار وجود مخيمات اللاجئين على أرض الواقع عاملين رئيسيين استندت عليهما الهوية الوطنية الفلسطينية والتي كانت إلى حدٍ ما مُنفصلة ومُتمايزة عن الهوية العربية، بحيث استندت في جوهرها على المقاومة المسلحة للصَّهيونية والفكر الصهيوني.

وقد أدّى تخلّي دول الغرب عن رغبتها في دمج وتوطين اللاجئين الفلسطينيين أواخر الخمسينيات من القرن الماضي إلى ظهور حالة من الفراغ في صميم عمل وكالة الأونروا. ونتيجة لإفراغ الوكالة من أي هدف أو جوهر واضح فقد نجحَ الفلسطينيون - بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية - في سَدّ هذا الفراغ من خلال أجنداتهم الخاصة. وهكذا تحولّت وكالة الأونروا من وكالة فاشلة في مهمّة إعادة تأهيل ودمج وتوطين اللاجئين الفلسطينيين إلى منظمة ناجحة جداً في مهمتها الجديدة والمتمثلة في تشكيل وصَقل الهوية الفلسطينية والوَعي الوطني الفلسطينيّ. لكن الإشكالية تكمن في أن الوعي الجماعيّ الوطني الفلسطيني يقوم أساساً على فكرة إنكار طموحات الشعب اليهودي وحقّه في الاستقلال وتقرير المصير فوق أرضه. مع العلم أن أساساً كهذا كان بالإمكان الاستغناء عنه في عملية تشكيل الوعي الوطني الفلسطيني لسبب بسيط جداً، وهو أن كلا الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي بإمكانهما نيل استقلالهِما وتقرير مَصيرهما عبر إقامة دولتين للشعبين تعيشان جنباً إلى جنبٍ فوق هذه الأرض.

لذا كانت وكالة الأونروا بمثابة الإطار التنظيمي لحالة النهضة الوطنية الفلسطينية، وحجر الأساس لبناء وتشكيل وخَلق مفهوم الشعب الفلسطيني، وهكذا بدأ الفلسطينيون ينظرون إلى وكالة الأونروا باعتبارها الحاضنة لتشكيلِ وصياغة حركتهم الوطنية وبأنها تربة خصبة يمكنهم عن طريقها تحقيق أهداف ومآرب سياسية واجتماعية واقتصادية عديدة. ولو نظرنا إلى الموضوع من زاوية تاريخ الحركة الصهيونية فيُمكننا القولُ عموماً بأنه مثلما كانت الوكالة اليهودية تُشكّل البُنية التحتية وحجر الأساس لإقامة الدولة اليهودية، فقد كانت وكالة الأونروا تُشكّلُ البُنية التحتية وحجر الأساس لظهور الحركة الوطنية الفلسطينية وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. لكن هنالك فرقٌ شاسعٌ بين الحالتين، وهو أن الوكالة اليهودية هيَ منظمة يهودية بَحتة، في حين أن وكالة الأونروا هي منظمة دولية تعملُ تحت إطار دولي وليسَت وكالة عربية أو فلسطينية.

وبالفِعل نجحت وكالة الأونروا في تأدية الدورَ المُناطَ بها عبر عدة طرق. فأولاً وقبل كل شيء يُمكننا القول بانّ مخيمات اللاجئين الفلسطينيين تمكّنت من الحفاظ على النظام الاجتماعي الفلسطيني الذي كان قائماً قبل حرب عام 1948م بما في ذلك التركيبة العشائرية للمُجتمع، ولو لم تحافظ الأونروا على وجود مخيمات اللاجئين لكان سيتوجّبُ على الفلسطينيين إعادة تأهيل أنفسهم اجتماعياً كأفراد أو أُسر صغيرة بالتالي تآكل الروابط الأهلية والاجتماعية للفلسطينيين، مما كان سيجعلهم غير قادرين على الاعتماد على حَمولاتهم وعشائِرهم وعوائلهم الممتدة التي حافظت على تماسكها الاجتماعي في المخيمات. أضِف إلى هذا كله أن عدم تحمل وكالة الأونروا مسؤولية مخيمات اللاجئين الفلسطينيين كان سيؤدي إلى تحمّل الفلسطينيين لمسؤولية إدارة كافة مناحي حياتهم اليومية بأنفسهم كأفراد.

وقد كان يتمّ تقسيم كل مخيم من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين إلى عدّة حارات يحمل كل منها اسماً من أسماء القرى المُهجّرة التي جاء منها اللاجئون من إسرائيل بهدف ابقائها كمَعلَم حاضرٍ في الوعي الجماعيّ الفلسطيني. فعلى سبيل المثال لا الحصر يوجد مخيم للاجئين الفلسطينيين يُدعى مخيم بيت جبرين نسبة إلى قرية بيت جبرين المهجرة (لاحقاً صار يُطلق عليه مخيم العزة نسبة لعائلة العزة وهي أكبر عائلة تسكن في المخيم). كما يضمُّ مخيم الدهيشة للاجئين الفلسطينيين في بيت لحم حارة يُطلق عليها حارة العجاجرة والتي يسكنها لاجئون نزحوا من قرية عجور المُهجّرة، وحارة أخرى تُدعى حارة الزكاروة نسبة إلى قرية زكريا المهجرة، والحال ذاته بالنسبة لمخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في سوريا والذي يضم عدداً من الحارات مثل حارة الطيرة ولوبيا وعين غزال نسبة إلى أسماء قرى اللاجئين الأصلية [44]. وهكذا، ظلت حالة الارتباط الجغرافي والعاطفي بهذه القُرى المُهجّرة موجودة ومتجذرة جداً في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

كما كان لوكالة الأونروا دورٌ آخرٌ يتمثل في الجانبين الاقتصادي والتنظيمي لحياة الفلسطينيين، فخلافاً لوكالات الأمم المتحدة الأخرى قامت وكالة الأونروا بتوظيف اللاجئين في مؤسساتها، ومع مطلع الستينيات كان جميع عمالها وموظفيها تقريباً من الفلسطينيين. لهذا كان لفرص العمل التي وفّرتها وكالة الأونروا والرواتب الجيّدة التي قدمتها لعشرات الآلاف من الأسر دورٌ كبيرٌ في تحسين الظروف الاقتصادية في المخيمات إلى حدٍ كبير. كما كان الفلسطينيون يشغلون مناصب إدارية رئيسية في الوكالة، وفعلياً أصبحت وكالة الأونروا أكبر وأهم منظمة يديرها الفلسطينيون منذ هزيمتهم في حرب عام 1948م. في الوقت نفسه قامت وكالة الأونروا بتدريب وإعداد الجيل القادم من القادة الفلسطينيين، حيث اكتسب الفلسطينيون الذين عملوا فيها المعرفة والخبرة والتعليم، الأمر الذي أدّى إلى ظهور طبقة جديدة بيروقراطية متوسطة لعب أبناؤها فيما بعد أدواراً بارزة في حياة المخيمات، ومن وجهة نظرهم فإن الأونروا تعتبرُ جهة فعالةً جداً على الصعيد المحلي تحديداً بسبب دورها البارز في عملية تشكيل وصياغة فِكرة الشعب الفلسطيني.[45]

وفي الوقت الذي كان الفلسطينيون يفتقرون فيه إلى السيادة الحقيقية على المناطق التي يعيشون فيها، أصبحت مخيمات اللاجئين مناطق فلسطينية بحتة. فعلى أرض الواقع كانت المخيمات مناطقَ ذات حكم ذاتي وكأنها خارجة عن حدود الدول الموجودة فيها، فكانت تابعة لإدارة الأونروا ونادراً ما كان يدخلها المسؤولون الرسميون من حكومات الدول العربية المضيفة لهم. وقد شجّعت هذه الحالة من الحكم الذاتي على تصاعد النشاط السياسي والعسكري لاحقاً داخل المخيمات، فبدأت تظهر الأحزاب السياسية وبدأ موظفو وكالة الأونروا ينقسمون فيما بينهم تبعاً لانتماءاتِهم السياسية، فكان منهم الشيوعيون والمنتسبون لحركة فتح وحزب البعث وجماعة الإخوان المسلمين وغيرها. في الوقت نفسه شهدت المخيمات ظهور نقابات واتحادات عمالية قوية من ضمنها اتحاد المعلمّين العاملين في وكالة الأونروا.

ومن هذا المُنطلق يُمكننا القول بأنه لولا وجود المخيمات ووجود وكالة الأونروا لما شهدنا أي حالة من الحراك والتنظيم السياسي للفلسطينيين. لكن في المقابل لم تكن الدول العربية المضيفة لمخيمات اللاجئين راضية عن حالة النشاط السياسي للفلسطينيين، فعلى سبيل المثال كان الأردن يعارض تماماً أي محاولة للتعبير عن الهوية الوطنية الفلسطينية المستقلة والمنفصلة عن الهوية الأردنية. لكن وبطبيعة الحال لم يتمكن الفلسطينيون من صَقل وتدعيم هيكليّتهم السياسية والتنظيمية إلا في مخيمات اللاجئين، بمعزل عن المجتمعات المحيطة بهم وتحت مظلة الحماية التي توفرها لهم وكالة دولية مثل وكالة الأونروا. بعبارة أخرى: لولا وجود وكالة الأونروا لكان من الصعب جداً إيجاد حاضنة يتم فيها صقلُ وتشكيل هوية فلسطينية وطنية مُتمايزة في تلك الفترة.

وممّا لا شكّ فيه بأن المنظومة التعليمية في مدارس وكالة الأونروا في تلك الفترة كانت أحد أبرز الأدوات المستخدمة في عملية بناء وتشكيل حالة الوعي الوطني الفلسطيني، حيث أقامت وكالة الأونروا منظومة تعليمية ومناهج شاملة للاجئين الفلسطينيين بحيث تتضمّن التعليم الأكاديمي الأساسي، بالإضافة إلى مناهج مكّنت الفلسطينيين من بناء حالة من الوعي الوطني الجماعيّ المستقل من خلال أساليب عديدة مثل الشعر والقصة والرواية والموسيقى والفن والمسرح وغيرها. وهذا ما اعترف به خالد الحسن أحد أبرز قادة حركة فتح، مُبيّناً بأنّهُ في الوقت الذي كانت فيه خلايا فتح الإرهابية عاجزة عن تجنيد وتدريب أكثر من ناشطٍ واحدٍ في ذات الوقت، فإن مدارس الأونروا كانت قادرة على تدريب وتجنيد قلوب الآلاف من الناشطين.[46]

بالتالي لَعِبَت مناهج التربية الوطنية دوراً مركزياً في بناء وصقل الهويات الوطنية والحفاظ عليها للعديد من الشعوب، وهذه ظاهرة عالمية لا تقتصر على الفلسطينيين وحدهم. لكن المعضلة تكمن في أن الفلسطينيين لم يكن لديهم أي نظام تعليمي تربويّ مُتمايز حتى جاءت وكالة الأونروا لتؤسس لهم منظومة تربوية خاصة بهم، هذه المنظومة التي جمعت كافّة الأطفال اللاجئين في المخيمات تحت سقف واحد. في الوقت نفسه، أظهرت العديد من الدراسات وجود اختلافات كبيرة بين حالة الوعي الوطني لدى الفلسطينيين الذين تلقّوا تعليمهم في مدارس الأونروا من جهة، وبين أولئك الذين تلقّوا تعليمهم في المدارس الخاصة أو الحكومية في دول العالم العربي من جهة. فعلى سبيل المثال لا الحصر تضمنت إحدى الدراسات توجيه أسئلة لأطفال فلسطينيين في الأردن ومصر عن تاريخ عائلاتهم والقادة العسكريين الفلسطينيين الذين حاربوا ضدّ إسرائيل في عام 1948م، وبينما تمكّن عدد قليل من الأطفال الذين تلقّوا تعليمهم في المدارس الخاصة أو الحكومية في البلدان المضيفة لهم من الإجابة على هذه الأسئلة، فإن الأطفال الذين تلقّوا تعليمهم في مخيمات اللاجئين كانوا يحفظون تاريخ عائلاتهم وأسماء القرى المهجّرة وأسماء هؤلاء القادة عن ظهر قلب. [47]

وقد كان أطفال اللاجئين الفلسطينيين يقضون ساعات طويلة بشكل يوميّ في مدارس الأونروا، وهناك لم يكن لديهم مساحة مادّية للدراسة الأكاديمية فحسب، بل وفّرت لهم مدارس الأونروا مساحةً فكرية أيضاً جعلت هويّتهم تتشكّل وتتمحور حول تجربة اقتلاع عائلاتهم من وطنهم ومطالبتهم بحقّ العودة والرجوع إليها. وبالإضافة إلى تعليمهم لبعض الحقائق المتعلقة بجغرافية البلاد فقد كان يتم تلقينهم عدداً من الادّعاءات الفلسطينية القائمة على أن الفلسطينيين هم وحدهم أصحاب الحقّ الشرعيّ في كامل الأرض من النهر إلى البحر، بالتالي لا توجد أي شرعية للدولة اليهودية، ناهيك عن تكريس مدارس الأونروا لحالة الظلم الذي وقع على الفلسطينيين في نفوس الطلبة باعتبارها حالة فريدة لم يسبق لجماعة بشرية أن تعرضت لها عبر التاريخ.

كما لم تكن وكالة الأونروا تتعامل مع أطفال اللاجئين الفلسطينيين باعتبارهم جُزءاً من العالم العربي، بل وفّرت لهم الإطار والمناخ لدراسة تاريخهم الخاصّ وكأنه تاريخ منفصلٌ عن التاريخ العربي عموماً. فعلى سبيل المثال لا الحصر كان الإطار الزمني لمنهاج التاريخ الذي يتم تدريسه في مدارس وكالة الأونروا يبدأ من فترة وعد بلفور والثورة العربية الكبرى ضد بريطانيا بين عامي 1936م -1939م، بحيث تحثّ الطلبة على الضرورة المُلحّة والحاجة الماسّة لإعادة عقارب الزمن إلى الوراء، والعودة إلى تلك الفترة من التاريخ. كما كانت فكرة "العودة إلى أرض فلسطين" محور المناهج التعليمية والتربوية في مدارس وكالة الأونروا، والأبطال الذين كانت تلك المناهج تمدحهم وتحتفي بهم هم شخصيات مثل عبد القادر الحسيني الذي كان أحد قادة المجموعات المسلحة المناهضة للصهيونية والذي تطرّقنا للحديث عنه في الفصل الأول من هذا الكتاب. والملفت للنظر هو أن مناهج الأونروا لم يسبق لها أبداً أن درّسَت الطلبة عبر مناهجها عن شخصيات تمرّدت على الحكم العثماني أو البريطاني أو مدحت مثل هذه الشخصيات بأي شكل من الأشكال.

وقد كانت مدارس الأونروا تُقامُ غالباً وسط مخيمات اللاجئين، ومع الوقت تحوّلَت هذه المدارس إلى مراكز للحياة الاجتماعية داخل المخيمات بحيث كانت تستضيف مُختلفَ الأنشطة والفعاليات خلال ساعات الدوام وبعد انتهائها. كما كان المعلمون في مدارس الأونروا من اللاجئين الفلسطينيين أو أبنائِهم ممن كانوا يُمرِّرونَ وينقلون تجاربهم الشخصية من جيل لآخر. وقد أكّد طلبة مدارس الأونروا بأن معلميهم كانوا مُخلِصين لحالة النضال الوطني الفلسطيني، وبأنهم غرسوا فيهم بذورَ الوطنية الفلسطينية، لهذا كانت المناهج التعليمية والتربوية لوكالة الأونروا عاملاً من العوامل الرئيسية في صقل وتشكيل حالة الوعي الوطني لدى الطلبة. وفي هذا السياق يُلخِّصُ لنا أحد معلّمين مدارس الأونروا أهمية مخيمات اللاجئين قائلاً: "المخيمات هي أرض المَنفى والشتات، هي بالنسبة لنا حالة مؤقتة وقرية من القرى المهجرة عام 1948م، إنها قواعدُ للمقاومة السياسية".[48]

وقد كانت المناهج الدراسية في مدارس الأونروا تؤكّد على العودة إلى دولة إسرائيل عبر الكفاح المُسلّح. وعلى سبيل المثال لا الحصر هذا جزءٌ من القسم الذي كان يردّده أطفال المدارس صبيحة كل يوم دراسي في مدارس الأونروا في قطاع غزة خلال مطلع الستينيات (هذه المدارس الممولة والمدعومة

من الدول الغربية)، حيث كان التلاميذ يقفون في طوابير بحيث تكون وجوههم موجّهةً صوبَ إسرائيل ثم كانوا يرددون هذه العبارات:

فلسطين وطننا، والعودة هدفنا، والموت لا يُرهبنا،
فلسطين لنا ولن ننساها أبدا ولن نقبل بغيرها بديلاً
وليشهد الله والتاريخ يا فلسطيننا بأننا سنمضي على درب الشهادة في سبيلك [49]

وهذا مثال آخر لقصيدة أخرى كانت تُدرّس في مدارس وكالة الأونروا:

هل سنعود؟
هل هناك نهاية لهذا المنفى الطويل؟
نَعَم! سنعودُ عّمّا قريب،
سيسمع العالم صوت مسيرة عودتنا!
ثم سنقبل تراب وطننا النديّ،
بشفاه متعطشة للمزيد!
سنعود مع الرّعد،
مع البرق المقدس،
نحن المقاتلون الشجعان
نحن الثوار من كل مدينة
جئنا بالنار لنُنيرَ عتمة الظّلام![50]

وهذا مثال آخر على قصيدة تحمل نفس النبرة:

حماسُ اللاجئين في مخيماتهم،
في ذلك العالم المظلم،
هو جمر الثورة،
هو النّار في درب العودة،
حُقوقهم المسلوبة تبكي بحرقة في قلوبهم بلهيب البؤس والجوع.[51]

كما كانت جميع خرائط فلسطين المستخدمة في مدارس وكالة الأونروا تُظهِر إسرائيل بأكملها مُظلّلة باللون الأسود، بينما تجد في إحدى زوايا الخرائط توجد صورة لقبة الصخرة وغيرها من المواقع التاريخية، أما بقية الزوايا فتُظهر رسوماً للّاجئين في الخيام والكهوف، فيما تمت كتابة هذه العبارة على منطقة صحراء النقب بأكملها بدءاً من العقبة وصولاً إلى بئر السبع: "حتماً سنعود"، مع وجود جنودٍ ودبابات وطائرات في الخلفية.[52]

بالتالي كانت منظومة التربية والتعليم في مدارس وكالة الأونروا أداةً فعلية لتعبئة وحشد سكان المخيمات وتحريضهم على الكفاح الفلسطيني المسلح، وهذا ما أكّد عليه أحد معلمي مدارس الأونروا حين قال: "إننا نأمل في تعبئة وبناء جيشٍ سيكون أقوى بكثير من جيوش الدول العربية التي حاربت عام 1948م". ولاحقاً صارت تتمّ تسمية هذه المؤسسات التعليمية التي يمولها ويديرها المجتمع الدولي بـ" الفدائيين" نسبة إلى المجموعات الفلسطينية المسلحة التي كانت تتسلّل إلى القرى اليهودية بهدف قتل المدنيين العُزّل. بعبارة أخرى: إن جميع هذه الظروف تصبّ في بوتقة تعظيم وتمجيد "الثورة الفلسطينية" التي لم تكُن تخفي نواياها في محاربة إسرائيل بقوّة السلاح.[53]

وقد كانَت سياسة التلقين متجذرة في المنظومة التربوية لمدارس الأونروا لدرجة أن الأطفال في المخيمات كانوا يحفظون قصص هجرة آبائهم وأجدادهم من فلسطين خلال الحرب عن ظهر قلب كما لو أنهم مرّوا بهذه التجارب بأنفسهم، فكانوا يتحدثون عن البيوت التي تركها آباؤهم وأجدادهم خلفهم واصفينَها بأدق التفاصيل، بما في ذلك ألوان الستائر وشكل النوافذ والبساتين وروائح الزهور. أما في حِصص الرياضيات فقد كان المعلمون يكتبون التمارين الحسابية على السبورة بناءً على الرقم "418"، فهو الرقم الذي يرمز لعدد القرى الفلسطينية المهجرة تبعاً لاعتقادهم. أما في حصص قواعد اللغة العربية فكان يُطلبُ من الأطفال تصريف الفعل "أريدُ" باستخدام جمل وعبارات مثل "أريد أن أمارس حقي في العودة إلى وطني".

كما كان المعلمون الفلسطينيون في مخيمات اللاجئين في الأردن حريصين كل الحرص على الحديث باللهجة الفلسطينية فقط، لذا نجدُ أن الأطفال الذين تعلموا في مدارس الأونروا يلفظون كلمات معينة بشكل مختلف عن أقرانهم الذين تلقّوا تعليمهم في المدارس الأردنية الحكومية أو الخاصة. وفي حالات معينة كان يؤكّد هؤلاء الأطفال بأنه لولا المناهج التعليمية التابعة للأونروا لَفقدوا هويتهم الفلسطينية واندَمجوا في المجتمع المحيط بهم.[54]

ولربما تكون مدارس وكالة الأونروا قد نجحت بالفعل في تربية وتنشئة جيل فلسطيني متعلم ومتميز بدرجة تفوق أقرانه في بقية الدول العربية، لكنها في الوقت نفسه أنتجت جيلاً مُحبطاً يحمل في صدره الغضب والحقد والمرارة نتيجة للخرافات والأساطير التي نشأ وترعرع عليها، مثل تعرض الفلسطينيين للتطهير العرقي على يد اليهود، وخيانة القيادات العربية للفلسطينيين، ناهيك عن تعميق عقلية الضحية في نفوسهم ورفضهم لتحمل أي مسؤولية عن نتائج قرارات الفلسطينيين خلال الأشهر والسنوات التي سبقت قيام إسرائيل وبعدها. أضِف إلى ذلك أن مدارس الأونروا لم تشجّع الفلسطينيين أبداً على قبول الواقع والمضي قدماً في حياتهم، كما لم تتطرق هذه المناهج التعليمية للحديثِ عن حقوق اليهود أو إمكانية التعايش معهم واقتسام الأرض بين الشعبين، وهو شرطٌ بديهيّ وأساسي لتحقيق السلام. وبَدَلاً من الوقوف موقف الحياد فقد عزّزت وكالة الأونروا من موقفها المتحيز والمتشدد بين اللاجئين الفلسطينيين وعملت جاهدة على تَرسيخه بينهم بشكل عميق، وخير دليل على هذا هو جمال الغاشي أحد منفذي عملية ميونخ الذي تلقّى تعليمه في مدرسة من مدارس وكالة الأونروا.

وحتى هيئة الأمم المتحدة نفسها كانت قد أكّدت على أن الكتب المدرسية التي يتم تدريسها في مدارس وكالة الأونروا لا تتماشى مع المعايير الدولية المتفق عليها بالنسبة للمناهج التربوية والتعليمية. وفي أعقاب وجود عدد من الشكاوى المتعلقة بما كان يحدث في مدارس وكالة الأونروا، فقد قررت هيئة الأمم المتحدة تعيين لجنة من الخبراء والمختصين مكوّنة من ثلاثة أعضاء بهدف فحص وتدقيق الكتب المدرسية التي يتم تدريسها في مدارس الأونروا والتحقق من مدى ملاءمتها للمبادئ العالمية للتربية والتعليم. وبعد عملية فحص وتدقيق استمرت لعدة أشهر، أشارت اللجنة في تقريرها الصادر في شهر نيسان/أبريل عام 1969م إلى ما يلي:

> بِصَرف النظر عن النصوص التي تحرّض بشكل صريح على العنف بطريقة أو بأخرى، فإنه توجد حالات يتم فيها استخدام مصطلحات مثل "التحرير" و"العودة" و"التطهير" بطريقة قد لا يبدو للوهلة الأولى بأنها تنطوي على أي تحريض صريحٍ على العنف. لكن بما أنها في كثير من الأحيان تعتبرُ موضوعاً لتمارين أو دروس تعليمية أكثر وضوحاً وصراحة فإن استخدامها في مثل هذه السياقات يمكن على الأرجح اعتباره على أنه تبرير أو تحريض مباشر على استخدام العنف واللجوء إليه.[55]

بالتالي رأت اللجنة إلى أن معظم الكتب (79 كتاباً من أصل 127 كتاب) يجب حظرها أو تعديل مُحتواها.[56] كما وجدت اللجنة - على سبيل المثال - أن التمارين والتدريبات في كتب القواعد العربية تهدف بشكل واضح إلى "الحفاظ على الشعور بالحنين إلى الوطن المغتصب، بالتالي الدعوة إلى القتال في سبيله". وهذه العبارة من الأمثلة على مثل هذه الأفكار: "تم تأسيسُ الجيش الفلسطيني ليكون في طليعة الجيوش العربية التي تقاتلُ من أجل هزيمة إسرائيل وإعادة أرض فلسطين إلى سكانها الشرعيين". وبالنسبة لموضوع المطالعة باللغة العربية فإنه توجد فكرة متكررة الاستخدام حول التحرر من الاستعمار، ورأت اللجنة أن أمراً كهذا من المرجح أنه "سيُكرِّسُ حالة اليأس والإحباط والانتقام لدى الأطفال". كما أن بعض كتب مادة التاريخ كانت تؤكد على فكرة الثأر والانتقام بعد ان صوّرت العرب على أنهم ضحايا للصليبيّين والمغول والعثمانيين في التاريخ القديم، وبأنّهم ضحايا للإمبريالية الغربية والصهيونية في التاريخ القديم والمعاصر. وتساءلت اللجنة من منظور تعليمي وتربوي بحت قائلة: "أليسَ من الأفضل تجنُّبُ تربية جيل كامل في مثل هذه البيئة المشحونة باليأس والإحباط والكراهية؟".[57]

وقد وجدت اللجنة بأن دولة إسرائيل لا تظهر على أي من الخرائط التي تُدرّسُ في كتب مادة الجغرافيا. كما أن كتب التربية الإسلامية تركّز "بشكلٍ مُفرطٍ" على الإشكاليات التي كانت موجودة بين النبي محمد ويَهود شبه الجزيرة العربية (خلال فترة القرن السابع للميلاد) بطريقة من المرجح أن تُقنع الأطفال بأن اليهود كانوا منذ الأزل وسيظلون للأزل "العَدوّ اللَّدود" للمسلمين. كما وجدت اللجنة أيضاً بأن كتب التربية المدنية تستخدم أسلوب "التلقين" على

نطاق واسع جداً، وأن عملية ممنهجة كهذه لغسل أدمغة الأطفال تتعارض تماماً مع قيم ومبادئ هيئة الأمم المتحدة.[58]

وقد وجدَت اللجنة أيضاً مصطلحات موجودة في الكتب المدرسية تشوّهُ من سمعة اليهود وتحطُّ من قدرهم، وتُلصق بهم صفات مثل "الكذابين" و"المُخادعين" و"المُرابين" و"الأغبياء". واستخدمت الكتب بشكل متكرر مصطلحات فيها دعوة ضمنية لاستخدام العُنف، مثل "الوطن المغتصب"، و"المغتصبين"، و"التطهير" (أي تطهير أرض فلسطين من دنس اليهود). واقترحت اللجنة في توصياتها أن تقوم هيئة اليونسكو بإعداد وتجهيز بعض "المناهج الدراسية النموذجية" ليتمَّ تدريسها للأطفال الفلسطينيين، بحيث تمنحهم "رؤية أوسع للعالم من حولهم، مما سيولّد لديهم نظرة أكثر موضوعية وتفاؤلاً للحياة تمنحهم ثقةً أكبر بأنفسهم".[59]

لكن مع الأسف الشديد فإن توصيات اللجنة لم تغير شيئاً على أرض الواقع، وكان الأردن هو البلد الوحيد الذي وافق على إجراء أي تغييرات ضرورية على المناهج الدراسية في مدارس وكالة الأونروا، في حين ندّدت سوريا بتقرير اللجنة ووصفته بأنه انتهاك صارخٌ لسيادتها. وبجميع الأحوال لم يقم المعلمون الفلسطينيون في المدارس - حتى في الأردن - بإجراء أي تغيير على خططهم التعليمية أو أساليبهم التربوية واستمروا في تعليم الأطفال اللاجئين عن "الجنة الضائعة" التي اغتصبها اليهود. [60]

وعليه، فقد نتج عن هذه العوامل جميعها ظهورُ هوية وطنية فلسطينية مبنية بالكامل على عقلية الضحية والشعور بالظلم، مع الإيمان العميق بأن هذا الظلم لا يُمكن إزالته سوى عن طريق العنف والكفاح المسلح. ناهيك عن أن تجربة تشكّل فكرة الشعب الفلسطيني مثلما يتم تدريسها في مدارس الأونروا يوماً بعد يوم وسنة بعد أخرى قد بدأت بخروج الفلسطينيين من أرض فلسطين، وهو حدثٌ يتحمل اليهود وحدهم مسؤوليتهُ، تبعاً لتصوَّرهم.

لكن إدارة وكالة الأونروا ومن يدعمونها مالياً في واشنطن ونيويورك كان لديهم أملٌ كبير في أن يتمكن النظام التعليمي والتربوي لوكالة الأونروا من إيجاد حلّ لقضية اللاجئين الفلسطينيين بحيث يستثمر جيل من الشباب الفلسطيني المتعلم جهوده في بناء مستقبل مُزدهر. لكن ما كان يحدث في أرض الواقع هو عملية تسييس لمدارسِ وكالة الأونروا في المخيمات على وجه الخصوص، الأمر الذي أدى إلى استمرارية الموقف العربيّ القائم على الرفض القاطع لمبدأ دمج اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم في المُجتمعات العربية المضيفة لهم، والرفض القاطع لوجود دولة إسرائيل والمطالبة بالعودة إلى الأرض كما كانت عليه قبل عام 1948م.

وبذلك أصبحت وكالة الأونروا بمثابة جهة فاعلة في السياسة الفلسطينية المحلية دون أن تكون مخوّلة رسمياً ودولياً بلعب هذا الدور ودون أن يُطلبَ منها أن تلعب هذا الدور أصلاً. وعلى الرغم من أن السياسة المُعلنة للأونروا تهدفُ إلى إعادة توطين ودمج اللاجئين في المُجتمعات المضيفة لهم، إلا أن منظومتها التعليمية والتربوية تُمثل أحد أكبر العقبات أمام تطبيق هذه السياسة على أرض الواقع. ولو تمّ

منح المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مهمة إدارة قضية اللاجئين الفلسطينيين، وتطبيق سياستها الخاصة بإعادة دمج وتوطين اللاجئين الفلسطينيين، لنجحَت عملية دمج واستيعاب الغالبية العظمى منهم في الدول العربية المضيفة لهم.

وقد أصبح الأطفال الذين نشأوا وترعرعوا في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين أكثر فئات الشعب وعياً وثقافة من ناحية سياسية مقارنة ببقية فئات المجتمع الفلسطيني بل والمجتمعات العربية عموماً، بالتالي قدَّمَت المخيمات العديد من الشخصيات التي كان لها دور بارز في الحركة الوطنية الفلسطينية، من أمثال رئيس حركة حماس ومؤسسها الشيخ أحمد ياسين، والرجل الثاني في حركة فتح أبو جهاد، والكاتب والمتحدث باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين غسان كنفاني، والشاعر المحسوب على حركة فتح أحمد دحبور، ورسام الكاريكاتير ناجي العلي وغيرهم الكثيرين.

في الحقيقة فإن هذه الآراء والمواقف المناهضة لإسرائيل لم تشقّ طريقها إلى وكالة الأونروا من فراغ، خاصة في ظل ما كانت تمر به هيئة الأمم المتحدة من تغييرات بعيدة المدى كان لها تأثير ملموسٌ على المناخ الدولي وعلى بيئة عمل وكالة الأونروا. ففي خمسينيات القرن الماضي بدأ العالم يشهد مرحلة انتهاء حقبة الاستعمار، مما يعني تزايداً ملحوظاً في عدد الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة خلال فترة قصيرة جداً، حيث ارتفع عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من 51 دولة عند تأسيسها عام 1945م إلى 144 دولة بحلول عام 1975م. وكانت الدول الجديدة في قارتي آسيا وأفريقيا من الدول التي نالت استقلالها مؤخراً بعد تحرّرها من نير الاستعمار الفرنسي والبريطاني. وهكذا سادت حالة من الكراهية للغرب عموماً في هذه الدول باعتبار أن الدول الغربية تمثل رمزاً لسيادة الاستعمار المستبدّ في هذه الدول المُستَعمَرة، ومن هذا المُنطلق ظهرت حركة دول عدم الانحياز عام 1961م لتتبنّى موقفاً مناهَضاً لكُتلة الدول الغربية الرأسمالية ودول الشرق الشيوعية (على الرغم من أن دول عدم الانحياز كانت عملياً مُنحازة في الكثير من الأحيان لكُتلة دول الشرق الشيوعية).

وقد أثَّر هذا الأمرُ سلباً على دولة إسرائيل، ففي حالة التجاذب والتوتر الدائمة بين دول الشرق والغرب داخل أروقة الأمم المتحدة، اكتسبت كتلة الدول الشيوعية قوة مضاعفة بشكل مفاجئ، وذلك عبر الأيادي التي صارت تُرفُع أثناء كل تصويت من قبل مُمثلي دول العالم الثالث في الأمم المتحدة. بالتالي صار بإمكان الاتحاد السوفييتي خلال تلك المرحلة تمرير أي قرار يريده تقريباً في الأمم المتحدة بفضل الدعم الذي يحظى به من دول أوروبا الشرقية ودول العالم العربي ودول حركة عدم الانحياز، فكان كل تصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على أي قرار يُدينُ إسرائيل - بغض النظر عن مدى تحيّزه - يحظى بشكل شبه تلقائي بموافقة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء. وفي سياق هذه التغيير يتحدّثُ أبا إيبان الذي كان ممثل إسرائيل لدى الأمم المتحدة خلال تلك الفترة (ثم أصبح لاحقاً وزيراً لشؤونها الخارجية)، فيقول: "إذا قَدَّمَت الجزائر مشروع قرارٍ ينص على ان الأرض مُسَطَّحة وأن إسرائيل هي

المسؤولة عن ذلك فإن دول العالم ستوافق على هذا القرار بأغلبية 164 صوتاً مقابل 13، في حين سيمتنع 26 عضواً عن التصويت". [61]

وقد بَدا هذا التوجّه يسود داخل أروقة الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين خلال النصف الأول من ستينيات القرن الماضي، وازداد بشكل كبير وملحوظٍ بعد هزيمة العرب في حرب الأيام الستة، عندها أصبحت "مشكلة فلسطين" أو "القضية الفلسطينية" تحتل مكانة مركزية أكبر في الأجندة السياسية لهيئة الأمم المتحدة. كما بدأت الملامح الأولى لهذا التغيير في الموقف الداعم لقضية اللاجئين الفلسطينيين والمُناهِض لإسرائيل مباشرة بعد الحرب، عندما دعا مجلس الأمن الدولي دولة إسرائيل إلى السماح للاجئين الذين فروا من أراضيهم خلال حرب الأيام الستة من الضفة الغربية إلى الأردن بالعودة إلى أراضيهم. والحال نفسه بالنسبة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة التي حَذَت حذو مجلس الأمن الدولي، لكنها عبَّرت عن وجود حاجة ماسّة لتشكيل لجنة خاصة من أجل التحقيق في الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.[62]

وهذا كان غيضاً من فيض القرارات المتحيّزة أحادية الجانب التي تعبر عن قبول متزايد للرواية الفلسطينية حول بداية الصراع والحل الأمثل له حتى لو تضمّن هذا الحل تجاهلاً تاماً لوجود دولة إسرائيل. فعلى سبيل المثال، "اعترفت" الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1969م بأن السبب الوحيد وراء قضية اللاجئين الفلسطينيين هو أن إسرائيل تحرمهم من "حقوقهم غير القابلة للتصرف"، حيث ضربت الجمعية العامة بعرض الحائط وتجاهلت بشكل صارخٍ أي مسؤولية عربية عن أحداث الصراع. وحتى ذلك الحين كانت هيئة الأمم المتحدة تحاول جاهدة تجنب الحديث عن سببٍ مُحددٍ لاستمرار قضية اللاجئين الفلسطينيين، هذه القضية التي تتحمل الأمم المتحدة نفسها مسؤولية استمراريتها إلى حدٍ كبير. لكنها قامت بذلك لاحقاً من خلال تبني الروايتين الفلسطينية والعربية لأحداث الصراع بعموميّتها، بالتالي إلقاء اللوم على إسرائيل وحدها وتحميلها المسؤولية كاملة عما حدث.[63]

وقد واصلت الجمعية العامة إصدار المزيد من القرارات بشكل متزايد في نفس السياق وبنفس الوتيرة من كل عام. وكما هو الحال مع الطقوس والتقاليد الدينية التي تسير على نفس المنوال بحيث نعرف خطواتها ومناسكها مسبقاً، فقد كانت طقوس التصويت في الأمم المتحدة تسير بنفس المنوال هي الأخرى: حيث كانت إحدى الدول العربية تقوم بصياغة مشروع قرار معيّن وطرحه للتصويت، وحينها كان يرفع ممثّلو الدول الأعضاء أيديهم للتَّصويت بالإجماع على هذا القرار في القاعة الكبرى للجمعية العامة دون أي اعتراض.

وفي عام 1970م اعترفت هيئة الأمم المتحدة بحق الفلسطينيين في الاستقلال وتقرير مصيرهم دون تحديد أي حدود جغرافية أو إقليمية لدولتهم. وعبر إقدامها على خطوة كهذه فقد أثارت الجمعية العامة للأمم المتحدة السؤال المُحيّرَ الذي لا يزال دون إجابة حتى يومنا هذا: عندما يُطالب الفلسطينيون بحق العودة فما هي الأرض التي يريدون العودة إليها على وجه التحديد؟ وكيف يمكن التوفيق بين هذا المطلب وبين حق إسرائيل في الاستقلال وتقرير المصير؟! [64]

وبعد فترة وجيزة قَدَّمَت هيئة الأمم المتحدة إجابتها المُروِّعة على هذا السؤال، موضِّحةً عبر جمعيتها العامة عام 1973م بأن "حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة هو أمرٌ لا يُمكن تجاوزهُ إذا ما أردنا تحقيق تسوية عادلة وشاملة لقضيتهم وذلك عبر ممارستهم لحقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم".[65] لكن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم السابقة لا يمكن أن تتحقق إلا في أرض دولة إسرائيل! بمعنى أن عودَتَهم ستَكونُ على حساب حق اليهود في الاستقلال وتقرير المصير.

وبِاتِّخاذِها قَراراً كهذا فقد قرَّرت الأمم المتحدة - التي أُنشِئَت بعدَ الحَربِ العالمية الثانية بهدف الحفاظ على السلام العالمي- انتهاك سيادة دولة من دولها الأعضاء، الأمر الذي يجسّد تناقضاً صارِخاً مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة نفسه. فانتقلت من موقف الحياد المزعوم لتصبح هيئة الأمم المتحدة تقفُ في موقف العداء لدولة إسرائيل عبر تبنّيها مواقِفَ مماثلة لتلك التي تبنّتها الدول التي كانت تَسعى لتدمير وإبادة إسرائيل، حيث سيطرَ الهَوَسُ بمناهضة إسرائيل على أروقة مَبنى الأمم المتحدة الزُّجاجيّ الواقع على الضفة الشرقية لأحد أنهار نيويورك منذ أن أضيفَت "القضية الفلسطينية" عام 1974م إلى جدول الأعمال الخاص بأجندة الجمعية العامة منذ تلك الفترة وحتى يومنا هذا.

كما اعترفت الأممُ المتحدة في العام نفسه بمنظمة التحرير الفلسطينية رغم مسؤوليتها عن العديد من الهجمات الإرهابية الوحشية والمذابح الدموية التي ارتكبتها بحقّ الأطفال بل وبحق عائلات بأكملها، وهي المنظمة نفسها التي كانت ولا زالت تدعو إلى إبادة إسرائيل ومسحها من خارطة العالم، حيث اعترفت الأمم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل رسميّ للشعب الفلسطيني ومنحتها صفة مراقب في الجمعية العامة. وفي العام نفسه أيضاً أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 3236، وهو أكثر القرارات الدولية تفصيلاً ووضوحاً فيما يتعلق بمسألة الحقوق الفلسطينية، والذي قامت هيئة الأمم المتحدة من خلاله بالتأكيد والإشارة إلى "حقّ الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم باعتباره حقاً غير قابلاً للتصرف".[66] وفي عام 1975م شكّلت الأمم المتحدة لجنتها الخاصة للتأكّد من مدى ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (CEIRPP).

وقبل هذه الموجة من القرارات فإنه لم يسبق لأي جهة دولية أن اعترفت بمطلب الفلسطينيين بالعودة باعتباره "حقاً" لهم ولا باعتباره "حقاً غير قابل للتصرف"، لكن الاعتراف بها صار مع مرور الوقت من أبرز ملامح السياسة الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة. ولاحقاً، بدأت عبارة "حقّ العودة" تظهر في التقارير السنوية لوكالة الأونروا، وفي القرار 3089 والقَرار 3236 اللذين صدرا عامي 1973م و1974م على التوالي وينصّان على أن الفلسطينيين لا يملكون حق العودة فحسب، بل أن عودتهم إلى ديارهم يجب أن تكون في سياق ممارستهم لحقهم في تقرير المصير. بعبارة أخرى: فإن هذا القرار يمنحهم الشرعية لممارسة حقّهم في العودة على حساب الأرض الإسرائيلية، الأمر الذي جعل عدداً من خبراء القانون الدولي يتساءلون جدّياً عمّا إذا كانت الأمم المتحدة تتمتع بسلطة تقديم أي توصيات تتضمّن انتهاك سيادة دولة معينة، وفي هذا السياق يُعقِّبُ الخبير في القانون الدولي وأحد الخبراء القانونيين في الأمم المتحدة كورت رينيه رادلي قائلاً: "من الصعب أن نتخيل مدى اقتراب الجمعية العامة من تأييد عملية تدمير جُزئية أو كلية لدولة عضو في الأمم المتحدة".[67]

وفي خِضمّ المداولات والنقاشات المتعلقة بالقرار 3236، اعترضت بعض الدول - ومعظمها من دول الغرب - على حقيقة أن هذا القرار يتجاهل مبدأ هاماً يتعلق بحماية الحقوق السيادية لإسرائيل. وأشار ممثل دولة بربادوس إلى أن بلاده تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، لكن دعمها لهذه الحقوق يتطلّب أولاً فهم ومعرفة الموقع المحدد لأرض فلسطين التي يعتزم اللاجئون الفلسطينيون العودة إليها، وإذا كان القصدُ من كلمة "فلسطين" هو دولة إسرائيل فإن هذه العودة ستكون انتهاكاً لحق إسرائيل في الوجود. وبالفعل وضع هذا الرجل إصبعه على الجرح لأنه تطرّقَ لطبيعةِ المُعضلة المتأصلة في مطلب الفلسطينيين "بالعودة إلى وطنهم"، هذه المُعضلة التي كانت قائمة منذ تلك الفترة وظلت قائمة حتى وقتنا هذا. [68]

لكن الحدث الذي كان مدعاة للقلق فِعلاً تمثّل في الموقف المعادي لإسرائيل الذي تبنّته هيئة الأمم المتحدة بعد عام واحد، تحديداً بتاريخ العاشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 1975م عندما أصدرت الجمعية العامة قرارها المُشين الذي صنَّفَ الحركة الصهيونية على أنها حركة عنصرية، فكانت عملية التصويت على القرار صادمة للكثيرين خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ كان هذا القرار مُحصلة للجهود الدبلوماسية التي حشدها الاتحاد السوفييتي ضد إسرائيل بالتعاون مع حلفائه العرب. وقد تجاهل هذا القرار بشكل صارخ حقيقة أن الحركة الصهيونية كانت حركة وطنية قبل كل شيء آخر، ناهيك عن أنها لم تكن تسعى لمنحِ الشعب اليهودي أي امتيازات خاصة أو "عنصرية" تقتصرُ على الشعب اليهودي كما كان الحال مع الحركات الاستعمارية، وبأن مساعيها كانت مقتصرة على حصول اليهود على حقهم في تقرير المصير مثل أي شعب آخر. لكن وبطبيعة الحال وكحالِ بقية القرارات المتعلقة بإسرائيل في تلك الفترة، فقد تبنت الأمم المتحدة موقفاً متطرّفاً وعُدوانياً مناهضاً لإسرائيل. [69]

وفي عام 1977م جاء قرارٌ آخر ليُضاف إلى سلسلة القرارات المُجحِفة في حقّ إسرائيل، لكن هذا القرار صدرَ بآلية بيروقراطية غير مسبوقة من داخل أروقة مبنى الأمم المتحدة، حيث نصّ هذا القرار على تشكيل الوحدة الخاصة بحقوق الفلسطينيين (يطلق عليها حالياً دائرة حقوق الفلسطينيين) والتي كانت فعلياً بمثابة أحد الأذرع الفلسطينية لبث ونشر الدعاية المُضلِّلة والبروباغندا لكن تحت غطاء وإشراف الأمانة العامة للأمم المتحدة. وقامت هذه الوِحدة بتمويل الأبحاث والدراسات والكتب وقامت بعقد الاجتماعات والمؤتمرات وتعاونت مع المنظمات الدولية الأخرى من أجل النهوض بالقضية الفلسطينية. وهذا جميعه كان ولا يزال برعاية وتمويل من هيئة الأمم المتحدة التي اتخذت لنفسها مساراً متشدداً جداً وتبنّت موقفاً أحادياً في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، واضعةً حقوق الفلسطينيين في منزلة تفوق حقوق الإسرائيليين، وليس الإسرائيليين وحدهم بل حقوق جميع البشر في كافة أرجاء العالم. وحتى يومنا هذا لا يزال الفلسطينيون هم المجموعة الوحيدة في العالم التي خُصِّصَ لها دائرة كاملة في الأمانة العامة للأمم المتحدة مكرّسة لحماية حقوقهم، فحتى ضحايا جرائم الإبادة الجماعية المروّعة في كمبوديا ودارفور ورواندا لم يتلقوا دعماً من الأمم المتحدة كالذي تلقّاه الفلسطينيون.[70]

وفي تلك الفترة كان إدوارد "تيد" كينيدي أصغر سيناتور في مجلس الشيوخ الأمريكي عقب انتخابه عام 1962م، أي بعد فترة وجيزة من انتخاب شقيقه الأكبر جون كينيدي رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية. حينها شغل السيناتور إدوارد - من بين مناصب أخرى - منصب رئيس اللجنة الفرعية للاجئين والنازحين في مجلس الشيوخ الأمريكي. وبعد سنوات قليلة من انتخابه بدأت تَرِدُ إليه أخبارٌ مقلقة من الشرق الأوسط والتي كانت بمثابة المفاجأة الصادمة بالنسبة له: فقد اتَّضح له بأن وكالة الأونروا التي تحظى بدعم مالي سخيّ من الولايات المتحدة تقوم بمساعدة نشطاء إرهابيين من عناصر منظمة التحرير الفلسطينية التي أُقيمَت لهدف واحد وهو تدمير دولة إسرائيل والقضاء عليها.

لكن ما المفاجئ في أمر كهذا؟ فحالة التعايش والانسجام بين وكالة الأونروا ومنظمة التحرير الفلسطينية والعلاقة الوثيقة بين ثقافة مخيمات اللاجئين وحالة التطرف الفلسطيني كانت أموراً طبيعية جداً ومتوقّعة الحدوث، والأمر كان مسألة وقتٍ فقط قبل أن تبدأ وكالة الأونروا ومنظمة التحرير الفلسطينية بالتعاون مع بعضهما البعض. فمدارس الأونروا كانت تُعمِّقُ عقلية الضحية في أذهان أطفال اللاجئين الفلسطينيين عقب ما تعرّضوا له من "ظُلم" تاريخي لم يتعرض له أي شعبٍ من شعوب الأرض، هذا الظلم الذي لا يُمكن تصحيحه إلا عبر الكفاح المسلح والتضحية من أجل وطنهم المَسلوب. والنتيجة الحتمية لهذا النمط من التعليم المسموم هو إعدادُ الأطفال وتَجهيزهم لعملية التجنيد في الحركات والمنظمات الإرهابية. وقصّة الإرهابي جمال الغاشي هي خير دليل على العلاقة الواضحة بين استمرار عمل منظمة الأونروا لأسباب سياسية من جهة، وظهور عدد كبير من الإرهابيين في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين من جهة أخرى.

وقد تمت دعوة موظفي وكالة الأونروا لحضور الجلسة الأولى لاجتماع المجلس الوطني الفلسطيني والتي عُقِدَت في القدس الشرقية في فندق الانتركونتيننتال خلال شهر أيار/مايو عام 1964م، هذه الجلسة التي شهدت الإعلان رسمياً عن انطلاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى المصادقة على النسخة الأولى من الميثاق الوطني الفلسطيني الذي ينصُّ على أن العرب وحدهم أصحاب الحقّ الشرعي في كامل الأرض، وأنّ إقامة دولة إسرائيل كان خرقاً صارخاً للشرعية الدولية.[71] وقد كان مبدأ العودة أحد أبرز الأفكار والأيديولوجيات التي قامت عليها منظمة التحرير الفلسطينية منذ انطلاقتها، وبعد مرور عام تم إنشاء فرع لمنظمة التحرير الفلسطينية في غزة، وألزم قانون التجنيد الإجباري حينها كل فلسطيني يتراوح عمره بين 18 و30 عاماً بالتجنيد الإجباري والانضمام لجيش التحرير الفلسطيني، حيث أشار أحد التقارير الداخلية لوكالة الأونروا في تلك الفترة بأن هذا القانون ينطبق على مئات من العاملين والموظفين في الوكالة.[72]

ثم بدأت لجنة كينيدي الفرعية للاجئين في واشنطن تتلقّى تقارير عن موظفي وكالة الأونروا الذين كانت هيئة الأمم المتحدة تدفع لهم رواتبهم بينما يُقسِمون على مشاركتهم في الكفاح المسلّح لتدمير دولة إسرائيل. وباعتبار أن وكالة الأونروا هي وكالة دولية تابعة للأمم المتحدة فإنها مُلزمة بعدم المشاركة أو المساعدة في أي عملٍ عسكري بأي شكلٍ من الأشكال حتى وإن كان هذا عن طريق الخدمات الأساسية التي تقدّمها للاجئين من مساعدات غذائية وملبس ومسكن. لكن في عام 1966م، أي بعد مضيّ عامين

على انطلاقة منظمة التحرير الفلسطينية، أشارت التقارير والتقديرات الصادرة عن تلك الفترة إلى أن قرابة خمسة عشر ألفًا من أفراد منظمة التحرير الفلسطينية في المخيمات كانوا يتلقون حِصصاً غذائية ومساعدات أخرى من وكالة الأونروا[73]، حينها أمر السيناتور كينيدي بالتحقيق في الأمر في تصريح له عام 1966م قال فيه: "إن تقديم المساعدة بأي شكل من الأشكال لأفراد أي جيش هدفه المعلن هو تدمير دولة عضو في الأمم المتحدة هو أمرٌ يتعارض تماماً مع سياسة الولايات المتحدة ومع المبادئ الأساسية لهيئة الأمم المتحدة". وعلى الفور أمر بإرسال مُحققين اثنين إلى مخيمات اللاجئين في سوريا وقطاع غزة ليكتشف بالفعل وجود علاقات قوية تربط وكالة الأونروا ومنظمة التحرير الفلسطينية، فالّلاجئون الفلسطينيون الذين تدعمهم الأمم المتحدة كانوا يخضعون فعلاً لتدريب عسكري على يد منظمة التحرير الفلسطينية.[74]

في الوقت نفسه كانت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها والاتحاد السوفييتي وحلفائه حاضرة وتُلقي بظلالها بقوّة على المشهد السياسي في المخيمات الفلسطينية. وفي هذا السياق قام أحمد الشقيري - وهو أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية – بالاجتماع مع سفير فيتنام الشمالية في القاهرة، ووعده خلال الاجتماع بإرسال مقاتلين فلسطينيين إلى فيتنام لمساعدتهم في القتال ضدّ الأمريكان (حيث كان جيش التحرير الفلسطيني يتلقى دعماً عسكرياً وأسلحة وذخائر من الصين والاتحاد السوفييتي). وهكذا كانت حكومة الولايات المتحدة تدعم بشكل غير مباشر محاولات تدمير إسرائيل عبر دعمها لوكالة الأونروا، وتدعم محاولات تدميرها عبر دعمها حليفاً لعدوّها اللدود وهو الاتّحاد السوفيتي.[75]

لذا طالبت وزارة الخارجية الأمريكية الأونروا بالتوقف عن تزويد مُقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية بالمساعدات الغذائية، وأواخر عام 1966م سَنَّ الكونغرس الأمريكي قانوناً يقضي بوقف تحويل الأموال إلى وكالة الأونروا ما لم توقف دعمها لمقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية. وبالطبع فإن قراراً كهذا سيتطلب تعاوناً من قبل إدارة وموظفي الأونروا والدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين، لكن لم تكن لديهم أي نية للمساعدةِ بهذا الخصوص. وفي السياق نفسه صَرَّحت الحكومتان المصرية والسورية بأن الكشف عن عدد وأسماء مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية الموجودين في مخيمات اللاجئين هو أمر مستحيل وذلك "لأسباب أمنية"، أما إدارة وكالة الأونروا في بيروت فقد استغلت حالة الفوضى السائدة في مخيمات اللاجئين لتدعيم هذا الموقف قائلة: "إذا كنّا عاجزين عن شطب أسماء المتوفّين من قوائم المساعدات التي يتلقاها اللاجئون، فكيف بإمكاننا تتبّع أسماء الشباب المقاتلين الذين يخضعون للتدريب العسكري نهاراً ثم يعودون إلى بيوتهم في المخيمات ليلاً؟". [76]

ومع مرور الوقت صارت منظمة التحرير الفلسطينية تُحكِمُ قبضتها على مخيمات اللاجئين أكثر وأكثر. وبعد حرب الأيام الستة أصبحت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بمثابة قواعد عسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما كانت المصدر الرئيسي الذي يُمِدّ مُختلف الجماعات والحركات الإرهابية المسلحة بالجنود والمقاتلين. وقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية تُجري تدريبات ومناورات عسكرية داخل أزقة المخيمات وأسّست مجموعات مسلحة تابعة لها في كل من الأردن وقطاع غزة وسوريا ولبنان.

أما سكان المُخيمات فقد كانوا يتهافتون بأعداد مهولة للانضمام إلى الجماعات والحركات الإرهابية المسلحة التي بدأت تظهر على الساحة، حيث تشير بعض التقديرات إلى خضوع ما لا يقل عن خمسين ألف فلسطيني في الأردن وحده لتدريبات عسكرية على حرب الشوارع والعصابات حتى عام 1977م [77]، وبالطبع كان من ضمنهم جمال الغاشي كما ذكرنا سابقاً.

بالتالي كان المسلّحون يسرحون ويمرحون في أرجاء مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بمنتهى الحرية. كما كانت حركة فتح تُنظم وتدرب المقاتلين الصغار ضمن سياق ما أطلقت عليه برنامج "الأشبال" في الأردن ولبنان، حيث خضع الأطفال والمراهقون لتدريب شبه عسكري في معسكرات التدريب التابعة لها. وفي هذا السياق تستذكر إحدى اللاجئات من مخيم برج البراجنة في لبنان بعضاً من أحداث طفولتها قائلةً:

> كانوا يعرضون أفلاماً عن الفدائيين وعن فلسطين. . . وأفلاماً أخرى عن عز الدين القسام الثائر الذي أشعل شرارة الثورة في فلسطين، وجميع هذه الأمور تعلمناها من خلال التلفاز لا عن طريق آبائنا. . . لقد خضعت لتدريب عسكري لمدة ثلاثة أشهر، إذ كان يتوجب على كل طفل وفتاة وصبي ورجل وامرأة وكبير في السن أن يتسلّحوا، لأنه وقبل كل شيء ينبغي علينا أن نكون واعين ومُدركين تماماً لقضيتنا. [78]

ومع حلول عام 1969م سيطر مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية تماماً على المخيمات في لبنان وفرضوا سُلطة الأمر الواقع عليها وصاروا يستغلونها لأغراض وأهداف عسكرية. كما أن توقيع اتفاق القاهرة في العام نفسه منح منظمة التحرير الفلسطينية سيطرة رسمية وكاملة على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان عقب انسحاب الجيش اللبناني منها. [79] حينها شرعت الجماعات الفلسطينية المسلحة بفرض الضرائب على سُكان المخيمات، كما قاموا بإنشاء محاكم قضائية خاصة بهم، ناهيك عن قيامهم بمراجعة وتدقيق محتوى المناهج الدراسية في مدارس وكالة الأونروا. وفي هذا السياق يصف أحد سكان مخيم تل الزعتر للاجئين الفلسطينيين شرقي بيروت الوضع في تلك الفترة قائلاً:

> في اللحظة الأولى التي نزلت فيها من السيارة رأيت العلم الفلسطيني يرفرف بدلاً من العلم اللبناني، ورأيتُ مجموعة من المقاتلين الفلسطينيين بملابس الفدائيين بدلاً من الشرطة اللبنانية. وبينما كنت أتنقل بين الناس كنت أرى السعادة الغامرة على وجوه الناس... وشيخ المسجد كان يتحدّث جَهراً وبملء الفم عن الوطن... وفي البيوت كانت الأمهات يتحدثن بكل حرية وبصوت مرتفع مع أبنائهنّ عن فلسطين، ففي السابق كان الحديث عن الوطن لا يكون إلا بالهمس والوَتوتة.[80]

بالتالي صارت مخيمات اللجوء الفلسطينية بالفعل دولة داخل الدولة. وفي هذا السياق صرَّح رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات حينها بأن وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه ديان قد يسيطر على مخيمات اللاجئين في قطاع غزة نهاراً، لكنه (أي ياسر عرفات) يسيطر عليها ليلاً، وهذه كانت الحقيقة لأن المخيمات كانت بمثابة القواعد الرئيسية التي ترتكز عليها منظمة التحرير الفلسطينية، فكانت نقطة

الانطلاق لعملياتها بالإضافة إلى كونها مخزناً لا ينضبُ من الجنود والمقاتلين. وباعتبار أن الدول العربية لم تكن تجمعها علاقات طيبة مع ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية، فقد كانت مخيمات اللاجئين هي المساحة الوحيدة الذي تمكنت فيه منظمة التحرير من العمل بمنتهى الحرية.

وفي لبنان كان يُطلبُ من مسؤولي وكالة الأونروا ترتيب زياراتِهم للمخيماتِ بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية، فكان المسلحون الفلسطينيون ينتشرون على مداخل المخيمات اللبنانية لمنع الزوار غير المرغوب فيهم من الدخول. وقد كانت مكاتب التجنيد التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية تعجُّ بالبوسترات والصور لقيادات المنظمة وهم يحملون السلاح ويرتدون الزي العسكريّ. وفي هذا السياق وصفَت مقالة افتتاحية منشورة في صحيفة النيويورك تايمز عام 1972م بمنتهى الدهشة والذهول موقفاً قام فيه رجلٌ مُسلّحٌ من مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية بمنع مراسلٍ تابع للصحيفة من الدخول إلى أحد مخيمات اللاجئين، فجاء فيها: "مخيمات اللاجئين هي محصلة لجهود ومساعي إنسانية وجَّهَ الأمين العام للأمم المتحدة مؤخراً نداءً عاجلاً لتمويلها، ومن غير المقبول أبداً أن يتم إساءة استخدام هذه الأماكن واستغلالها بهذه الطريقة المُشينة!"، وأكَّدت المقالة على أن مموّلي الأونروا بما في ذلك الولايات المتحدة لديهم كامل الحق في "إيقاف الدعم المالي لوكالة الأونروا ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين طالما لا زالت خاضعة لسيطرة هؤلاء المُتطرّفين".[81]

وخلال تلك الفترة أيضاً كانت أخبار المجموعات المسلحة الفلسطينية تتصدَّرُ عناوين الصحف بسبب عملياتها الإرهابية وعلى رأسها عمليات خطف الطائرات في مُختلف أرجاء العالم، هذه العمليات التي غيَّرَت من طبيعة الاجراءات الأمنية لدى شركات الطيران وزرعت الخوف في قلوب كل مَن يدخل صالة الوصول أو المغادرة في أي مطار في العالم. بالتالي فإن المساعي الإنسانية الرامية إلى إعادة تأهيل لاجئي الحرب في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين انتهت بشلالات دمٍ تُسفكُ في المطارات مثل مطار اللد، ناهيك عن العمليات الإرهابية الدموية مثل المذبحة التي راح ضحيّتها الرياضيون العُزّل في المدينة الأولمبية في ميونخ.

بالتالي فإنّ الدعم الذي حظيت به فكرة الوطنية الفلسطينية المُسلَّحة على مرأى ومسمعِ المجتمع الدولي كان قابَ قوسين أو أدنى من إلحاق ضرر يفوق الضرر الذي لحق بالعواصم الأوروبية وشركات الطيران العالمية. فبعد حرب الأيام الستة بدأت المجموعات الفلسطينية المسلحة بإثارة الاضطرابات السياسية فوق أرض الأردن باعتبارها قاعدة مركزية لعمليات وهجمات حركة فتح. وكانت قيادة حركة فتح تتحدث دوماً عن تحويل عمان إلى "هانوي عاصمة فيتنام" بنسختها الفلسطينية، بحيث تكون نقطة انطلاق لعملياتها وهجماتها على مدينة "سايجون" بنسختها الإسرائيلية (بمعنى مدينة تل أبيب). وبتاريخه السادس من أيلول/سبتمبر عام 1970م قامت مجموعة من عناصر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش باختطاف ثلاث طائرات سفر تابعة لإحدى خطوط الطيران المدنية الأوروبية وأجبَروها على الهبوط في الأردن، الأمر الذي وضع ملك الأردن في موقف مُحرج جداً أمام العالم.

لكن اليوم التالي لاختطاف الطائرات شهد قتالاً ضارياً واشتِباكات عنيفة بين الجيش الأردني (الذي أراد نزع سلاح المجموعات الفلسطينية المسلحة) من جهة، وبين المقاتلين الفلسطينيين الذين أعلن بعضهم منطقة شمال المملكة على أنها" منطقة فلسطينية مُحرّرة" من جهة أخرى. وقد كانت هذه الأحداث بمثابة تحدٍ مباشر لسُلطة الملك حسين في الأردن، ولم يكن ليتجرأ الفلسطينيين على التفكير بأمر كهذا لولا قوّتهم العسكرية وثقتهم الشديدة بأنفسهم. لكن الملك لم يتردّد للحظة في استخدام المدفعية وجنود المُشاة والطائرات الحربية للحفاظ على سلطته، فاضطر لقصف المراكز السكانية في المخيمات بعد أن دارت العديد من المعارك الضارية داخل مخيمات اللاجئين وفي محيطها. وبعد عدّة أسابيع من القتال قُتل نحو ثلاثة آلاف فلسطيني، فيما طُرِدَت منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن لتجد مقراً جديداً لها في لبنان.[82]

ومرّة أخرى تمكّنت منظمة التحرير الفلسطينية من تشكيل دولة داخل دولةٍ فوق الأرض اللبنانية، وتمكنت العناصر الفلسطينية المسلحة من فرض سيطرتها شبه الكاملة على مناطق واسعة تشمل مدينتي صور وصيدا جنوبي لبنان. وأدت القوة العسكرية المتزايدة لهذه المجموعات المسلحة إلى تفاقم حالة التوتر والاحتقان الطائفي الذي كان موجوداً أصلاً في لبنان، مما تسبب في تصعيد ملحوظ في أحداث الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت من عام 1975م حتى عام 1990م وراح ضحيتها أكثر من مئة ألف شخص، فكانت المجموعات الفلسطينية المسلحة والمليشيات الشيعية والدرزية والمارونية تتصارع فيما بينها للجلوس على سدة الحكم في لبنان في واحدة من أكثر الصراعات الطائفية وحشية ودموية في منطقة الشرق الأوسط.

وها هو بلدٌ عربي آخر يدفع ثمناً باهظاً من الدماء التي أزهِقَت هباءاً كما حدث في الأردن نتيجة وجود واستمرارية ثقافة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي دائماً كان لها دورٌ بارزٌ في اندلاع مثل هذه الاشتباكات العنيفة. فعلى سبيل المثال وقعت مشاجرة حادة بين رجل فلسطيني مسلح وأحد عناصر حزب الكتائب المسيحية في قلب بيروت، مما أشعل فتيل الاشتباكات العنيفة التي اندلعت بتاريخ الثالث عشر من شهر نيسان/أبريل عام 1975م. وفي اليوم نفسه تعرضت كنيسة مارونية لهجوم مسلح، ورداً على هذا الهجوم تعرّضَت حافلة مليئة بالفلسطينيين في طريقها من مخيم تل الزعتر إلى مخيم صبرا للاجئين لإطلاق النار. وعلى مدار ثلاثة أيام من الاشتباكات العنيفة والدموية قُتِل حوالي ثلاثمائة شخص.[83]

وبعد مرور اثني عشر عاماً على هذه الأحداث المؤسفة اندلعت الاشتباكات مجدداً في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في أماكن أخرى من الشرق الأوسط. ففي صبيحة يوم الثامن من شهر كانون الأول/ديسمبر عام 1987م اصطدمت شاحنة إسرائيلية بِشاحنتين صغيرتين تُقلّان عمالاً فلسطينيين من مخيم جباليا للاجئين في قطاع غزة، وراح ضحية هذا الحادث أربعة فلسطينيين، لكن سرعان ما بدأت تنتشر شائعات مفادها بأن هذا الحادث كان متعمداً. وعقب تشييع الضحايا مساء ذلك اليوم قام آلاف الفلسطينيين باقتحام موقع عسكري إسرائيلي قريبٍ مما أدّى لإصابة العديد منهم عندما رد الجنود بإطلاق النار. وفي اليوم التالي امتلأت أزقة مخيم جباليا بالمتاريس، وكانت هذه الأحداث بمثابة الشرارة

التي أدت إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى والتي تخللها أكثر من 42,000 هجوم عنيف بين الفلسطينيين وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي بعد ستة شُهور فقط من اندلاعها.

وقد كانت أحداث الانتفاضة الأولى تقتصرُ على مخيمات اللاجئين في بداية الأمر قبل أن تتسع دائرة الأحداث لتشمل مناطق مُختلفة من قطاع غزة أولاً ثم الضفة الغربية لاحقاً، فبعد مضي شهرٍ تقريباً بدأت القرى والمدن والبلدان الأخرى تشارك في أحداث الانتفاضة، تحديداً نهاية شهر كانون الثاني/يناير عام 1988م. وخلال تلك الأحداث ظهرت مجموعات فلسطينية مسلحة في المخيمات مثل "قوات العاصفة" و"اللجان الشعبية" و"صقور فتح" وغيرها. ومع امتداد أحداث الانتفاضة واتساع دائرة الأحداث واصلت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين تقديم قيادات ثورية من الشباب المُشبع بالعُنف والمعبّأ بالأفكار الوطنية المتطرفة والوعي السياسي المتشدد. [84] وكما هو الحال مع جمال الغاشي، فقد أدّت عقود من التلقين المتواصل لهذه الأفكار الوطنية المتطرفة وإقصاء أي محاولة لإعادة دمج وتوطين اللاجئين الفلسطينيين إلى عواقب وخيمة تخطَّت في عُنفها ودمويتها كل الحدود.

قائمة الملاحظات والمصادر والحواشي

1. United Nations, Annual Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, July 1, 1959–June 30, 1960, General Assembly Official Records: Fifteenth Session, Supplement no. 14 (A/4478), A/4478, June 30, 1960, https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/886668A54186108905 2565AA0051333C.

2. Quoted in Simon Reeve, One Day in September (New York: Arcade Publishing, 2011), 39, EPUB.

3. The idea of Palestinian return becomes more metaphorical as time passes by and those who call for return refer to a place they have never been and from which they never fled. However, for convenience's sake, throughout the book we continue to use the term return, without placing it in quotation marks, although, in effect, for the generation born after 1949, it is no longer the same kind of return.

إن فكرة ومبدأ العودة للاجئين الفلسطينيين أصبحت ذات مدلول ومعنى مجازي أكثر وأكثر مع مرور الزمن من قبل أشخاص يطالبون بها في حين انه لم يسبق لهم أن تواجدوا في تلك البلاد المطالبين بالعودة إليها والتي لم ينزحوا منها أصلاً. لكن وبقصد الملائمة فإننا سنستخدم مصطلح العودة دون أن نضعه بين علامتي تنصيص على الرغم من أن الأجيال التي جاءت بعد عام 1949م لا تتعلق بالشكل نفسه من العودة.

4. Shay Fogelman, "Major Investigation Reveals New Details of Munich Massacre," Haaretz, August 31, 2012 [Hebrew]; Reeve, One Day in September; James Montague, "The Munich Massacre: A Survivor's Story," CNN, September 5, 2012; Sam Borden, "Long-Hidden Details Reveal Cruelty of 1972 Munich Attackers," New York Times, December 1, 2015; Rex A. Hudson, The Sociology and Psychology of Terrorism: Who Becomes a Terrorist and Why? (Washington, DC: Library of Congress, 1999), 58.

5. Edward W. Said, "Introduction: The Right of Return at Last," in Palestinian Refugees—The Right of Return, ed. Nasser Aruri (London: Pluto Press, 2001), 1.

6. Walid al-Khalidi, "Reappraisal: An Examination of Certain Western Attitudes to the Palestine Problem," Middle East Forum 33, no. 8 (Summer 1958): 29; Edward Said, "The Burdens of Interpretation and the Question of Palestine," Journal of Palestine Studies 16, no. 1 (Autumn 1986): 29–37; Nur Masalha, "Remembering the Palestinian Nakba: Commemoration, Oral History and Narratives of Memory," Holy Land Studies 7, no. 2 (2008): 123–156.

7. Reeve, One Day in September, 50–52.

8. Borden, "Long-Hidden Details."

9. Reeve, One Day in September, 53.

10. See ibid.أنظر نفس المصدر

11. Ibid.نفس المصدر

12. Ibid., 238.نفس المصدر، ص

13. Ibid., 53 .نفس المصدر، ص

14. Emanuel Marx and Nitza Nachmias, "Dilemmas of Prolonged Humanitarian Aid Operations: The Case of UNRWA (UN Relief and Work Agency for the Palestinian Refugees)," Journal of Humanitarian Assistance (June 15, 2004), http://sites.tufts.edu/jha/archives/834.

15. Yearbook of the United Nations 1965 (New York: United Nations, Office of Public Information, 1967), 220, 222–223; United Nations General Assembly Resolution 37/120 at Section I (December 16, 1982).

16. "United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East," UNGAR 37/120, 37th session, December 16, 1982, A/RES/37/120(A-K); Alex Takkenberg, The Status of Palestinian Refugees in International Law (Oxford: Oxford University Press, 1998), 72.

17. Benjamin Schiff, Refugees unto the Third Generation: UN Aid to Palestinians (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1995), 53–54.

18. "Protocol on the Treatment of Palestinians in the Arab States" from September 11, 1965, also known as the Casablanca Protocol, adopted by the League of Arab States, appears in Takkenberg, The Status of Palestinian Refugees, 396.

19. Jalal Al-Husseini and Ricardo Bocco, "The Status of the Palestinian Refugees in the Near East: The Right of Return and UNRWA in Perspective," Refugee Survey Quarterly 28, nos. 2–3 (2010): 260–285.

20. Jaber Suleiman, Marginalized Community: The Case of Palestinian Refugees in Lebanon (UK: University of Sussex, April 2006), 14–20.

21. Viorst, Reaching for the Olive Branch, 95–106; Abbas Shiblak, "Residency Status and Civil Rights of Palestinian Refugees in Arab Countries," Journal of Palestine Studies 25, no. 3 (Spring 1996): 36–45; Oroub El-Abed, "The Forgotten Palestinians: How Palestinian Refugees Survive in Egypt," Forced Migration Review 20 (May 2014): 29–31.

22. PLO Executive Committee member Mohammed Nashashibi admitted in the 1980s that "the refugees have houses, work, income, [and] education." See Viorst, Reaching for the Olive Branch, 95–96.

23. Don Peretz, "The Arab Refugees: A Changing Problem," Foreign Affairs 41, no. 3 (April 1963): 558–570; Buehrig, The UN and the Palestinian Refugees, 126–142; Yehoshafat Harkabi, The Palestinians: From Slumber to Awakening (Jerusalem: Magnes, 1979), 9 [Hebrew].

24. Marx and Nachmias, "Dilemmas of Prolonged Humanitarian Aid Operations."

25. Emanuel Marx, "Palestinian Refugee Camps in the West Bank and the Gaza Strip," Middle Eastern Studies 28, no. 2 (April 1992): 284.

26. Thomas Brady, "Arab Refugees Still Yearn for Their Home," New York Times, March 21, 1966.

27. Richard Eder, "US Gets a Pledge on Arab Refugees," New York Times, June 14, 1966; United Nations General Assembly, Report of the Commissioner General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East 1 July 1967–30 June 1958, A/7213 (September 15, 1968), para. 13.

28. See, for example, Annual Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East for the period 1 July 1959–30 June 1960, UNGAOR 15th Session, Supplement no. 14 (A/4478) from 30 June 1960, footnote a to Table 1 of Annex to Part I; Annual Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East for the period 1 July 1961–30 June 1962, UNGAOR 17th Session, Supplement no. 14 (A/5214) from 30 June 1962, footnote a to Table 1 of Annex to Part I. See also Buehrig, The UN and the Palestinian Refugees, 39.

29. See, for example, Hassan Elnajjar, “Planned Emigration: The Palestinian Case,” International Migration Review 27, no. 1 (1993): 34–47.

30. Yann Le Troquer and Rozenn Hommery al-Oudat, “From Kuwait to Jordan: The Palestinians’ Third Exodus,” Journal of Palestine Studies 28, no. 3 (Spring 1999): 38; Ann M. Lesch, “Palestinians in Kuwait,” Journal of Palestine Studies 20, no. 4 (Summer 1991): 42; Buehrig, The UN and the Palestinian Refugees, 40.

31. Elnajjar, “Planned Emigration”; Jamil M. Tahir, “An Assessment of Palestinian Human Resources: Higher Education and Manpower,” Journal of Palestine Studies 14, no. 3 (Spring 1985): 32–53; Antoine Zahlan and Rosemarie Zahlan, “The Palestinian Future,” Journal of Palestine Studies 6, no. 4 (Summer 1977): 103–112.

32. Muhammad Hallaj, “The Mission of Palestinian Higher Education,” Journal of Palestine Studies 9, no. 4 (Summer 1980): 75–95.

33. United Nations General Assembly, Report of the Commissioner General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East 1 July 1978–30 June 1979, A/34/13 (September 13, 1979), Table 1.

34. Quoted in Viorst, Reaching for the Olive Branch, 39.

35. United Nations General Assembly, Annual Report of the Director of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East 1 July 1959–30 June 1960, A/4478 (June 30, 1960), paras. 8 and 11.

36. United Nations General Assembly, Annual Report of the Commissioner General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East 1 July 1961–30 June 1962, A/5214 (June 30, 1962), para. 5.

37. Jalal Al-Husseini, “UNRWA and the Palestinian Nation-Building Pro- cess,” Journal of Palestine Studies 29, no. 2 (Winter 2000): 51–64.

38. “Refugees’ U. N. Guardian,” New York Times, June 23, 1967; Robert Phelps, “Mideast Lobbies Active in the US,” New York Times, April 6, 1970; Myer Feldman, recorded interview by John F. Stewart, August 20, 1966 (John F. Kennedy Library Oral History Program), 451; “Assessment at U.N.: UNRWA Director Prepared Pro-Arab Report,” Davar, September 22, 1961 [Hebrew].

39. “Western Policies on Israel Scorned,” New York Times, May 10, 1964.

40. Peter Grose, “US Aides Say Decision on Help May Be Spurred by Libyan Planes Deal,” New York Times, January 27, 1970; “Aid to Refugees in Mideast Drops,” New York Times, June 15, 1969; “Letters to the Editor of the Times,” New York Times, August 19, 1970.

41. John H. Davis, The Evasive Peace—A Study of the Zionist-Arab Problem

(New York: New World Press, 1970), 102–127.

42 Ibid.,114–115.نفس المصدر، ص

43 Ibid., 120.نفس المصدر

44. See, for example, Khaldun Bshara, “Spatial Memories: The Palestinian Refugee Camps as Time Machine,” Jerusalem Quarterly 60 (2014): 14–30; Claudia Martinez Mansell, “Camp Code,” Places Journal (April 2016), https://placesjournal.org/article/camp-code/; Ronny Shaked, Be- hind the

Keffiyeh: The Conflict from the Palestinian Viewpoint (Rishon Lezion: Yediot Books, 2018), 123 [Hebrew].

45. Marx and Nachmias, “Dilemmas of Prolonged Humanitarian Aid Operations.”

46. Ghassan Shabaneh, “Education and Identity: The Role of UNRWA’s Education Programmes in the Reconstruction of Palestinian National- ism,” Journal of Refugee Studies 25, no. 4 (2012): 491–513.

47 Ibid. 493, 502.نفس المصدر، ص

48. Quoted in ibid., 501.مقتبس من نفس المصدر، ص

49. A. L. Tibawi, “Visions of the Return: The Palestine Arab Refugees in Arabic Poetry and Art,” Middle East Journal 17, no. 5 (Autumn 1963): 523.

50. Ibid., 515.نفس المصدر، ص

51. Ibid., 516.نفس المصدر، ص

52. Ibid. 532.نفس المصدر، ص

53. Quoted in ibid., 524; Nadia Latif, “Space, Power and Identity in a Palestinian Refugee Camp,” Asylon(s), no. 5 (September 2008), https://reseau-terra.eu/article800.html.

54. Shabaneh, “Education and Identity,” 493.

55. UNESCO, “Cooperation with the United Nations Relief and Works Agency (UNRWA)” (82 EX/8), April 4, 1969, Annex I, II.

56. Ibid. نفس المصدر

57. Ibid. نفس المصدر

58. Ibid. نفس المصدر

59. Ibid. نفس المصدر

60. Shabaneh, “Education and Identity,” 17–18.

61. Quoted in Silvan Shalom, “A Fence Built for Peace,” The Guardian, February 3, 2004.

62. Kurt René Radley, “The Palestinian Refugees: The Right to Return in Inter- national Law,” American Journal of International Law 72, no. 3 (July 1978): 586–614; UN Security Council Resolution 237, S/RES/237(1967) (June 14, 1967).

63. UN General Assembly Resolution 2535, A/RES/2535(XXIV) A-C (December 10, 1969), https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/ 41F2C6DCE4DAA765852560DF004E0AC8.

64. UN General Assembly Resolution 2672, United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, A/RES/2672(XXV) A-D (December 8, 1970); UN General Assembly Resolution 2792, A/ RES/2792(XXVI)A-E (December 6, 1971); UN General Assembly Resolution 2963, United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, A/RES/2963(XXVII)A-F (December 13, 1972).

65. UN General Assembly Resolution 3089, United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, A/RES/3089 (XXVII)A-E (December 7, 1973).

66. UN General Assembly Resolution 3236, United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, A/RES/3236 (XXIX) (November 22, 1974).

67. Radley, “The Palestinian Refugees,” 595–599, 609–614; Kent, “Evaluating the Palestinians’ Claimed Right of Return.”

68. United Nations, General Assembly, 29th Session, Plenary Meeting 2296, Official Records, A/PV.2296 (November 22, 1974), paras. 86–93.

69. UN General Assembly Resolution 3379, Elimination of all forms of racial discrimination, A/RES/3379(XXX) (November 10, 1975). This equation of the right of Jews to self-determination with racism, discrimination, and racial superiority was overwhelmingly repealed in 1991. See Paul Lewis, “U.N. Repeals Its ’75 Resolution Equating Zionism with Racism,” New York Times, December 17, 1991.

70. See “Secretariat,” http://www.un.org/en/sections/about-un/secretariat/index.html; “Divisionfor Palestinian Rights,” http://www.un.org/undpa/en/palestinianrights.

71. See the Palestine National Covenant, 1964 version, New York University Journal of International Law and Politics 3, no. 1 (1970): 199–246.

72. Schiff, Refugees unto the Third Generation, 102; Helena Cobban, The Palestinian Liberation Organization—People, Power and Politics (Cam- bridge: Cambridge University Press, 1984), 16.

73. “E. F. Kennedy Opposes Aid for Liberation-Army Arabs,” New York Times, June 16, 1966.

74. Hedrick Smith, “Food for Refugees in Arab Army Investigated by Ed- ward Kennedy,” New York Times, June 13, 1966.

75. نفس المصدر

76. Quoted in Richard Eder, “US Gets a Pledge on Arab Refugees,” New York Times, June 14, 1966; Tom Brady, “Refugee Soldiers Problem for U.N.,” New York Times, June 15, 1966; Jalal al-Husseini, “UNRWA and the Refugees: A Difficult but Lasting Marriage,” Journal of Palestine Studies 40, no. 1 (2010): 6–26.

77. Hisham Sharabi, Palestine Guerillas: Their Credibility and Effective- ness (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, Georgetown University, 1970); Cobban, The Palestinian Liberation Organization, 41.

78. Latif, “Space, Power and Identity.”

79. According to historian Helena Cobban, the agreement’s text was never officially published, but an unofficial text appeared in the Lebanese daily An-Nahar on April 20, 1970, of which the accuracy has never been seriously contested. See Cobban, The Palestinian Liberation Organization, 47.

استناداً إلى المؤرخة هيلين كوبان فإن نص هذه الاتفاقية لم يتم الإعلان عنه رسمياً، لكن هنالك نص تم تسريبه بشكل غير رسمي لصحيفة النهار اللبنانية بتاريخ العشرين من شهر نيسان/ابريل عام 1970م والذين لم يتم التحقق من مدى صحته.

80. Baruch Kimmerling and Joel Migdal, The Palestinian People: A History (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2003), 264–265.

81. “Perverting UNRWA,” New York Times, June 21, 1972; Schiff, Refugees unto the Third Generation, 103–4.

82. Kimmerling and Migdal, The Palestinian People, 262; Eric Pace, “Am- man Diary: Window on the War,” New York Times, September 24, 1970; Eric Pace, “Amman Battle Fought from House to House,” New York Times, September 20, 1970.

83. See Kimmerling and Migdal, The Palestinian People; Rex Brynen, Sanctuary and Survival: The PLO in Lebanon (Boulder, CO: Westview Press, 1990), 80.

84. See Kimmerling and Migdal, The Palestinian People; Moshe Shemesh, “The PLO: The Path to Oslo—1988: A Turning Point in the Annals of the New Palestinian National Movement,” Studies in Zionism, the Yishuv, and the State of Israel 9 (1999): 196 [Hebrew].

الفصل الخامس: مُفاوضاتُ السلام

(1988م- حتى يومنا هذا)

"يُصادف يوم الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ذِكرى مرور ثمانية وعشرين عاماً على التنازل التاريخي الذي قدّمناه عبر اعترافنا بدولة إسرائيل على حدود عام 1967م" – صائب عريقات

عدد اللاجئين المسجلين حتى عام 1988م: 2,268,595 لاجئ[1]

الزمان: نيسان/أبريل عام 1988م، والحدث: ياسر عرفات ينتظر في الرواق المؤدي إلى غرفة السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفيتي في فترة كانت تعتبرُ العصر الذهبي للعلاقة الوطيدة بين موسكو ومنظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تتلقى دعماً سوفييتياً سخياً لسنوات عديدة، دعم مالي وعسكري بالأسلحة والذخائر والتدريب في دول الكتلة الشيوعية. أما قادة الحزب الشيوعي في موسكو فكانوا يرحبون بياسر عرفات ترحيباً حاراً بالابتسامات والأحضان والقُبل، وفي السبعينيات وجّه له ليونيد بريجنيف دعوة رسمية لحضور مسيرة عيد العمال في الساحة الحمراء ومشاهدتها من المقصورة الخاصة بكبار الشخصيات.[2]

لكن سرعان ما تبدَّلت الأحوال وانقلبت الأمور رأساً على عقب في طبيعة العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفيتي بعد وصول الزعيم الشاب ميخائيل غورباتشوف إلى سدة الحكم والذي قرّر في غضون عام إسقاط جدار برلين وإنهاءِ الحرب الباردة. بالتالي كان ياسر عرفات في حالة من العزلة بعيداً عن الاتحاد السوفييتي وبعيداً عن الدول العربية بل وبعيداً عن قلب الأحداث في مقره الجديد في تونس. لهذا كان ياسر عرفات يحاول جاهداً لِلقاء غورباتشوف منذ فترة طويلة لكن دون جدوى، إذ لم يكن الزعيم السوفيتي الجديد يرى أي مصلحة في دعم الاتحاد السوفيتي لمنظمة التحرير الفلسطينية. كما إن مستشاريه نجحوا في منع المكتب السياسي من توجيه دعوة رسمية لياسر عرفات لمقابلة غورباتشوف. ومع ذلك، وتحت ضغوطات من وزير الخارجية السوفييتي إدوارد شيفرنادزه عُقِدَ اجتماع بين ياسر عرفات وغورباتشوف في ربيع ذلك العام.

إلا أن غورباتشوف لم يكن معنياً أبداً بمقابلة ياسر عرفات، وبعد ترتيبهم لهذا الاجتماع قام بتوبيخ مستشاريه قائلاً: "يجب أن أطردكُم جميعاً! هذا الوقت المخصص لاستراحَتي وأنتم لا تتوقفون عن ترتيب اللقاءات مع ضيفٍ تلو الآخر، ومَن هذه المرة؟ هذا العرفات! هل لكم أن توضحوا لي ماذا سأستفيدُ من لقائي به؟". وفي هذا السياق يستذكر أحد كبار المستشارين حينها كيف كان غورباتشوف يسخر من القادة والزعماء الذين لم يعد بحاجة إليهم، وقد أصبح ياسر عرفات الآن على قائمة السخرية هذه. وخلال اجتماعهما الذي طغت عليه ملامح البرود، فقد حذر غورباتشوف ياسر عرفات من مغبّة

استخدام الذخيرة الحية خلال الانتفاضة، وبعد انتهاء الاجتماع قام الكرملين بتسريب خبر للصحافة مفاده بأن غورباتشوف مارس ضغوطاً كبيرة على ياسر عرفات للاعتراف بحق دولة إسرائيل في الوجود.[3]

بالتالي كان هذا الاجتماع دليلاً واضحاً على حالة الخلاف المتفاقم بين منظمة التحرير الفلسطينية وموسكو، وبأن الكرملين لم يعد يكترث بياسر عرفات أو يُعيره أي اهتمام. وكجزء من سياسته الخارجية الرامية إلى إنهاء حالة الاحتقان والتوتر مع الغرب فقد قرر غورباتشوف إيقاف الدعم العسكري للحركات والمنظمات الإرهابية التي كانت تهدّد حالة التوافق مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. لكن المجموعات الفلسطينية رفضت وقف عملياتها الإرهابية مما دفع السوفييت إلى إيقاف دعمهم لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي عام 1987م أصدر الاتحاد السوفييتي قراراً بإغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في موسكو. [4]

وقد كان لرياح التغيير الجديدة التي هبت من الكرملين أثر ملحوظٌ على دول العالم العربي التي كانت تَحظى بمساعدات سوفييتية سخية ودعم مالي وعسكري ودبلوماسي منقطع النظير منذ منتصف الخمسينيات. وبالنسبة للفلسطينيين فقد خلق هذا التحوّل السريع وغير المتوقع في السياسة السوفييتية أزمة حادة، إذ كانت منظمة التحرير الفلسطينية على يقين بأن بمقدورها دوماً الاعتماد على الدعم السوفييتي في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة، وبأن الدعم العسكري والأسلحة والذخائر السوفييتية لن يتوقف تحت أي ظرف. بالتالي أثارت نهاية الحرب الباردة حالة من الخوف والهلع لدى منظمة التحرير الفلسطينية، مما تطلب منها التفكير ملياً في كيفية مواصلة النضال الفلسطيني دون وجود حليف واضح أو دعم دولي، وفي هذا السياق يعترفُ أبو إياد نائب ياسر عرفات في قيادة حركة فتح عبر تصريح منسوب له أواخر الثمانينيات قائلاً: "علينا الاعتراف بأنه ليس بإمكاننا الرهان على عامل الوقت، وعلينا أن نعترف أيضاً باننا لسنا قادرين على مواصلة الحرب... نحن الآن بحاجة إلى مبادرةٍ ما لكي نثبت لشعبنا بأننا موجودون على الخريطة السياسية حتى يكون هناك هدف لمواصلة الثورة والنضال".[5]

وقد كان الحلّ الذي قدمه ياسر عرفات للخروج من هذه الأزمة يتمثل في مد جسور الصداقة مع القوة العظمى الوحيدة في تلك الحقبة، أي الولايات المتحدة الأمريكية، فبدأ خلال النصف الثاني من سنوات الثمانينيات بالتودّد إلى واشنطن حتى تعترف رسمياً بمنظمة التحرير الفلسطينية. لكن الموقف الأمريكي كان رافضاً لفكرة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها منظمة إرهابية تطمح لتدمير إسرائيل، بينما رحّبت بفكرة الشروع بمفاوضات رسمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بشرط قيام ياسر عرفات بما كان يعتبر من سابع المستحيلات بالنسبة له: وهو نبذ الإرهاب والاعتراف بدولة إسرائيل.[6]

في الواقع، لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يضطر فيها ياسر عرفات إلى إجراء تغيير جذري في سياساته ومواقفه، فعلى مدار عقدٍ ونصف بعد انتهاء حرب يوم الغفران عام 1973م كان يُحاول جاهداً

تغيير صورته من زعيم إرهابي إلى قائد سياسي طموحه هو تحرير شعبه من الظلم. وكان هذا التحوّل الجذري في مواقفه نتيجة الهزيمة التي مُنيَ بها العرب بعد حرب 1973م، هذه الهزيمة التي جعلت العرب يقتنعون بأن الحرب الشاملة للقضاء على إسرائيل وإعادة عقارب الساعة إلى الوراء صارت ضرباً من ضروب الخيال، الأمر الذي أدى إلى تغيير جذري وشامل في النبرة التي صار يتحدث بها العالم العربي فيما يتعلق بإسرائيل. وعلى هذا الأساس أدرك ياسر عرفات أن حلمه بـ"تحرير فلسطين" عبر الدبابات والطائرات المصرية والسورية لن يتحقق أبداً، بالتالي صار بحاجة ماسّة إلى البحث عن طريق آخر لتحقيق طموحاته.

في الوقت نفسه فإن طرد قيادة منظمة التحرير من الدول العربية بدءاً من الأردن عام 1970م وانتهاءً بلبنان بعد عملية "سلامة الجليل" عام 1982م جعل ياسر عرفات في موضع لا يملك فيه أي قاعدة ثابتة أو بُنية تحتية لتكون مركزاً لانطلاق هجماته وعملياته. أضِف إلى هذا كله معاهدة السلام التي أبرمتها إسرائيل مع مصر والتي أدّت إلى إحداث حالة انقسام شديد بين الدول العربية مما أدّى إلى إضعاف الدعم العربي لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى حدٍ كبير. بالتالي صارت القيادة الفلسطينية وعلى رأسها ياسر عرفات على قناعة تامة بأنّ الوسائل العسكرية وحدها لن تحقق أياً من طموحاتهم، وهذا كان السرّ الذي باح به ياسر عرفات لناشط السلام الإسرائيلي أوري أفنيري عن الدرس الذي تعلمه من هزيمة حرب 1973م قائلاً بأنه صار مُقتنعاً تماماً بعدم وجود إمكانية لاستعادةِ الفلسطينيين لأرضهم من خلال الحرب".[7]

وبالرغم من أن ياسر عرفات كان مُصِرّاً على "استعادة الفلسطينيين لأرضهم" (أي كامل الأرض) إلا أنه قرر السير في طريق آخر متبنياً أساليب أخرى غير الحرب. وباعتبار أنه لم يعد يحظى بدعم الاتحاد السوفييتي ولم يعد بإمكانه الاعتماد على الدول العربية في شنّ حربٍ ضد إسرائيل فإن خياره الوحيد هو إيجاد حلفاء له في الغرب، بالتالي كان يتوجب عليه تحريك الأحاسيس والعواطف الغربية تجاه القضية الفلسطينية عن طريق إحداث تغيير جذري في الخطاب المرتبط بالنضال الفلسطيني من دون التخلي عن القضية نفسها.

وقد بدأ التكتيك العامُّ الذي ينتهجه ياسر عرفات لتحقيق هذه الغاية يعتمد على استخدام لغة فضفاضة ومُبهمة في خطابه بحيث تبدو لهم وكأنها لغةٌ معتدلة ومُتزنة من وجهة نظر الغرب، لكنها لم تكن تعني التخلّي عن المطالبة بعودة كافة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي الإسرائيلية وما يترتب على ذلك من "تحرير" لكامل فلسطين. وبطبيعة الحال فقد كان الخطابُ الجديد يتناقض تماماً مع الخِطاب التي تبنّته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية خلال العقد الأول من انطلاقتها حين كانت تصريحاتِهم وخطاباتِهم واضحة وضوح الشمس فيما يتعلق بغايتهِم وهدفهم الرئيسي: أي القضاء على دولة إسرائيل، ناهيك عن أن الميثاق الوطني الفلسطيني لعام 1968م ينصّ بصريح العِبارة على أن النضال ضد إسرائيل يجب أن يكون عبر الكفاح المسلح.[8] ولكن بعد الهزيمة التي مُنيِت بها الجيوش العربية في حرب 1973م بدأ عرفات يغير من نغمة خطابه، فبدأ الحديث عن ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل يبرز بشكل واضح على ملامح خِطابه.

وفي هذا السياق يوضح المؤرخ الفلسطيني والباحث في تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية يزيد صايغ بأن الهدف الحقيقي والاستراتيجي لمنظمة التحرير لم يتغير في تلك الفترة وبأنّ المنظمة ظلّت تطمح للقضاء على دولة إسرائيل، لكنها كانت تَعي حجم التغيير في مواقف القوى الإقليمية والدولية والتي تحول دون تحقيق هذا الهدف، مبيّناً في هذا الصدد بأن منظمة التحرير الفلسطينية كانت أمام خيارين اثنين لا ثالث لهما: الأول يتمثل في اتباع استراتيجية مرحليّة غير مباشرة تتمثل في إقامة دولة مستقلة في الأراضي المحتلة كمرحلة أولى، أما الخيار الثاني فهو اتباع استراتيجية المواجهة المباشرة والدخول في صراع عسكري لا هوادة فيه... وبالرغم من أن الخيار الثاني لم يكن مطروحاً على الطاولة في تلك الفترة إلا أن الاستراتيجية غير المباشرة كانت تهدف بنهاية المطاف إلى إقامة دولة علمانية ديمقراطية على كامل أرض فلسطين الانتدابية.[9]

لكن حالة الضعف المتزايد لمنظمة التحرير الفلسطينية في تلك الفترة وحاجتها إلى التكيف مع الحقائق والمعطيات الجيوسياسية الجديدة على الساحة الدولية لم تؤدي إلى تغيير المنظمة لِتكتيكاتها وأساليبها، لكنها لم تؤدي إلى تغيير جذري قائم على تقبل حقيقة وجود دولة يهودية ذات سيادة مستقلة، لهذا ظلّ ياسر عرفات مُصِرّاً على موقفه وإنكاره لحق الشعب اليهودي في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أي بُقعة من الأرض. وهكذا بدأ ياسر عرفات يتحدثُ في فترة السبعينيات عن مُقترح إقامة دولة فلسطين "العلمانية والديمقراطية"، وكان المقصود من استخدام عبارة "دولة ديمقراطية" هو مُخاطبة الغرب وتهدئة الرأي العام الغربي وإقناعه بأن دولة فلسطين - حسب رؤيته - ستكون الدولة الديمقراطية الوحيدة في العالم العربي بحيث يُمكن لليهود أن يعيشوا فيها بأمن وأمان.

وقد وجدَت هذه الفكرة آذاناً صاغية لدى الغرب بالرغم من تناقضها الصارخ مع الواقع والحقائق التي تُشير بما لا يدع مجالاً للشك بأن دول العالم العربي بعيدة كل البعد عن الديمقراطية، ناهيك عن باعها الطويل في إساءة معاملة الأقليات العرقية عموماً، واليهود على وجه الخصوص. في الوقت نفسه كانت هنالك مخاوف يهودية تمثلت في أن مُقترحاً كهذا يهدف بالأساس إلى تجاهل حق الشعب اليهودي في تقرير المصير، وبأن طابع البلاد ستحدّده الأغلبية العربية التي ستجعل اليهود مجرد أقلية مسحوقة ومحكومة بالحكم الإسلامي كما كانت تعيش في السابق في الدول العربية، لكن تم تجاهل هذه المخاوف بحجّة انها مُبالغٌ فيها إلى حدٍ كبير. وبجميع الأحوال فإن تبنّي ياسر عرفات لخطاب أقل تطرّفاً لم يخفي رَغبته وطموحاته في إقامة دولة عربية على أنقاض دولة إسرائيل.[10]

وبالإضافة إلى هذا كله فإن الرؤية المُضلّلة القائمة على أساس "دولة ديمقراطية" واحدة ليست إلا تعبيراً عن فكرة إقامة دولة عربية تحل محل دولة إسرائيل، ناهيك عن كونها تكتيكاً قد يكون مُجدياً للمناورات التي يقوم بها ياسر عرفات في أروقة المجتمع الدولي لإقناع العالم بأنه شريك حقيقي للسلام، فكان يتظاهر بأن مطلبه الحقيقي هو التأكيد على حق الفلسطينيين في الاستقلال وتقرير المصير مع تهميش مطلب الفلسطينيين بحق العودة بل ووضعه جانباً إذا دعت الحاجة لذلك.

وقد بدأ مطلب الفلسطينيين بالحق في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة يزداد شيئاً فشيئاً منذ حرب الأيام الستة بالتزامن مع ظهور فكرة الهوية الوطنية الفلسطينية المرتبطة بفكرة الشعب الفلسطيني. وكان هذا هو السبب الرئيسي لرفض منظمة التحرير الفلسطينية مبدئياً لقرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1967م في أعقاب حرب الأيام الستة، هذا القرار الذي لم يتحدث عن الفلسطينيين كطرف مُحدد من أطراف الصراع بل كان يتطرق فقط لمبدأ "الأرض مقابل السلام". حينها صرّح ياسر عرفات أن الفلسطينيين ليسوا مجرد مجموعة من اللاجئين، بل هم شعبٌ يطالب بحقه في الاستقلال وتقرير المصير، مع العلم بأن ياسر عرفات كان يُصرّ على هذا المطلب مراراً وتكراراً طيلة فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن المُنصرم.[11]

ومن ناحية نظرية فإن حق الفلسطينيين في الاستقلال وتقرير المصير يتوافق تماماً وبمُنتهى المساواة مع حق الشعب اليهودي في الاستقلال وتقرير المصير، لكن هذا الطرح يكون صحيحاً في حال كان هدف الفلسطينيين هو إقامة دولة مستقلة حقاً، وليس إقامة دولتهم على أساس القضاء على دولة إسرائيل. بالتالي كان حق كلا الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في تقرير المصير هو الأساس المنطقي الذي استند إليه قرار التقسيم. في الوقت نفسه فقد كان يَرى الكثيرون في الغرب بأن مطالبة ياسر عرفات المستمرة بحق الفلسطينيين في الاستقلال وتقرير المصير تعني تخلّيه عن طموحاته بالقضاء على دولة إسرائيل عبر مطالبته بحق العودة.[12]

وقد كان إصرار ياسر عرفات وتمسّكه بحق تقرير المصير عاملاً ضرورياً لتحويل صورته من إرهابي مُخضرمٍ إلى رجل سياسة وقائدٍ يطمح لقيادة شعبه نحو الاستقلال. لكن وخلافاً للتفسيرِ الغربي لخطابِ ياسر عرفات، فإن إصراره على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير لم يكُن يعني التخلّي عن حق الفلسطينيين بالعودة. وكما تُعتبرُ ورقة عباد الشمس بمثابة العامل الذي يميز الحمض عن القاعدة في الكيمياء، فإن قضية اللاجئين الفلسطينيين كانت ولا زالت بمثابة ورقة عباد الشمس اللازمة لفهم وتمييز الموقف الفلسطيني الحقيقي عن الموقف المُصطنع، إذ لا يُمكن المزاوجة بين المطالبة بحق العودة الجماعية للاجئين الفلسطينيين من جهة، وبين حق الشعب اليهودي في تقرير مصيره فوق أرض دولتهم المستقلة من جهة أخرى، فهذان أمران يسيران بالتوازي مع بعضهما البعض ويستحيل أن يتقاطعا في أي نقطة مشتركة بأي شكل من الأشكال.

وهكذا فإن المطالبة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل صار يجسد تعبيراً عن رفض الفلسطينيين لوجود دولة يهودية في الشرق الأوسط بشكل عام، ورفضهم لهذه الدولة تحديداً بالصورة التي أراد الإسرائيليون لدولتهم أن تكون عليه، لأن مطالبة الفلسطينيين بإقامة دولة ذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة دون التخلي عن طموحاتهم بالعودة إلى حيفا وعكا ويافا (التي تعتبر تبعاً للقانون الدولي داخل حدود دولة إسرائيل) تَعني بأن أي تغيير في موقفهم هو مجرد أمر تجميلي في ظاهره لا يتجاوز مجرد كونه تحركاً تكتيكياً لمنظمة التحرير الفلسطينية لاستعطاف الغرب وتحقيق بعض المكاسب دون الحاجة لاتخاذ أي قرار استراتيجي واضحٍ بقبول السيادة اليهودية فوق أي بقعة من الأرض، وهذه هي الطريقة الوحيدة لفَهمِ وتَفسيرِ سلسلة التغييرات الجذرية في مواقف منظمة التحرير الفلسطينية تحت قيادة ياسر عرفات منذ عام 1974م.

وقد تبنّت منظمة التحرير الفلسطينية "الخُطّة المرحلية" لإقامة الدولة الفلسطينية المُستقلة بشكل رسمي في شهر حزيران/يونيو من عام 1974م، بحيث يتم إقامتها في المرحلة الأولى على أي منطقة تتنازل عنها إسرائيل. وبعد بضعة أشهر تمّت دعوة ياسر عرفات لإلقاء كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، حينها ألقى خطابه المعروف "جئتكُم يا سيادة الرئيس وبندقية الثائر في يدي، وفي يدي الأخرى غصن الزيتون، فلا تُسقطوا الغصن الأخضر من يدي".[13] ثم أصدر المجلس الوطني الفلسطيني عام 1977م قراراً يقضي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة فوق الأراضي التي ستنسحبُ منها إسرائيل، ثُمّ أيَّد المجلسُ في وقت لاحقٍ خطة تقضي بإقامة دولة كونفدرالية بين الأردن والدولة الفلسطينية المُستقبلية التي ستتم إقامتها في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما كانت هنالك تصريحات أدلى بها ياسر عرفات في العديد من المناسبات خلال فترة الثمانينيات والتي عبّر فيها عن رغبته في تحقيق "تسوية سلمية" وتأييده لفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام على أساس القرار 242. [14]

في الوقت نفسه، ظلّ ياسر عرفات يؤكّد مِراراً وتكراراً على أن الهدف الاستراتيجي لمنظمة التحرير الفلسطينية لم يتغير أبداً، والأمثلة زاخرة وعديدة على هذا الموقف، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن "الخطة المرحلية" التي تبنّتها منظمة التحرير والتي كان من المفترض أن تقود إلى إقامة دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب دولة إسرائيل كانت مجرد تكتيك مرحلي يطمح في الحقيقة إلى إقامة دولة فلسطينية لتكون بمثابة قاعدة للهجمات والعمليات المستقبلية ضد دولة إسرائيل، وهذا ما أفصح عنه ياسر عرفات حين صرّح بأنّ هذه الخطة لم تكن خطة سلام مع إسرائيل بل كانت خطة استراتيجية لتحرير بقية أرض فلسطين. وفي السياق نفسه صرّح نائبه أبو إياد بأن القيادة الفلسطينية قد ارتكبت أخطاء شنيعة في الماضي، أخطاء لا تكمن في أهدافها الاستراتيجية بل في فشلها في تبني سياسة متعددة المراحل، موضحاً بأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة من شأنها أن تكون الخطوة الأولى على طريق الحل النهائي الذي يتمثل في إقامة دولة ديمقراطية على كامل ثرى فلسطين.[15]

كما واصل ياسر عرفات التأكيد عبر المُقابلات التلفزيونية التي أجريَت معه باللغة العربية على أنه لن يكون هنالك أي تنازل او اعتراف أو صلح أو تنازلات بأي شكلٍ من الأشكال. وفي عام 1978م صَرّح في خطاب له أمام تظاهرة حاشدة في قلب بيروت قائلاً بأنّ الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد الذي لا بديل عنه لتحرير القدس وتل أبيب وباقي تراب الوطن المحتل. أما بالنسبة لقضية اللاجئين وحق العودة فقد كان موقف القيادة الفلسطينية واضحاً وضوح الشمس، وهذا ما عبر عنه فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية في سياق حديثه عن خطة الرئيس الأمريكي ريغان بداية الثمانينيات، موضحاً بأن هذه الخطة تجعلُ عودة اللاجئين الفلسطينيين تقتصرُ على الرجوع إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، لا إلى قراهم ومدنهم الأصلية المُهجّرة في يافا وحيفا وصفد، لكن حق الفلسطينيين في العودة يمتدّ إلى ما هو أبعد بكثير من حدود الضفة الغربية. [16] وهذا ما عبّر عنه ياسر عرفات أيضاً بمُنتهى الوضوح في تصريح له عام 1980م قال فيه بأن الفلسطينيين عندما يتحدثون عن حق العودة فهم يقصدون العودة إلى عكا قبل غزة، وإلى بئر السبع قبل الخليل، فالفلسطينيّون يُؤمنون بحقيقة واحدة، وهي أن العلم الفلسطيني سوف يُرفرف في يوم من الأيام فوق سماء يافا.[17]

وفي منتصف شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام 1988م قام روبرت بيليترو سفير الولايات المتحدة في تونس بالاتصال بمقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، حيث فوّضته واشنطن رسمياً ببدء مفاوضات رسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية. حينها قال روبرت بيليترو للسكرتيرة التي ردّت على الهاتف: "معك السفير الأمريكي على الهاتف" ولاحظ السفير كيف كانت السكرتيرة تنادي بكل حماسة على من حولها: "إنه السفير الأمريكي! السفير الأمريكي يتصل بنا!"، حينها أدرك السفير الأمريكي أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تنتظر هذه الدعوة لبدء المفاوضات على أحرّ من الجمر ومنذ فترة طويلة. لكن بعدها بفترة قصيرة وخلال احتفال رسمي بمناسبة عيد استقلال تونس حضرهُ روبرت بيليترو، فقد مرّ السفيرُ من أمام ياسر عرفات - الذي كان يقف في صف كبار الشخصيات - دون أن يصافحه.[18]

ويسجل التاريخ بأن عام 1988م هو العام الذي تخلت فيه منظمة التحرير الفلسطينية عن الكفاح المسلح واعترفت رسمياً بإسرائيل وقدمت التنازل التاريخي المتمثل في قبول فكرة حلّ الدّولتين.[19] ونتيجة لذلك اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بمنظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي مثل ذروة جهود منظمة التحرير الفلسطينية لاكتساب شرعية دولية، بالتالي شعرَ الجميع بأن ياسر عرفات ومنظمته كانوا بالفعل شركاء حقيقيين للسلام. لكن هذا الاعتقاد يتطلب عملية إعادة تقييم جدية لحقيقة هذا الرجل وحقيقة أفكاره، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار بأن رؤية ياسر عرفات على أنه شريك حقيقي للسلام هي التي حدّدت مسار الأحداث السياسية على مدار العقود الثلاثة التالية، بالتالي لا بد من إعادة تقييم هذا الرؤية بمنتهى الدقة والتفصيل.

وبالعودة إلى شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2016م، فقد كتب كبير المفاوضين في منظمة التحرير الفلسطينية حينها صائب عريقات مقالة في صحيفة هآرتس الإسرائيلية يقول فيها بأن تاريخ الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر عام 1988م هو تاريخ "أكبر تنازل تاريخي قدّمه الفلسطينيون عبر اعترافهم بدولة إسرائيل على حدود عام 1967م".[20] وما كان صائب عريقات يشير إليه هنا هو إعلان استقلال فلسطين على لسان ياسر عرفات في ذلك اليوم أمام المجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الجزائرية، هذا الإعلان الذي كتب نَصّهُ الشاعر الفلسطيني محمود درويش فيما قام إدوارد سعيد بترجمته إلى اللغة الإنجليزيّة.[21]

وعقب هذا الإعلان كان المتحدثون الفلسطينيون في الغرب يبذلون قصارى جهدهم لتصويره على أنه تنازل تاريخي عظيم من قبل الجانب الفلسطينيّ. فعلى سبيل المثال صرّح المؤرخ الأمريكي فلسطيني الأصل رشيد الخالدي قائلاً بأن منظمة التحرير الفلسطينية قد تخلت عن خطابها العسكري وصارت تتبنّى نهجاً أكثر واقعية عبر هذا الإعلان لأنه يعني قبول منظمة التحرير بحلّ الدولتين، موضحاً بأن منظمة التحرير الفلسطينية قد استغلّت إعلان الاستقلال لترسيخ مطالبها ومساعيها الرامية للتوصل إلى اتفاق سلام عبر قبولها لقرارات الشرعية الدولية مثل قرارات مجلس الأمن وغيرها. كما أشار رشيد الخالدي إلى المرجعيات التي استندت إليها وثيقة إعلان استقلال فلسطين مثل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 (خطة التقسيم) وقراري مجلس الأمن رقم 242 و338 (التي ترمز إلى مبدأ الأرض مقابل السلام)، معتبراً هذا دليلاً على أن منظمة التحرير الفلسطينية قد تخلّت عن طريق العنف والكفاح المسلّح وصارت تنتهج الطرق السياسية والدبلوماسية.[22]

لكن من ناحية عملية كان هذا الإعلان دليلاً على استمرار منظمة التحرير الفلسطينية في استخدامها للتَّكتيكيات الخفيّة التي يشوبها الغموض. فالقراءةُ المُتأنية في نَصّ وثيقة إعلان استقلال فلسطين تكشفُ فيها خطاباً لربما يُرضي دول الغرب لكنه في الحقيقة مجرد تكرار لخطاب منظمة التحرير السابق بأفكاره المسممة، فهو لم يتضمن نصاً واضحاً وصريحاً يُفيد بأن منظمة التحرير الفلسطينية تسعى إلى تحقيق سلام حقيقي مع إسرائيل مع تخليها التامّ عن رؤيتها في إقامة دولة عربية على كامل الأرض. كما كان من الواضح جداً بأن مسار منظمة التحرير الفلسطينية تجاه السلام كان مختلفاً عن مسار الرئيس المصري أنور السادات الذي عبر عنه أثناء خطابه في الكنيست. وعندما سعى حقاً إلى السلام، فإن القراءة المتأنية للإعلان تكشف مشاعر الكراهية الشديدة لإسرائيل إلى جانب تعبيره عن تطلعات الشعب الفلسطيني ومساعيه المتواصلة من أجل تحقيق السلام، فهو يحتوي على جمل طويلة ومعقدة تهدف إلى إخفاء حقيقة أن هذه الأفكار "الواقعية" مثلما وضح رشيد الخالدي كانت في الواقع مجرد كلام فارغ.

أضِف إلى ذلك كله أن إعلان الاستقلال الفلسطيني يتضمن تلميحات تشير إلى سياسة خداع وتضليل متعمدة تنتهجها منظمة التحرير الفلسطينية وتعكس محاولاتها الواضحة لاستغلالِ الانقسامات الداخلية في إسرائيل، حيثُ يُرحّب الإعلان "بالدّور الشجاع الذي لعبته قوى السلام الإسرائيلية من أجل تحدّي وإذلال القوى الفاشية والعنصرية ولجم عُدوانها، ويحيّيها على دعمها لنضال شعبنا الفلسطيني وانتفاضته الباسلة".[23] وفي هذا السياق يشيرُ المؤرخ الفلسطيني رشيد الخالدي إلى نقطة مماثلة معبراً بأن التغيير في توجهات منظمة التحرير الفلسطينية هو مجرد تغيير شكلي تجميلي وليس تغييراً جوهرياً، موضحاً بأنه ليس مطلوباً من منظمة التحرير الفلسطينية أن تقدم التنازلات، وما هو مطلوب منها فعلاً هو الوضوح في التواصل مع الجانب الإسرائيلي فيما يتعلق بعملية السلام. [24]

وبالإضافة إلى هذا كله فإن وثيقة الإعلان تتحدث عن الاستقلال الفلسطيني وتطالب بالاعتراف بحق الفلسطينيين العرب في الاستقلال وتقرير المصير في الوقت الذي تصرّ فيه على "عودة" اللاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي الإسرائيلية، حيث ظهرت المطالبة بحق العودة في أماكن متعددة في نص الإعلان نفسه وغالباً ما كانت عبارة "الحق الغير القابل للتصرف" تتبع عبارة حق العودة.[25] كما أن نص إعلان الاستقلال لا يوضّح حدود الدولة الفلسطينية، وبالطبع فإن حدود هذه الدولة لن تقتصر على الضفة الغربية وقطاع غزة وحدها. بالتالي فإن ادّعاء صائب عريقات بأن وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني تتضمن الاعتراف بدولة إسرائيل على حدود 1967م هو ادعاء كاذب تماماً.

في الوقت نفسه، فقد نصّ الإعلان على أن التسوية السياسية في الشرق الأوسط يجب أن تضمن السلام والأمن "لكل دولة في المنطقة" دون أن يذكر إسرائيل بشكل صريح. وبالرغم من أن مصطلح "الكيان الصهيوني" لم يظهر سوى بضع مرات إلا أن هذا "الكيان" وُصِف بلغة لاذعة جداً، حيث وُصِفَت إسرائيل بأنها "دولة استعمارية وعنصرية وفاشية تقوم على نهب الأراضي الفلسطينية وإبادة الشعب الفلسطيني". كما ذكر نصّ الإعلان أيضاً بأن الشعب الفلسطيني لا يقف وحيداً في مواجهته "للهجوم الفاشي العنصري الإسرائيلي"، مُتطرقاً إلى "الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الفاشية العنصرية" وإلى "الإرهاب العسكري الفاشي الإسرائيلي على المستوى الرسمي". لهذا يصعب علينا فهمُ كيف بمقدور أي

إنسان فلسطيني أن تصله رسالة السلام من نصٍ تحريضيّ كهذا! وإن كانت إسرائيل بالفعل مسؤولة عن إبادة الشعب الفلسطيني فإن هذا يعني تلقائياً أن التسوية مع إسرائيل هي مجرد أمر عبثي.[26]

كما أن استحضار وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني لقرارات الدبلوماسية والشرعية الدولية كأساس للمطالبة بالاستقلال كان أمراً مضللاً أيضاً. فالإشارة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 (خطة تقسيم الأرض إلى دولتين) كانت نقطة رائعة بالفعل، ففي ظاهرها تعني هذه النقطة قبول مبدأ التقسيم وقبول حق الشعب اليهودي في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، لكن من ناحية عملية فإن المقصود هو العكس: حيث نصت وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني بأنه "على الرغم من الظلم التاريخي الذي تعرّض له الشعب العربي الفلسطيني بعد صدور قرار الجمعية العامة رقم 181، إلا أن ذلك القرار ما زال يضيفُ شروطاً للشرعية الدولية التي تضمن حق السيادة والاستقلال الوطني للشعب العربي الفلسطيني". بعبارة أخرى، فإن ذِكر القرار 181 لم يقصد منه إلا إثبات حق الشعب العربي الفلسطيني في الاستقلال دون الاعتراف بالحق ذاته للشعب اليهودي. والمراقبون للموضوعِ عن كثب ممن أرادوا فهم الإعلان على أنه اعتراف بحقوق اليهود كانوا قد عبّروا عن هذا الفهم من تلقاء أنفسهم، وحتى لو أردنا أن نفهم التضليل المقصود في الإشارة إلى القرار 181 على أنه تلميح بقبول مبدأ التقسيم وحل الدولتين والانتقال إلى مرحلة التسوية السلمية التاريخية للصراع، فقد جاء الفلسطينيون ليضَعوا النقاط على الحروف واصفين القرار بأنه كان ظلماً تاريخياً، ليقتلوا بصيص الأمل الذي يبعثه هذا التفسير المتفائل ويقولوا لنا بصريح العبارة بأننا كنا مخطئين تماماً.

ولعل إعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988م يكون قد نَصَّ فعلاً على أن منظمة التحرير الفلسطينية ترغب في التوصل إلى حل سياسي للصراع في إطار "ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وأحكام الشرعية الدولية والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة"، لكن منظمة التحرير أيضاً أكدت عبر إعلان الاستقلال بأنه ينبغي التوصل إلى حل **"يضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة"**. بمعنى آخر: لم يكن هذا إشارة تدل على قبول منظمة التحرير الفلسطينية لمبادئ القانون الدولي، بل كانت بمثابة عملية انتقاء دقيق للقرارات الدولية التي يمكن تفسيرها على أنها تدعم عودة اللاجئين الفلسطينيين.

وعليه فإن نصّ إعلان الاستقلال الفلسطيني الذي يدّعي تعبيره عن تنازل تاريخي من قبل الفلسطينيين لم يعترف على الإطلاق بحق اليهود في الاستقلال وتقرير المصير، بل وأدان الدولة اليهودية بأشدّ وأقسى العبارات مطالباً بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضي الدولة اليهودية. وفي صباح اليوم التالي لإعلان الاستقلال الفلسطيني على لسان ياسر عرفات وصفت صحيفة نيويورك تايمز اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر بأنه مجرد "فرصة ضائعة"، وذكرت أن بيانه الختامي "لا يتعدّى كونه تكراراً لنفس الهراء القديم" الذي ظل ياسر عرفات يُردده لسنوات وسنوات.[27]

وقد بدا واضحاً بأن هدف ياسر عرفات من إعلان الاستقلال هو إقناع الأمريكيين بأنه قد آن الأوان أخيراً لإقامة علاقات رسمية بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية، لكن وزارة الخارجية

في واشنطن لم تكترث كثيراً بالأمر، مؤكدة على ضرورة التزام منظمة التحرير الفلسطينية بالعمل على نبذ ومحاربة الإرهاب من أجل تحقيق ذلك. وعلى مدار شهر كامل (أي حتى تاريخ الرابع عشر من شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام 1988م) ظلّ ياسر عرفات يُحاول جاهداً استرضاء الأمريكيين وكسب جانبهم عبر تصريحات ملتوية وغامضة، حينها صرَّح للأمريكيين أخيراً بما يريدون سماعه من خلال مؤتمر صحافي عقده في جنيف عندما صرح قائلاً: "إن رغبتنا في تحقيق السلام هي استراتيجية دائمة وليست تكتيكاً مؤقتاً، مُعترفاً بحق كل دولة من دول المنطقة في العيش بأمن وسلام، بما فيها دولة إسرائيل".[28]

وبعد مضيّ يومين على انعقاد المؤتمر الصحفي في جنيف عقد المسؤولون الأمريكيون وممثلو منظمة التحرير الفلسطينية أول اجتماع رسمي لهم. ومن خلال تصريحاته في جنيف بَدا ياسر عرفات وكأنه يُثبت أمام الجميع بأنه شريك حقيقي في عملية السلام، خاصة حين كرّر ثلاث مرات وَعده بالتخلي عن الحرب والسلاح مؤكّداً على التزامه بالسلام حتى يعيش الفلسطينيون وغيرهم بأمن وسلام. ولكن كالعادة كان هذا التغيير سطحياً وظاهرياً، فبالتزامُنِ مع التصريحات السلمية البريئة الموجهة إلى مَسامِع الغرب كان ياسر عرفات ومسؤولو منظمة التحرير الفلسطينية يواصلون الإدلاء بتصريحات عدوانية بشكل واضح وضوح الشمس. فعلى سبيل المثال صرَّح القيادي البارز في منظمة التحرير الفلسطينية نبيل شعث في شهر أيلول/سبتمبر عام 1988م بإن إقامة دولة فلسطينية على جزء من ثرى فلسطين وليس على كامِله هي مجرد خطوة مرحليّة. [29] كما صرَّح أبو إياد عشية إعلان استقلال فلسطين عام 1988م في الجزائر أن استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية لا تتضمن تقديم أي تنازلات، وبأن منظمة التحرير لا تنوي بأي شكل من الأشكال قبول حق إسرائيل في الوجود فوق أي ذرة تراب من أرض فلسطين. [30] لكن تصريحاته في الجلسة الختامية للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر كانت أكثر وضوحاً وصَراحة، حيث قال: "هذه ستكون دولة للأجيال القادمة، وفي البداية ستكون دولة فلسطينية صغيرة... لكنها ستتوسّع شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً بإذن الله، وبأن هدفه هو تحرير فلسطين لكن خطوة بخطوة".[31]

وبعد مضيّ ستة أشهر، تحديداً في صيف عام 1989م، أصدر المجلس المركزي لحركة فتح قراراً يعتبر إقامة "الكيان الصهيوني" جريمة، مُطالباً بِتصعيد الكفاح المسلح ضد هذا الكيان الغاصِب. [32] حينها أدلى خالد الحسن أحد مؤسسي حركة فتح والرجل المعروف بأنه وزير خارجية منظمة التحرير الفلسطينية بتصريح قال فيه بأن من يتخلى عن أي شبر من أرض فلسطين يُعتبر خائناً. وعلى الرغم من التزام ياسر عرفات العلني بنبذ الإرهاب إلا أن العمليات الإرهابية لمنظمة التحرير الفلسطينية كانت متواصلة وبلا هوادة، فكان من ضمنها عملية تفجير استهدفت سوق محانيه يهودا في أورشليم القدس عام 1990م ومحاولة تنفيذ عملية إرهابية على شاطئ تل أبيب بعد حوالي شهر. [33]

بالتالي نجح ياسر عرفات في إقناع الرأي العام الغربي بأنه أصبح الشخصية التي لطالما أرادوا رؤيتها، لكن لا زالت هناك حالة من الجدل التاريخي حول طبيعة شخصيته وتفكيره: فهل نجح ياسر عرفات في الكذب والتضليل وإخفاء أيديولوجيّاته الحقيقيّة وأفكارِه المتشددة عبر تمسكه بالميثاق الوطني الفلسطيني حتى آخر يوم في حياته؟ أم أنه كان سياسياً مُحنّكاً يقوم بمناورات تكتيكية لضمان بقائه كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية عبر عدم التزامه فعلاً بما كان يقوله في تصريحاته العدوانية من

أجل تحقيق مصالح عُليا؟ لكن أياً كانت الإجابة فإن الحقيقة تظل قائمة بأن ياسر عرفات لم يقبل بأي شكل من الأشكال مبدأ السيادة اليهودية على أي جزء من الأرض، ولم يفعل شيئا لقيادة شعبه نحو تقديم تنازل تاريخي في سبيل التوصل إلى تسوية حقيقية للصراع تقوم على مبدأ حلّ الدولتين، بحيث تُحترم حقوق كلا الشعبين في الاستقلال وتقرير المصير.

وفي عام 1990م قرّر ياسر عرفات التحالف مع صدام حسين في إطار سباق القوة والسيطرة على قيادة العالم العربي، حينها وعد صدام حسين باحتلال إسرائيل من أجل ياسر عرفات الذي أشاد بدوره بالدكتاتور العراقي ووصفه بأنه بطل من أعظم الأبطال. وفي شهر آذار/مارس عام 1990م صرّح ياسر عرفات خلال خطاب له أمام حشد كبير من العراقيين في بغداد قائلاً: "سوف ندخل القدس منتصرين وسنرفع العلم الفلسطيني عالياً خفّاقاً فوق أسوارها".[34]

بالتالي كان هذا تصريح ياسر عرفات الذي يفترض أنه اعترف بوجود دولة إسرائيل في وقت سابق وأقسم على نبذ العنف والإرهاب لتوّه، وها هو يصف دخوله الافتراضي إلى مدينة القدس برفقة صدام حسين قائلاً: سوف تدخل معي إلى القدس مُمتطياً فحلَك الأبيض، مشيراً إلى أن الفلسطينيين والعراقيين سيقاتلون إسرائيل جنباً إلى جنب بالحجارة والبنادق وصواريخ سكود التي يمتلكها صدام حسين.[35] وبعد بضعة أشهر أعلن ياسر عرفات أن العراق سيستخدم الأسلحة الكيميائية والجمرة الخبيثة في الحرب ضدّ إسرائيل، وأن "أوّل صاروخ عراقيّ سوف يُطلق عمّا قريب تجاه إسرائيل".[36] وعندما هاجم العراق إسرائيل بالصواريخ عام 1991م أثناء حرب الخليج كان الفلسطينيون في الضفة الغربية يعتلون أسطح منازلهم محتفلين ابتهاجاً برؤية صواريخ سكود العراقية وهي تحلق في سماء المنطقة وتضرب مدينة تل أبيب.[37]

وفي صيف عام 2000م، تحديداً بعد مضي يومين على انطلاق مباحثات قمة كامب ديفيد، تلقى دانيئيل رايزنر المحامي والضابط في هيئة الادّعاء العام العسكري في جيش الدفاع الإسرائيلي مكالمة هاتفية من منتجع كامب ديفيد (المنتجع الرسمي الذي يقضي فيه الرئيس الأمريكي إجازته)، حيث كان دانيال مسؤول ملف المفاوضات مع الفلسطينيين منذ اتفاقية أوسلو عام 1993م، وكان على الهاتف داني ياتوم رئيس مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك للشؤون الأمنية والسياسية وأحد أعضاء الوفد الإسرائيلي في القمة التي عقدها الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، فقال لدانيال رايزنر: "نحن بحاجة إليك هنا".[38]

وفي تلك المباحثات لم يُسمح إلا لاثني عشر شخصاً من كلا الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني بالدخول إلى منتجع كامب ديفيد الذي تم إغلاقه خلال فترة انعقاد القمة، كما تم توفير أماكن إقامة لعشرات المستشارين الآخرين في بلدة مجاورة للمُنتجع وكان من ضمنهم دانيال رايزنر، حيث ناقش هؤلاء المستشارون من كلا الجانبين كافة القضايا والموضوعات التي لم يتم اعتبارها على أنها قضايا أساسية. وقد كان دانيال رايزنر مسؤولاً عن صياغة الاتفاق النهائي نيابة عن الوفد الإسرائيلي، لذا كانت دعوته للانضمام إلى مباحثات كامب ديفيد مصدراً للأمل والتفاؤل لدى الإعلاميين والصحفيين والمراسلين الإسرائيليين الذين كانوا يغطون أحداث القمة، وفي هذا السياق كتبت صحيفة هآرتس الإسرائيلية عبر

صفحاتها في اليوم التالي: "يبدو أن الوصول إلى اتفاق بين الجانبين صارَ قابَ قَوسين أو أدنى".[39] لكن دانيال رايزنر رأى واقِعاً مُختلفاً تماماً من داخل كواليس القمة، وسرعان ما اتَّضح له بأن الوفدين لم يتوصّلا لأي اتفاق حول كافّة المواضيع المطروحة على الطاولة وعلى رأسها قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومع كل يوم من أيام القمة صار دانيال رايزنر يقتنع أكثر وأكثر بوجود فجوة واسعة بين الجانبين، ويستذكر هذا الموقف حين كان يحدّثُ نفسه قائلاً: "نحن في مأزق كبير".[40]

وقد كان الجانب الإسرائيلي على مدار أعوام يُصدّق الافتراض القائل بأن الفلسطينيين سوف يتنازلون عن حق العودة خلال المفاوضات استناداً إلى تأويل دول الغرب للتحوّل في مواقف ياسر عرفات، كما كان الإسرائيليون يحاولون إقناع أنفسهم بأن الفلسطينيين يناورون باستخدام حق العودة كورقة مساومة، إلا أنهم سوف يتنازلون عنه في نهاية المطاف. وفي كل مسوّدة اتفاق تم تحضيرها قبل القمة كان دانيال رايزنر يبذل قُصارى جهده لمنحِ الفلسطينيين مَخرجاً مُشرِّفاً لتنازلهم عن حق العودة، لذا اعتقد الإسرائيليون أن عودة رمزية لبعض اللاجئين الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل لأسباب إنسانية من شأنها أن تمكِّنَ الفلسطينيين من النزول عن الشجرة والتنازل عن مبدأ حقّ العودة بمفهومه الذي يشمل كافة اللاجئين الفلسطينيين.

في الوقت نفسه كان الموقف الإسرائيلي يتلخّص في الآتي: إن دولة إسرائيل جاهزة للاعتراف بالمسؤولية الجزئية عن التسبب في قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهي جاهزة للمساهمة في الجهود الاقتصادية اللازمة لتعويضهم وتوطينهم كجزء من التسوية السلمية الشاملة التي ستقود إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وبناءً عليه فإن حلّ قضية اللاجئين يكمن - بموجب الخطة الإسرائيلية - في توطينهم في الدولة الفلسطينية المستقبلية أو في الدول العربية التي كانوا يقيمون فيها في تلك الفترة أو في أي دولٍ أخرى. في حين ستقبلُ إسرائيل من جانبها عودة عدد رمزيّ ومَحدود من اللاجئين الفلسطينيين كبادرة حسن نيّة.

وكجزء من اتفاق السلام فقد أرادت إسرائيل من منظمة التحرير الفلسطينية - باعتبارها الممثل الشرعيّ والوحيد للشعب الفلسطيني - أن تُعلن رسمياً باسم اللاجئين الفلسطينيين بأنه لم يعد لديها أي مطالب من إسرائيل وأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قد انتهى فعلياً. وبطبيعة الحال تمّ الافتراض بأن منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الطرف المفاوض نيابة عن الشعب الفلسطيني بأسره ستتحمّلُ مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين في كافة أرجاء العالم، وبأنها ستُقنعهم بأن وطنهم منذ الآن وصاعدا هو دولة فلسطين، لا دولة إسرائيل. وعلى اعتبار وجود معاهدة سلام بين الشعبين فإنه من الضروريّ جداً منعُ أي مطالبات شخصية على المستوى الفردي من الجانب الآخر، وعدم مطالبة أي من الشعبين بتقديم المزيد من التنازلات بعد توقيع معاهدة السلام، وعليه فقد كان من البديهي جداً أن يوافق الفلسطينيون على حلٍ كهذا.

إن الإيمان بوجود حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين كان موجوداً بالفعل لدى المُفاوضين الإسرائيليين والمجتمع الدولي عموماً خلال تسعينيات القرن الماضي، بحيث كانوا يعتقدون بأن تحقيق هذا الحل سيتم تدريجياً عبر مفاوضات الحلّ النهائي. وإيماناً منهم بأن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية

وقطاع غزة هو جوهر الصراع مع الفلسطينيين فقد كان يعتقد نشطاء السلام والدبلوماسيون على حد سواء بأن الفلسطينيين تقبلوا حقيقة وجود دولة إسرائيل، بالتالي صاروا على قناعة تامّة بأن ملايين اللاجئين لن يعودوا إلى أراضٍ تابعة لدولة إسرائيل وأن هذا الأمر يعتبر من سابع المستحيلات لأنه يعني تدمير الطابع القومي للدولة اليهودية. وعلى هذا الأساس كان الجانب الإسرائيلي والمُجتمع الدولي يعتقدون أن كل ما يتعين عليهم القيام به هو ترسيم الحدود وإجراء بعض الترتيبات الأمنية وتوضيح الآلية التي سيتم من خلالها تقسيم القدس وسيادة كل جانب على جُزء محدد منها، في حين لم تُطرح قضية "اللاجئين" الفلسطينيين على طاولة النقاش أبداً لأنها ببساطة لا تحظى بذلك القدر من الأهمية تبعاً لاعتقادهم.

وقد كانت هناك حالة من الإجماع داخل إسرائيل على ماهيّة الطابع الوجودي للصراع قُبيل اندلاع حرب 1967م، فكان واضحاً بالنسبة لهم أن العرب يطمحون إلى مسح دولة إسرائيل من الوجود أياً كانت البُقعة المُقامة عليها، وبأنّهم يؤمنون فِعلاً بحق عودة كافّة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي الإسرائيلية. ولكن بعد عام 1967م انقلبت الأمور رأساً على عقب، فاهتزّت حالة الإجماع تلك مع ارتفاع عدد الإسرائيليين الذين صاروا يؤمنون بأن إسرائيل قادرة فِعلاً على المُساومة والتنازل من أجل تحقيق السلام مع العرب، وذلك عبر تقديم تنازلات إقليمية تتمثل في التخلّي عن الأراضي التي سيطرت عليها عقب حرب عام 1967م.

وقد كان هذا الاعتقاد على وجه التحديد بِمثابة الأساس المنطقي الذي قام عليه قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242 الصادر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 1967م، حيث كان يهدف القرار إلى إرساء أسس تسوية سلمية مستقبلية بين إسرائيل والدول العربية. وقد كان المبدأ الأساسي الذي يستند إليه القرار 242 هو مبدأ "الأرض مقابل السلام"، بحيث تنسحب إسرائيل من الأراضي التي سيطرت عليها خلال حرب الأيام الستة مقابل توقيع معاهدة سلام مع الدول العربية. أما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين فإن القرار لم يتطرق لقضيتهم سوى بشكل مُبهم مؤكداً على ضرورة إيجاد "حلّ عادل" لقضيتهم. بالتالي أدّى هذا القرار - في ظلّ سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وغزة - إلى تحويل مركز ثقل الصراع العربي الإسرائيلي، وهكذا انتقل الموقف العربي من رفض وجود دولة يهودية ذات سيادة فوق أي جزء من الأرض إلى موقف قبولٍ لوجود دولة يهودية ذات سيادة مقابل التوصل إلى تسوية إقليمية شامِلة[41]. وفي السنوات السابقة لحرب الأيام الستة كان ممثل إسرائيل لدى الأمم المتحدة أبا إيبان ورئيسة الوزراء الإسرائيلية چولدا مائير يستغلان انعقاد جلسات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة لمناقشة قضية اللاجئين الفلسطينيين، أما بعد عام 1967م فقد تم إقصاء قضية اللاجئين الفلسطينيين تماماً من المشهد السياسي الإسرائيلي ولم تعُد موضع نقاشٍ أبداً.

بالتالي فإن جميع من كانوا يبذلون قصارى جهدهم لحل الصراع العربي الإسرائيلي منذ عام 1967م سواء في إسرائيل أو على المستوى الدولي كانوا يُعلّقون آمالهم على احتمالية موافقة العرب على الاعتراف بدولة إسرائيل وإقامة علاقات طبيعية معها مقابل الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي

احتلتها بعد حرب الأيام الستة. وبعد توقيع اتفاقية السلام مع مصر صارت الأنظار تتجه إلى مباحثات أوسلو على أمل تحقيق الأمر نفسه مع الفلسطينيين بداية التسعينيات. وعلى هذا الأساس فإن اتفاقية أوسلو التي تم توقيعها عام 1993م بعد سنوات مريرة من الإرهاب والعنف خلال الانتفاضة الأولى ما كانت لِتَنجَح ويتم توقيعها دون الإيمان الراسخ بأن الفلسطينيين يطمحون في الحصول على حقهم في الاستقلال وإقامة دولتهم بجانب دولة إسرائيل لا بدلاً منها.

لهذا كان يؤمنُ المفاوضون الإسرائيليون بأن الفلسطينيين قد اتخذوا بالفعل قراراً استراتيجياً عبر قبولهم فكرة اقتسام الأرض مع اليهود، وبأن طموحاتهم تقتصرُ على مساحة الأرض التي سيحصلون عليها ليقيموا عليها دولتهم. وفي هذا السياق يذكر رون بونداك أحد مهندسي اتفاقية أوسلو على الجانب الإسرائيلي قائلاً: "إنّ الوضع الذي كان قائماً حتى تلك الفترة كان بمثابة مزيج من الأحداث العنيفة والصراع المسلح مع الفلسطينيين وتصعيد وتيرة الصراع العربي الإسرائيلي، لكن سنوات الكفاح المسلح والعمليات الإرهابية الفلسطينية العشوائية والاحتلال المُهين للفلسطينيين جميعها أمورٌ أنهكَت الجانبين بنهاية المطاف". كما ويرى بونداك أن التغيير الاستراتيجي في الموقف الفلسطيني يُعزى إلى "عملية تغيير خلقت تياراً مُعتدلاً داخل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى تفهّمهم لضرورة حلّ الصراع على أساس وجود دولتين لشعبين، وليس على أساس تحقيق العدالة لجانب واحد ولا حتى على أساس أن كامل الأرض هي حقّ للفلسطينيين وحدهم دون غيرهم".[42] وهذا ما أشار إليه أيضاً نائب وزير الخارجية الإسرائيلي يوسي بيلين في وقت لاحق، موضحاً أن افتراضه الأساسي يقوم على أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو صراعٌ قابلٌ للحل، وبأنه يوجد طرفٌ يمكن التحدث إليه (أي منظمة التحرير الفلسطينية)، وأن هناك أمورٌ بإمكاننا الحديث عنها ووضعها على طاولة النقاش.[43]

وقد تطرّقت مباحثات أوسلو لعدد من القضايا البارزة بتفصيل وإسهابٍ شديدين، مثل قضايا نقل السلطات والأراضي وبالطبع موضوع الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، في حين تم تأجيل الحديث عن قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى وقتٍ لاحِق[44]، حيث كان وفد المفاوضين الإسرائيليين يفترض بأن قبول الفلسطينيين لمبدأ تقسيم الأرض بين الشعبين من شأنه أن يدفعهم في غضون السنوات القليلة القادمة إلى التخلي عن فكرة عودة اللاجئين الفلسطينيين في إطار محادثات الوضع النهائي.

وبالرغم من هذه الأجواء التي طغت عليها ملامح التفاؤل والحماسة مع اقتراب توقيع اتفاقية السلام في ظل الاعتقاد بأن الفلسطينيين قد تقبلوا فعلاً حقيقة وجود دولة إسرائيل، إلا أن مُهندسي اتفاقية أوسلو كانوا قد فشلوا في إدراك مدى عمق قضية اللاجئين الفلسطينيين وضرورة التعاطي معها بجدية أكثر. وخلال تلك المرحلة من تاريخ الصراع كان يوجد أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ فلسطيني معظمهم ليسوا لاجئين فعلياً بل ينحدرون من نسل اللاجئين الأصليين، لكن إسرائيل فشلت في الاستعداد دبلوماسياً وقانونياً واستراتيجياً لاحتمالية أن تطفو قضية اللجوء الفلسطينية على السطح مرة أخرى.

وقد كان المجتمع الدولي برمّته بالإضافة إلى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة خلال فترة التسعينيات غافلين تماماً عن قضية اللاجئين الفلسطينيين ومركزيتها المطلقة بالنسبة للجانب الفلسطيني. وبالنسبة للإسرائيليين الذين قادوا هذه المفاوضات وكانوا من مؤيّديها فقد بدا واضحاً بالنسبة لهم أن إيجاد حل لمسألة الحدود وإعطاء سيادة للفلسطينيين فوق بقعة من الأرض هي أمور كفيلة بتلبية طموحات الفلسطينيين، بالتالي فإن قضية اللاجئين ستُحلّ من تلقاء نفسها. أما وكالة الأونروا التي كانت لا تزال تمارس عملها في المخيمات الفلسطينية رسمياً وتقدم للاجئين خدماتها بشكل مؤقت فإنه سيتم تفكيكها وإنهاء أعمالها بمجرد التوقيع على اتفاق سلام دائم. لهذا كان الجانب الإسرائيلي يؤمنُ بعدم وجود ما يدعو للقيام بإجراءات خاصة بشأن وكالة الأونروا أو حتى طرح مسألة وجودها على طاولة المفاوضات، وبما أن قضية اللاجئين الفلسطينيين لا تشكّلُ عقبة في طريق السلام فهذا يعني تلقائياً أن وكالة الأونروا لا يُمكن أن تكون عقبة في طريق السلام هي الأخرى، تبعاً لاعتقاد الجانب الإسرائيلي.

أما على الجانب الفلسطيني فقد بدأت تتكشّفُ أمورٌ ومواقف مُختلفة كلياً بالتزامن مع اقتراب موعد مفاوضات الوضع النهائي التي كان من المقرر أن تبدأ بعد خمس سنوات من توقيع اتفاقيات أوسلو عام 1993م. وبدلاً من تقبّل حقيقة أن اللاجئين الفلسطينيين لن يعودوا إلى إسرائيل، قام الفلسطينيون بتصعيد نبرة حديثهم حول قضية اللاجئين مما جعلها تطفو على السطح مُجدداً، فبدأوا يُطالبون بحقّ العودة بقوّة تفوق المرات السابقة، حيث تعالَت الأصوات الفلسطينية المطالبة بعدم تقديم أي تنازلات فيما يتعلّق بحق العودة في الوقت الذي بدأ يتضّح للفلسطينيين بأن إسرائيل مستعدة فعلاً لمناقشة مسألة تقديم تنازلات إقليمية كبيرة بعد أن صارت إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة قاب قوسين أو أدنى.

وخلال تلك الفترة قام الفلسطينيون بتأسيس عدد كبير من الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية لتحقيق هدف واحد، ألا وهو إعادة قضية اللاجئين إلى الواجهة عبر إيصال رسالة للمُفاوضين من الجانبين بأنهم لن يقبلوا أي معاهدة سلام لا تضمن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل. ومن أبرز هذه المنظمات غير الحكومية مؤسسة بديل التي تأسست عام 1998م لحشد الرأي العام العالمي لصالح حقوق اللاجئين الفلسطينيين، ثم تبعتها مؤسسة عائدون في لبنان وسوريا، ولجان اللاجئين في الأردن، ومركز اللاجئين والمغتربين الفلسطينيين (شامل) في القدس وغيرها. وفي عام 1999م تم الإعلان عن انطلاق حركة "العودة" الشعبية المؤيدة للفلسطينيين في أمريكا الشمالية وأوروبا لتأسيس ائتلاف حق العودة لأرض فلسطين الذي بدأ بتنظيم المسيرات والاحتجاجات في شهر أيلول/سبتمبر من عام 2000م.[45]

كما بدأت وسائل الإعلام بإظهار اهتمام متزايد بقضية اللاجئين الفلسطينيين، فخِلال منتصف التسعينيات كانت صحيفة نيويورك تايمز تنشر عبر صفحاتها ما بين مقالتين إلى ثلاثة مقالات سنوياً للحديث عن حق العودة، في حين ارتفع عدد هذه المقالات إلى أربعة عام 1996م. وفي عام 2000م

لوحده نشرت الصحيفة ستة وثلاثين مقالاً يتطرق للحديث عن حق العودة [46]، فيما واصل عدد المقالات الارتفاع بشكل ملحوظ بعد اندلاع أحداث الانتفاضة الثانية، وبالطبع كانت تحظى قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة باهتمام أكبر لدى وسائل الإعلام العربية والفلسطينية. في الوقت نفسه كان الفلسطينيون يعقدون المؤتمرات والندوات ويُجرون الأبحاث والدراسات واستطلاعات الرأي التي تُركّزُ على قضية اللاجئين، كما نشرت الصحافة الفلسطينية سلاسل طويلة من المقالات التي تتطرق للحديث عن القرى المُهجّرة والتجمعات السكانية التي تم تدميرها خلال حرب 1948م.

ومع اقتراب موعد مفاوضات الوضع النهائي سُئل العديد من اللاجئين الفلسطينيين عن آرائهم حول الحل الأمثل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فكانت هذه الدراسات والأبحاث واستطلاعات الرأي تُشير إلى أمر واحدٍ فقط، وهو أن اللاجئين الفلسطينيين والأجيال التي تنحدر من نسلهم لن يتخلوا أبداً عن مطلبهم بالعودة إلى وطنهم. كما وعبر الكثيرون بمنتهى الصراحة عن عزمهم العودة إلى وطنهم في حال تم الاعتراف بحقهم في العودة، وبأنهم لن يقبلوا بالعودة إلى دولتهم الفلسطينية كبديل عن العودة إلى قراهم ومدنهم المهجّرة.[47]

كما وكان للمثقفين والمفكرين الفلسطينيين دورٌ بارزٌ في حشد هذه المواقف، إذ شهدت فترة أواخر التسعينيّات ظهور حركة نشطة للأبحاث والدراسات الأكاديمية على نطاق واسع من أجل إعادة قضية اللاجئين إلى الواجهة من جديد، ناهيك عن أن النشطاء الفلسطينيين في دول الغرب كانوا يتحدثون أمام العالم بإسهاب شديد عن قضية اللاجئين الفلسطينيين، وكانوا يتحدثون لمُختلف الوفود والمجموعات المعنية بالتعرّف على هذه القضية مبينين لهم استحالة توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل دون ضمان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.[48]

لكن هذا المسار بلغ ذروته بعد الرفض الفلسطيني القاطع للمبادئ الرئيسية التي اقترحها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لحل الصراع (والمعروفة بمعايير الرئيس كلينتون) والتي طرحها بتاريخ الثالث والعشرين من شهر كانون الأول/ديسمبر عام 2000م بعد فشل مباحثات قمة كامب ديفيد في صيف ذلك العام. حيث اقترح الرئيس كلينتون السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية المستقبلية التي ستقام في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن تقوم إسرائيل باستيعاب عدد محدود من اللاجئين بشرط أن توافق إسرائيل على ذلك، ويقول الرئيس كلينتون في هذا السياق: "يجب أن يكون الحل متوافقاً مع رؤية حل الدولتين، بمَعنى أن تكون دولة فلسطين وطناً للشعب الفلسطيني ودولة إسرائيل وطناً للشعب اليهودي". وأوضح الرئيس كلينتون بأنه من أجل تلبية طموحات الفلسطينيين في العودة فإن هذا الحق سينطبقُ على الوطن الفلسطيني المُستقبلي في الدولة الفلسطينية المستقلة التي سيُصبح اسمها "فلسطين التاريخية"، وبناءً عليه سيكون بمقدور اللاجئين الفلسطينيين والأجيال التي انحدرت من نسلهم ممارسة هذا الحق عبر العودة إلى رام الله ونابلس، لا إلى داخل حدود دولة إسرائيل.[49]

في المقابل رحّب الجانب الإسرائيلي بمعايير الرئيس كلينتون خلافاً للجانب الفلسطيني الذي رفضها جملة وتفصيلاً.[50] وفي هذا السياق يستذكر المحامي دانيال رايزنر بأن مشاركته في مباحثات ديفيد جعلته يدرك جيداً مدى إصرار الفلسطينيين على "حق العودة" ورغبتهم الجامحة في عودة اللاجئين الفلسطينيين بشكل جماعيّ إلى أراضي دولة إسرائيل، فيقول معقباً على هذه النقطة: "لم تكن لدينا أدنى فكرة عن الطموحات الحقيقية التي يُضمرها الفلسطينيين ولا عن طريقة تصورهم لحق العودة، كما لم يكن لدي أدنى فكرة عن مدى أهمية قضية اللاجئين برمتها بالنسبة لهم".

وفي مرحلة معينة من مراحل المحادثات طالب ياسر عرفات بالسماح للاجئين في لبنان بالإضافة إلى مئات الآلاف من أبنائهم وأحفادهم بالعودة إلى إسرائيل، حينها تساءل أعضاء الوفد الإسرائيلي بين أنفسهم قائلين: "هل هو جادّ فيما يقوله؟ هؤلاء الذين يكرهوننا أكثر من غيرهم في مخيمات صبرا وشاتيلا هم الذين يريدون منّا أن نسمح لهم بالعودة؟ هل يعتقد بالفعل أن أمراً كهذا مطروح على طاولة النقاش أصلاً؟!". وفي تلك المرحلة شبّه إيهود باراك المسافة الفاصلة بين مواقف الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي أثناء المباحثات بالمسافة الفاصلة بين أرض مُنشقّة لشقّين: فالمسافةُ قصيرة بين الشقين، لكن الهوّة الفاصلة بينهُما عميقة للغاية. ويستذكر إيهود باراك الرفض القاطع الذي أبداه ياسر عرفات عندما أدرك بأنّه سيتعيّن عليه التنازل عن حق العودة بالطريقة التي كان ياسر عرفات نفسه يروِّجُ لها منذ سنوات![51]

وقد أشارت إحدى الوثائق الفلسطينية الداخلية التي كتبت بعد وقت قصير من انهيار القمة إلى أسباب رفض معايير الرئيس كلينتون بإسهاب وتفصيل، لكن السبب الرئيسي الذي كان مُفصلاً إلى حد كبير هو قضية اللاجئين الفلسطينيين، فجاء في تلك المذكرة بأنه لم يسبق لأي شعبٍ في التاريخ أن تخلّى عن حقه الطبيعيّ في العودة إلى وطنه، والفلسطينيون لن يكونوا أول من يفعل ذلك، لكن هذه العبارة تتجاهل بشكل صارخ حقيقة عدم وجود مثل هذا الحق أصلاً، بل وأن السوابق التاريخية لشعوب أخرى خلال فترة الأربعينيات من القرن العشرين تقول عكس ذلك لأن لاجئي تلك الحقبة واصلوا حياتهم في أماكن أخرى كما أشرنا في الفصول السابقة من هذا الكِتاب.[52]

كما ذَكَرَت تلك الوثيقة أن الفلسطينيين يطالبون بالعودة إلى "منازلهم" وليس إلى "وطنهم"، مشيرة بمنتهى الوضوح بأن المطلب الفلسطيني هو العودة إلى إسرائيل وليس إلى الدولة الفلسطينية المُقرر إقامتها مستقبلاً في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومنعاً لأي لُبس فقد تم التأكيد خلال هذه الوثيقة بأن الفلسطينيين لا يستطيعون القبول بتعريف الدولة الفلسطينية على أنها وطن للشعب الفلسطيني لأن هذا يعني إسقاط حقهم بالعودة. بالتالي كانت هذه الوثيقة أحد أبرز المؤشرات التي تُظهر بما لا يدع مجالاً للشك بأن موقف الفلسطينيين يتلخص في الآتي: إذا كان ثمن إقامة دولة فلسطينية على جزء من الأرض هو التخلي عن مطلبهم بكامل الأرض، فإن خيارهم هو الرفضُ القاطع كما كان يفعل رئيسهم ياسر عرفات مراراً وتكراراً.[53]

وقد جاءت هذه العبارة من بين القضايا الأخرى التي تضمنتها تلك الوثيقة: إن الاعتراف بحق العودة ومنح اللاجئين حرية الاختيار هو شرط أساسي لإنهاء الصراع. وعليه فإن البند الوحيد الذي لن ينتهي الصراع دون تنفيذه هو البند الوحيد الذي كان يستحيل على إسرائيل أن توافق عليه بأي شكل من الأشكال لأنه يعني إقدام الدولة اليهودية على الانتحار.

بالتالي فإن هذا الاعتراف الفلسطيني الصريح يتعارض تماماً مع جهود السلام التي يدعمها المجتمع الدولي والتي قامت على مبدأ حل الدولتين لشعبين، إذ أعرب الفلسطينيون عن موقفهم الواضح وضوح الشمس والمتمثل في معارضتهم لتحديدِ الأرض التي يريدون الرجوع إليها تبعاً "لحقّ العودة"، الأمر الذي يعني أنهم لا يعترفون بمبدأ تقسيم الأرض بين الشعبين وهو الموقف ذاته الذي تمسكوا به منذ عام 1947م.[54]

في الوقت نفسه نشرت الصحيفة الرسمية التابعة لحركة فتح مقالاً يتضمن شرحاً مفصلاً لأسباب رفض معايير الرئيس كلينتون للسلام، حيث تم نشر المقال في الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني/ يناير عام 2001م وجاء فيه: لقد تنازل الفلسطينيون فعلاً عن جُزء من الأرض، لكن حق العودة هو حقّ مقدس وغير قابل للتفاوض، مشدداً على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وبأن اللاجئين لديهم الحق في العودة إلى وطنهم ويعارضون بشكل قاطع فكرة توطينهم في الدول العربية. وعليه فقد بات من الواضح جداً أن اللاجئين الفلسطينيين لن يتخلّوا بأي حالٍ من الأحوال عن "حقهم في العودة" إلى إسرائيل، وبما أن معايير الرئيس كلينتون لم تتضمن هذا الخيار فقد كانت مرفوضة جملة وتفصيلاً بالنسبة لهم. ومن أجل التأكيد على أن الفلسطينيين كانوا بالفعل يطمحون إلى تحقيق عودة جماعية للاجئين إلى دولة إسرائيل فقد تطرق المقال إلى ما قامت به إسرائيل من عملية استيعاب وتوطين لمليونِ لاجئ يهودي قادمين من دول الاتحاد السوفيتي سابقاً خلال فترة التسعينيات، بحجة أنه إذا كانت لدى إسرائيل القدرة على استيعاب هذا العدد الهائل من اللاجئين والمهاجرين اليهود فإن بإمكانها أيضاً استيعاب اللاجئين الفلسطينيين.[55] وعبر طرح هذه الفكرة فقد زعم هذا المقال بأن مسألة عودة الفلسطينيين هي مجرد مسألة "قدرة على الاستيعاب" من وجهة نظر موضوعية، وبأن المسألة لا تتعلق أبداً بالموقف العربي الرافض لحق اليهود في السيادة والاستقلال فوق أرض وطنهم.

ومن باب الموضوعية والدقّة فإن المقال الذي نشرته الصحيفة الرسمية التابعة لحركة فتح والذي تطرقنا له أعلاه يوضح بأن عدم الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة يعني استمرار الصراع إلى الأبد واجتثاث أي إمكانية للتعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين. بمعنى أن هذا المقال يوضِحُ بأن العودة الجماعية للاجئين الفلسطينيين ستساعد اليهود على التخلص من العنصرية الصهيونية التي تطمح لعزل اليهود بشكل دائم عن بقية شعوب العالم. لكن ما نريد قوله هنا هو أن تطبيق حق العودة على أرض الواقع بالمعنى الذي يريده الفلسطينيون يعني تغيير طابع وشخصية دولة إسرائيل والقضاء عليها كدولة قومية للشعب اليهودي.[56] وعبر طرحٍ كهذا فقد كان الفلسطينيون يقدمون أنفسهم للعالم على أنهم الأطباء الطيّبون الذين يريدون القيام بعملية القتل الرحيم لإنهاء معاناة المريض، لكنهم يقومون بالقتل الرحيم لمريضٍ يريد الحياة لا الموت!

إن طموحات الفلسطينيين المزعومة بإنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة وإقامة دولتهم المستقلة كانت قاب قوسين أو أدنى من أن تتحقق فعلاً، لكنهم ضيّعوا تلك الفرصة لإنهاء الاحتلال العسكري للضفة وقطاع غزة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة دون أن يُظهروا أي ندمٍ أو أسفٍ على ضياعها، إذ لم نقرأ أي مقالات صحفية تتطرق للحديث عن هذه الفرصة الضائعة ولم نسمع أي صوت فلسطيني يتجرأ على معارضة قرار ياسر عرفات، ناهيك عن أنه لم يتم تأسيس أي جمعيات أو منظمات غير حكومية لضمان عدم ضياع مثل هذه الفرصة مرة أخرى. وهكذا وضّح الفلسطينيون بكامل إرادتهم ووعيهم بأنه إذا لم يُمنح ملايين اللاجئين الفلسطينيين المطالبين بحق العودة فرصة الرجوع إلى الأراضي التابعة لدولة إسرائيل فإنه لن يكون هناك أي اتفاق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بأي حال من الأحوال.

ومن هذا المنطلق فإننا نفترض بأن رفض القيادة الفلسطينية لمعايير الرئيس كلينتون من شأنه أن يدفع المجتمع الدولي إلى إجراء عملية تقييم ومراجعة حقيقيّة لمواقِفهم وتصرّفاتهم، فالفشل الذريع لما كانوا يؤمنون به كفيلٌ بأن يجعل الدبلوماسيين وصناع القرارات السياسات يعيدون النظر في افتراضاتِهِم الأساسية حول طبيعة الصراع. وبعد أن بدا جلياً بأن الفلسطينيين مُتشبثون جداً بضرورة الاعتراف بحقهم في العودة وبأنهم يطمحون فعلاً لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضي دولة إسرائيل فإن ما كنا نتوقعه هو إجراء دراسة أكثر جدية لقضية اللاجئين في إسرائيل وخارجها باعتبارها قضية جوهرية في الصراع العربي الإسرائيلي.

لكن مع الأسف الشديد لم يحدث أي من هذا، فهذا التجاهل للدليلِ الدامغ على مركزية قضية اللاجئين قد تطوّر في الحقيقة في دول الغرب بالرغم من تصريحات الفلسطينيين الصريحة والواضحة وضوح الشمس بهذا الصدد، بل إن هذا التجاهل أيضاً كان موجوداً إلى حد ما في دوائر معينة موجودة داخل دولة إسرائيل نفسها، هذا التجاهل القائم على خلق منظومة من الحجج والأعذار الواهية التي تهدف إلى القول بأنّ الفلسطينيين قد تخلوا فعلياً عن مَطلبهم بالعودة، وهي ظاهرة سنطرحها في هذا الكتاب وسوف نسميها بمُسماها الجديد وهو "التفسير الغربي المُبسّط". ومثلما كان يدعي المدافعون عن الموقف الفلسطيني بأن الفلسطينيين لم يقولوا ذلك صراحة، بل وربما أكّدوا على عكس ذلك، وبأن تصريحات الفلسطينيين لا تتعدى كونها بعض "الكلمات الفارغة"، وبطريقة ما فقد "فهم" الفلسطينيون بطريقة "سحرية" مبطنة استحالة العودة الجماعية إلى الأراضي الإسرائيلية من الناحية العملية تبعاً لتبريرات أولئك المدافعين والمُبررين للموقف الفلسطيني.

ودون أدنى شك كان ياسر عرفات هو واضع الخطوط العريضة لهذا الأساس الأيديولوجي، حيث وضَّح في مقال نشرتهُ صحيفة نيويورك تايمز في شهر شباط/ فبراير من عام 2002م عن رؤيته للتسوية مع إسرائيل، مُستخدماً عدداً من المصطلحات التي لا زالت حاضرة في إطار الحديث عن الصراع حتى يومنا هذا، فكتب في المقال: "لقد آن الأوان لكي يعلن الفلسطينيون بكل وضوح عن رؤيتهم التي يتوجب على العالم أن يسمعها بكل وضوح هو الآخر". ثم طرح في صُلب المقال مطلَبين رئيسيّين: الأول هو إقامة

دولة فلسطينية مستقلة، والثاني هو عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل، فيما لم يتطرق للوضع الذي ستكون عليه مدينة أورشليم القدس سوى في عبارة واحدة.[57]

كما استغل ياسر عرفات هذا المقال ليطالبَ بحلّ "عادل وشامل لمأساة اللاجئين الفلسطينيين" الذين مُنِعوا لعقود طويلة من العودة إلى "ديارهم"، مُحذّراً من عدم إمكانية توقيع أي معاهدة للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين إذا لم تؤخذ "الحقوق المشروعة" للفلسطينيين بعين الاعتبار. كما أكَّدَ على أن عدم التوصل إلى حل لقضيتهم سيكون سبباً في زعزعة استقرار أي تسوية إسرائيلية فلسطينية دائمة، فكيف يمكن لأي شخص أن يُفسر للاجئين الفلسطينيين بأنهم لن يُمنحوا خيار "العودة" في حين أن الأفغان وسكان كوسوفو وسكان تيمور الشرقية قد مُنِحوا الحقّ بالعودة إلى ديارهم؟ لكن ما تجاهله ياسر عرفات عندما عرّج على هذه الأمثلة هو أن عودة السكان الذين ذكرهم لم تكن تتعارض مع إرادة الدول التي ستستقبلُ هؤلاء اللاجئين، وبأن عودتهم إلى تلك الدول لم تكن نتيجة أي التزام قانوني أو دولي يفرض عليها ذلك.

كما زعمَ ياسر عرفات بأن عودة اللاجئين هي حق يكفله القانون الدولي (وهو ادّعاء خاطئ تماماً)، وبأن القرار 194 يكفل للفلسطينيين حق العودة (وهو ادعاء خاطئ أيضاً). وبمنتهى الخداع والمراوغة ادَّعى ياسر عرفات بعد ذلك بأن الفلسطينيين يتفهّمون "مخاوف إسرائيل الديمغرافية" ويعلمون أن هذه العودة "يجب أن تنفذ بطريقة تأخذ بعين الاعتبار هذه المخاوف"، مؤكداً على أنه يتوجب على الفلسطينيين أن يكونوا واقعيين فيما يتعلق بالطبيعة الديمغرافية لدولة إسرائيل.[58]

ومرة أخرى نجد أن هذه المقالة تُوضِّح استراتيجية ياسر عرفات والفلسطينيين في أبهى صورها، هذه الاستراتيجية القائمة على استخدام مصطلحات وعبارات توحي بالاعتدال وتلقى آذاناً صاغية لدى الغرب، في حين أن مواقفهم الحقيقية بعيدة كل البعد عن الاعتدال. وقد فَهِمَ الكثيرون في الغرب عبارة "بطريقة تأخذ بعين الاعتبار المخاوف الديمغرافية الإسرائيلية" على أنها اعتراف فلسطيني باستحالة تحقيق عودة جماعية للاجئين الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل، فيما ادعى آخرون بأن الخطاب الفلسطيني كان مُعتدلاً بشكل لا لبس فيه بخصوص بمسألة حق العودة، وبأن هذا المطلب كان شاملاً وغير قابل للتنازل في السابق لكنه الآن أصبح مقبولاً ومعقولاً إلى حد كبير.[59]

في الوقت نفسه فقد استغل الكثيرون حقيقة أن ياسر عرفات كان يتحدث عن حل "عادل ومتفق عليه" لقضية اللاجئين الفلسطينيين (وهي العبارة ذاتها التي استخدمتها مبادرة السلام العربية عام 2002م أيضاً). ووفقاً لهذا التفسير فإنه إذا كان الفلسطينيون أنفسهم يتحدثون عن حلّ متفق عليه يأخذ بعين الاعتبار أن إسرائيل لن توافق أبداً على عودة جماعية للاجئين الفلسطينيين إلى أراضٍ إسرائيلية، فإن ما يُفهم ضمنياً من بين السطور يعني تنازلاً فلسطينياً فعلياً عن حق العودة.

لكن المطالبة بحلّ "عادل" "ومتفق عليه" هو أمر يتطلب الوقوف عنده بتمعن وتقييم كلا الكلمتين على حِدة وبالتفصيل، ولنفكر أولاً في الوصف الأول للحل، أي كلمة "حلّ عادل"، حيث يوضح الخبير البارز في شؤون الشرق الأوسط يهوشافاط هركابي أن لهذه الكلمة مدلولٌ ومعنى خاص في المعجم العربي، وأن عبارة "الحل العادل" لها أصل تاريخي قديم، فعلى سبيل المثال عندما زار الزعيم السوفييتي

نيكيتا خروتشوف محافظة بورسعيد المصرية خلال فترة الستينيات من القرن المنصرم وتحدث عن "حلّ عادل للقضية الفلسطينية" قامت إحدى الصحف المصرية بتفسير وتأويل تصريحاته على هذا النحو: إن أهل محافظة بورسعيد يدركون جيداً أن الحل العادل للقضية الفلسطينية يعني إعادة فلسطين للعرب وتوطين جميع اللاجئين في وطنهم المسلوب. بالتالي عندما يستخدم الغربُ وغير العرب مصطلح "الحل العادل" فإن العرب يفهمونه عموماً على أنه حل يؤيّدُ الموقف الرافض لوجود دولة إسرائيل.[60]

كما اعتاد الرئيس المصري جمال عبد الناصر على التعبير عن رغبته في تحقيق "سلام يقوم على أساس العدالة"، وهو – تبعاً لمفهومه للعدالة – يقصدُ السلام الذي سيسود في المنطقة بعد أن يتم مسحُ دولة إسرائيل من الوجود. وفي هذا السياق فإن "الحل العادل" يعني نقيض الحل القائم على الوضع الراهن والذي يُبقي دولة إسرائيل في مكانها. ولنتذكر جيداً بأن قيام دولة إسرائيل من وجهة نظر العرب يعتبر ظلماً تاريخياً وجَريمة لا تغتفر ولا يمكن حلّها إلا من خلال مسح إسرائيل من الوجود. ومن هذا المنطلق، فإنه عندما تسمع لاجئة في الثمانينات من عمرها من لاجئي مخيم عين الحلوة في لبنان القادة والزعماء العرب من أمثال ياسر عرفات وهم يتحدثون عن "حلّ عادلٍ لقضية اللاجئين الفلسطينيين" فإنها تفهم بأن هذا الحلّ يعني عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين وإقامة دولة عربية بدلاً من دولة إسرائيل.[61]

أما بالنسبة للكلمة الثانية وهي "مُتَّفق عليه" فهي كلمة مبهمة ومضللة للغاية، لأنها تشير بمنتهى الوضوح إلى تنازلٍ فلسطيني عن حقّ العودة. ولكي نفهم كيف يفسر الفلسطينيون هذا المصطلح فلنتأمل هذا المثال من أحد البرامج التلفزيونية الذي بثته شبكة الجزيرة الإخبارية القطرية في أواخر التسعينيات، حيث كانت هناك امرأة من عمان تنتمي لعائلة لاجئة من يافا، حيث تم توجيه سؤال لها حول رأيها في قضية اللاجئين الفلسطينيين، فأجابت بأن ياسر عرفات ليس محامي دفاعٍ عن الفلسطينيين، وبأنها لم تمنحه أي توكيل للتفاوض على أراضي وممتلكات عائلتها في مدينة يافا بالنيابة عنها، ثم تقول: "إذا أراد ياسر عرفات التنازل فبإمكانه التنازل عن منزل والده، لكن لا يمكنه بأي شكلٍ من الأشكال التنازل عن منزل والدي".[62]

والحال نفسه بالنسبة للقيادة الفلسطينية التي تتبنى الموقف نفسه، أي أن حق العودة هو حق شخصي مكفول لكل لاجئ من ملايين اللاجئين ومن انحدر من نسلهم، ولا يجوز لأحد أن يتنازل عنه بالنيابة عنهم. وحتى لو وافقت منظمة التحرير الفلسطينية خلال أي اتفاقية سلام على عودة "العدد المتفق عليه" من اللاجئين الفلسطينيين (والذي يتضمن بضعة آلاف أو ربما عشرات الآلاف) فلن تنتهي الأمور عند هذا الحد، إذ سيظل الفلسطينيون يؤمنون بأحقية كل لاجئ من ملايين اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى دولة إسرائيل، وهذا ما صرّح به رئيس منظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس خلال مناسبات عديدة، فعلى سبيل المثال صرّح في مقابلة تلفزيونية أجرتها معه إحدى قنوات التلفزيون الإسرائيلية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 2012م بأنه شخصياً لا يريد العودة إلى قرية صفد التي نزحت منها عائلته، لكنه أوضح بعد أيام قليلة أن هذا مجرد رأي شخصي وبأن موقفه لا يُلغي حقوق اللاجئين الفلسطينيين عموماً ولا يمكن لأحد أن يتنازل عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة بالنيابة عنهم.[63]

بالتالي فإن التصريحات التي كان يُدلي بها ياسر عرفات ومحمود عباس وغيرهم من الشخصيات الفلسطينية كانت متناقضة جداً، فإذا كان لكل لاجئ فلسطيني الحق في العودة، وفي حال كان هذا الحق "غير قابل للتصرف" وينطوي على "حلّ عادل" للصراع، وبأنه حقّ قائمٌ إلى الأبد وليس قابلاً للتفاوض باعتباره "شرطاً أساسياً" لأي اتفاقية سلام، فيُمكننا القول بأنه لا توجد أي ضمانة لأي التزام جماعي فلسطيني بقبول عودة جُزئية لبعض اللاجئين الفلسطينيين. وفي حال وافقت إسرائيل على عودة عدد معين من اللاجئين الفلسطينيين فلا توجد أي ضمانة بأن الفلسطينيين سيتوقفون عن المطالبة بعودة المزيد من اللاجئين، فالظروفُ المحيطة بهذا الصراع تتغير باستمرار، ولو افترضنا جدلاً أن عدداً ضئيلاً جداً من اللاجئين الفلسطينيين قد يقبلون بممارسة هذا "الحق" خلال مرحلة معينة فإنه لا يوجد ما يضمن أن المطالبة بممارسة هذا الحق لن تتغير هي الأخرى. وعندما يرى الفلسطينيون بأن حق العودة هو "حق غير قابل للتصرف" فإن هذا يعني أن سيادة إسرائيل ستكون تحت الخطر والتهديد بشكل دائم، مما يعني أن رُحى هذا الصراع ستظل تدور إلى المالانهاية. لكن أولئك الذين كانوا مُصرّين على الاعتقاد بأن السلام ما زال ممكناً كانوا يتجاهلون هذا التناقض الواضح في تصريحات القيادات الفلسطينية وعلى رأسها ياسر عرفات بالرغم من إصراره على حق العودة لملايين "اللاجئين" الفلسطينيين، مُشدداً على ضرورة الاعتراف بهذا الحق في أي اتفاق للسلام.

وعليه، فإن ما كان يعنيه ياسر عرفات ومحمود عباس في الواقع هو أن منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ستوافِقان على عودة عدد معين من اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل دون مصادرة "حقوق" البقية الذين سيطالبونَ "بحقهم" سواء في المحاكم الإسرائيلية أو الدولية، أو ببساطة عن طريق التوجّه إلى الحدود الإسرائيلية مثلما فعلوا مؤخراً في مسيرات العودة الكبرى في قطاع غزة [64]، وحينها ستكون إسرائيل الجهة الوحيدة التي ينبغي عليها التعامل مع وضع كهذا. ولهذا السبب تحديداً نجد أنه كلما كان يتّفقُ الجانبان في جولات المحادثات والمفاوضات السابقة على سماح إسرائيل بعودة عدد محدود من اللاجئين الفلسطينيين كان يرفض الفلسطينيون التوقيع على أي وثيقة تنصّ على أنه ليس لديهم أي مطالب أخرى من إسرائيل، لأن ذلك يعني إسقاط حق العودة لباقي اللاجئين الفلسطينيين.

ومرّة أخرى ضيَّع الفلسطينيون فُرصة إقامة دولة فلسطينية مستقلة عام 2008م بعد جولات مكثفة من المفاوضات، لكن هذه المرة لم يفّوتوا الفرصة تحت قيادة ياسر عرفات بل تحت قيادة رئيسهم الذي جاء خلفاً له وهو محمود عباس، إذ كان بين أيديهم فُرصة حقيقية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية على كامل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى الانسحابِ من كافة المستوطنات الإسرائيلية في الدولة الفلسطينية المستقبلية وعاصمتها القدس الشرقية، ناهيك عن السماح لخمسة آلاف لاجئ على مدى خمس سنوات بالعودة والاستقرار داخل دولة إسرائيل المستقلة [65]، لكن حقّ العودة أفسد التوصّل إلى هذا الاتفاق كالعادة. ولنكون واضحين أكثر، فعندما عرضت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس تفاصيل الاقتراح الذي قدمه رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في شهر أيار/مايو عام 2008م على الرئيس الفلسطيني محمود عباس ردّ عليها بأنه يستحيل القول لأربعة ملايين فلسطيني بأن خمسة آلاف منهم فقط سيتمكنون من العودة إلى ديارهم.[66]

بالتالي لم يكن محمود عباس مُختلفاً عن ياسر عرفات في حقيقة أن كلا الرجلين لم يَبذلا أي جهد يُذكرُ لإعداد الشعب الفلسطيني لتقبل حقيقة إسقاط حقّهم في العودة وحقيقة أنهم لا يملكون مثل هذا "الحق" أصلاً. وكالعادة لم يبدِ الفلسطينيون أي ندمٍ أو أسفٍ على تفويت هذه الفرصة، ولم يكن هناك أي انتقاد لمحمود عباس، ولم تكن هناك مقالات توضح بأن ما عرضه إيهود أولمرت كان فرصة عظيمة ينبغي على محمود عباس انتهازها والتشبث بها بيديه وأسنانه، ناهيك عن أنه لم يتم تأسيس أي جمعيات أهلية ومنظمات غير حكومية لمساعدة الفلسطينيين على المضي قدماً وتجاوز مرحلة إسقاط حق العودة.

وبينما كانت جميع هذه المواقف واضحة وضوح الشمس لكل من يتابع تصريحات القيادة الفلسطينية دون أن يحاول "تبسيطها" للغرب، إلا أن الحقيقة هي أنه حتى أثناء مباحثات السلام والمفاوضات لم يكن يمتلك الفلسطينيون أي نية لتقديم التنازلات، وهذا ما كُشف النقاب عنه من خلال بعض التسريبات لبعض الشخصيات الفلسطينية البارزة لوسائل الإعلام قبل بضع سنوات، والتي كشفت الأفكار السرية والنوايا الحقيقية لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد تم تسريب حوالي 1700 وثيقة أصلية من مكتب كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات عام 2011م، هذه الوثائق التي نشرتها قناة الجزيرة على الإنترنت فأثارت ضجّة كبيرة حينها. وكانت هذه الوثائق المعروفة باسم "الأوراق الفلسطينية" عبارة عن وثائق ومستندات داخلية للسلطة الفلسطينية بالإضافة إلى وثائق وأوراق ومحاضِر أخرى باللغة الإنجليزية توثّقُ عقداً كاملاً من مفاوضات السلام مع إسرائيل. وقد صدرت هذه الوثائق عن أعضاء وحدة دعم وإسناد المفاوضات الفلسطينية التي قدمت المشورة السياسية والقانونية للمفاوضين الفلسطينيين بالإضافة إلى عملها على صياغة المواقف الرسمية الفلسطينية. ولا بد لنا ان نذكر هُنا بأن المسؤولين الفلسطينيين لم يشككوا أبداً في مدى صحة الوثائق ولم يدّعوا أبداً بأنها مزورة أو ملفقة حينما تم نشرها على قناة الجزيرة.[67]

وبالتزامن مع نشر "الأوراق الفلسطينية" فقد تم نشر عدد من التحليلات والتعقيبات على قناة الجزيرة وصحيفة الغارديان البريطانية اليومية ذات الميول السياسية اليسارية. ووفقاً لقناة الجزيرة فقد كشفت الأوراق والوثائق عن حجم "التنازلات التي كانت السلطة الفلسطينية مستعدة لتقديمها فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين وحق العودة"[68]، وهذا ما أكدت عليه صحيفة الغارديان مشيرة إلى أن المفاوضين الفلسطينيين وافقوا على عودة عشرة آلاف فقط من أصل خمسة ملايين لاجئ فلسطيني في إطار اتفاق سلام مع إسرائيل. [69] لكن وبالرغم من نشر هذه الوثائق إلا أن المراجعة الدقيقة والشاملة للوثائق الحقيقية كشفت أن العكس كان صحيحاً، أي أن القيادة الفلسطينية كانت تعتبر مسألة حقوق اللاجئين قضية مركزية لحل الصراع مع إسرائيل.[70]

ولطالما تحدث المفاوضون والقادة الفلسطينيون عن "حق العودة" باعتباره مسألة فردية وحقاً شخصياً لكل لاجئ من أصل سبعة ملايين "لاجئ" فلسطيني.[71] فعلى سبيل المثال يشير أحد المُقترحات التي طرحت عام 2009م إلى أن أي حل للصراع "يجب أن يعكس قرارات واختيارات اللاجئين الفلسطينيين"، وهذا يعني أن القرار ليس في يد المفاوضين لأنه يجب السماح بالعودة لأي لاجئ فلسطيني يرغبُ بذلك. كما ذكرت وثيقة أخرى بأن حق العودة هو في جوهره يقوم على مبدأ الاختيار، لذا فإن اللاجئين الفلسطينيين يأملون أن يتم التوصل إلى اتفاق يحترم حقهم في اختيار العودة إلى قراهم الأصلية أو توطينهم في مكان آخر.[72]

كما تؤكدُ "الأوراقُ الفلسطينية" مِراراً وتِكراراً بأن "الحل يجب أن يقوم على تحقيق العدالة الفردية" على أساس حرية اللاجئين في الاختيار. فيما ذكرت مذكرة تم إعدادها قُبيل أحد الاجتماعات مع المفاوض الإسرائيلي تال بيكر عام 2008م بأن "منظمة التحرير الفلسطينية سوف تبذل جهدها للحصول على اعتراف بحقوق جميع اللاجئين وبذل كافة الجهود الممكنة لتحقيق ما يرضيهم، خاصة وأن هذه المسألة تندرج تحت إطار "**الحقوق الفردية**". وفي العام نفسه وضَّح أحد المُقترحات الفلسطينية لحلّ الصراع على ضرورة إعادة توطين اللاجئين "في المكان الذي يختاروه، أي إسرائيل أو فلسطين أو أي مكان آخر".[73]

كما قامت السلطة الفلسطينية بتعيين عدد من الخُبراء لإجراء دراسة ديمغرافية تتعلق "بالقدرة الاستيعابية" لدولة إسرائيل، هذه الدراسة التي كان من المفترض أن تُثبت بأن إسرائيل تمتلك القدرة الديمغرافية على استيعاب أعداد كبيرة جداً من اللاجئين الفلسطينيين دون أن يؤثر هذا على الأغلبية الديمغرافية اليهودية.[74] واستناداً إلى هذه الدراسة فقد كانت السلطة الفلسطينية تأمل في عودة ملايين الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل، بحيث يحتفظ الفلسطينيون بالحق الدائم في "العودة" بالتالي التفاوض على هذا الحق لتجاهل أي عدد محدد من اللاجئين كان سيتم الاتفاق عليه خلال اتفاق السلام الذي كان من المفترض توقيعه.[75]

وقد ذكرت وثيقة سرية يعود تاريخها إلى شهر نيسان/أبريل من عام 2008م بأن هدف هذه الدراسة هو "تزويد القيادة الفلسطينية بمنهجية عِلمية للقضية من شأنها أن تدعم موقفها في نقاش حق العودة إلى إسرائيل". بمعنى آخر: كان الغرض من هذه الدراسة هو "إجراء تحليل منطقيّ يدعم المطالب الفلسطينية بعودة اللاجئين، مع الأخذ بعين الاعتبار تاريخ المهاجرين اليهود إلى أرض إسرائيل في الماضي وقدرة إسرائيل على استيعاب المُهاجرين".[76]

وقد تم إجراء الدراسة عام 2008م على يد الباحث والخبير في المعهد الفرنسي للدراسات الديمغرافية يوسف كرباج، والذي بدوره قام باختبار ثلاثة سيناريوهات محتملة للعودة تتضمن أعداداً تمتد ما بين مئات الآلاف إلى ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين سيعودون إلى إسرائيل. وقد حاول خلال هذه الدراسة إثبات أن كافة السيناريوهات المطروحة لعودة اللاجئين الفلسطينيين لن تؤثر على حقيقة بقاء اليهود كأغلبيةٍ ديمغرافية في دولة إسرائيل. وتبعاً للسيناريو الأول فإنه سيتم السماح لِـ 41,000 لاجئ فلسطيني بالعودة سنوياً على مدار خمسة عشر عاماً (بين عامي 2013م و2028م)، ليصبح المجموع

615,000 لاجئ. وفي السيناريو الثاني، سيتم السماح لـ 38,000 لاجئ بالعودة كل عام خلال نفس الفترة، ليصبح المجموع 570,000 لاجئ. وتبعاً للسّيناريو الثالث والنهائي فإنه سيعود حوالي 2,000,000 لاجئ فلسطيني إلى إسرائيل. [77]

وقد كان الغرض الرئيسي لهذه الدراسة هو إثبات أن عودة مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل لن تُؤثر على الأغلبية الديمغرافية اليهودية في الدولة، بمعنى أنه حتى لو عاد مليونا لاجئ فلسطيني فإن نسبة الفلسطينيين في إسرائيل في عام 2058م ستصلُ إلى 36% فقط، وبأن الأغلبية الديمغرافية اليهودية ستظل قائمة. كما استند عدد اللاجئين المُقترح عودتِهِم إلى إسرائيل في السيناريو الأول والثاني إلى متوسط معدلات الهجرة اليهودية لإسرائيل خلال فترات زمنية مختلفة: فالسّيناريو الأول يدرس الفترة الزمنية الممتدة من عام 1948م إلى عام 2007م عندما كانت إسرائيل تستقبل وتستوعب واحداً وأربعين ألف مهاجر يهودي سنوياً، أما السيناريو الثاني فهو يتطرق للفترةِ الزمنية الممتدة بين عامي 1996م حتى 2007م، أي عندما كانت إسرائيل تستقبل وتستوعب 38,000 مهاجر يهودي سنوياً، حيث شهدت إسرائيل موجات هجرة يهودية جماعية خلال تلك السنوات، فحاول الفلسطينيون القول بأنه إذا تمكنت إسرائيل من استيعاب مثل هذه الأعداد الكبيرة من المهاجرين اليهود فإنه يُمكنها بالمثل استيعاب نفس العدد من اللاجئين الفلسطينيين.

وبالنسبة لأهمية هذه الدراسة فتكمن في أنها كانت السّباقة في تبيين وتقديم تفاصيل دقيقة لوجهات نظر ومشاعر الفلسطينيين الحقيقية فيما يتعلق بموضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل، موضحة بأن الرغبة في العودة الجماعية التي يطمح لتحقيقها الفلسطينيون كانت رغبة حقيقية بالفعل: فكان عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة إلى إسرائيل إذا تم منحهم الخيار هو مليوني فلسطيني. أما الأهمية الثانية لهذه الدراسة فتكمن في كشفها لحقيقة أن التوصيات الواردة فيها صارت أساساً للمطالب العربية خلال المفاوضات مع إسرائيل.[78]

وبالإضافة إلى الأمور السابقة فإن الدراسة تسلط الضوء على هذه العبارة على وجه التحديد: "مع أخذ مثل هذه المخاوف بعين الاعتبار"، وهي عبارة تبدو للوهلة الأولى أنها عادية جداً صاغها ياسر عرفات في مقالته الافتتاحية في صحيفة نيويورك تايمز مفسراً إياها بمعنى أن الفلسطينيين سيكونون راضين عن لفتة رمزية من قبل الجانب الإسرائيلي، مثل عودة بضعة آلاف من اللاجئين الفلسطينيين، لكن المعنى الذي يقصده مختلف تماماً عن ذلك: فعندما يستخدم الفلسطينيون هذه العبارة فإنهم يقصدون بها عودة مئات الآلاف أو الملايين من اللاجئين، لا بضعة آلاف فقط. وتشير وثيقة أخرى يعود تاريخها إلى عام 2008م بأن الفلسطينيين يطالبون بعودة مليون لاجئ على الأقل.[79]

ولم يكن هذا هو القرار النهائي للجانب الفلسطيني، لأن ما يتصوره الفلسطينيون في مخيلتهم هو فعلياً عودة للاجئين غير محددة بأرقام معينة، حيث أشارت تلك الوثائق إلى أن الفلسطينيين يطالبون بالسماح لحصةٍ متفق عليها من اللاجئين بدخول إسرائيل سنوياً ولعدد متفق عليه من السنوات، وبعد

انقضاء هذه السنوات سيطالِبون بمواصلة عملية عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل باتفاق الجانبين. بعبارة أخرى، فإن الفلسطينيين لا يرون أن المرحلة الأولى من العودة هي نهاية المطاف لأنهم يعتزمون الاستمرار في مطالبة إسرائيل بعودة المزيد من اللاجئين في المرحلة الثانية.[80]

ومن بين تلك الوثائق المسربة كانت هناك وثيقة تشير إلى أن اتفاقية السلام بين الجانبين يجب أن تسمح لعدد متفق عليه من اللاجئين بالعودة على مدار خمسة عشر عاماً، وبعد ذلك يمكن للجانبين الاتفاق على عدد إضافي من اللاجئين المسموح لهم بالعودة إلى إسرائيل. وبالرغم من أن هذه العبارة تبدو عادية جداً ولا تتضمن أية إشكال إلا أنها تتضمنُ إمكانية إعادة فتح قضية اللاجئين بشكل متكرر من فترة لأخرى. وتبعاً لهذا السيناريو فإنه سيكون بمقدور الفلسطينيين المطالبة بعودة المزيد من اللاجئين بعد انقضاء فترة الخمسة عشر عاماً المتفق عليها، وفي حال رفضت إسرائيل هذا المقترح فإن الفلسطينيين سيواصلونَ تجديد المطالبة بحقّ العودة، وأن هذه الإشكالية لم يتم حلها جذرياً بالتالي فإن الصراع بين الجانبين لا يزال مستمراً، مما يعني إطالة أمد الصراع وتركه دون حل إلى الأبد ما لم توافق إسرائيل في نهاية المطاف على عودة عدد لا حصر له من اللاجئين الفلسطينيين.[81]

إن المزاوجة بين هذين العاملين (أي المطالبة بالاعتراف بالحق الفردي لكل فلسطيني في الشتات في العودة إلى إسرائيل، وإمكانية إعادة تغيير الاتفاقيات بعد خمسة عشر عاماً) تكشف الحقيقة الكامنة في عِبارة "الحل المتفق عليه لقضية اللاجئين". فهذا يعني أنه حتى لو اتفقت منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل على عودة عدد معين ومحدود نسبياً من اللاجئين الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل فإنه سيظلّ بإمكان كل لاجئ على المستوى الفردي أن يطالب بالعودة إلى إسرائيل أيضاً، الأمر الذي يعني إعفاء منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين من تحمل أي مسؤولية تجاه مصير اللاجئين الفلسطينيين فيما يتعلق بمسألة العودة.

كما أن الجانب الفلسطيني يأخذ مسألة حق العودة بمُنتهى الجدية لدرجة أن الفلسطينيين لا يرغبون بقبول العبارات والصيغ التي تُهدد أو تلغي هذه العودة، كما كانوا ينظرون إلى مصطلح "دولتين لشعبين" على أنه تهديد حقيقي لمطلبهم بالعودة والتنازل عن حقهم في تقرير المصير داخل حدود دولة إسرائيل. وفي هذا السياق تُشير إحدى الوثائق الموجّهة لصائب عريقات والمؤرخة بتاريخ الثالث من أيار/مايو عام 2009م بأن طاقم المفاوضين الفلسطينيين قد اقترح التالي:

> إن الإشارة إلى حق الشعبين في تقرير المصير في دولتين مستقلتين قد يؤثر سلباً على حقوق اللاجئين الفلسطينيين، تحديداً على حقّهم في العودة، إذ توحي هذه الفكرة بأن اللاجئين الفلسطينيين لن يتمكنوا من ممارسة حقهم في العودة إلا إذا اقترن هذا بحقهم في تقرير المصير. ناهيك عن أن الاعتراف بمبدأ دولتين لشعبين كحل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني يؤكد أن **منظمة التحرير الفلسطينية لم تعد تتبنّى رؤيتها القائمة على حق تقرير المصير للفلسطينيين داخل أراضي دولة إسرائيل**. وبناءً عليه فإنه من غير المرجح أن يتم تنفيذ حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلا في سياق إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل.[82]

كما وضّح طاقم المفاوضين الفلسطينيين في وثيقة أخرى مؤرخة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 2007م بأن الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية "قد يتم التعامل معه على أنه تنازلٌ ضمني عن حق العودة، الأمر الذي قد يقوِّضَ الحقوق الشرعية للاجئين الفلسطينيين". كما قدّمت وثيقة أخرى مؤرخة في شهر حزيران/يونيو عام 2008م عدداً من التوصيات بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين، مُشيرة إلى أن عبارة "دولتين لشعبين" تعني "عدم عودة اللاجئين إلى إسرائيل". وهذا ما أكدت عليه وثيقة أخرى مؤرخة في شهر أيار/مايو عام 2009م تذكر بأن "الإشارة إلى عبارة دولتين لشعبين والاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي يتضمنان مخاطر مماثلة لتلك المرتبطة بقضية اللجوء فيما يتعلق بحقوق اللاجئين ومَسؤولية إسرائيل عن خلق قضية اللاجئين الفلسطينيين".[83]

وفي هذه النقطة بالتحديد اعترفت وحدة دعم المفاوضات الفلسطينية بأن رفضها لصيغة "دولتين لشعبين" سببه رفض منظمة التحرير الفلسطينية نفسها لهذا المبدأ وعدم استعدادها لأي مقترح لا يتضمن إقامة دولة عربية واحدة من النهر إلى البحر. كما اقترح أعضاء الطاقم المفاوض على صائب عريقات استبدال عبارة "دولتين لشعبين" بعبارة "دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في أمن وسلام"، ومن خلال تتبّع تصريحات القيادة الفلسطينية فيمكننا أن نرى جلياً بأن هذا هو تعبيرهم المفضل بالفعل. وفي حين أن هذه الصيغة قد تبدو في ظاهرها غير ضارة أبداً بل وتطغى عليها الرغبة الحقيقية بتحقيق السلام بالنسبة للمراقبين الأجانب، إلا أنها تعتبر شاهداً يُثبت مدى معارضة الفلسطينيين لوجود دولة يهودية.[84]

كما تكشفُ "الأوراق الفلسطينية" أيضاً بأن الفلسطينيين ينظرون إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 ومبادرة السلام العربية على أنهما يتضمنان تأكيداً على حق الفلسطينيين في العودة. وفي هذا السياق وضّح أعضاء وحدة دعم المفاوضات الفلسطينية خلال مراسلاتهم مع صائب عريقات في شهر آذار/مارس عام 2008م بأنه إذا عارض الإسرائيليون الإشارة بشكل واضح وصريح إلى حق العودة في اتفاقية السلام فإنه يُمكن الإشارة إلى القرار 194 كمرجعية غير مباشرة لهذا الحق، فهذا القرار يتضمن تأكيداً على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. وتشير مذكرة داخلية أخرى تعود إلى عام 2002م طرح فيها المسؤولون الفلسطينيون بعض التعليقات والملاحظات على صياغة مبادرة السلام العربية، موضحين بأنهم يعتقدون فعلاً بأن المبادرة العربية للسلام تدعم حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين.[85]

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما الذي يفسر هذه الصياغات المُبتكرة من قبل الجانب الفلسطيني والتي يمكن فهمها في الغرب وفي إسرائيل على أنها تنازل فِعليّ في حين أنها لا تتضمنُ أي تنازل من المنظور العربي؟ خاصة وأن الفلسطينيين يعلمون تماماً بأن الإصرار العلني على العودة الجماعية للاجئين إلى إسرائيل هو أمرٌ لن يلقى استحساناً في الغرب كون الغرب يدرك بأن هذه العودة الجماعية تهدد شخصية وطبيعة دولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي.

وهنالك مثال آخر على هذا النمط من الاستخدام المتعمد لمثل هذه الصيغ "المُبتكرة" من قبل الجانب الفلسطيني موجود في وثيقة تعود إلى عام 2008م، حيث تشرح وحدة دعم المفاوضات بمنتهى الوضوح معنى عبارة "حل متفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين"، وتوصي فقط "بتحديد الصيغة

التي سيتم من خلالها التوصل إلى حل متفق عليه في اتفاق السلام"، فهذا النهجُ هو الخيار الاستراتيجي السياسي الأفضل بالنسبة الجانب الفلسطيني لأنه "لا يتطلب التنازل عن حق العودة لملايين اللاجئين الفلسطينيين".[86] بالتالي فإن وثائق كهذه تمثل اعترافاً واضحاً وصريحاً من قبل الجانب الفلسطيني بأن ما يفهمه الغرب على أنه فيتو إسرائيلي يرفضُ عودة اللاجئين الفلسطينيين ليس في الحقيقة كذلك، بمعنى أن الفلسطينيين لا يؤمنون بحقّ إسرائيل في رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيها، وبأن الفلسطينيين عندما يتحدثون عن "حلّ متفق عليه" فإنهم لا يقصدون التخلي عن مبدأ عودة أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين.

أما بالنسبة لشعبهم البعيد كل البعد عن القيود الدبلوماسية واللباقةِ الغربية فإن المسؤولين الفلسطينيين يخاطبونَهم - أي الشعب الفلسطيني - بشكل أكثر وضوحاً. فعلى سبيل المثال أظهرت دراسة ميدانية أجرتها مجموعة الأزمات الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2014م أن الأغلبية الساحقة من فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة يرفُضون أيّ اتفاق سلام لا يضمن حق اللاجئين والملايين ممن انحدروا من نسلهم في اختيار ما إذا كانوا يريدون العودة إلى إسرائيل من عدمها. كما وضّح أحد مستشاري محمود عباس للقائمين على نشر التقرير النهائي لهذه الدراسة بأنه "حتى لو قدمت إسرائيل تنازلات كبيرة فإن الفلسطينيين لن يقبلوا بأي اتفاق لا يمنح اللاجئين الفلسطينيين حرية اختيار المكان الذي يريدون العيش فيه بما في ذلك إسرائيل".[87]

وخلال الدراسة استمع مُقرِّرو مجموعة الأزمات الدولية إلى مواقف ووجهات نظر أكثر حِدّة من الفلسطينيين في المدن ومخيمات اللاجئين، إذ توقع العديد من الفلسطينيين اندلاع موجة عنف على الجانب الفلسطيني في حال قدّمت القيادة الفلسطينية تنازلات بشأن حقّ العودة، وهذا ما أكّد عليه أحد الشخصيات القيادية في مخيم قلنديا للاجئين الفلسطينيين في مقابلة أجريت معه، موضحاً بأن محمود عباس لن يتجرّأ على وضع قدمه في فلسطين إذا تخلى عن هذا المطلب. كما أكّد الكثير من الفلسطينيين ممن أجريت معهم المقابلات على موقفهم الداعم لاغتيال أي قياديّ فلسطيني يتنازل عن قضية اللاجئين وحقهم في العودة.

وقد وجّه القائمون على إعداد ونشر التقرير النهائي للدراسة انتقاداتهم اللاذعة للمجتمع الدولي بسبب عدم إيلاء الاهتمام المطلوب لمطالب الفلسطينيين ومعاملة هذه المطالبة على أنها مجرد كلام فارغ. كما وضّح التقرير بأن تجاوز هذا المطلب هو وهمٌ بعيد كل البعد عن الواقع وسيكون له عواقب وخيمة، فقضيةُ اللاجئين تقف في قلب الرواية الفلسطينية ولا يمكن للقيادة الفلسطينية بأي شكلٍ من الأشكال أن تكون شريكاً في أي اتفاق سلام دون موافقة ودعم اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم لهذا الاتفاق.

في الوقت نفسه كان الصحفيون والإعلاميون يزورون مخيمات اللاجئين ويسألون سكّانها عن آرائهم ووجهات نظرهم في هذه المسألة. وفي خضم تلك المقابلات كانوا يسمعون آراء ووجهات نظر متطرفة لا تختلف عن آراء القيادات الفلسطينية. فعلى سبيل المثال نشرت صحيفة نيويورك تايمز عبر صفحاتها في شهر تموز/يوليو عام 2010م تقريراً مفصّلاً يتطرق لقطاع غزة جاء فيه: "اسألوا سكان قطاع

غزة عن الحل الملائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، هل هو حل الدولتين أم حلّ الدولة الواحدة؟ لتجدوا أن الإجابة في أغلب الأحيان هي بمثابة دعوة تعكس رغبتهم الحقيقية في القضاء على إسرائيل". وهُنا يُعبّر الأستاذ رمزي – وهو مدرّس في مدينة رفح – عن وجهة نظر تتبناها فئة كبيرة من الفلسطينيين قائلاً: "الأرض بأكملها لنا، علينا أن نحوّلَ اليهود إلى لاجئين ثم نترك المجتمع الدولي يتولّى أمرهم".[88] وفي عام 2015م قام مراسل القناة العاشرة الإسرائيلية حيزي سيمانتوف بزيارة عدد من المخيمات لاستطلاع وجهات نظر اللاجئين وأبنائهم وأحفادهم من الجيل الثاني والثالث والرابع فيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل، وخلال زيارته لمخيم الدهيشة للاجئين الفلسطينيين التقى بشابّ يُدعى جهاد، فعبّر بمُنتهى الثقة عن "رغبته في العودة إلى إسرائيل". وحين سُئِل أحد سكان المخيم عما يجب فِعله بيهود تل أبيب أجاب قائلاً: "عليهم أن يعودوا إلى البلاد التي جاؤوا منها، فهذه أرضي وأرض أجدادي". وفي مخيم جنين للاجئين وخلال تجمع حاشد للاحتفال بالإفراج عن أحد سجناء حركة فتح من السجون الإسرائيلية وضّح مسؤول في أحد الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية بأن "المهمة المشتركة التي تجمعنا هي عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم الأصلية التي تم احتلالها عام 1948م"، وأكّد بأننا كفلسطينيين "لن نتخلى عن هذا المطلب مهما حدث". كما وضح محمد اللحام عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن حركة فتح لسيمانتوف بأنه متمسكٌ في حق العودة، لكنه طمأنه قائلاً: "نحن لم نعد نرغب في إلقاء اليهود في البحر، بل نريد أن نعيش معاً، بمعنى العيش في دولة واحدة دون أن يكون لليهود حق في تقرير المصير أو إقامة دولة يهودية مستقلة." [89]

وهكذا نرى بأنّه مضى أكثر من ثلاثة عقود على تخلّي الفلسطينيين "المزعوم" عن طموحاتهم في السيطرة على كامل الأرض عام 1988م، كما مضى أكثر من خمسة وعشرين عاماً على انطلاق مفاوضات السلام المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين عام 1993م دون أن يتمخض عن جولات المفاوضات تلك أي نتائج، فلم يتم التوصل إلى أي اتفاق ولم يقبل الجانب الفلسطيني أي اقتراح طُرِحَ عليهم طيلة تلك الفترة. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: إذا كان الفلسطينيون قد تنازلوا فعلاً عن مطالبتهم بكامل الأرض فلماذا لم يتحقق السلام بين الجانبين حتى الآن؟ وما هي القضية التي كانت تستغرق كل هذا الوقت لحلها؟ فعندما ألقى الرئيس المصري أنور السادات خطابه الشهير في الكنيست عام 1977م فقد صرَّح بمنتهى الوضوح وبعبارات لا لبس فيها عن رغبته الصادقة في تحقيق السلام مع إسرائيل، وبالفعل بدأت مفاوضات السلام بين الجانبين المصري والإسرائيلي وتم توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون عامين ثم تم تسليم شبه جزيرة سيناء في غضون عامين آخرين للجانب المصري، وتم إخلاء جميع المستوطنات الإسرائيلية منها بالقوة من قبل الجانب الإسرائيلي نفسه.

لكن الإجابة على هذه الأسئلة بسيطة للغاية: لم يتحقق السلام بعد لأن الفلسطينيين لم يتخلوا حتى يومنا هذا عن مطلبهم بكامل فلسطين كدولة عربية واحدة "من النهر إلى البحر"، وهو المطلب الذي يظهر بوضوح شديد من خلال رفضهم المتواصل للموافقة على أي لغة أو أي صياغة وأي اتفاق من شأنه أن يقوّض المطلب الفلسطيني بالعودة إلى دولة إسرائيل ذات السيادة المُستقلة. وحتى هذه اللحظة فإنه لا يوجد أي إدراك فلسطيني لفكرة أن اليهود شعباً وأمةً يمتلكون حقاً شرعياً في الاستقلال

وتقرير المصير، هذا الحق الذي لا يقلّ في شرعيته عن حق الفلسطينيين في الاستقلال وتقرير المصير فوق الأرض التي يعتبرها الشعبان موطناً لهما.

بالتالي ما الذي يتوجب على صُنّاع السلام القيام به من أجل إحلال السلام؟ وكيف لأولئك الذين كرّسوا أنفسهم لتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين أن يُحرزوا أي تقدم بشكل يضمن أن الجولة المقبلة من المفاوضات بين الجانبين ستؤدّي فِعلاً إلى تحقيق السلام؟ إنّ تحقيق السلام على أرض الواقع يتطلب القيام بتغيير جذري بل ومخالفٍ تماماً في الأساليب التي كانت تسير بها المفاوضات خلال العقود المُنصرمة. ومن الضروري جداً البدءُ في إزالة العقبات التي تعترض طريق السلام بدلاً من ترك القضايا الجوهرية ليتم نقاشها خلال مباحثات "الوضع النهائي" لتتضخَّم أكثر وأكثر. وبدلاً من إرغام الطرفين على الجلوس على طاولة المفاوضات فإنه من الضروريّ جداً أن يُدرك كلا الجانبين بأنهما يتفاوضان من أجل الوصول إلى اتفاقية سلام بنهاية المطاف، لا من أجل الوصول إلى المزيد من موجات العنف والإرهاب الدموي. والعقبة الوحيدة التي تم التغاضي عنها بل والاستهانة بها طيلة الفترة الماضية تتمثل في المطالبة الفلسطينية بحق العودة، ومنظمة الأونروا الدولية المموَّلة من الغرب هي التي تُغذّي مساعي الفلسطينيين في الاستمرار في هذه المطالبة.

قائمة الملاحظات والمصادر والحواشي

1. Report of the Commissioner-General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, July 1, 1988– June 30, 1989, General Assembly Official Records: Forty-fourth Session, Supplement no. 13 (A/44/13), United Nations, New York, 1989, Annex I, Number of registered persons.

2. "Arafat Goes to Moscow," Journal of Palestine Studies 4, no. 4 (1975): 145–147.

3. Quoted in Anatoly Chernyaev, My Six Years with Gorbachev (University Park: Pennsylvania State University Press, 2000), 147.

4. Michael M. Lasker and Hanuch Bazov, Terror in the Service of Revolution: The Relationship between the PLO and the Soviet Union, 1968–1991 (Ramat Gan: Bar Ilan, 2016), 127–134 [Hebrew]; Efraim Halevy, Man in the Shadows: Inside the Middle East Crisis with a Man Who Led the Mossad (New York: St. Martin's Griffin, 2008).

5. Quoted in Barry Rubin and Judith Colp Rubin, Yasir Arafat: A Political Biography (Oxford: Oxford University Press, 2005), 113; see also Kimmerling and Migdal, The Palestinian People, 321–322.

6. Quoted in Rubin and Rubin, Yasir Arafat.

7. Uri Avnery, "The First Time I Met Abbas in Tunis," Haaretz, January 4, 2018 [Hebrew].

8. Text of the charter is in Zuhair Diab, ed., International Documents on Palestine, 1968 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971), 393–95.

9. Sayigh, Armed Struggle and the Search for State, 343.

10. Yehoshafat Harkabi and Matti Steinberg, The Palestinian Covenant in the Test of Time and Practice (Jerusalem: Government Publication Ser- vice, 1987), 37–40 [Hebrew].

11. Howley, The United Nations and the Palestinians, 73–74.

12. Alain Gresh, The PLO—The Struggle Within (London: Zed Books, 1988), 179.

13. UNGAOR 25th Session, 2282nd Plenary meeting, November 13, 1974, A/PV.2282, para. 82.

14. Harkabi and Steinberg, The Palestinian Covenant in the Test of Time and Practice, 9–16.

15. "Palestine National Council: Resolutions at the 12th Session of the Palestine National Council (June, 1974)," in Gregory S. Mahler and Al- den R. W. Mahler, eds., The Arab-Israeli Conflict: An Introduction and Documentary Reader (New York: Routledge, 2010), 141–142; UNGAOR 25th Session, 2282nd Plenary meeting, November 13, 1974, A/PV.2282, paras. 18–19; see also Paul A. Jureidini and William E. Hazen, The Palestinian Movement in Politics (Lexington, MA: Lexington Books, 1976), 22–23; Filastin al-Thawra, February 20, 1974, quoted in Rubin and Rubin, Yasir Arafat, 301.

16. "Speech on US Policy for Peace in the Middle East," September 1, 1982, reprinted in International Legal Materials 21, no. 5 (September 1982): 1199–1202.

17. “Habash: We’ll Liberate Haifa, Jaffa, and All of Palestine,” Maariv, December 11, 1978 [Hebrew]; Benny Morris, One State, Two States (New Haven, CT: Yale University Press, 2009), 117–123; “The Right of Return,” Davar, April 29, 1983 [Hebrew].

18. Quoted in Rubin and Rubin, Yasir Arafat, 116.

19. See, for example, Steve Lohr, “Arafat Says PLO Accepted Israel,” New York Times, December 8, 1988; Fouad Moughrabi et al., “Palestinians on the Peace Process,” Journal of Palestine Studies 21, no. 1 (Autumn 1991): 36–53.

20. Saeb Erekat, “Trump’s Win Has Emboldened Racists—in Israel’s Government,” Haaretz, November 14, 2016.

21. The nineteenth session of the Palestine National Council meeting in Algiers in November 1988 adopted a Declaration of Independence together with a Political Statement. In the following quotes we refer to both as one text. See United Nations, General Assembly, Security Council, “Letter dated 18 November 1988 from the Permanent Representative of Jordan to the United Nations addressed to the Secretary-General,” A/43/827, S/20278 (November 18, 1988), ANNEX II & III.

تبنّى الحاضرون في الجلسة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 1988م وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني والقرار السياسي المتعلق بذلك. وفي الاقتباسات اللاحقة سنستند إلى الوثيقتين بصفة واحدة.

22. Khalidi, “Observations on the Right of Return,” 35.

23. “Political Communiqué,” ANNEX II to “Letter dated 18 November 1988 from the Permanent Representative of Jordan to the United Nations addressed to the Secretary-General,” A/43/827, S/20278 (November 18, 1988).

24. Youssef M. Ibrahim, “A Palestinian Revolution Without the P.L.O.,” New York Times, February 14, 1988.

25. “Political Communiqué,” A/43/827, 4.

26. Ibid.نفس المصدر

27. “The P.L.O: Less Than Meets the Eye,” New York Times, November 16, 1988.

28. “PLO Chairman’s news conference, Geneva, 14 December 1988,” in Approaches towards the Settlement of the Arab-Israeli Conflict and the Question of Palestine, January 1988–March 1991, Issue 1 (Revised), pre- pared by the United Nations Division for Palestinian Rights, March 31, 1991.

29. Al-Majalla Magazine, August 31–September 6, 1988, quoted in Rubin and Rubin, Yasir Arafat, 309.

30. Kuwait News Agency, September 23, 1988, quoted in ibid., 113.

31. Quoted in Morris, Righteous Victims, 607.

32. Quoted in Rubin and Rubin, Yasir Arafat, 119.

33. Ibid., 118–121.نفس المصدر، ص

34. Associated Press, March 29, 1990, quoted in ibid., 122.

35. Ibid.نفس المصدر

36. International Herald Tribune, November 6, 1990, quoted in ibid., 123.

37. Morris, Righteous Victims, 612.

38. Interview with Daniel Reisner, July 30, 2015.

39. “From the Foothills of the Mountain, It Looks Like There’ll Be a Deal,” Haaretz, July 14, 2000 [Hebrew].

40. Interview with Daniel Reisner, July 30, 2015.

41. United Nations Security Council Resolution 242, S/RES/242 (November 22, 1967).

42. Moshe Elad, The Core Issues of the Israeli-Palestinian Conflict (Haifa: Pardes, 2014) [Hebrew].

43. Yossi Beilin, Touching Peace: From the Oslo Accords to a Final Agreement

(London: Weidenfeld & Nicolson, 1999).

44. Peretz, “Who Is a Refugee?”; Elia Zureik, “Palestinian Refugees and the Middle East Peace Process” (paper presented at the conference Middle East Peace Process: Costs of Instability and Outlook for Insecurity, University of Quebec, Montreal, October 23, 1998), http://prrn.mcgill.ca/research/papers/zureik.htmzureik.

45. “About BADIL,” http://www.badil.org/en/about-us.html; “About Us,” http://www.aidoun.org/en/about-us/;“Our Aims and Objectives,” https://al-awda.org/about/our-aims-and-objectives/; Elaine Hagopian, “Preface,” in Palestinian Refugees—The Right of Return, ed. Nasser Aruri (London: Pluto Press, 2001), vii–x.

46. Danny Rubinstein, “The Return of the Right of Return,” Panim 17 (2001): 23–29 [Hebrew].

47. For the explosion of interest in Palestinian society at the very end of the twentieth century regarding the Nakba, see, for example, the novel Gate of the Sun, by Elias Khoury (New York: Picador, 2007), originally published in Arabic in 1998; Salman Abu-Sitta, The Palestinian Nakba 1948: The Register of Depopulated Localities in Palestine (Lon- don: Saki Books, 1998); Rashid Khalidi, “Fifty Years after 1948: A Universal Jubilee?” Palestine-Israel Journal 5, no. 2 (1998): 15–19. See also Rubinstein, “The Return of the Right of Return”; Shaked, Behind the Kaffiyeh, 88–152 [Hebrew].

48. Karma Nabulsi, ed., Palestinians Register: Laying Foundations and Set- ting Directions, Report of the Civitas Project (Oxford: Nuffield College, 2006), 187; Abbas Shiblak, “The Palestinian Refugee Issue: A Palestinian Perspective,” Chatham House Briefing Paper, 2009.

49. Bill Clinton, My Life (New York: Knopf, 2004), 97. See also Rex Brynen, “The Past as Prelude? Negotiating the Palestinian Refugee Issue,” Chatham House Briefing Paper MEP/PR BP 08/01, 2008, https://www.chathamhouse.org/publications/papers/view/108831.

50. Clinton, My Life, 97–98.

51. Interview with Daniel Reisner, July 30, 2015.

52. "NSU Memo Regarding President Clinton's Proposals," January 2, 2001, available from http://transparency.aljazeera.net/en/projects/thepalestine papers/20121821232131550.html; Kent, "Evaluating the Palestinians' Claimed Right of Return."

53. "NSU Memo Regarding President Clinton's Proposals," January 2, 2001.

54. Ibid.نفس المصدر

55. "44 Reasons Why Fatah Movement Rejects the Proposals Made by US President Clinton," in Fatah Movement Central Publication, Our Opinion, January 1–7, 2001, cited in Rubin and Rubin, Yasir Arafat, 211.

56. Ibid.نفس المصدر

57. Yasser Arafat, "The Palestinian Vision of Peace," New York Times, February 3, 2002.

58. Ibid.; Adelman and Barkan, No Return, No Refuge, 213.

59. Rami Livni, "Axioms, Myths, and Political Lies," Molad, January 12, 2017 [Hebrew].

60. Harkabi, Arab Attitudes to Israel, 9.

61. Ibid.نفس المصدر

62. Rubinstein, "The Return of the Right of Return."

63. TOI (Times of Israel) Staff and Rahael Ahren, "Abbas: I Wasn't Giving Up Right of Return; I Was Just Speaking Personally," Times of Israel, November 4, 2012.

64. For the reasons and motivations for these marches, see "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Protests in the Occupied Palestinian Territory," February 25, 2019, Human Rights Council, 40th session (A/HRC/40/74), 4–5.

65. Ehud Olmert, In the First Person (Rishon Lezion: Miskal Yedioth Ahronoth, 2018), loc. 3883. Kindle.

66. Condoleezza Rice, No Higher Honor (New York: Random House, 2011), 89.

67. "The Palestine Papers," http://www.aljazeera.com/palestinepapers/.

68. Greg Carlstorm, "Introducing the Palestine Papers," Al Jazeera website, January 23, 2011.

69. Ian Black and Seumas Milne, "Papers Reveal How Palestinian Leaders Gave up Fight over Refugees," The Guardian, January 24, 2011.

70. See, for example, a document from 2008 stating that "if the adequate legal remedies are not provided to them [the refugees], the refugee issue may lead to the failure of the whole process"; "Talking Points for Meeting with Tal Becker Regarding Recognition of Refugees' Rights," March 26, 2008, http://transparency.aljazeera.net/en/projects/thepalestinepapers/201218231942453782.html.

على سبيل المثال، بإمكانك قراءة الوثيقة التي تعود إلى عام 2008م والتي تؤكّد بانه "في حال لم يحصل اللاجئون على التعويضات القانونية المناسبة فإن هذا قد يؤدي إلى فشل عملية السلام بأكملها".

71. Repeated internal documents make reference to the requirement that any solution to the refugee problem must "respect refugee choice" (emphasis in original); see, for example, "August 5, 2009 PLO Presentation," available at http://transparency.aljazeera.net/files/4758.pdf; and "the right of return is in essence a right of choice," "NSU Fact Sheet on Refugees" from September 2008, http://transparency.aljazeera.net/en/projects/thepalestinepapers/20121820454515191.html. Repeated internal documents also make reference to the requirement that "the solution should dispense individual justice" with "return/resettlement/integration based on free choice"; see, for example, "August 5, 2009 PLO Presentation," http://transparency.aljazeera.net/files/4758.pdf.

72. "NSU Recommendations on Refugees Issues," http://transparency.aljazeera.net/en/projects/thepalestinepapers/201218232838359587 .html; "The Palestinian Refugees," August 5, 2009, http://transparency.aljazeera.net/files/4758.pdf; "NSU Outline of Refugees Issues," date un- known, http://transparency.aljazeera.net/en/projects/thepalestinepapers /201218231832796687.html.

73. "The Palestinian Refugees," August 5, 2009; "Talking Points for Meeting with Tal Becker Regarding Recognition of Refugees' Rights," March 26, 2008; "The Palestinian Proposal for Resolving the Palestinian Refugee Issue: The International Mechanism," April 2008, http://transparency .aljazeera.net/en/projects/thepalestinepapers/201218232232781830.html.

74. "Israel's Capacity to Absorb Palestinian Refugees," undated, http://transparency.aljazeera.net/en/projects/thepalestinepapers/201218 23352531559.html.

75. Ibid.نفس المصدر

76. "Terms of Reference: Israel's Capacity to Absorb Palestinian Refugees," April 2, 2008, http://transparency.aljazeera.net/en/projects/the palestinepapers/20121823209796387.html.

77. "Israel's Capacity to Absorb Palestinian Refugees," July 28, 2008, http:// transparency.aljazeera.net/en/projects/thepalestinepapers/2012182 3352531559.html.

78. "Palestinian Talking Points Regarding Israeli Proposal," September 2008, http://transparency.aljazeera.net/en/projects/thepalestinepapers/201218 203424421223.html.

79. "Note on Refugee Calculation," March 19, 2008, http://transparency.aljazeera.net/en/projects/thepalestinepapers/201218231912812894.html.

80. "Israel and Palestine Refugee Proposal, "date unknown, http://transparency.aljazeera .net /en /projects/thepalestinepapers/2012182321693412.html.

81. "Israel's Capacity to Absorb Palestinian Refugees," July 28, 2008.

82. "NSU Memo Regarding Two States for Two Peoples," May 3, 2009, http://transparency.aljazeera .net /en /projects /thepalestinepapers/201218205659671196.html.

83. "NSU Memo Regarding Talking Points on Recognition of Jewish State," November 16, 2007, http://transparency.aljazeera.net/en/projects/thepalestinepapers/201218238415476.html; "NSU

Recommendations on Refugees Issues"; "NSU Memo Regarding Two States for Two Peoples," May 3, 2009.

84. "NSU Memo Regarding Two States for Two Peoples," May 3, 2009. On the use of this formula, see "Abbas: Two States 'Side by Side' Still Possible," Jerusalem Post, May 25, 2013; Saeb Erekat, "What the PLO Has to Offer," New York Times, March 1, 2006.

85. "Talking Points for Meeting with Tal Becker Regarding Recognition of Refugees' Rights," March 26, 2008; "FAPS Based on Arab Peace Initiative," http://transparency.aljazeera.net/en/projects/thepalestinepapers/201218225348796889.html.

86. "Note on Refugee Calculation," March 19, 2008.

87. International Crisis Group, "Bringing Back the Palestinian Refugee Question," Report no. 156, October 9, 2014, https://www.refworld.org/pdfid/543787384.pdf.

88. Quoted in Michael Slackman and Ethan Bronner, "Trapped by Gaza Blockade, Locked in Despair," New York Times, July 14, 2010.
89. "Selfie Israel 2: The Palestinian Refugee Camps," televised report on Israel's Channel 10 [Hebrew], http://docu.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1120035

الخُلاصة: كيف نمضي قُدُماً نحوَ المُستقبل

عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين عام 2019م: 5,442,947 لاجئ [1]

طريق السَّلام

إذا أردنا أن يتحقق السلام فإنه من البديهي جداً أن نقوم بإنهاء حالة الحرب أولاً، وبعد مضي أكثر من سبعة عقود على الحرب التي دارت رُحاها في عددٍ من الساحات المختلفة باستخدام شتّى الوسائل فقد آن الأوان لكي يعترف المجتمع الدولي بأن الرؤية الفلسطينية المتمثلة في إقامة دولة عربية فوق كامل الأرض الممتدة من حدود نهر الأردن حتى سواحل البحر الأبيض المتوسط هي رؤية حقيقية يطمح الفلسطينيون لتحقيقها بالفعل، وبأن السلام لن يتحقّق أبداً قبل أن يتم استبدال هذه الرؤية برؤية مختلفة لا تلغي حق اليهود في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة. وخلال هذه الحرب الضارية ضد فكرة السيادة اليهودية فقد كان يتم إضافة طبقةٍ تلو أخرى من أجل تأسيس بنية تحتية كاملة متكاملة من أجل مواصلة الحرب وإطالة أمدها بهدف تحقيق النصر العربي والفلسطيني في نهاية المطاف (حتى وإن كان مُتأخِّراً بعض الشيء). وعندما فَشِلَت الحرب المسلّحة والجيوش العربيةُ الغازية في تحقيق هذه الغاية فقد تم استخدام وسائل أخرى لتحقيقها، مثل المقاطعة الاقتصادية والهجمات الإرهابية والمناورات الدبلوماسية والقانونية وغيرها من الوسائل، لكن اختلاف الوسائل لم يغير الغاية على الإطلاق، فهي الغاية القائمة على مبدأ استمرارية الحرب وإطالة أمدها قبل كل شيء.

ومن هذا المنطلق فإن إنهاء هذه الحرب الطويلة دون مسح إسرائيل من الوجود - مثلما يريد العرب - هو أمر يتطلّب تفكيك العوامل المختلفة التي أدّت إلى استمرارية هذه الحرب وإطالة أمدها، وأحد أبرز هذه العوامل التي أدّت إلى استمرارها يتمثل في خلق "قضية لجوء" كان لها بداية وليس لها نهاية حتى يومنا هذا، لأن صِفة اللاجئ تبعاً لهذه القضية يتم تمريرها من جيل لآخر دون أي اعتبار للظروف المحددة لهذه القضية، خاصة في ظل ما تحظى به من شرعية دولية تجعل جميع لاجئي هذه القضية يُعاملون على أنهم لاجئون فعلاً نتيجة هذه الحرب.

إن تمسك الفلسطينيين بفكرة أنهم كانوا وما زالوا لاجئينَ وبأنهم يمتلكون الحق في العودة إلى دولة إسرائيل هو جزء لا يتجزأ من الهوية الفلسطينية وروحها الجماعية. وهي قضية لا توجد فيها أي معارضة سياسية فلسطينية على الإطلاق، لذلك لا نجد أي مقالات صحفية أو خطابات أو جمعيات أهلية أو منظمات غير حكومية في المجتمع الفلسطيني تتخذ موقفاً مُعارضاً لهذه الروح الجماعية الفلسطينية المطالبة بالعودة. وبينما يختلف الفلسطينيون بين بعضهم البعض بخصوص أفضل وسيلة لتحقيق هذه الغاية (أي حلّ الدولة الواحدة وعودة اللاجئين أم حلّ الدولتين مع عودة اللاجئين أم الكفاح

المسلح من أجل العودة) فإننا لا نجدُ أي فلسطيني يدعو شعبه إلى المضي قدماً نحو المستقبل والتخلّي عن مطلبهم في العودة، شأنهم شأن مئات الملايين من اللاجئين في شتّى بقاع العالم ممّن مَضوا قُدُماً في بناء حياة جديدة عقِب نزوحهم بسبب الحروب الضارية التي عايشوها.

في الوقت نفسه نجدُ أن العديد من الدبلوماسيين وصُنّاع السلام والسياسيين الغربيين لا زالوا يرفضون التعامل مع مطلب العودة الفلسطيني وأخذه على محمل الجد على الرغم من الأدلة الدامغة التي تُشير لحقيقة ووضوح هذا المطلب، زاعمين بأن الفلسطينيين يعلمون جيداً في قرارة أنفسهم بأنهم لن يعودوا أبداً إلى الأراضي التي يطمحون في العودة إليها، وبأنهم يُراوغون في مَطلبهم بالعودة من أجل استخدامه كورقة ضغط ومساومة خلال مفاوضات الحلّ النهائي. لكن العودة الفلسطينية ليست مجرد ورقة مساومة من أجل تحقيق المصلحة العليا للشعب الفلسطيني والمتمثلة في الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية، لأن العودة هي الغاية والمصلحة العليا في حد ذاتها تبعاً لاعتقاد الفلسطينيين. ولو كانت المطالبة بالعودة مجرد ورقة مساومة لكان بإمكانهم استخدامها والتفاوض عليها منذ فترة طويلة من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، لكن ما يحدث هو العكس تماماً، لأن الدولة الفلسطينية هي ورقة المساومة التي يتم التفاوض عليها مراراً وتكراراً في سبيل مواصلة النضال من أجل تحقيق العودة.

ومن هذا المُنطلق كان الفلسطينيون يرفضون أي صياغة أو اتفاق أو تسوية من شأنه إلغاء حق العودة حتى لو كان هذا على حساب إقامة دولة فلسطينية مستقلة. ولا يوجد ما يُثبت الطرح القائل بأن "الفلسطينيين يعلمون جيداً في قرارة أنفسهم بأنهم لن يعودوا أبداً إلى الأراضي التي يطمحون في العودة إليها"، بل إن ما يحدث هو العكس تماماً، والأدلة زاخرة وعديدة وتثبت أن الفلسطينيين جادّون جداً بشأن مطالبتهم بالعودة.[2] ومراراً وتكراراً كان الفلسطينيون كلما مُنِحوا خيار إقامة دولة مستقلة فوق جزء من الأرض مقابل قبولهم بأن الشعب اليهودي سيكون له دولته الخاصة في الجزء الآخر، كان اختيارهم هو مواصلة النضال لأجل تحقيق رؤية لا تكون فيها دولة للشعب اليهودي فوق أي جزء من الأرض، وهم يدركون تماماً معنى خيارهم هذا.

وعليه فإن الادعاء بأن "الفلسطينيين يعلمون جيداً في قرارة أنفسهم بأنهم لن يعودوا أبداً إلى الأراضي التي يطمحون في العودة إليها" يعتبرُ مساهمة في عملية "التفسير الغربي المُبسّط" للأمور، وهو ما يشبه إلى حد كبير فكرة "التبسيط الرجوليّ" (أو الفَسرَجة) للأمور، والذي يُظهِرُ موقفًا ذكورياً بل وحتى موقفاً استعمارياً جديداً يرفض الاستماع إلى ما يقوله الفلسطينيين وعدم أخذ مواقفهم على محمل الجد.

إنّ التفسير الغربي المبسط في سياق الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يقوم على مبدأ الفشل في معاملة الفلسطينيين على أنهم جهة تعلم تماماً ما تُحارب من أجله، لكن لو أخذنا واقع الشرق الأوسط والعالم العربي والعالم الإسلامي بعين الاعتبار فإن الفلسطينيين يعتبرون أنفسهم منطقيين وعقلانيين تماماً في مطالبتهم المستمرة بالعودة، وبأن حق العودة ليس ضرباً من ضروب الوهم او الخيال، فهم يعيشون في منطقة كانت عربية ومسلمة بشكل شبه كامل منذ الغزو العربي لها في القرن السابع للميلاد. وبمجرد أن يُلقي الفلسطينيون نظرة خاطفة على الخريطة الديمغرافية للمنطقة والتي تُظهر بضعة ملايين

من اليهود يُصارعون من أجل البقاء وسط مئات الملايين من العرب وأكثر من مليار مسلم (ممن لا تزال غالبيتهم العظمى معادية لإسرائيل) فإنهم سينظرون إلى السيادة اليهودية على أنها أمرٌ سخيفٌ وهشٌّ جداً. وتبعاً للمَنظور الفلسطيني في رؤية الواقع فإن العودة الجماعية قد تستغرق فترة جيل أو حتى جيلين أو ربما أكثر، بالتالي لا يجب تقديم أي تنازلات بخصوص حق العودة في الوقت الحالي، وينبغي التحلّي بقدرٍ كافٍ من الصبر من أجل الصمود في وجه "التجربة الصهيونية المؤقتة" إلى حين انتهائها واستعادة كامل الأرض.

إذاً ليس من قبيل الصدفة أن تظلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين قائمة بعد مرور أكثر من سبعة عُقود على الحرب التي خلقت هذه القضية. كما أن حالة كهذه تعتبرُ سابقة تاريخية لم يسبق لها أن حدثت في أي من دول العالم، حيث تم تسجيل أكثر من خمسة ملايين شخص من قبل وكالة دولية "مؤقتة" تابعة للأمم المتحدة كلاجئين خلّفتهم حرب انتهت قبل سبعين عاماً! الأمر الذي كان نتيجة لقرارات متعمّدة لا تخدم سوى هدفٍ واحد وهو مواصلة الحرب وإطالة أمدها. بالتالي يُمكننا القول بأن الحرب التي اندلعت لمنع تنفيذ قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة الذي يقضي بإقامة دولة يهودية فوق جزء من الأرض قد بدأت منذ زمنٍ بعيد لكنها لم تنتهي بعد.

كما سُمِحَ لمشكلة اللاجئين بأن تتفاقم عن عمد وعلى مدار عدة عقود من أجل صبّ الزيت على نار هذه الحرب الطويلة، وليسَ من قبيل الصدفة أن يكون القرار الوحيد الذي تبنّته الدول العربية بعد انتهاء الحرب عام 1949م هو عودة اللاجئين الفلسطينيين. كما لم يكن من قبيل الصدفة أيضاً أن ترفض الدول العربية بل واللاجئون الفلسطينيون أنفسهم رفضاً قاطعاً لمحاولات دمجهم وتوطينهم خلال فترة الخمسينيات من القرن المُنصرم. ولم يكن ظهور ثقافة الكفاح المسلح ضد إسرائيل من أجل تحرير كامل فلسطين من النهر إلى البحر من قبيل الصدفة أيضاً، إذ ظهرت هذه الثقافة لدى الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين خلال فترة الستينيّات، أي قبل اندلاع حرب عام 1967م بل وقبل الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة. كما أن تضييع الفلسطينيين لفرصة تحقيق حل الدولتين عن طريق المفاوضات (التي اعتبرها الغربُ محادثات سلام جادة) لم يكن من قبيل الصدفة أيضاً، إذ ضيّع الجانب الفلسطيني هذه الفرصة لسبب واحد وهو أن اتفاق السلام لم يحفظ للاجئين الفلسطينيين حق العودة.

ولم تكن المشكلة عبر مراحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هي عدم وجود حِسٍّ إبداعي لإيجاد الحل ولا عدم وجود نوايا حسنة من قبل الدول الغربية، كما ولم تكن المشكلة في رفض إسرائيل للتسوية السلمية وتقديم التنازلات في سبيل ذلك، بدءاً من فترة صدور قرار التقسيم عام 1947م مروراً بمباحثاتِ كامب ديفيد ومعايير الرئيس بيل كلينتون وانتهاءً بمُقترحات رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت. وحتى في يومنا هذا لو شعر المواطنون اليهود في إسرائيل بوجود إمكانية لتحقيق حل الدولتين وتحقيق السلام الحقيقي لإنهاء الصراع إلى الأبد فإن الغالبية الساحقة من الإسرائيليين سوف يؤيدون هذا الحل بالرغم من مضي سنوات على رفض الفلسطينيين لمقترحات السلام المتكررة وما رافقها من سنين طويلة من الإرهاب الفلسطيني الدموي.

إنّ إطالة أمد قضية اللاجئين الفلسطينيين وما يرتبط بها من مطالبة بالعودة كان ولا زال أحد أبرز مظاهر الرفض الفلسطيني للاعتراف بحق الشعب اليهودي في حقّه بالسيادة فوق أرض وطنه التاريخي، بالتالي فإن حل هذا الصراع لا يكمن ببساطة في إيجاد حلول لمسألة الحدود والمستوطنات والأمن وحتى أورشليم القدس، لكن الحلّ يكمن في المقام الأول في جعل العالم العربي عموماً والفلسطينيين خصوصاً يقبلون بممارسة اليهود لحقّهم المشروع في السيادة وإقامة الدولة اليهودية المستقلة بين الدول العربية، معترفين بأنه لن تكون هناك أي عودة للاجئين الفلسطينيين إلى أي أرض داخل حدود دولة إسرائيل المستقلة.

كما ويتعيّن على المجتمع الدولي أن يعترف صراحةً بأن مسألة عودة اللاجئين الفلسطينيين هي جزء لا يتجزأ من الرؤية الفلسطينية للحل، وبناءً عليه يجب أن يقرر المجتمع الدولي ما إذا كان سيُذعن لهذا المطلب أو يتصدّى له، إذ لا يمكن للمجتمع الدولي الاستمرار في تجاهل مركزية هذا المطلب بالنسبة للجانب الفلسطيني. ولن تكون هناك أي فرصة لإنهاء الصراع وتحقيق السلام إلا عندما يتعامل المجتمع الدولي مع مركزية هذه القضية بالنسبة للفلسطينيين بشكل واضح ومباشر. وما دام الدبلوماسيّون والمسؤولون والسياسيّون الأجانب المهتمّون بعملية السّلام متشبثين بالوهم القائل بأن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي مجرد قضية هامشية يمكن مناقشتها في إطار مناقشة الوضع النهائي شأنها شأن مسألة الحدود والمستوطنات والأمن، فإن نهاية هذا الصراع ستكون أبعد مما نتخيل ولن يكون حلّه ممكناً عمّا قريب. ناهيك عن أن الاعتقاد السائد بأن التسوية الدائمة لقضية اللاجئين الفلسطينيين تتوقف على إيجاد صيغ خَلّاقة تسمح للفلسطينيين "بالنزول عن الشجرة" هو أمرٌ مُضلّلٌ تماماً، لأنه يصوّر الفلسطينيين على أنهم صَعَدوا إلى تلك الشجرة دون وعي أو قصد وهذه أيضاً فكرة خاطئة شكلاً ومضموناً.

إن أحد الأسباب المحتملة لهذه الحالة من التعامي والسذاجة السياسية المتواصلة يُعزى إلى اتّباع نهجٍ معينٍ مُترسّخٍ في أذهان الغرب خلال عقود من المفاوضات والمباحثات والمناقشات الرامية إلى التوصل لتسوية نهائية لهذا الصراع، وهو النّهجُ ذاتهُ المتّبعُ منذ مباحثات مؤتمر مدريد وأوسلو للسلام خلال تسعينيات القرن المُنصرم. وتِبعاً لهذا النَّهج فإن تحقيق السلام يتطلب حالة من "الغُموض البنّاء"، بمعنى أنه يجب على الأطراف التوقيع على اتفاق سلام يُصاغ عمداً بطريقة غامضة فيما يتعلق بالقضايا الأساسية للصراع، لأن المهم في نهاية المطاف هو توقيع الاتفاق وليس تفاصيله، وهذا ما عبّر عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شمعون بيريز في مقولته الشهيرة: "إنّ السلام مثل الحُبّ، فهو لا يتحقق إلا إذا أغمضنا عيوننا وتغاضينا عن بعض الأمور". لكن هذا "التغاضي عن بعض الأمور" لم يؤدي إلى توقيع أي اتفاقية سلام، بل مكّنَ الفلسطينيين من أن يظهروا أمام العالم على أنهم قَبِلوا حلّ الدولتين واعترفوا بدولة إسرائيل دون أن يوافقوا في الحقيقة على أي صيغة للحلّ من شأنها أن تسمح بتحقيق حل الدولتين عبر مُطالبتهم المستمرة بحق العودة.

وقد ابتكر الجانب الفلسطيني والدول العربية تعبيراتٍ وصيغاً قد تبدو جذابة ومثيرة للاهتمام فِعلاً في سياق الحديث عن الحلول، مثل "الحل العادل والمتفق عليه لقضية اللاجئين"، في حين أن صيغة كهذه تحافِظُ على مطلب العودة وتُخفي هذه الحقيقة عن الغرب. وحتى مبادرة السلام العربية التي حظيت بترحيب واسع من قِبَل الغرب تعتبرُ استمراراً للنهج الحالي المتمثل في الجمع بين المطالبة بالانسحاب الإسرائيلي إلى حدود عام 1967م مع المطالبة المُبطّنة بعودة اللاجئين الفلسطينيين باستخدام عبارة مُشفّرة مبهمة مثل "الحلّ العادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين المُتّفقِ عليه وِفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194". بعبارة أخرى: إن مبادرة السلام العربية تواصلُ استخدام النهج القديم المتمثل في دعم حل الدولتين العربيتين على جانبي حدود عام 1967م، أي دولة عربية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ودولة عربية أخرى ذات أقلية يهودية - في أحسن الأحوال - على الجانب الآخر لتحلّ محلّ دولة إسرائيل.[3]

وإذا كانت الدول الغربية والقادة الغربيون يعتقدون فعلاً بأن الأرض بأكملها يجب أن تكون عربية وبأنه ينبغي على اليهود أن يعودوا إلى وضعهم السابق كأقلية "تعرف مكانها جيداً"، فسيكون هذا بالطبع أمراً مؤسفاً جداً بالنسبة لليهود، ولكن على الأقل سيكون اليهود والإسرائيليون ومُناصِروهم على علمٍ بهذا الموقف الغربي من الصراع. أما إذا كانت الدول الغربية تدعم بالفعل - كما تدعي- إقامة دولة مستقلة ذات سيادة للشعب اليهودي فوق جزء من الأرض وتسعى إلى إنهاء الحرب الطويلة وتحقيق السلام، فإنها بحاجة إلى اتخاذ خطوات جادة والسيرِ بخطىً ثابتة في مواجهة مطالب الفلسطينيين بالسيطرة على كامل الأرض.

وإذا أرادت الدول الغربية أن تكون هناك احتمالية - حتى ولو كانت ضئيلة جداً - لظهور قائد فلسطيني في يوم من الأيام يتحلّى بالجُرأة الكافية ليخاطبَ شعبه بمُنتهى الوضوح والصراحة فإنه يتعين عليها أن تتوقف عن دعم وتأييد المواقف الفلسطينية الحاليّة. وعندما نتحدث عن زعيم كهذا فإننا نقصد رجلاً مثل ويلي براندت الحائز على جائزة نوبل للسلام والذي خاطب اللاجئين الألمان الذين طردوا من أراضيهم في أوروبا الشرقية بمنتهى الوحشية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، موضحاً لهم بأن أراضيهم وأوطانهم كانت موضع "مقامرة منذ فترة طويلة"، وأنهم خسروا هذه المقامرة، بالتالي يتعيّن عليهم أن "يتطلّعوا إلى المستقبل"، فالعودةُ إلى بُلدانهم تُعتبر "مطلباً غير واقعي ولن يتحقق أبداً"، و"تنازلهم عن هذا المطلب لا يعني أنهم يستسلمون، بل يعني أنهم يتبّعون ما يُمليه العقل والمنطق السليم".

ومن المؤكد بأنه لا توجدُ أي ضمانات لظهور شخصية قيادية فلسطينية بهذه الجرأة عقب توقف الغرب عن دعم وتأييد هذه الرؤية الفلسطينية، فأمرٌ كهذا قد يستغرق وقتاً طويلاً باعتبار أن فكرة العودة متأصلة ومتجذرة جداً في الهوية والروح الجماعية الفلسطينية، لكن على الأقل سيتم تحديد المسار الذي يمكن أن يؤدي إلى ظهور مثل هذه الشخصية، وستكون فرص ظهورها أكبر بكثير مما هي عليه اليوم.[4] ولتحقيق هذه الغاية فإن الغرب بحاجة إلى صياغة رؤية واضحة ومحددة وضمان أن السياسات والقرارات الغربية تتماشى مع هذه الرؤية فلا شرعية ولا دعم لمطلبِ الفلسطينيين بالعودة،

والشرعية الكاملة والدعم الغربي لأي رؤية فلسطينية معتدلة يجب ألا ينطوي على فكرة القضاء على إسرائيل ومسحها من الخريطة تحت أي غطاء.

لا وجود لما يُسمّى بِـ "حقّ العودة"

إن أهم مصادر قوة الفلسطينيين في تمسكهم بحق العودة هو تصوّرهُم الخاطئ بأنهم يمتلكون فِعلاً الحق في العودة استناداً إلى القانون الدولي. فالقانون الدولي ينصّ على أنه يوجد حقوق للشعب الفلسطيني لكنه لا ينصُّ على أنهم يملكون الحق في العودة، لهذا فإن الخطوة الأولى التي يجب أن تُقدِمَ عليها الدول الملتزمة بالسلام الحقيقي والخبراء والمختصون في شؤون السلام تتمثل في إرسال رسالة واضحة وصريحة إلى الجانب الفلسطيني مفادها أن الفلسطينيين لا يملكون حق العودة إلى أي أراضٍ تابعة لسيادة الدولة الإسرائيلية، ويجب ألا يكون هناك أي غموض أو إبهامٌ في تلك الرسالة ولا يجبُ أن تُعطى مثل هذه الفكرة أي مساحة في هذه الرسالة بسبب عدم وجود أيّ قانونٍ دوليّ يُلزِمُ إسرائيل بالسماح للاجئين الفلسطينيين أو أبنائهم أو أحفادهم بالعودة إلى أراضيها، كما لا يوجدُ أي انتهاك لأي اتفاقيات أو قرارات أصدرتها الأمم المتحدة بخصوص طرد إسرائيل للفلسطينيين خلال حرب عام 1948م[5]، ناهيك عن عدم وجود أي قرار دولي ينصُّ على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة بأي شكلٍ من الأشكال.[6]

كما أن وضع "اللاجئ" في حد ذاته لا يمنح صاحبه الحقّ في العودة إلى بلده الأصلي، والاتفاقية الدولية المتعلقة باللاجئين المعروفة باسم اتفاقية اللاجئين لعام 1951م وبروتوكولات الأمم المتحدة لعام 1967م المتعلقة بوضع اللاجئين جميعها لا تتطرّقُ إلى مسألة العودة إلى المكان الأصلي الذي هُجِّرَ منه اللاجئون [7]، بل تتطرق في المقام الأول إلى منع إعادة اللاجئين إلى دولهم الأصلية بالقوّة (أو ما يُسمى بالعودة القسرية) بالإضافة إلى ضمان حقوقهم في الدولة التي فرّوا إليها، في حين تعهّدت الاتفاقية للدول الموقعة عليها بِضمان حقّ كل دولة مُضيفة في تحديد عدد اللاجئين الذين تسمح لهم بالاستقرار في أَراضيها.[8] وفي جوانب أخرى للقانون الدولي مثل قانون الهجرة والجنسية - والتي يدعي الفلسطينيون أنها تتضمن متطلبات قانونية ملزمة لإسرائيل - فإن مسألة تحديد مَن سيدخل حدود الدولة ومَن سيُمنح حق المواطنة فيها هي حقوقٌ سيادية تُقرّرها الدولة نفسها وليس اللاجئون والمهاجرون القادمون إليها.[9]

كما ويستند الفلسطينيون إلى المعاهدات والاتفاقيات العالمية والسياسات الدولية في تدعيم موقفهم في المطالبة بحقهم في العودة لدرجة تجعلهم يتجاهلون حقيقة أن عدم وجود أثر رجعي لتطبيق المعاهدات هو القاعدة الأساسية لتفسير هذه الاتفاقيات الدولية، إذا لا يمكن أن تستند الحقوق القانونية المترتبة على حدث وقع في أربعينيات القرن الماضي إلى المعاهدات الدولية التي تم اعتمادها والمصادقة عليها في وقت لاحق من سبعينيات أو ثَمانينيات القرن الماضي على سبيل المثال.[10]

ولربما يكون إدراك الجانب الفلسطيني لمدى ضعف مشروعية مطالبته بالعودة بموجب القانون الدولي قد جعل الفلسطينيين يستندون إلى ما يسمى "بالقانون الناعم" من أجل إضفاء شرعية إلى حق

العودة، أي البيانات السياسية غير المُلزِمة في المنتديات والمحافل الدولية خاصة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتصريحات مسؤولي اللجان والمؤتمرات والإعلانات الدولية وغيرها من هذه المصادر التي لا تشكل قوانين مُلزمة لأحد أبداً. وأحد الأمثلة على هذه الإعلانات الدولية غير المُلزمة هوَ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948م، والذي تم التأكيد مراراً وتكراراً على طبيعته غير المُلزمة خلال النقاشات التي جرت في أروقة هيئة الأمم المتحدة قُبيل التصويت عليه.[11] وهنالك مثال آخر يحاول الجانب الفلسطيني الاستناد إليه لإضفاء شرعية على حق العودة وهو قرار الجمعية العامة رقم 194، وهو لا يُعتبر قراراً مُلزماً لأحدٍ بطبيعته.

أما الدول العربية والإسلامية باعتبارها من أبرز المؤيدين للنظرية القائلة بأن القانون الدولي يدعم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل، فإنها ترفض تطبيق الحد الأدنى من المعايير الدولية فيما يتعلق بمعاملتها للاجئين الفلسطينيين، ولا زالت هذه الدول "العربية والإسلامية" حتى يومنا هذا تحرم اللاجئين الفلسطينيين المقيمين على أراضيها من أبسط حقوقهم الإنسانية. ومن المؤكد أن حديث الدول العربية والإسلامية في المنتديات الدبلوماسية - والذي يتناقض مع سلوكياتها على أرض الواقع عندما تكون مصالحهم على المحك - لا يُمكن أن يُشرِّعَ قانوناً مُلزِماً للدول الأخرى.[12]

كما ويدّعي المدافعون عن حق الفلسطينيين في العودة بأن هنالك قضايا لجوء عاد فيها اللاجئون بالفعل إلى أراضيهم الأصلية بعد انتهاء الصراع، لكن على أرض الواقع لا يوجد سوى حالات نادرة جداً من قضايا اللجوء التي ينطبق عليها ذلك، الأمر الذي لا ينطبق على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في ظل الظروف والعوامل الخاصة التي تميّزه عن غيره من الصراعات. فأحد أبرز هذه العوامل هو أمَدُ الصراع، وهو أمرٌ لا يتشابه مع أي صراعٍ في أي مكان آخر. وهنالِك عامِلٌ آخر يتعلق بحقيقة أن الفلسطينيين لم يكونوا في ذلك الوقت - ولا حتى في الوقت الحالي - مواطنين في دولة إسرائيل، بالتالي فإن التزامات دولة إسرائيل تجاههم - إن وُجِدَت - تعتبر التزامات محدودة للغاية. ناهيك عن أن عدد السكان الفلسطينيين مقارنة بالسكان الإسرائيليين يُعتبر عاملاً آخر يجعل هذا الصراع مُختلفاً عن غيره، الأمر الذي يجعل امتناع إسرائيل عن استقبال اللاجئين الفلسطينيين أمراً معقولاً جداً، لا تعسّفياً. وهنالك عامِلٌ آخرُ وهو عدم التوصل إلى تسوية سلمية شاملة بين الجانبين، وبأن دوامة العُنف لا زالت قائمة حتى يومنا هذا. بالتالي وباختصار شديد: فإن مطالبة اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى دولة إسرائيل لا تستند إلى أي مسوّغ قانوني يمنحها أي شرعية دولية.

وعلى ضوء غياب الشرعية الدولية والمسوِّغات القانونية لحق العودة وحقيقة أن استمرار المطالبة به يعتبر عقبة في طريق المفاوضات ويجعل نجاحها أمراً مستحيلاً، فإنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يجد وسيلة لإيصال رسالة واضحة إلى الفلسطينيين مفادها أنهم لا يملكون تبعاً للشرعية الدولية الحق في العودة قبل الشروع في أي جولات مفاوضات مستقبلية. وإحدى الطرق لتنفيذ ذلك قد تكون من خلال قيام أحد أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتقديم اقتراح على شكل قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بحيث يكون مماثلاً لقرار 2334 الذي صدر عام 2016م ليتطرّق خصيصاً لموضوعِ مطالبة الفلسطينيين بحقّ العودة[13]، حيث أن القرار 2334 يوضح عدم شرعية المطالب

اليهودية بالأراضي الواقعة **شرقي** حدود عام 1967م، وبأن المستوطنات الإسرائيلية "ليس لها أي شرعية قانونية" وأنها تمثل "انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي"، كما دعا هذا القرارُ الدولَ الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة إلى ضرورة "التمييز بين أراضي دولة إسرائيل والأراضي المحتلة عام 1967م"، بالتالي فإنّ قراراً دولياً مُماثِلاً صادر عن مجلس الأمن الدولي بشأن المطالبات الفلسطينية بالأراضي الواقعة **غربي** حدود عام 1967م، وأن المطالب الفلسطينية بالعودة إلى إسرائيل داخل حدود عام 1967م "ليس لها أي شرعية قانونية" وتشكل "انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي".

وباستخدامِ اللغة الدقيقة ذاتها لقرار مجلس الأمن رقم 2334، فإنه سيتوجّبُ على كافة المؤسسات والمنظمات التي تروج لهذه المطالب أن "توقف جميع نشاطاتها على الفور وبشكل كامل" كما هو الحال بالنسبة للنشاط الاستيطاني في الضفة الغربية. وباللغة ذاتها يجب على هذا القرار أن يدعو الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة إلى التمييز بين التطلعات الفلسطينية المشروعة في الأراضي الواقعة شرقيّ حدود عام 1967م (والمعروفة بالأراضي الواقعة خلف خط الهُدنة لحرب الأيام الستة) والمطالب الفلسطينية غير المشروعة وغير القانونية بالعودة إلى الأراضي الواقعة غربيّ ذلك الخط والتي هي في الواقع تتبع للسيادة الإسرائيلية بموجب القانون الدولي.

وبالإضافة إلى ضرورة توضيح عدم امتلاك الفلسطينيين لهذا الحق، فإنه من الضروري جداً أن يرفض المجتمع الدولي أي طرح يتضمن الاعتراف بهذا الحق - الذي لا وجود له أصلاً - وبأنه بطريقة أو بأخرى يعتبر جزءاً من أي اتفاقية سلام على شكل "بادرة" حسن النية تجاه الفلسطينيين. وإن الفكرة الرائجة والمتعلّقة بأهمية الاعتراف بالحق من شأنها أن تكون مجرد "لفتة" هامشية تهدفُ أساساً إلى الحدّ من مخاطر التطبيق الفعلي لهذا الحقّ عبر الاعتراف به، لكن الحدّ من مخاطر تطبيق الحقّ في هذه الحالة كان بمثابة غطاء تم استخدامه بهدف جعل الاعتراف بهذا الحق يبدو أمراً بسيطاً وليس له تأثير يُذكر على أرض الواقع.

إن النهج الذي كان يعمل من خلاله العديد من وُسطاء السلام كان قائماً على افتراضٍ خاطئ يقول بأن الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة يمكن فصله بطريقة أو بأخرى عن عملية التنفيذ الفعلية لهذا الحق، وكان هذا الافتراض موجوداً منذ بداية المساعي الرامية لدمج وتوطين اللاجئين خلال خمسينيات القرن المُنصرم. كما كان الفلسطينيون يُصرّون مراراً وتكراراً على ادعائهم بأنهم لا يمتلكون حق العودة فحسب، بل يجب الاعتراف بهذا الحق والتأكيد عليه في أي اتفاق سلام مستقبليّ مع إسرائيل. وفي ظل هذا المطلب الراسخ من قبل الفلسطينيين فقد كان عدد كبيرٌ من وسطاء السلام يحملون فكراً إيجابياً متفائلاً (رغم كل الأدلة التي لا تدعو إلى ذلك) على أمل أن يلقى الاعتراف - من ناحية المبدأ - بالحقّ الفردي لكل لاجئ فلسطيني في العودة إلى إسرائيل رضا واستحسان الفلسطينيين، مُعربين عن أملهم الكبير في ألا يُطالب الفلسطينيون أبداً بممارسة هذا الحق بشكل كامل. وقد وضّح وسطاء السلام هؤلاء - دون أي أساس يستندون إليه في هذا التوضيح - بأن أي عودة للفلسطينيين ستكون عودة ثانوية وأن الفلسطينيين سيظهرون في نهاية المطاف المرونة اللازمة في تنفيذها.[14]

إن خطر الاعتراف بهذا الحق غير الموجود أصلاً وإدراجه في أي اتفاقية سلام شاملة يجب أن يكون واضحاً للجميع، فالاعتراف به من شأنه أن يخلق أرضية لمواصلة مطالبة الفلسطينيين بالعودة وبالتالي إطالة أمد الصراع. وعندما يوجد حقّ معين لشعبٍ مُعيّن فإنه بالطبع توجد آلية مشروعة لممارسته، ولن يكون بالإمكان التوصل إلى أي اتفاقية سلام في حال كان أحد الطرفين يعتقد بأنه يمتلك الحقّ في انتهاك سيادة الطرف الآخر. وإذا اعترفت إسرائيل بهذا الحق فإن هذا الاعتراف سيفتح الباب على مصراعيه أمام مطالبات متكررة لا تنتهي بضرورة تنفيذ هذا المطلب، مما يعني عدم نهاية الصراع وعدم تحقيق السلام بين الجانبين. وعليه، فإنه من الضروري جداً أن يتم توفير بيئة مفاوضات قائمة على الوضوح التامّ فيما يتعلق بعدم وجود ما يُسمّى بـ "حقّ الفلسطينيين في العودة" إلى دولة إسرائيل المستقلة في حال أردنا أن يكتب النجاح لهذه المفاوضات.

ويتعيّن على المجتمع الدولي أن يكون واضحاً جداً بخصوص هذه النقطة: إن أي اتفاق سلام يجب أن يتضمن الرفض القاطع لمطلبِ الفلسطينيين بالعودة. وباعتبار أن عواقب تنفيذ عودة الفلسطينيين ستكون وخيمة لأن هذا الحق يعني القضاء على الدولة اليهودية، فإنه لا يوجد مكانٌ لوجهات النظر والآراء والأفكار المبنية على التوقعات أو التفاؤل الزائد عن حده، بالتالي لا يجب استخدام عبارات أو صيغ فضفاضة مثل "عددٍ رمزيّ"، أو "على أساس إنساني"، أو "الاعتراف من حيث المبدأ" أو أي عبارة أو صيغة أخرى قد يفسرها الفلسطينيون على أنها مدخل للمطالبة بحق العودة.

وعندما يتذمّرُ الفلسطينيون من فكرة أن الاعتراف بالدولة اليهودية يعني التنازل عن حق العودة فإن الردّ على مثل هذه العبارة يجب أن يكون كالآتي: " نعم، هذا بالضبط ما تعنيه هذه الفِكرة!". بالتالي فقد آن الأوان لوضع النقاط على الحروف وتعريف المصطلحات بوضوح وتسمية الأمور بمسمياتها ودون استخدام أي مجال للمصطلحاتِ والعبارات المُبهَمة حَمّالة الأوجه مثل "مُتّفق عليه"، أو "عادل"، أو "معقول" أو غيرها من التعابير التي تفتح باب التأويل والتفسير على مصراعيه أمام الجميع. كما ويجب التخلي عن فكرة "الغُموض البَنّاء" كنهج لتحقيق السلام واستبداله بنهج آخر وهو "الدِّقّةُ البنّاءة". إن الالتزام الحقيقي باتفاقية سلام دائمة يعني إرسال هذه الرسالة بمُنتهى الوضوح والدِّقة والصّراحة: لا يوجد حقٌّ للفلسطينيين في العودة إلى دولة إسرائيل.

إنهاء منظومة تسجيل اللاجئين الفلسطينيين الخاصة بوكالة الاونروا

لقد كان العامل الأساسي لتفشّي وانتشار الفكرة القائلة بأن الملايين من الفلسطينيين يمتلكون حق العودة هو نظام تسجيل وكالة الأونروا الذي صنَّف الملايين من الفلسطينيين على أنهم لاجئون وقدّم لهم الرعاية على هذا الأساس. فتبعاً لسجلاتِ وكالة الأونروا الحالية يوجد 5.5 مليون لاجئ فلسطيني مُسجلون رسمياً على أنهم لاجئون في مناطق عملياتها (الضفة الغربية وغزة والأردن وسوريا ولبنان)، فيما يزعمُ الفلسطينيون بأن عدد اللاجئين الفلسطينيين يبلغ ثمانية ملايين لاجئ.[15] في الواقع فإن كلا الرقمين مبالغ فيه إلى حدٍ كبير، لكن المبالغة في هذه الأرقام هي أمر مقصود ومتعمّدٌ من أجل خدمة هدف واحد

وهو وضع المزيد من العقبات والعراقيل أمام التوصل لأي اتفاق يتضمّنُ قبول أي شكلٍ من أشكال السيادة اليهودية على أي مساحة من الأرض.

ومن ناحية نظرية، وبموجبِ القانون الدولي، فإن مجرد إثبات عدم شرعية حق العودة لإسرائيل الذي يُطالب به اللاجئون الفلسطينيون سيجعل عدد اللاجئين الفلسطينيين عديم القيمة حتى لو كان هناك ملايين من الأسماء المُسجّلة لدى وكالة الأونروا، لأن تسجيلهم في هذه الوكالة لا يعني منحهم الحق في العودة بطبيعة الحال. لكن الملفت للنظر هو أن مبدأ العودة وتسجيل ملايين الأسماء من جيل تلو آخر كلاجئين فلسطينيين هي أمور لم تكن مرتبطة بأي شرعية للقانون الدولي، لأن هذا الأمر يتعلق في المقام الأول بالسياسة والدبلوماسية، حيث أصرّ الجانب الفلسطيني على مصطلح "لاجئ" لما يتضمنه ويعكسه هذا المفهوم في أذهان العالم، ولم يكن إصرارهم على استخدامه نتيجة وجود تأثير مُحدد لهذا المفهوم بموجب القانون الدولي، فوكالةُ الأونروا والدول المانحة والممولة لها تعرف تمام المعرفة بأن الأونروا ليست مخوّلة بمنح الفلسطينيين وضع لاجئ تبعاً للاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين والقانون الدولي.

وبالرغم من أن استخدام مصطلح "اللاجئ الفلسطيني" لم يمنح الفلسطينيين حقاً مشروعاً في العودة إلى إسرائيل إلا أن الفلسطينيين كانوا مُصرّين على تسجيل أنفسهم كلاجئين من أجل الحصول على الدعم الدولي وإضفاء الشرعية لمَطلبهم بالعودة بغض النظر عما إذا كان ذلك حقاً مشروعاً أم لا، ناهيك عن أن استخدامهم لهذا المُصطلح من شأنه أن يجذب قدراً كبيراً من التعاطف مع قضيتهم التي لو تم التعامل معها مثلما تم التعامل مع أي قضية لجوء أخرى في العالم لكانت انتهت منذ عقودٍ طويلة. لكن الأمر في هذه الحالة يتعلق بخلق حالة من التعاطف والتضامن مع الفلسطينيين نتيجة تصويرهم لأنفسهم امام العالم على أنهم لاجئون مشردون في الشتات، الأمر الذي يخلقُ حالة من الضغط الدولي من أجل حلّ قضيتهم، والحل الوحيد تبعاً لِقناعاتهم هو العودة إلى أرض إسرائيل. وعلى الرغم من أن استخدامهم لمصطلح "لاجئ" لم يمنح الفلسطينيين أي حقوقٍ مشروعة إلا أن الاستمرار في تصوير أعداد مهولة من الفلسطينيين على أنهم لاجئون هو في حد ذاته عقبة كبيرة في طريق السلام.

لهذا ينبغي علينا أن نعود إلى بداية تشكّل هذه القضية ومراجعة أساس تصنيف الفلسطينيين على أنهم لاجئون. في الوقت نفسه فإن وكالة الأونروا تواصل استخدامها للتعريف الذي وضعته وعملت على أساسه لمُصطلح اللاجئين الفلسطينيين والذي يقول: "اللاجئون الفلسطينيون هم الأفراد الذين كانت فلسطين مكان إقامتهم الطبيعي خلال الفترة الممتدة ما بين شهر حزيران/يونيو عام 1946م حتى الخامس عشر من شهر أيار/مايو عام 1948م، والذين فقدوا منازلهم ومَصدر رِزقهم نتيجة حرب 1948م".[16] بالتالي فإن هذا التعريف لا ينطبق إلا على فترة زمنية قصيرة فقد فيها سكان تلك الأرض منازلهم ومصادر رزقهم. وفي حين أن هذا التعريف قد يكون منطقياً عند استخدامه لغرض تقديم المساعدة الفورية بعد الحرب، إلا أنه عديم المعنى ويؤدي إلى نتائج عكسية كتعريفٍ مستمر للاجئين الفلسطينيين منذ تلك الفترة وحتى يومنا هذا.

وهذا التعريف الذي تعمل ضمن إطاره وكالة الأونروا لم يخضع أبداً لأي تدقيق جِدّي من قبل الهيئات والمنظمات الدولية سوى وكالة الأونروا نفسها، كما أنه مُختلف تماماً عن تعريف اللاجئ تبعاً للقانون الدولي ووِفقاً للاتفاقية الدولية للاجئين لعام 1951م التي تنصّ على أنّ اللاجئ هو "كل شخص يوجد خارج دولة جنسيته بسبب وجود تخوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، وأصبح بسبب ذلك التخوف يفتقر إلى القدرة على التمتع بحماية دولته أو لم تعد لديه الرغبة في ذلك". ولنلاحظ الفرق بين الفكرة المقبولة دولياً وهي أن عودة اللاجئ تكون إلى دولته، في حين يصرّ الفلسطينيون على العودة إلى أرضٍ مُحدّدة.

وبعد مرور عقود على تأسيس هذه الوكالة لأغراض تبدو في ظاهرها على أنها تشغيلية ومؤقتة، ظلّ مصطلح "اللاجئ المُسجّل" أحد الابتكارات الفريدة لوكالة الأونروا، فهذا المصطلحُ المُبتكرُ الذي يستند عليه نظام التسجيل بأكمله في الأونروا سمح لها بالتملّص من المعايير والأعراف الدولية المتعلقة بموضوع اللجوء، ناهيك عن أنه مكّن الفلسطينيين من الاستفادة من الصورة النمطية للاجئ والمحفورة في أذهان البشر عموماً، أي صورة المهجّرين الذي فرّوا لتوِّهِم من إحدى ساحات الصراع بالتالي فهم في أمسّ الحاجة إلى العون والمساعدة، بالرغم من أن صورة اللاجئ الفلسطيني بعيدة كل البُعد عن هذه الصورة النمطية للاجئ، فلا أحد يتصور اللاجئين كأفراد من الطبقة المتوسطة الذين لم يغادروا منازلهم أبداً ويعيشون في مساكن دائمة ويعملون في وظائف عادية ويتمتّعون بجنسية دولة قائمة على أرض الواقع، لكن هذا الوصف يتطابق مع عدد كبير من الفلسطينيين يفوق العدد الذي يتصوره الكثيرون وذلك لمجرد أنهم ما زالوا مُسجَّلين كلاجئين في سجلات وكالة الأونروا.[17]

إن الغالبية العظمى من المسجلين لدى وكالة الأونروا لم يغادروا منازلهم وديارهم أبداً لأنهم أحفاد اللاجئين الأصليين ممن وصلوا في يومنا الحالي إلى الجيل الخامس بعد الجيل الأصلي. وفي عام 1965م غيرت الأونروا متطلبات الأهلية لتكون لاجئاً فلسطينياً لتشمل أحفاد الجيل الثالث، وفي عام 1982م قامت بتوسيعها مرة أخرى لتشمل جميع أحفاد لاجئي فلسطين من الذكور، بما في ذلك الأطفال الذين يتم تبنيهم بشكل رسمي.[18] والنتيجة هي خلق مجتمع دائم ومتزايد من اللاجئين الفلسطينيين، وهذا أحد الأسباب الرئيسية التي تجعلنا نقتنع بأن الحرب التي انتهت في عام 1949م مخلّفةً بضع مئات الآلاف من اللاجئين قد تركت وراءها أكثر من خمسة ملايين لاجئ في وقتنا الحالي.

في الوقت نفسه يدّعي مسؤولو وكالة الأونروا أنه لا يوجد شيء استثنائي في نقل صفة اللاجئ عبر الأجيال وأن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تفعل ذلك أيضاً في حالات الصراعات الممتدة. ولكن هذا ليس صحيح على الإطلاق، ولا يوجد أي نص قانوني بشأن نقل صفة وضع اللاجئ على أساس النسب تبعاً لاتفاقيّة اللاجئين لعام 1951م. وتفسّر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اتفاقية عام 1951م على أنها تؤيد مبدأ "وحدة الأسرة"، وتقوم بتنفيذ هذا المبدأ من خلال تقديم المزايا إلى الأسرة المرافقة للاجئ، والتي تمنح وضع "لاجئ مشتق" لأفراد أسرة اللاجئ نفسه. لكن وكالة الأونروا تقوم بنقل صفة اللاجئ إلى أحفاد الفلسطينيين **تلقائياً** للجميع. ومع الأخذ بعين الاعتبار ما

يحدث من تغييرات في الظروف السياسية أو الاقتصادية، فإن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تدير آلية كل حالة على حدة للتحقق من مدى اعتماد كل فرد من أفراد الأسرة على اللاجئ الأصلي. بالتالي لا يوجد شيء اسمه "عملية انتقال تلقائية" لِوَضع اللجوء من الآباء إلى الأبناء والأحفاد اللاجئين، كما أن الدول التي تحدد وضع اللاجئ لمقدمي طلبات اللجوء تعتبر خيار "اللاجئ المشتق" مجرد توصية وليس أمراً مُلزِماً للدولة المضيفة للاجئين.[19]

كما أن وكالة الأونروا ترفضُ الكشف عن عدد اللاجئين المسجلين لديها ممن ينطبقُ عليهم تعريفها الأصلي بخصوص من كانوا متواجدين في فلسطين الانتدابية بين حزيران/يونيو عام 1946م وأيار/مايو عام 1948م و"فقدوا منازلهم ومصدر رزقهم نتيجة للصراع العربي الإسرائيلي عام 1948م"، لكننا وعبر إجراء حسابات بسيطة واستناداً إلى متوسط العمر المتوقع للأفراد في تلك الفترة فإن التقديرات تشير إلى أن بضع عشرات الآلاف فقط (100 ألف كحد أقصى) من الملايين المسجلين حالياً هم اللاجئون الذين نزحوا بالفعل من الحرب. بالتالي فإن الغالبية العظمى من اللاجئين المسجلين لدى وكالة الأونروا والبالغ عددهم 5.5 مليون هم من نسل اللاجئين الأصليين وليسوا لاجئين فعلياً.

والوسيلة الأخرى التي يتم من خلالها تضخيم أعداد اللاجئين الفلسطينيين من خلال نظام التسجيل التابع للأونروا هي رفض قبول المعيار الدولي الذي ينص على أن الأشخاص الذين يعتبرون مواطنين في دولة معينة لا يعتبرون لاجئين، حيث تنص اتفاقية وضع اللاجئين الدولية لعام 1951م بوضوح على الظروف التي تؤدي إلى إسقاط صفة اللجوء عن شخص معين، وبالتأكيد فإن أحد هذه الظروف هو الحصول على جنسية جديدة.[20] لكن وكالة الأونروا تتجاهل بشكل صارخ هذا الأمر ضاربة هذا الأمر بعرض الحائط خاصة في دولة مثل الأردن، إذ منحت المملكة الأردنية جنسيتها للاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا إليها (بما فيهم من كانوا يعيشون في الضفة الغربية التي احتلتها الأردن بين عامي 1949م و1967م). ونتيجة لذلك فإن ما لا يقل عن 40% (أي أكثر من 2.2 مليون شخص) من اللاجئين الفلسطينيين هم في الواقع مواطنون في دولة ذات سيادة، ناهيك عن أن الغالبية العظمى من اللاجئين المسجلين في الأردن هم مواطنون وليسوا لاجئين حقيقيين، بل إنهم ينحدرون من نسل اللاجئين الأصليين ووِلِدوا وعاشوا في الأردن كمواطنين أردنيين.[21]

وهذا يعني أنه يوجد في الأردن وضع لا يشبه أي وضع في أي مكان في العالم، حيث أن من يُصنفون على أنهم لاجئون في الأردن هم في الحقيقة مواطنون في هذه الدولة ومعظمهم ولدوا وعاشوا وترعرعوا فيها طيلة حياتهم وهُم يتمتعون بحمايتها، ولم يسبق لهم النزوح من أراضيهم بسبب الحرب وهم يحملون جوازات سفر دولتهم ويتمتعون بحرية الحركة والسفر ويصوّتون في انتخاباتها ويتم انتخابهم لتولّي مناصب عليا في الدولة، لكن وبالرغم من كل هذا إلا أنه يتم تصنيفهم ومعاملتهم على أنهم لاجئون من دولة أخرى! [22]

وبالإضافة إلى هذا كله فإن حقيقة ومعنى أن تكون لاجئاً حقيقياً هو موضوع مختلف تماماً عن واقع اللاجئين في الأردن (والأمر لا يقتصر فقط على الأردن وحدها بالمناسبة)، إذ أن أكثر من 80% من

المسجلين كلاجئين في الأردن لا يعيشون في المخيّمات[23]، وعدد كبير منهم من أصحاب المهن والحرف وهُم من أبناء الطبقة المتوسطة، بل وإن بعضهم من رجال الأعمال الأثرياء المعروفين الذين يسافرون إلى دول الخليج من أجل إبرام الصفقات التجارية الضخمة. [24] بعبارة أخرى: إن الفلسطينيين في الأردن ليسوا لاجئين ولا تنطبق عليهم صفة اللجوء بأي شكل من الأشكال.

وبالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة فهنالكَ وضعٌ مختلف أيضاً لكنه ينطوي على إشكالية كبيرة فيما يتعلق بمنظومة تسجيل اللاجئين في الأونروا، حيث يعيش هؤلاء اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى الأونروا في المناطق التي تحكمها أما السلطة الفلسطينية (والبالغ عددهم 800 ألف في الضفة الغربية بدون القدس الشرقية) أو في مناطق خاضعة لحكم حركة حماس (1.4 مليون في قطاع غزة) ويعتبرون أنفسهم على أنهم يعيشون في دولة فلسطين. كما أنهم منخرطون في المساعي والجهود الرامية من أجل الاعتراف بالضفة الغربية وقطاع غزة على أنها دولة فلسطين سواء في المحافل الدولية أو على مستوى الجهود الثنائية مع أي دولة أخرى من أجل الاعتراف بها رسمياً. وهذا يعني أن حوالي 2.2 مليون شخص مسجلين كلاجئين فلسطينيين يعيشون فعلياً فوق ثرى دولة فلسطين كما يسمّونها، وهم يسعون إلى الاعتراف بها رسمياً على أنها دولة فلسطين المستقلة.

بالتالي فإن السؤال الجوهري الذي يطرح نفسه هنا: إذا كان الفلسطينيون الذين يعيشون في قطاع غزة وبيت لحم ونابلس ورام الله - وجميعهم موجودون في فلسطين - مسجلين كلاجئين من فلسطين، فماذا تكون "فلسطين" التي لجأوا منها أصلاً؟ والجواب الفلسطيني واضح وضوح الشمس: فلسطين التي ستحل محل دولة إسرائيل في يوم من الأيام، هذه الدولة التي تمتد حدودها من ضفاف نهر الأردن حتى سواحل البحر الأبيض المتوسط. إن المشكلة الحقيقية تكمن في استمرار دعم وتمويل وكالة الأونروا بتعريفها الحالي والموسع للاجئين الفلسطينيين معناه أن الدول الغربية المُموِّلة لهذه الوكالة تعمل على دعم وتعزيز هذه الرؤية بالرغم من أنها رؤيةٌ تتناقض تماماً مع مبدأ حل الدولتين الذي تؤيده الدول المانحة نفسها، ناهيك عن أنه يشكل عقبةً دائمةً في طريق التوصل إلى اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وإذا كان الفلسطينيون يسعون حقاً إلى بناء مستقبل لأنفسهم في دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة بحيث تعيش في أمن وسلام جنباً إلى جنب دولة إسرائيل اليهودية، فإنه ينبغي عليهم أن يتقبلوا حقيقة عدم إمكانية عودة اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لأي مكان آخر لأنهم فعلياً يعيشون فوق أرضهم وعلى ثرى وطنهم في دولتهم المستقبلية، خاصة وأن المتتبع لواقعهم سيجد أنهم يعيشون حياة جيّدة إلى حد ما تحت حكم السلطة الفلسطينية. وكما هو الحال في الأردن فإن الغالبية العظمى من اللاجئين المسجلين لا يعيشون في مخيمات أصلاً، بل ويقومون بخطوات فعالة لتفكيكِ ما تبقى من مخيمات. [25] ومن المؤكد أنهم لن يستقبلوا كبار الشخصيات والزوار الذين يعتبرون أنفسهم أنهم يزورون دولة فلسطين في مخيمات اللاجئين، لأن زيارتهم لهذه المخيمات الموجودة داخل الدولة نفسها هو أمر مشين وليس فيه أي مدعاة للفخر على الإطلاق.[26]

إنّ الشعب الذي يتطلع إلى بناء مستقبل مُشرقٍ ينبغي عليه أن يغتنم الفرصة ويرى قطاع غزة باعتباره جُزءاً من وطنه، وعليه أن يستغل انسحاب إسرائيل من القطاع لتحويله إلى نموذج ناجح لتحقيق السيادة الفلسطينية بدلاً من تحويله إلى نقطة انطلاق للكفاحِ المسلح من أجل العودة. وقد يدّعي بعضهم بأنه يسعى لتحقيق السيادة فوق هذه الأراضي بدلاً من احتلالها، وهذا ادعاء مُبرّرٌ إلى حدٍ ما، لكن يجب ألا تكون لديهم أي ادعاءات أو مزاعمُ بأنهم لاجئون قادمون من دولة أخرى.

ولسوء الحظ فإن هذه هي الرسالة المُحددة التي يسعى الفلسطينيون إلى إيصالها عبر إصرارهم على إبقاء أنفسهم كلاجئين مسجلين رسمياً لدى وكالة الأونروا بالرغم من إقامتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، فهم يريدون تعزيز فكرة عدم استقرار حياتهم **في** مكان إقامتهم، لكن على المستوى الدولي فإنه يتم الاعتراف باللاجئين أولاً وقبل كل شيء بسبب وجودهم **خارج** بلادهم (وإلا فإنهم يعتبرون "نازحين داخل البلاد" ويستحقون حماية وامتيازات أقل من التي يحظى بها اللاجئون). بالتالي إذا تم تسجيل فلسطيني يسكن في رام الله على أنه لاجئ فإن تلك الخطوة تهدف إلى إيصال رسالة مفادها بأن بلاده ليست فلسطين الموجودة في الضفة الغربية، بل الموجودة في مكان آخر، أي دولة إسرائيل على وجه التحديد والتي تمتد أراضيها إلى داخل حدود عام 1967م. وعليه فإن قيام وكالة الأونروا بتسجيل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة كلاجئين واستدامة الدعم الغربي لهذا الاتجاه يعني في الواقع قبول الادعاء الفلسطيني بأن الضفة الغربية وقطاع غزة ليست فلسطين، بل إن دولة إسرائيل يجب أن تكون فلسطين.

وبالإضافة إلى 2.2 مليون مواطن لاجئ من الأردن فإنه يوجد 2.2 مليون لاجئ فلسطيني في فلسطين (أي أكثر من 80% من العدد الإجمالي المسجل لدى الأونروا كلاجئين)، في حين يوجد مليون لاجئ آخرين مسجلين لدى الأونروا في لبنان وسوريا. كما أن تسجيل الأونروا لِمليون لاجئ (الذين يتواجد نصفهم تقريباً في سوريا ونصفهم الآخر في لبنان) هي خطوة غير مسبوقة وليس لها مثيل في قضايا اللجوء الأخرى. ولا يشمل هذا المليون - كما هو الحال في الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة – اللاجئين أنفسهم، بل إن السواد الأعظم منهم هم من أبناء وأحفاد اللاجئين الأصليين، ناهيك عن أن معظمهم لم يعودوا يقيمون أصلاً في سوريا ولبنان. لكن ومع ذلك لا يزال العديد من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أو سوريا الذين غادروا هذه البلدان منذ فترة طويلة وربما بدأوا حياة جديدة في مكان آخر مثل ألمانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية وحصلوا على جنسية هذه الدول لا زالوا مُدرجين في سجلات الأونروا باعتبارهم لاجئين رسميين. وبالمقارنة مع قضايا اللجوء الأخرى في العالم فإن حدوث مثل هذا السيناريو يعني أنهم لم يعودوا لاجئين من الآن وصاعداً، لكن وكالة الأونروا لا تبادر إلى شطب أسماء مثل هؤلاء الأشخاص من سجلاتها أو حتى تقوم بتتبع الأشخاص الذين غادروا البلدان التي تعمل فيها الوكالة.

ونتيجة لهذه السياسة الاستثنائية في التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين، تواصل وكالة الأونروا تسجيل وجود مليون لاجئ في سوريا ولبنان على الرغم من أن غالبيتهم قد رحلوا منذ فترة طويلة، وربما يكون العديد منهم بالفعل مواطنين في بلدان أخرى. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أظهر التعداد السكاني الأخير الذي أجرته الحكومة اللبنانية بأن ثُلث الأشخاص الذين سجلتهم الأونروا على أنهم لاجئين في لبنان فقط هم في الواقع موجودون في لبنان.[27] وإذا أخذنا بعين الاعتبار الحرب الأهلية المدمرة في سوريا

فإن أعداد اللاجئين الذين ما زالوا يقيمون هناك ربما تكون أقل من ذلك بكثير، لكن وكالة الأونروا لا تتعقبهم ولا تتحقق من وجودهم هناك من عدمه. لذا فإن الأونروا لا ترفض اتباع سياسات من شأنها إنهاء حالة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان بوسائل أخرى غير العودة فحسب، بل عندما ينجح الأفراد الفلسطينيون في بناء حياة جديدة وأفضل لأنفسهم في بلدان أخرى فإنها تُبقيهم كلاجئين مسجلين في سجلاتها.

كما وتذهب وكالة الأونروا إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ حتى في تلك الحالات التي يكون فيها اللاجئون المسجلون لديها قد نجحوا في العودة - كما هو موضح في المثال أدناه - فإنها لا تزال تسجّلهم كلاجئين! وهذا يعني أن نظام التسجيل في الأونروا يخدم رؤية معينة لشكل محدد من أشكال العودة، وتتجلى هذه الممارسة المتطرفة حقاً في تسجيل اللاجئين في القدس الشرقية، فبعد حرب الأيام الستة قامت إسرائيل بضمّ منطقة القدس الشرقية وضواحيها وطبقت قانونها وإدارتها على هذه المناطق. ومن بين المناطق الفلسطينية التي تم ضمها كان مخيم شعفاط للاجئين الفلسطينيين الذي كان يأوي في ذلك الوقت آلاف اللاجئين المسجلين رسمياً لدى وكالة الأونروا. ونتيجة لذلك تمكّن سكان مخيم شعفاط من تحقيق مَطلبهم بالعودة على أرض الواقع، وبالرغم من أن هذه لم تكن نية إسرائيل إلا أن وضعهم صار يسمح لهم بالعودة لأنهم مقيمون بشكل قانوني وشرعي في إسرائيل، بالتالي يحق لهم أن يستقروا في أي مكان يريدونه في البلاد بما في ذلك القرى التي أتوا منها هم أو أجدادهم، ناهيك عن أنه صار بإمكانهم التقدم بطلب للحصول على الجنسية على أساس إثبات رغبتهم في "العيش بسلام مع جيرانهم"، وهو ما يمثل التحقيق الفعلي للتأويل العربي المتطرف للفقرة 11 من القرار 194.

وبالنسبة لمن يطمحون لتحقيق العودة فإنهم لا يكترثون فيما إذا كان ضم إسرائيل للقدس الشرقية والقرى المحيطة بها هو أمر مشروع أم لا، لأن المهم هو أن اللاجئين الذين أصبحوا مقيمين في إسرائيل قد حصلوا على حقهم في العودة. بالتالي كان بوسع وكالة الأونروا أن تعلن رسمياً بأنه لم يعد لديها أي عمل داخل الحدود الجديدة للقدس وأنها ترفض تسجيل اللاجئين الذين يعيشون في القدس الشرقية وعشرات الآلاف من أحفادهم كلاجئين، لكنها لم تفعل ذلك ولم تصدر أي إعلان أو تصريح رسمي من هذا القبيل، ولا يزال سكان مخيم شعفاط للاجئين الذين ولد معظمهم بعد حرب الاستقلال عام 1948م وبعد ضم القدس عام 1967م يُعتبرون ويُصنّفون على أنهم لاجئين فلسطينيين مسجلين رسمياً لدى وكالة الأونروا.

إن حالة مثل حالة مخيم شعفاط تثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأن سياسة التسجيل التي تتبعها وكالة الأونروا تسعى لخدمة رؤية سياسية تطمح لعودة فلسطينية جماعية وشاملة بطريقة تؤدي إلى القضاء على دولة إسرائيل ومسحها من الوجود، فحتى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل ليست سبباً كافياً يجعل وكالة الأونروا تقوم بشطب الفلسطينيين من منظومة تسجيل اللاجئين الخاص بها!

في الوقت نفسه فإننا نجدُ أن نظام التسجيل في وكالة الأونروا يجمع بين كل هذه الممارسات والتعريفات الفريدة لخلق أعداد مبالغ بها من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلاتها، فهو يستخدم تعريفاً عملياً عفا عليه الزمن لمصطلحِ "اللاجئين الفلسطينيين" ويخلق فئة فريدة من اللاجئين المسجلين لديها، في حين يبدو وكأنه تعريف ينطبق على اللاجئين الفلسطينيين وباقي اللاجئين في العالم على حد سواء بالرغم من أن وكالة الأونروا تسجّلُ اللاجئين وأبناءهم وأحفادهم تلقائياً وإلى أجل غير مسمى كلاجئين. كما ويرفض نظام الأونروا الاعتراف بأن المواطنين الذين يعيشون في بلدانهم ليسوا لاجئين، ويسجل الفلسطينيين الذين يدّعون أنهم يعيشون في فلسطين كلاجئين، ويرفض متابعة الوضع الحقيقي للاجئين المسجلين لديها للتأكد مما إذا كانوا قد أصبحوا مواطنين في بلدان أخرى أم لا. وبالإضافة إلى هذا كله فإن وكالة الأونروا تمتنع عن اتخاذ أية خطوات عملية تهدف لإنهاء وضع اللاجئين الفلسطينيين إلا بشكل كامل وشامل من خلال العودة إلى دولة إسرائيل، وتستمرُّ في معاملة الفلسطينيين الذين عادوا فعلياً إلى داخل إسرائيل على أنهم لا زالوا لاجئين أيضاً.

وقد حافظت وكالة الأونروا على قدرتها على تجنب الانتقادات والمُساءلة بشأن ممارساتها في عملية تسجيل اللاجئين من خلال عملية صنع القرار المُبهمة وغير الخاضعة لأي رقابة. وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة (التي تعمل وكالة الأونروا بموجب سلطتها) فإن تمكين الأونروا من اتخاذ قرارات رئيسية بالنسبة لعملها هي في الأساس عملية بيروقراطية بحتة. في الوقت نفسه تقوم وكالة الأونروا بعمل تقارير دورية حسب الأصول، وهذا يعني أن واحدة من أهم القضايا في واحدة من الصراعات الأكثر انتشارا في العالم يتم اتخاذ قرار بشأنها من قبل عدد قليل من البيروقراطيين الصغار الذين بالكاد نسمع عنهم والذين لا يفهم سلوكهم سوى عدد قليل من الأطراف. وعلى مدار عقود من الزمن حافظت الأونروا على حالة من التماشي بين القرارات السياسية والتنفيذية التي تخدم الرواية الفلسطينية وحدها. بعبارة أخرى: لقد قامت الأونروا بشكل فعال بإنشاء مجموعة استثنائية من القواعد والمعايير التي تتعلق باللاجئين الفلسطينيين وحدهم دون غيرهم.

وعندما تتم مراجعة سياسات وممارسات وكالة الأونروا الاستثنائية والمبالغ فيها في مجال تسجيل اللاجئين الفلسطينيين فإنه يتبين لنا بأن أقل من 5% (250,000 من أصل 5.5 مليون) من أولئك المسجلين حالياً من قبل الأونروا كلاجئين يمكن اعتبارهم لاجئين بشكل فعلي، أما الـ 95% المتبقية فهم إما مواطنون في دولة ذات سيادة مثل الأردن، أو يعيشون في دولة فلسطين التي يسعى الفلسطينيون إلى الاعتراف بها في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو أنهم بدؤوا حياة جديدة في أماكن أخرى من العالم. وحتى أولئك الذين ظلوا مقيمين في سوريا ولبنان والبالغ عددهم حوالي 250,000 شخص (وهم اللاجئون الأصليون الذين نزحوا من الحرب بالإضافة إلى أبنائهم وأحفادهم) فقد عوملوا بالمعاملة نفسها كَعشرات الملايين من اللاجئين الذين خلفتهم وراءها الحرب الدموية في سوريا. وفي القرن العشرين لم يكن هناك لاجئون فلسطينيون مثلما كان هناك لاجئون خلفتهم أي حرب أخرى في الأربعينيات والخمسينيات.

وإذا تم تطبيق المعايير المبالغ فيها التي استخدمتها وكالة الأونروا لتسجيل اللاجئين الفلسطينيين على بقية سكان العالم فلن يكون هناك فقط عشرين مليون لاجئ ممن تعتبرهم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اليوم كلاجئين، بل إن نسبة كبيرة من سكان العالم تضم مئات الملايين من الناس سيُعتَبرون لاجئين.[28] والأسوأ من هذا كله هو أن نتيجة هذه السياسات التي تهدف لإدامة وضع اللاجئين كانت مختلفة كثيراً عن صِراعات معقدة أكثر من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، خاصة وأن الفلسطينيين كانوا ولا زالوا رافضين لاتخاذ أي خطوات عملية تقودهم لبناء مستقبل مُشرق ومُزدهر. ولو كانت معايير الأونروا تنطبق على قضايا لجوء أخرى في العالم لكانت كوريا الجنوبية ستظل أرضاً قاحلة مُصحرة كما كانت بعد الحرب الكورية، لا نمراً من النمور الاقتصادية الآسيوية في وقتنا الحالي، وكان سيجلسُ عشرات الملايين من اللاجئين غاضبين حاقدين جيلاً بعد جيل على جانبي الحدود الهندية الباكستانية ليستمروا بالبكاء والتذمر لان البلد الآخر هو وطنهم الحقيقي.

أما الولايات المتحدة فكانت ستُحرم من الكثير من طاقتها وستتحول إلى دولة من اللاجئين الذين يرفضون بناء مستقبل مُشرقٍ فيها إذا ظلوا ينظرون طيلة الوقت إلى حياتهم السابقة المبنية على الوهم والخيال، أي حياة آبائهم وأجدادهم لا حياتهم هم. ولكان سيجلس مئات الملايين من اللاجئين في أفريقيا وأوروبا في المخيمات ليُغذّوا مشاعر الغضب والحقد وأوهام الانتقام ولن تتم تسوية حدود أي دولة مستقلة حتى يومنا هذا. ولو تم تسجيل اللاجئين في بقية أنحاء العالم بنفس الطريقة التي تسجل بها وكالة الأونروا اللاجئين الفلسطينيين فإن السلام النسبي الطويل الذي حل في جزء كبير من العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كان سيحل مكانه حروب طاحنة مستمرة. ووكالة الأونروا خلال تلك الفترة كانت تطمح لجمع أكبر قدر من الأموال الكفيلة بدعم جوانب عملها الرئيسية، لكن الاحتفاظ بهذه الأموال كضمانة لعملها من شأنه أن يثبت أن الغرب على استعداد للمساعدة ولكنّهُ لم يعد يكتب شيكاً على بياض من الآن وصاعداً، فتحويلُ الأموال -على سبيل المثال- يمكن أن يكون مشروطا بشكل مباشر ومتناسب بنقل عدد معين من المرافق التي تديرها وكالة الأونروا إلى إدارة السلطة الفلسطينية.

تفكيك وكالة الأونروا: لماذا؟

إن الحقيقة المأساوية التي لا مفر من مواجهتها تكمن في أن وكالة الأونروا قامت بتسهيل عملية إطالة أمد قضية اللاجئين الفلسطينيين بدلاً من حلها. وحتى وزير الخارجية السويسري إجنازيو كاسيس الذي كان يعتقد بأن الأونروا "كانت الحلّ لفترة زمنية طويلة" كان قد أشار بعد زيارة مخيم من مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية في شهر أيار/مايو عام 2018م إلى أن الأونروا قد "أصبحت اليوم جزءاً من المشكلة"، مضيفاً بأنها "تصب الزيت على النار لإطالة أمد الصراع، ومن خلال دعمنا لوكالة الأونروا فإننا نبقي الصراع حياً".[29] وهذه هي الحقيقة المُرّة مع الأسف الشديد، إذ لم يكن من الممكن أن تستمر فكرة وجود ملايين اللاجئين الفلسطينيين لولا وجود وكالة الأونروا التي تتولى مهمة تسجيلهم على أنهم لاجئون، ناهيك عن أنها وضعت عبر سياساتها وممارساتها ختماً رسمياً ودولياً بالموافقة على فكرة أن

حرب عام 1948م لم تنتهي بعد، وأن أجيالاً من اللاجئين الفلسطينيين يجب أن تعيش على أمل العودة إلى إسرائيل التي لن تظل دولة يهودية إذا حدث ذلك.

إن الرغبة في استمرار حرب 1948م تفسر سبب مطالبة الدول العربية عند تأسيس المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 1950م بإعفاء "الأشخاص الذين يتم استقبالهم في الوقت الحاضر من هيئات أو وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة" من مسؤوليتها، وتوجيه مسؤولية رعايتهم لوكالة الأونروا التي كانت تتعامل مع اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1950م. وبالنسبة للدول العربية فقد كان من الواضح جداً بأنّه إذا عومل اللاجئون الفلسطينيون على غرار اللاجئين الآخرين في تلك الفترة فإنهم لن يُعامَلوا بصفتهم لاجئين لفترة طويلة، بالتالي بذلت الدول العربية قصارى جهدها لاستحداث استثناء خاص بالفلسطينيين يستثنيهم من اتفاقية وضع اللاجئين الدولية لعام 1951م ويَستثنيهم من مسؤولية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

إن تأسيس وكالة الأونروا كمنظمة استثنائية مخصصة لرعاية اللاجئين الفلسطينيين دون غيرهم يعني تمكينها من تسجيل ملايين الأفراد على أنهم لاجئون على مدى عقود طويلة بمنهجية بعيدة كل البعد عن المعايير الأساسية المطبقة على كافة اللاجئين في العالم، بالإضافة إلى تمكينها من تجنب العمل على إيجاد أي حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين سوى حل العودة الكاملة والشاملة إلى إسرائيل بدلاً من إعادة تأهيلهم وتوطينهم في البلدان المضيفة لهم، هذا الحل الذي يعتبر في جميع قضايا اللاجئين الأخرى حلاً مقبولاً وشرعياً دون أدنى شك.

وبما أن مهمة المفوضية السامية للاجئين هي تنفيذ اتفاقية وضع اللاجئين الدولية لعام 1951م فإنها تعمل على إيجاد حل فردي لكل لاجئ حتى لا يظلّ اللاجئون بحاجة إلى حمايتها خلال مرحلة معينة. كما أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ليست ملزمة بإعادة اللاجئين إلى وطنهم باعتباره الحل الوحيد لإنهاء وضعهم كلاجئين، وما تقوم به فعلاً هو مواصلة الجهود لطرح حلول أخرى تنهي وضعهم كلاجئين. [30] لكن الحال مختلف تماماً عندما تكونُ صفة اللجوء سبباً في استمرار حالة العداء مثلما هو الحال مع قضية اللاجئين الفلسطينيين.

في الوقت نفسه ترفضُ دول الغرب الممولة لوكالة الأونروا رفضاً قاطعاً الادعاء القائل بأن دعمهم لاستثناء الأونروا وممارساتها في عمليات التسجيل المبالغ فيها يهدف إلى دعم حق العودة الفلسطينية. لكن على أرض الواقع توجد علاقة مباشرة بين دعمهم الاقتصادي والسياسي للأونروا والمطالبة الفلسطينية بحق العودة، إذ أن دعم المجتمع الدولي وعلى رأسه الدعم الغربي لوكالة الأونروا هو دعم ضخم جداً وطويل الأمد، وخلافاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن الأونروا كانت ولا زالت وكالة دولية مؤقتة ولا تتلقى ميزانية عادية من الأمم المتحدة، باستثناء ميزانية صغيرة لإدارتها الدولية،[31] بالتالي يتعين عليها جمع الأموال بشكل متواصل كل عام من الدول المانحة.

إن ميزانية وكالة الأونروا السنوية للتكاليف الثابتة والمشاريع الخاصة والتي بلغت حوالي 1.2 مليار دولار في السنوات الأخيرة تأتي من الغرب إلى حد كبير. وعلى مدى عقود من الزمن ساهمت الولايات المتحدة بما يقارب ثلث المجموع الكلي لهذا الدعم المالي (حوالي 370 مليون دولار سنوياً في السنوات الأخيرة)، وظلت الولايات المتحدة الأمريكية مستمرة في هذا الدعم المالي حتى قرارها عام 2018م بوقف تمويل الأونروا نهائياً. في الوقت نفسه تساهم أوروبا بشكل عام بما يقارب نصف إجمالي ميزانية وكالة الأونروا، وقبل زيادة حصة الدول الأوروبية لهذا الدعم استجابةً لوقف التمويل الأميركي فقد ساهم الاتحاد الأوروبي بنحو مئة وستين مليون دولار إضافية، ناهيك عن مساهمة الدول الأوروبية الفردية بما فيها ألمانيا والمملكة المتحدة والسويد وسويسرا والنرويج وهولندا بمبلغ إضافي يقدّر بحوالي أربعمائة مليون دولار، في حين تساهم اليابان وأستراليا وكندا بمبلغٍ آخر يُقدّر بحوالي ثمانين مليون دولار سنوياً.[32]

إن هذه الأرقام تشير بمنتهى الوضوح إلى أن الغرب ظل يُموِّل وكالة الأونروا منذ قرابة سبعين عاماً وحتى يومنا هذا، وبأنه ساهم بعشرات المليارات من الدولارات من أجل إطالة أمد قضية اللاجئين الفلسطينيين لا من أجل حلّها. وعلى المستوى الرسمي فإن الدول الغربية تلتزم بِمساعيها الرامية إلى تعزيز اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين: دولة إسرائيل اليهودية ودولة فلسطين العربية، ولكن من خلال دعم وكالة الأونروا فإن الغرب يدعم مطلب الفلسطينيين بالعودة إلى دولة إسرائيل، الأمر الذي يتعارض بشكل تامّ مع هذه السياسة المعلنة تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

كما ويلجأ الدبلوماسيون الغربيون إلى عدد من التفسيرات لهذا التناقض الواضح بين السياسات الرسمية والمعلنة لبلدانهم من جهة، والدعم المالي المتواصل لوكالة الأونروا من جهة أخرى، إذ أن حجتهم الرئيسية لتبرير ذلك تكمن في أن قضية اللاجئين الفلسطينيين لا بد من أن تُحلّ في إطار تسوية سلمية شاملة، وإلى أن يحدث ذلك فإن الدعم الغربي لوكالة الأونروا يعتبر "دعماً إنسانياً". وهنالك حجج وذرائع أخرى تقوم على فكرة أن الدعم الاقتصادي الغربي لوكالة الأونروا لا يعني أن الدول المانحة تدعم بشكل أو بآخر مطلب الفلسطينيين بالعودة، في حين يُصرّ الفلسطينيون على أن وجود وكالة الأونروا والدعم الغربي لها هما "تجسيد حقيقي للوعد الغربي بتحقيق العدالة الدولية للاجئين الفلسطينيين"، وبالنسبة للفلسطينيين فإن "العدالة" تعني العودة إلى دولة إسرائيل.[33]

إن قراءة الفلسطينيين للوضع هي القراءة الأكثر منطقية في تفسير ما يحدث، فالحُجّة التي يسوقها الغرب بأن الدعم الاقتصادي الضخم والمتواصل لمنظمة ذات أجندة سياسية واضحة لا يعني بالضرورة دعم تلك الأجندة هي ذريعة تشير إلى عمى الغرب أو سذاجته، وهذا العمى أو السذاجة يمكن رؤيتهما بشكل واضح في ممارسات وسياسات الدول الغربية خلال خمسينيّات القرن الماضي عبر خُنوعها لمطلب العرب بالإبقاء على وجود وكالة الأونروا بعد فترة طويلة من فشل خطط إعادة تأهيل اللاجئين وتوطينهم في الدول المضيفة لهم، فكان هذا شكلاً من أشكال الرشوة الجيوسياسية التي تهدف لشراء الأونروا على فرض وجود نوايا حسنة للدول العربية في إطالة أمد عمل الوكالة ووجودها.

وحتى لو كان الدبلوماسيون والمسؤولون الغربيون غير مدركين للسياق السياسي لاستسلام الغرب لإطالة أمد عمل وكالة الأونروا في الخمسينيات بعد أن أقنعوا أنفسهم فعلاً بأنه لا توجد صلة بين دعم بلدانهم للأونروا ودعم مطلب الفلسطينيين بالعودة، فإن الغموض لا زال يعتري سبب امتناعهم عن اتخاذ موقف حاسم بشأن مسألة الوضع النهائي في ظل وجود مواقف معتادة وواضحة جداً بشأن قضايا أخرى، مثل قضية الدولة الفلسطينية والحدود والمستوطنات الإسرائيلية وغيرها.

ولو طبق الدبلوماسيون الغربيون سياستهم بشأن وكالة الأونروا وقضية اللاجئين الفلسطينيين على المستوطنات والوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية لكانوا منحوا المستوطنات دعماً اقتصادياً وسياسياً لعقود من الزمن متجنبين أي انتقاد لها بحجة أن هذه المسائل أيضاً سيتم حلّها في إطار حل نهائي وشامل للصراع ضمن محادثات الوضع النهائي. وكان ينبغي عليهم أيضاً أن يتبنوا المواقف القانونية القائمة التي تقول بأن المستوطنات الإسرائيلية لا تتعارض مع الشرعية الدولية، لكن عدم اتخاذ موقف رسمي ومعلن من قبل الدول الغربية بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين يعني مواصلة الجانب الفلسطيني الاعتقاد بأن عودة اللاجئين إلى دولة إسرائيل سوف تتحقق في المستقبل، لكن هذا الصمت المتواصل والدعم الاقتصادي الضخم والمتواصل لوكالة الأونروا وسياساتها التي تدعم حق العودة للفلسطينيين يشير دون أدنى شك إلى دعم الموقف الفلسطيني بشكل عام، وموقف حق العودة على وجه التحديد.

والحقيقة المحزنة هي أنه لو كانت وكالة الأونروا مكرسة فعلاً لتقديم المساعدات الإنسانية وليس لتحقيق مآرب وأهداف سياسية لكان بإمكانها أن تعلن نجاحها منذ عقود مضت وأن تنهي عملياتها على أرض الواقع، ولكانَت وكالة الأونروا السبب في حصول الفلسطينيين على خدمات تعليمية قوية كفيلة بجعلهم من بين الفئات الأكثر تعليماً على مستوى العالم العربي، ولكانَت السبب في دمجهم في الاقتصادات العربية المحلية حيثما سمح ذلك، الأمر الذي كان سيمنح الفلسطينيين المهارات والكفاءات اللازمة للاندماج حتى في الاقتصادات الغربية المُتقدمة. لكن وكالة الأونروا ليست معنيّة أبداً بإنهاء عملياتها وإعلان نجاح مهمتها في إعادة تأهيل وتوطين اللاجئين الفلسطينيين، لأن النجاح لا يمكن تحقيقه إلا من خلال العودة الكاملة والشاملة للاجئين الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل، وهذا هو السبب وراء ارتفاع أعداد اللاجئين الذين تسجّلهم الأونروا طيلة الوقت، وبذلك تضمن الأونروا لنفسها مكاناً أبدياً بين طرفي الصراع طيلة قرنٍ آخر من الزمن.

كما وتعتبر وكالة الأونروا ثاني أكبر مشغل للفلسطينيين بعد السلطة الفلسطينية، خلافاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تعتبر منظمة تضم مسؤولي الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي لا توظف اللاجئين ولا تدير شؤونهم بالنيابة عنهم، خلافاً للأونروا التي تعتبر منظمة تشغيل للفلسطينيين باستثناء فئة إدارية محدودة جداً من غير الفلسطينيين، فالمعلمون في مدارس الأونروا هم لاجئون فلسطينيون مُسجّلون لديها، بالإضافة إلى الموظفين في مستشفيات الأونروا ومراكز الخدمات الاجتماعية هم لاجئون فلسطينيون مُسجّلون لديها أيضاً. كما وتتفاخر وكالة الأونروا عبر موقعها الإلكتروني بأنها توظّفُ حوالي ثلاثين ألف لاجئ فلسطيني مقابل "عدد محدود جداً من الموظفين الدوليين".[34]

ومن باب المقارنة بين المنظمتين، ففي عام 2019م تعاملت المفوضية السامية للاجئين مع حوالي 20 مليون لاجئ من خلال طاقم عمل يضم حوالي 17,000 موظف لم يكونوا لاجئين بل كانوا من موظفي الوكالة نفسها.[35] في الوقت نفسه سجلت وكالة الأونروا تقديمها لخدمات الرعاية لحوالي 5.5 مليون لاجئ يخدمهم طاقم عمل يزيد عن ثلاثين ألف موظف جميعهم تقريباً من الفلسطينيين، مما يعني أن نسبة الموظفين إلى اللاجئين المسجلين في الأونروا أعلى بسبع مرات منها في المفوضية السامية للاجئين، الأمر الذي يجعل وكالة الأونروا منظمة فلسطينية بحتة بكافة المقاييس والمعايير لكنها تعمل تحت غطاء دولي.

إن وكالة الأونروا تولي اهتماماً كبيراً بحقوق اللاجئين الفلسطينيين من أجل ضمان استمرار الصراع مع إسرائيل وبقاءه مستعصياً على الحل، وهذا جميعه تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة. وإذا كان طموح الغرب فعلاً هو إبقاء حرب 1948م قائمة إلى أن يؤدي النصر العربي إلى إلغاء السيادة اليهودية، فإن إبقاء وكالة الأونروا وما يترتب عليه وجودها من نتائج عكسية مدمرة هو أمر منطقيّ في هذه الحالة، فوجودها يبعث برسالة مفادها أن الغرب يدعم الطموحات الفلسطينية لإقامة دولة فلسطين العربية التي تمتد حدودها من "النهر إلى البحر". وفي حال لم يكن هذا طموح الغرب فإن تفكيك وكالة الأونروا سيكون خطوة حاسمة على طريق تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أي السلام الذي لا يرتكز على الرؤية الفلسطينية القائمة على عدم وجود دولة إسرائيل فوق هذه الأرض.

وصحيحٌ بأن تفكيك وكالة الأونروا وإنهاء منظومتها الخاصة بتسجيل اللاجئين الفلسطينيين لن يؤدي إلى تغيير الرؤية الفلسطينية لفكرة العودة على الفور، لكن السماح لوكالة الأونروا بالبقاء في شكلها وإطارها الحالي يؤدي إلى إدامة قضية اللاجئين وبالتالي إطالة أمد الصراع. ولعقودٍ طويلة من الزمن كان التعامي الغربي - سواء كان مقصوداً أم لا - يبعث برسالة مفادها بأن الغرب كان متواطئاً في خلق وتغذية الحاضِنة ذاتها التي غذت وطورت فكرة الحركة الوطنية الفلسطينية التي تحارب دون كلل أو ملل لتحقيق رؤيتها في العودة إلى أرض دولة إسرائيل.

كما أن وكالة الأونروا ليست منظمة هامشية وحيدة، فهي نقطة من بحر وكالات ومنظمات الأمم المتحدة الناشطة في المنطقة، وهي ليست منظمة دولية محايدة أبداً على الرغم من احتوائها على الأحرف الأولى من اسم هيئة الأمم المتحدة "UN"، فسياساتُها وممارساتها لا تمثل سياسات الأمم المتحدة بأي شكل من الأشكال بالرغم من أنها طرف فعّالٌ في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. كما ولا تستطيع وكالة الأونروا اتباع سياسات وممارسات مخالفة لتلك التي كانت تتبعها منذ سبعين عاماً، هذه السياسات والممارسات التي أصبحت مجرد وسيلة لإدامة المشكلة التي أنشئت من أجل حلها. ولا يمكن إصلاح وكالة الأونروا في ظل هذه المعطيات، بالتالي فإن تفكيكها يعتبر شرطاً ضرورياً وأساسياً من أجل شقّ طريق حقيقي يؤدي إلى تحقيق السلام.

تفكيك وكالة الأونروا: كيف؟

أعلنت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة سابقاً نيكي هايلي خلال تصريح لها في شهر كانون الثاني/ يناير من عام 2018م بأن "الرئيس الأمريكي وضح بشكل صريح بأنه لا يريد منح أي تمويل إضافي لوكالة الأونروا، بل وربما يوقف التمويل بشكل كامل حتى يوافق الفلسطينيون على العودة إلى طاولة المفاوضات".[36] وعلى الفور أيَّدَ الرئيس الأمريكي حينها دونالد ترامب تصريح السفيرة هيلي عبر تغريدة له على موقع تويتر قائلاً: "نحن ندفع للفلسطينيين مئات الملايين من الدولارات سنوياً ولا نحظى بأي تقدير أو احترام من قبلهم. إنهم يرفضون حتى التفاوض من أجل توقيع اتفاق سلام كان يفترض توقيعه منذ فترة طويلة مع إسرائيل، والسؤال المطروح هنا: في ظل عدم استعداد الفلسطينيين للحديث عن السلام، هل يجب أن ندفع لهم أياً من هذه المبالغ المالية الضخمة من الآن وصاعِداً؟".[37]

وقد أعقب هذه المواقف الأمريكية خلافٌ لمدة تسعة أشهر بشأن مواصلة التمويل الأمريكي لوكالة الأونروا بين وزارة الخارجية الأمريكية من جهة، والرئيس ترامب والسفيرة هيلي من جهة أخرى. وفي شهر آب/ أغسطس عام 2018م تم تسوية هذا الخلاف الأمريكي الداخلي بعد أن تم الاتفاق على وقف التمويل الأمريكي لوكالة الأونروا، وجاء في بيان مقتضب أصدرته وزارة الخارجية نيابة عن الولايات المتحدة صرحت فيه بأن "نموذج العمل الأساسي والسياسات المالية التي ميزت الأونروا لسنوات طويلة والمرتبَطة بفئةٍ لا حصر لها من المستفيدين من خدماتها هو ببساطة نموذج لا يحقق أي نتيجة تذكر، بل جعل الوكالة في حالة أزمة على مدار سنوات طويلة. بالتالي فإن الولايات المتحدة لن تلتزم بعد الآن بأي تمويل لهذه العملية المُشينة التي وصلت إلى مرحلة لا يمكن فيها إصلاح الضرر الذي خلّفته وراءها".[38]

وفي حين سلط البيان الضوء على "العملية المُشينة التي وصلت إلى مرحلة لا يمكن فيها إصلاح الضرر الذي خلّفته وراءها" فقد ركّز البيان في ختامه على الجانب المالي، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة "لم تعد مستعدة لتحمل الحصة المالية غير المتناسبة مع أهداف وكالة الأونروا، وعدم رغبتها في تحملها عبء تكاليف تشغيل وكالة الأونروا التي تحملناها لسنوات عديدة".[39] ولأن التركيز كان على الفجوات في الميزانية و"تقاسم الأعباء"، فإن الولايات المتحدة لم تتخذ المزيد من الخطوات لدفع الدول الأخرى على وقف تمويلها لوكالة الأونروا، كما أنها لم تبذل أي جهد حقيقيّ لتوضِّح للمجتمع الدولي والدبلوماسي ولا للرأي العام العالمي حجم المشكلة التي خلقتها وكالة الأونروا، وكيف أن الأونروا خلقت "فئةٍ لا حصر لها من المستفيدين من خدماتها"، كما لم تسهِبُ أكثر في توضيح عبارة "العملية المُشينة التي وصلت إلى مرحلة لا يمكن فيها إصلاح الضرر الذي خلّفته وراءها".

كما لم تبذل الولايات المتحدة مجهوداً حقيقياً لتسليط الضوء على العلاقة بين وقف تمويل وكالة الأونروا وتعزيز عملية السلام، ونتيجة لذلك بَدا قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بوقف التمويل بمثابة عقاب ظالمٍ مُجحفٍ بحقّ الفلسطينيين، وسارعت الدول الغربية ودول الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص إلى سد العجز المالي في ميزانية الأونروا الذي خلفه وقف التمويل الأمريكي (على افتراض أن

الموقف الأميركي كان مؤقتاً)، مما أدّى إلى إنهاء النقاش الرسمي والإعلامي حول وكالة الأونروا. إن الطريقة التي أوقفت بها الولايات المتحدة تمويل الأونروا والرد الأوروبي على هذه الخطوة الأمريكية كان بمثابة فرصة تم تضييعها بشكل مؤسفٍ جداً، خاصة في ظل وجود سياسات أفضل وأكثر فعالية بكثير لتفكيك وكالة الأونروا بطريقة من شأنها أن تعزز مسار السلام والازدهار لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

وكثيراً ما تزعم الدول المانحة أنه لا يمكن القيام بأي شيء فيما يتعلق بوكالة الأونروا بحجة أن تفويض عمل الوكالة ممنوح من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يحظى الفلسطينيون بأغلبية داعمة تقف بجانبهم تلقائياً أينما اقتضى الموقف ذلك، بالتالي لا يمكن لأي دولة من الدول الأعضاء أن تمارس حق النقض في هذا الخصوص، ولكن حتى لو تم تحديد الفترة الزمنية لعمل وكالة الأونروا وتجديدها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة فإن ميزانيتها تعتمد بشكل كامل على "النوايا الحسنة" لدى أوروبا وكندا وأستراليا، ولا يزال البعض يأمل في عودة الولايات المتحدة إلى تمويل المنظمة. وطالما أن الميزانية التشغيلية الرئيسية للأونروا لا تغطيها الميزانية العادية للأمم المتحدة، فإن هذه الدول تتمتع بنفوذ حقيقي للتأثير على وكالة الأونروا بغض النظر عن نتائج التصويت على القرارات داخل أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وحتى في ظل حالة التردد في قبول فكرة أن الدول المانحة تمتلكُ نفوذاً كبير على الأونروا بسبب دعمها المالي لها، فإن الدبلوماسيين وصناع القرار الأوروبيين يمتنعون عن استخدام هذا النفوذ المالي من خلال استخدام ورقة ضغط تتمثل في مخاوفهم الأمنية من عواقب ذلك، زاعمين بأن وكالة الأونروا تمثل قوة معتدلة في المنطقة، وأن وجود منظمة مثل منظمة الأونروا في المنطقة أفضل بكثير من وجود جماعات متطرفة مثل حركة حماس التي قد تستغل غياب الأونروا لإثارة الفوضى والعنف في مناطق عملها.

في الوقت نفسه فإن الحجج القائلة بأن وكالة الأونروا هي قوة معتدلة قد فقدت مصداقيتها بعد فشلها زمنياً ومكانياً. وبالرغم من أن وكالة الأونروا لا تشارك مباشرة في أنشطة العنف والإرهاب، إلا أن سياساتها وممارساتها تساعد في الحفاظ على الروح التي تشجع حالة الكفاح الفلسطيني المُسلّح، وليس من قبيل الصدفة أن لبنان وغزة (أي المناطق التي كانت بلغت فيها ثقافة اللاجئين المتطرفة ذروتها) هما القواعد التي انطلقت منها أشرس أشكال التطرف الفلسطيني عُنفاً وضراوة، بالتالي توجدُ علاقة وثيقة بين وكالة الأونروا وحقيقة أن مخيماتها في غزة ولبنان كانت ساحاتٍ لأشرسِ جولات العنف الإسرائيلي الفلسطيني. وعليه فإن وكالة الأونروا ليست قوة معتدلة في الصراع، والأسوأ من هذا كله هو أن الأونروا من خلال التنكر في هيئة قوة معتدلة توفر الغطاء الدولي لأخطرِ وأعنَفِ حالات التطرف الفلسطيني.

إن الفكرة المغلوطة القائمة على أن وكالة الأونروا هي قوة معتدلة تنبع إلى حد كبير من حقيقة أنها توفر خدمات التعليم والرعاية الصحية لمن تسجِّلهم في سجلاتها كلاجئين، ولكن ليس هنالك أي تعارض بين توفير هذه الخدمات القيمة وإنهاء وضع اللاجئين الفلسطينيين. ولعقودٍ طويلة كانت السياسة الغربية مبنية على افتراض خاطئ يقول بأنه لا يوجد على الطاولة سوى خياران متطرفان، وهما

منح وكالة الأونروا الحماية الكاملة، أو مواجهة انتفاضة فلسطينية واسعة النطاق وربما عنف عربي أوسع نطاقاً، لهذا وقع الاختيار على منح وكالة الأونروا الحماية الكاملة، لكن لم يتم القيام بأي محاولة على الإطلاق لصياغة رؤى وسياسات أكثر دقة وإبداعاً من شأنها حجب الحماية الكاملة عن وكالة الأونروا بالتزامن مع التقليل من سلبيّة عواقب وتبعات مثل هذا القرار.

لكن مثل هذه السياسة موجودة بالفعل، إذ توجد طريقة عقلانية وإنسانية وفعالة للتعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين من شأنها أن تسهل توفير المساعدات والخدمات الصحية والتعليمية للفلسطينيين المحتاجين لها، وذلك بأسلوب يفصل بين تقديم هذه الخدمات عن الهدف السياسي المتمثل في إبقاء المطالبة بحق العودة. كما ويجب أن يتم تحديد الهدف النهائي لهذه السياسة بمنتهى الوضوح، وهذا الهدف يجب أن يكون تفكيك وكالة الأونروا. وأي سياسة تسعى إلى إجراء إصلاحات صغيرة مثل تغيير محتوى الكتب والمناهج المدرسية بحيث تكون أقل تعبيراً عن روح الكفاح المسلح من أجل العودة الكاملة، أو طرد موظفي الأونروا الذين يُدلون بتصريحات وتعليقات معادية للسامية على الفيسبوك، أو التأكد من أن موظفي الأونروا ليسوا مقاتلين أو ناشطين في حركة حماس، هذه جميعها أمورٌ لن تؤدي إلا إلى تأجيل تفكيك وكالة الأونروا وإطالة تاريخ إنهاء عملها.

ومما لا شك فيه بأن هذه قضايا هامة وتثير القلق دون أدنى شكّ، لكن الخلاف القائم بشأنها كان موجوداً منذ ستينيات القرن المنصرم، وإثارة هذه القضايا يسمح للأونروا وداعميها بالقول بأنهم يتعاملون مع المشكلة بشكل جدّي، بالتالي صرف النظر عن حقيقة أن أصل المشكلة هو وكالة الأونروا نفسها وبنيتها وجوهرها وطبيعة عملها بأكمله.

كما أن المكان البديهي للبدء بعملية تفكيك الأونروا هو الأراضي التي تحكمها السلطة الفلسطينية، إذ ينبغي دمج عمليات وكالة الأونروا لتكون ضمن أعمال ومهامّ السلطة الفلسطينية نفسها، وحينها ستقوم الدول المانحة بتحويل الدعم المالي المخصص لتشغيل مدارس وعيادات الأونروا لميزانية السلطة الفلسطينية. ومن ناحية عملية فإنه لن يتغير شيء بخصوص المساعدات التي يتم تقديمها لمستحقيها سوى عنوان المستفيدين من هذه المساعدات، إذ ستصبح مدارس الأونروا تابعة للسلطة الفلسطينية، لكن التلاميذ والمعلمين والمناهج الدراسية ستبقى جميعها على حالها. والحال نفسه ينطبق على العيادات ومراكز الرعاية الصحية التي ستواصل تقديم الخدمات التي تقدمها الأونروا حالياً بنفس الكمية والنوعية، ولكن هذه الخدمات سَتأتي عن طريق السلطة الفلسطينية. ويمكن للدول المانحة أن تستمر في دعم هذه الخدمات بقدر ما تريد، لكن التمويل سيمر عبر السلطة الفلسطينية في هذه الحالة.

وفي وقتنا الحالي تقوم السلطة الفلسطينية بتقديم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية التي تقدمها وكالة الأونروا وفي المنطقة الجغرافية ذاتها في مدن الضفة الغربية، حيث تعمل مدارس ومستشفيات السلطة الفلسطينية والأونروا جنباً إلى جنب في هذه المناطق، لكن السلطة الفلسطينية تُقدم هذه الخدمات باعتبارها جزءاً لا يتجزّأُ من جهود بناء الدولة الفلسطينية القادمة تمهيداً لتحقيق السلام القائم على رؤية حل الدولتين، في حين أن وكالة الأونروا تعمل في المكان والزمان ذاته على

إدارة نظام موازي يعمل على تحقيق حلم الدولة الفلسطينية المُمتدة "من النهر إلى البحر". وإذا كانت الدول المانحة جادّة بخصوص دفع عملية السلام فإنه من غير المنطقي أبداً أن نُبقيَ نظاماً إدارياً موازياً يعمل في مناطق نفوذ السلطة الفلسطينية.

إن الرسالة التي سيتم إيصالها من خلال نقل عمليات ومهامّ وكالة الأونروا إلى السلطة الفلسطينية ستكون واضحة جداً، حيث لن يبقى اللاجئون الفلسطينيون يتلقون المساعدات من وكالة تابعة للأمم المتحدة هدفها إعالتهُم مؤقتاً أثناء انتظارهم العودة إلى حيفا، وبدلاً من ذلك فإنهم سيقتربونَ أكثر وأكثر من رؤية بناء الدولة المتمثلة باعتبارهم مواطنين يعيشون في حالة من الاستقرار فوق ثرى وطنهم، وبأنّهم يتلقون الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية من قبل حكومة دولتهم، لا من منظمة دولية. كما ويُمكن إجراء عملية النقل هذه تدريجياً بطريقة تضمن استعداد الغرب لدعم الاحتياجات الفلسطينية ولكن دون دعم فكرة ورؤية حق العودة.

وطيلة هذه الفترة الانتقالية المؤقتة فإنه سيكون من الضروري جداً أن تعلن الدول الغربية المانحة بأن استمرارها بشكل مؤقت في تقديم مساعداتها الاقتصادية للفلسطينيين من خلال الأونروا لا يجب إساءة تفسيره على أنه دعم سياسي لمطلب الفلسطينيين بالعودة. وإذا كانت الدول الغربية لا تعتقد فعلاً بأن دعمها المالي للأونروا هو بمثابة دعم سياسي لحق الفلسطينيين في العودة فيتوجبُ عليها أن توضّح هذه الفكرة على الملأ وبمنتهى الصراحة والوضوح.

كما ويمكن خلال هذه المرحلة الانتقالية أن يكون التمويل مشروطاً بتنفيذ مراحل محددة في عملية تفكيك وكالة الأونروا ونقل إدارتها للسلطة الفلسطينية. وخلال عملية التفكيك هذه فإنه من المتوقع أن يرفض اللاجئون الفلسطينيون أنفسهم هذا الأمر، وقد تبدي السلطة الفلسطينية رفضها لعملية النقل أيضاً، لكن إذا تم رفض مثل هذه الخطة التي لا تقلل من التمويل وتبقي الخدمات كما هي بسبب مبدأ حق العودة فإن هذه ستكون النقطة التي يجب على المانحين الغربيين أن يوضّحوها بمنتهى الصراحة: بمعنى أنهم لن يستخدموا أموال دافعي الضرائب الأوروبية والأمريكية بعد الآن من أجل "دعم وكالة دولية تتناقض بشكل مباشر مع مواقف الدول الغربية وتقوِّضُ السياسة الغربية الخارجية لهذه الدول والمتمثلة في تعزيز السلام القائم على أساس حل الدولتين".

ورغم أن السلطة الفلسطينية تمثل الخيار الأكثر وضوحاً لتفكيك وكالة الأونروا إلا أن قطاع غزة يشكل حالة خاصة نتيجة سيطرة حركة حماس على القطاع. ومن ناحية نظرية فإنه بإمكان الدول المانحة أن تتبنى سياسة مماثلة لتلك المتبعة في الضفة الغربية نظرا لأن السلطة الفلسطينية لا تزال مسؤولة بشكل رسميّ عن قطاع غزة. لكن من ناحية عملية فقد تكون هناك حاجة إلى الاعتراف بالوضع المعقّد في قطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس، إذ يوجد إجماع واسع على ضرورة منع تدهور الأوضاع المعيشية في قطاع غزة، لكن في ظل استمرار الخلاف بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس فإن وكالة الأونروا تعتبر الوسيط الرئيسي في التعامل مع المساعدات الدولية المقدمة للقطاع.

لكن العقبة الرئيسية تكمن في أن وكالة الأونروا ليست شريكاً حقيقياً ولا صادقاً في عملية إعادة إعمار قطاع غزة، بل إن مشاركة الأونروا كلاعب رئيسي في جهود إعادة التأهيل والإعمار كانت مصدراً رئيسياً لفشل هذه الجهود، ناهيك عن التأثير السلبي لعمل الأونروا في قطاع غزة حين أقنعت 1.4 مليون لاجئ مسجلين لديها كلاجئين يشكلون 80% من إجمالي سكان القطاع بأن هذا المكان ليس وطنهم الحقيقي، وأن وطنهم الحقيقي يقع خلف السياج الفاصل بعد أن سُلِب منهم بالقوة عام 1948م. بالتالي فإن حلم الفلسطينيين بالعودة لا يرعاه ويحتضنه الآباء والأجداد الفلسطينيون فحسب، بل إن الفلسطينيين يسيرون كل يوم في شوارع قطاع غزة ويرون لافتات تابعة لوكالة تابعة للأمم المتحدة تم وضعها خصيصاً لتؤكد لهم على أحقّيتهم في العودة، وهذه بالنسبة لهم إشارة واضحة جداً على أن المجتمع الدولي لا زال يعترف بهم كلاجئين وبأنه يشجعهم على العودة إلى دولة إسرائيل.

وتماماً مثلما يعيش اللاجئون في مخيمات الضفة الغربية، فإن الفلسطينيين في قطاع غزة يمضون حياتهم معتقدين أن مكان وجودهم الحالي الذي ولدوا فيه هم وآباؤهم والعديد من أجدادهم ليس وطنهم الحقيقي، بل هو مجرد مكان إقامة مؤقت أو محطة مؤقتة للوصول إلى محطة الوصول النهائية أثناء انتظارهم العودة إلى وطنهم الحقيقي داخل دولة إسرائيل. وهذا هو السبب الرئيسي وراء استمرار الفلسطينيين في قطاع غزة في استخدام الأسمنت الذي توفره المساعدات الأجنبية لحفر أنفاق لشن هجمات إرهابية ضد إسرائيل بدلاً من بناء منازل وأبنية دائمة تخفف من حدة الأزمة السكانية الخانقة في القطاع.[40] بالتالي فإن وكالة الأونروا تدعمهم في رؤيتهم لأنفسهم على أنهم لاجئون ينتمون للأراضي الواقعة وراء الحدود بين غزة وإسرائيل، وأن دولة إسرائيل تقف بينهم وبين ما يعتبرونه حقهم العادل والمشروع في العودة إلى وطنهم الحقيقي، مما يُشعرهم بأن ممارسة جميع أشكال المقاومة المسلحة ضد إسرائيل هي أمرٌ مشروع ومُبررٌ تماماً.

إن الأضرار الناجمة عن التعاون مع وكالة الأونروا في قطاع غزة تفوق الفائدة المرجوة من هذا التعاون، لأن إعادة التأهيل الحقيقية لا يمكن أن تتجذر فعلاً إلا من خلال رؤية تقوم على أن مستقبل سكان غزة سيكون في قطاع غزة وليس في دولة إسرائيل. ولا ينبغي من الآن وصاعداً أن توكل جهود إعادة التأهيل والإعمار إلى وكالة الأونروا لأن ذلك يقوض ويحدّ من إيصال هذه الرسالة البسيطة.

كما وينبغي أن تكون سياسة الدول الغربية المانحة في قطاع غزة هي تأمين وسيلة أخرى عبر بديل آخر لوكالة الأونروا من أجل تقديم الخدمات والمساعدات للسكان بحيث تخرج الأونروا بشكل كامل من قطاع غزة. وإذا كانت حالة التوتر بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية تعني عجز السلطة الفلسطينية عن تحمل مسؤولية توفير هذه الخدمات في قطاع غزة فإنه يتوجبُ على الدول المانحة أن تدفع باتجاه إنشاء منظمة دولية جديدة تقوم بالإشراف على المنظمات القائمة بحيث يكون هدفها الوحيد هو إعادة تأهيل قطاع غزة. ويمكن توجيه كافة التبرعات الدولية لصالح عملية إعادة التأهيل وتلبية احتياجات القِطاع عبر هذه المنظمة الجديدة التي ستكون مكلفة بالتعامل مع جميع سكان القطاع وستقوم بتشغيل المدارس والمستشفيات وتوزيع أشكال أخرى من المساعدات دون الرجوع إلى اللاجئين ودون أن يكون وضع اللاجئ عاملاً يؤخذ في الحسبان فيما يتعلق بتقديم المساعدات.

أما في الأردن فإن الطريق نحو تفكيك وكالة الأونروا هو الطريق الأكثر وضوحاً ومباشَرة، إذ يوجد في الأردن 2.2 مليون لاجئ مسجلين رسمياً على أنهم لاجئون في حين أن السواد الأعظم منهم هم مواطنون أردنيون، بالتالي ليسوا لاجئين استناداً للتعريفاتِ المتعارف عليها دولياً لمصطلحِ اللاجئ.[41] كما أن معظمهم ليسوا مستفيدين من أي خدمات تقدمها وكالة الأونروا، ناهيك عن أن ميزانية الأونروا وعملياتها وخدماتها المقدمة في الأردن منخفضة نسبياً مقارنة بعدد اللاجئين الذين تسجِّلهم هناك.[42] بالتالي لا يوجد أي سبب مقنع لعمل وكالة الأونروا في الأردن بأي شكل من الأشكال. وباعتبار أنه يوجد عنوان واضح لمزود بديل لخدمات الأونروا في الأردن وهو الحكومة الأردنية فإنه بإمكان الدول المانحة أن تحول ميزانيات مساعداتها للأونروا في الأردن إلى الحكومة الأردنية مباشرة.

في الوقت نفسه فإن الطريق إلى تفكيك وكالة الأونروا في الأردن هو الأكثر حساسية من ناحية سياسية، نظراً لأن قضية اللاجئين الفلسطينيين تعتبر مرتبطة بشكل مباشر باستقرار النظام الهاشمي باعتباره حليفاً بارزاً للغرب. ففي الحادي والعشرين من شهر تموز/ يوليو عام 1951م تم اغتيال ملك الأردن حينها الملك عبد الله على يد رجل فلسطيني من عائلة الحسيني أثناء زيارة الملك للمسجد الأقصى في أورشليم القدس، وسبب الاغتيال هو أن الملك - من بين أمور أخرى - كان على أتمّ الاستعداد لتحقيق السلام مع دولة إسرائيل حديثة الولادة حينها دون المطالبة بعودة اللاجئين الفلسطينيين، بل وأبدى استعداده لتجنيس جميع اللاجئين في الضفة الغربية والأردن لتحقيق هذه الغاية. وبما أن 70% من مواطني الأردن هم من الفلسطينيين وليسوا أفراداً من القبائل البدوية فقد أصبحت المملكة الهاشمية حذرة للغاية في التعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ حادثة اغتيال الملك.

وبسبب رغبة النظام الهاشمي الأردني في الحفاظ على استقراره في ظل وجود أغلبية سكانية فلسطينية في المملكة، فإن المملكة الأردنية ترى ضرورة إبقاء وضع اللاجئين المسجلين على أراضيها غامضاً، إذ من الصعب بل ويكاد يكون من المستحيل أن نحصل على إجابة مُتَّسِقة وواضحة من المسؤولين الأردنيين على السؤال المتعلق برؤية المملكة الأردنية لمواطنيها من أصل فلسطيني، فالبعض يقول بأنهم أردنيون بشكل لا لُبس فيه، والبعض الآخر يقول بأنهم فلسطينيون بشكل لا لبس فيه وسيعودون يوماً ما إلى منطقة غرب نهر الأردن (المعروفة بالضفة الغربية).

ويرى النظام الأردني أن قدرته على قبول هذين المطلبين في الوقت نفسه هو شرط أساسي لبقائه، ولهذا السبب يوجد تخوّفٌ حقيقي لدى الدول المانحة من أن يؤدي تسليط الضوء على وضع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وتفكيك عمليات الأونروا هناك إلى عواقب وخيمة على استقرار النظام الأردني. لكن حقيقة أن بعض الاعتبارات السياسية محكومة بعملية تسجيل الفلسطينيين كلاجئين هي حقيقة تُظهر ببساطة أنهم ليسوا لاجئين حقيقيين، ناهيك عن أن استقرار المنطقة على المدى البعيد سوف يتحقق على نحو أفضل من خلال حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وإزالة العقبة الكبرى التي تحول دون حله من خلال إنهاء الوهم الذي يؤمن به ملايين اللاجئين الفلسطينيين في حقهم في العودة إلى دولة إسرائيل.

لذلك ينبغي أن تكون سياسة الدول المانحة هي رسم مسار واضح لإنهاء كافة نشاطات وكالة الأونروا في الأردن، ونقل جميع خدمات التعليم والرعاية الصحية لـ 2.2 مليون لاجئ مسجلين لديها إلى الحكومة الأردنية مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها النظام الأردني عقب ذلك. كما ويجب صياغة مثل هذه السياسة بحيث يكون من الواضح للرأي العام بأن النظام الأردني ليس لديه أي خيار آخر سوى تفكيك هذه الوكالة، وأن تفكيكها في الأردن يجب أن يكون عملاً أحادي الجانب من قبل الغرب حتى يتمكن النظام الأردني من التوضيح لشعبه بأنه بذل كل ما في وسعه للحيلولة دون تفكيك الأونروا لكنه فشل في ذلك. وبطبيعة الحال سيكون بإمكان المسؤولين الأردنيين مواصلة الادعاء بأنهم يعتقدون أن الفلسطينيين ما زالوا يمتلكون حق العودة، لكن وكالة الأونروا ودول الغرب لن يوفرا من الآن وصاعِداً أي شرعية دولية لهذا الحقّ.

وعندها لن يكون أمام الأردن أي خيار آخر سوى توفير المدارس ومراكز الرعاية الصحية بدلاً من وكالة الأونروا تماماً مثلما يقدم هذه الخدمات لجميع المواطنين الأردنيين. ويمكن بعد ذلك للدول الغربية أن تقدم مساعدات متزايدة للأردن بشكل منفصل في سبيل القيام بذلك ولكن فقط بعد التأكيد على أن النظام الأردني ليس لديه أي خيار على الإطلاق فيما يتعلق بتفكيك الأونروا وإنهاء عملها.

أما بالنسبة للاجئين المسجلين في سوريا ولبنان فإنَّ المطلوب هو اتباع سياسة مختلفة من أجل إيجاد حل عادل لقضيتهم، لأن المواطنين الأردنيين ليسوا لاجئين، ومن يقيمون في قطاع غزة والضفة الغربية يعيشون بالفعل في فلسطين التي يسعون إلى الاعتراف بها رسمياً ودولياً استناداً إلى مبدأ حل الدولتين. لكن اللاجئين المسجلين في سوريا ولبنان يعيشون وضعاً مختلفاً تماماً، حيث أن النهج الذي اتبعته سوريا في تعاملها مع اللاجئين الفلسطينيين مكّنهم من الاندماج بنجاح على مر السنين في الاقتصاد المحليّ ومنحهم وضع "المقيمين" في سوريا ولبنان بِدون منحهم جنسية رسمية. كما أصدرت الحكومة السورية قوانين خاصة باللاجئين الفلسطينيين بين عامي 1949م و1956م ومنحتهم حقوقاً مدنية مُساوية لحقوق المواطنين السوريين مع منعهم من حق التصويت وحق المواطنة. وبلغت هذه العملية ذروتها بإصدار قانون عام 1956م الذي ينص على أن الفلسطينيين الذين يعيشون في الجمهورية العربية السورية "يتمتعون بحقوق متساوية فيما يتعلق بجميع القوانين والأنظمة النافذة المتعلقة بحقوق العمل والتجارة والخدمة العسكرية مع احتفاظِهم بجنسيّتهم الأصلية".[43]

ولكن على فرض أن التعداد السكاني في لبنان يرتبط ببعض المؤشرات المتعلقة بالوضع في سوريا فإن الحرب الأهلية الدموية السورية قد أدت إلى تواجد نسبة ضئيلة من أصل نصف مليون لاجئ مسجلين لدى وكالة الأونروا في سوريا. بالتالي فإن معالجة المسألة في سوريا تتطلب إجراء عمليات إحصائية دقيقة لعدد اللاجئين المسجلين الذين يقيمون فعلياً في سوريا كخطوة أولى، وبمجرد إجراء هذه الإحصائيات السكانية للاجئين الفلسطينيين فإنه ينبغي نقل اللاجئين الأصليين ومن ينحدرون من نسلهم ليصبحوا تحت رعاية المفوضية السامية للاجئين ليصبحوا تحت حمايتها ورعايتها، وبذلك يصبحون لاجئين بشكل رسميّ ترعاهم اتفاقية وضع اللاجئين الدولية.

وبالتزامن مع هذه الإجراءات فإنه سيتم إيقاف عمل وكالة الأونروا وإنهاء عملياتها في سوريا، وسيتم تحويل تمويل الأونروا في سوريا بالكامل إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتعمل المفوضية بعد ذلك بنفس الأسلوب والمنهجية التي تتعامل بها مع قضايا اللاجئين الأخرى حول العالم. وبينما تقدم لهم الحماية المؤقتة فإنها سوف تعمل على تنفيذ حلول فردية من شأنها إنهاء وضع اللاجئين لجميع الفلسطينيين الباقين في سوريا إما عن طريق جعلهم مواطنين سوريين أو إعادة توطينهم في مكان آخر.

ومن الجدير بالذكر أن الحرب الأهلية في سوريا سلطت الضوء على المفارقات الكامنة في الطريقة الاستثنائية التي يتم بها تصنيف اللاجئين الفلسطينيين ومعاملتهم بشكل مختلف عن أي مجموعة أخرى من اللاجئين في العالم. فالحرب الأهلية السورية أجبرت ملايين السوريين - ومن ضمنهم اللاجئون الفلسطينيون الموجودون في سوريا - على النزوح إلى البلدان المجاورة بما في ذلك لبنان والأردن حيث تمارس وكالة الأونروا عملياتها بشكل رسميّ. وفي تلك البلدان يحظى المواطنون السوريون برعاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تبذل جهوداً مُضنية لإيجاد حلول لإنهاء وضعهم كلاجئين سواء من خلال دعم عملية اندماجهم في البلدان المضيفة لهم، أو من خلال إعادة توطينهم في بلدان أخرى، أو العمل على عودتهم إلى وطنهم عندما ينتهي النزاع في حال أمكن ذلك.

ومع ذلك، لا يزال اللاجئون الفلسطينيون من سوريا مسجلين كلاجئين من فلسطين وليس باعتبارهم لاجئين سوريا، ويتمّ تزويدهم بالخدمات والمساعدات من قبل وكالة الأونروا بدلاً من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالرغم من أنهم كانوا مقيمين بشكل طبيعي في سوريا، حيث كان لهم وضع قانوني خاص بهم لكنهم نزحوا من منازلهم بسبب الحرب الأهلية السورية. وبموجبِ المعايير الدولية فيما يتعلق باللاجئين فإن ينبغي أن تتم معاملتهم مثل أي لاجئ سوري آخر وأن تعتني بهم المفوضية السامية للاجئين، لا وكالة الأونروا. لكن عندما ينتهي الصراع الدائر حالياً في سوريا فإن هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين الذين سيعودون إلى سوريا سيظلون يعاملون كلاجئين فلسطينيين ينتظرون العودة ذات يوم إلى فلسطين. أما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين الذين تمكنوا من الفرار والنزوح إلى أوروبا وأصبحوا مواطنين في ألمانيا على سبيل المثال فإنهم سيظلون مسجلين في سجلات وكالة الأونروا كلاجئين في سوريا. وبالرغم من أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ستنظر بعين السرور إلى السوريين الذين فروا من سوريا وحصلوا على الجنسية في ألمانيا على أنهم لم يعودوا لاجئين، إلا أن وكالة الأونروا ستظل تعتبرهم وتسجّلهم على أنهم لاجئون فلسطينيون في سجلاتها.

لهذا يجب على الدول المانحة أن تطالب بمساواة وضع اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا من سوريا مع وضع اللاجئين الآخرين من سوريا، ونقل مسؤولية رعايتهم الكاملة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما وينبغي معاملة هؤلاء اللاجئين وفقاً لمعايير المفوضية وتَسجيلهم حسب الأصول كلاجئين من سوريا لا من فلسطين، حينها يتوجب على المفوضية أن تُعامل اللاجئين السوريين من أصل فلسطيني تماماً كما تعامل اللاجئين السوريين من أي أصل آخر، أي توفير الحماية والخدمات

لهم أثناء العمل على إنهاء وضعهم كلاجئين من خلال إعادتهم إلى سوريا، أو الاندماج في البلدان المضيفة أو أي بلد آخر.

ويشكل لبنان أيضاً وضعاً مُختلفاً واستثنائياً في هذا الصدد، فمن بين جميع الدول العربية التي نزح إليها اللاجئون الفلسطينيون خلال حرب 1948م كان لبنان المكان الذي عاملهم بأبشع الطرق وأسوئها، إذ لم يتم تجنيسهم مثلما فعل الأردن، ولا دمجهم اقتصادياً مثلما فعلت سوريا، بل فعل لبنان ما هو أسوأ بكثير: حيث أنشأ نظاماً من التمييز العنصري الذي أقرّته الدولة اللبنانية ضد اللاجئين الفلسطينيين، وبموجبِ هذا النظام يُمنع اللاجئون الفلسطينيون وأحفادهم في لبنان من العمل في أكثر من عشرين مهنة، كما أن حريتهم في الدخول والخروج من البلاد مُقيّدة ومحدودة للغاية، ويعيش نصفهم تقريباً في مخيمات اللاجئين في حالة من الفقر المدقع (وهو العدد نفسه من اللاجئين الذين لا زالوا يعيشون في مخيمات اللجوء في قطاع غزة). بالتالي ليس من قبيل الصدفة أن يشهد لبنان أشكالاً من التطرف الفلسطيني الذي كان أعنف بكثير من تلك الموجودة في سوريا أو الأردن، وهذا في حدّ ذاته مؤشر قوي على أن قوة الاعتدال الحقيقية فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين ليست وكالة الأونروا بل عملية التوطين والتجنيس والاندماج الاقتصادي في الدول المضيفة للاجئين.

في الوقت نفسه يجب أن تكون السياسة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين في لبنان - كما هو الحال مع اللاجئين من سوريا- قائمة على نقل مسؤولية رعاية اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الأونروا إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بهدف إنهاء وضعهم كلاجئين بوسائل أخرى غير العودة، بحيث تقوم الدول المانحة بتحويل التمويل الذي يذهب حالياً لوكالة الأونروا في لبنان إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومرة أخرى، لا ينبغي أن يتم ذلك إلا بعد التأكد من الأعداد والأرقام للاجئين الذين لا زالوا يقيمون في لبنان بالفعل.

وفي عام 2017م أظهر إحصاء رسمي تم إجراؤه في لبنان بأن عدد اللاجئين المسجلين الذين يعيشون فوق الأراضي اللبنانية كان ثلث العدد المسجل رسمياً في سجلات وكالة الأونروا[44]، وبما أن عدد اللاجئين في لبنان يعتبر أقل بكثير مما كان يعتقد في السابق فإنه سيكون من السهل جداً إيجاد حلول فردية لهم. وبمجرد أن تتولى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المسؤولية عن هذا الأمر فإن اللاجئين الفلسطينيين الأصليين وأبناؤهم وأحفادهم سيعتبرون لاجئين فعلاً بالتالي يستحقون الحماية التي يحظى بها اللاجئون، مما يعني أن المفوضية السامية ستدعو إلى إنهاء نظام التمييز العنصري الممارس ضدهم في لبنان، وسوف تسعى أيضاً إلى إيجاد حلول لإعادة التوطين في بلدان أخرى بل وربما الضغط باتجاه عملية تجنيسهم في لبنان حتى لو كان هذا لعدد قليل منهم.

وهنالك مثالٌ معاصرٌ يُثبتُ نجاح عمل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين واحتمالية نجاح عملها في سوريا ولبنان بمجرد تولّيها المسؤولية عن اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا يقيمون هناك، وهذا المثال هو الطريقة التي تعاملت بها في قضية العرق النيبالي وقضية لاجئي منطقة بوتان. ففي تسعينيات القرن المنصرم تصاعدت حدّة التوتر بين العرقية البوتانية والأقلية العرقية النيبالية في بوتان،

الأمر الذي أدى إلى اندلاع أعمال عنف ضارية بين الجانبين أدت إلى نزوح عشرات الآلاف من النيباليين في بوتان بالتزامن مع طرد عدد كبير منهم إلى منطقة نيبال المجاورة، حيث كان السكان من نفس التركيبة العرقية للاجئين. وقد بلغت موجة النزوح تلك ذروتها مؤدية إلى نزوح عدد من اللاجئين النيباليين في نيبال يقدّرُ بحوالي 100,000 لاجئ، وجميعهم كانوا موجودين في سبع مخيمات لجوء تُديرها المفوضية السامية للاجئين. حينها تم إجبار نيبال وبوتان على الجلوس على طاولة المفاوضات لعدة سنوات لكن تلك الجهود لم تثمر بأي حلٍ للأزمة.

وفي عام 2007م، أي بعد سبعة عشر عاماً من بداية وصول أول لاجئ إلى نيبال، وبعد مضي عقد من الزمان على بلوغ عددهم (100,000 لاجئ) إلى ذروته فقد أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنها بدأت بتنفيذ خطة شاملة لإعادة توطين اللاجئين في بلدان أخرى، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستيعاب الغالبية العظمى من اللاجئين، بينما توجه البقية إلى عدد من الدول مثل كندا وأستراليا ونيوزيلندا والنرويج وهولندا وبريطانيا. [45]

وبإمكانِنا أن نجد أوجه شبه كثيرة بين هذه الحالة وحالة اللاجئين الفلسطينيين، وهنا أيضاً كان اللاجئون متشابهين عرقياً مع سكان البلدان التي نزحوا إليها، وفي كلا الحالتين طالب اللاجئون بالعودة إلى الوطن، لكن لكونهم أقلية عرقية تم رفضهم من قبل بلد كانت أغلبيته العرقية البوتانية مختلفة تماماً من ناحية ثقافية، بالرغم من أن اللاجئين النيباليين يحملون جنسية البلد الذي نزحوا منه (بوتان) خلافاً للاجئين الفلسطينيين الذين لم يكونوا يحملون جنسية إسرائيلية. وهنا أيضاً فشلت المفاوضات في التوصل إلى تسوية سياسية لحل قضيتهم، لكن - وخلافاً لجهود وكالة الأونروا - فإنه بمجرد أن صار واضحاً بأن العودة إلى الوطن كانت خياراً غير عمليّ وغير قابل للتطبيق فقد اتخذت المفوضية إجراءات حاسمة لإيجاد حلول بديلة.

وتبعاً لاتفاقية وضع اللاجئين فإن المفوضية السامية لا تكترث فعلياً بالمسائل السياسية مثل تحميل مسؤولية قضية اللجوء لجانب دون آخر أو تحقيق العدالة التاريخية لأحد الجانبين أو فيما إذا كان من المقبول أو من غير المقبول أن تكون هنالك عودة للاجئين، وذلك لأن همها الوحيد وشغلها الشاغل هو إيجاد حل مناسب وعملي للاجئين بحيث لا يعودون بحاجة إلى حماية المفوضية خلال مرحلة معينة من حياتِهم. [46] وإذا سُمِحَ للمفوضية بالعمل في سوريا ولبنان بنفس هذه المنهجية فَبإمكاننا أن نعوّل على نجاح جهود المفوضية السامية بهذا الاتجاه في غضون بضع سنوات، فاللاجئونَ الفلسطينيون الذين ما زالوا يقيمون هناك لن يعودوا لاجئين بعد نجاح هذه المساعي.

إن تطبيق مثل هذه السياسات في كل منطقة من مناطق عمليات وكالة الأونروا من شأنه أن يؤدي تلقائياً إلى تفكيكها، ومن شأن هذه الخطوات أن تشير بوضوح إلى أن الغرب لم يعد راغباً في دعم منظمة مصممة على إبقاء الفلسطينيين في حالة من الإنكار المتواصل على أمل انتظار حقهم في العودة، وهذا أمرٌ كفيل بإزاحة إحدى العقبات الرئيسية أمام تحقيق السلام.

ومما لا شك فيه بأنهُ لا يمكن لأحدٍ أن يمنع الفلسطينيين من أن يحلموا بتلك الفترة الزمنية التي سبقت قيام دولة إسرائيل، كما ولا يحقُّ لأحد أن يمنعهم من العودة إلى أرض فلسطين التاريخية أيضاً، فهذا حق طبيعي لا يمكن لأحد سلبه منهم. لكن يجب أن يُفصَلَ هذا الحلم عن مصادر دعمه التي يستمدها من المجتمع الدولي، لأن الطريق إلى السلام لن يصبح واضحاً إلا إذا أدرك الفلسطينيون أن مطالباتهم بالسيادة على كامل فلسطين من النهر إلى البحر لا تحظى بدعم دولي، تماماً كما لا تحظى إسرائيل بأي دعم دولي لمطالبتها بالسيطرة على الأراضي الواقعة وراء حدود عام 1967م.

وقد يواصل الفلسطينيون الاستغراق في أحلامهم بالسيطرة على يافا وحيفا، تماماً كما يواصل اليهود حلمهم بالسيطرة على الخليل ومنطقة يهودا، لكن هذين الحلمين سيظلان مجرد أحلام يقظة ولن يتحولا إلى مطالبات وادعاءات تثبت ملكية أحد لأي شيء، وبالتأكيد لن تحظى مثل هذه المطالبات والادعاءات بأي دعم دولي. وفي حين أن الفلسطينيين (بدون ختم وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة) قد يواصلون الجلوس على طاولة المفاوضات مطالبين بالعودة الجماعية للاجئين الفلسطينيين، إلا أن مطالبهم لن تحظى بتلك الدرجة من القوة في حال عدم وجود دعم دولي لمثل هذا المَطلب.

وينبغي أن تبدأ هذه العملية الآن وقبل أي وقت آخر، فلا يجب الانتظار إلى حين قدوم المسيح المُخَلِّص من أجل تحقيق اتفاق سلام دائم وشامل بين الجانبين، فمطالبُ الفلسطينيين بالعودة تتنامى فقط تحت مظلة التعامي والتهاون الغربي. وقد تبدو سياسة المماطلة والتأجيل وتأخير وضع القضايا الجدية على طاولة النقاش في ظاهرها سياسة غير ضارة أبداً، لكنها في واقع الأمر تقود إلى ثمنٍ باهظٍ سيدفعه الجميع في ظل استمرار الصراع. وحجر العثرة الذي يتم إلقاؤه في طريق السلام لا يظل حجراً صغيراً مع مرور الزمن، بل سيزداد حجمه ويكبر شيئاً فشيئاً وقد يُلقى بجانبه أحجار عثرة أخرى من شأنها أن تتحول إلى براميل مُتفجّرة قد توضع في صميم هذا الصراع. وهذا الثمن الباهظ قد يكون على شكل حرب مُستعرة تُخلّفُ وراءها عواقب وخيمة على آفاق السلام في المنطقة. وما لم يتم تخصيص الموارد اللازمة لإزالة حجر العثرة المتمثل في مطالبة الجانب الفلسطيني بحق العودة فلن يكون هناك سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين أبداً. وما دام الفلسطينيون يشعرون بأنهم يحظون بالدعم المطلق لرؤيتهم وطموحاتهم في إقامة دولة فلسطين العربية من "النهر إلى البحر" فإنهم سيواصلونَ كفاحهم المسلح وغير المسلح ضد دولة إسرائيل.

وفي ختام هذا الكتاب، فإننا نؤكد على أن واجب كل من يريد تحقيق السلام في المنطقة هو أن يتحرك ويبذلَ مساعي جدّية لإزالة العقبات وأحجار العثرة التي تعترض طريق السلام وتحجب عنّا رؤيته. وبدلاً من تثبيت العقبات على أمل أن تتمكن أطراف الصراع من إيجاد معجزة تجعلها تتخطّى هذه العقبات، فإن المنطق السليم يقتضي بأن يتم التخلّص من تلك العقبات وتمهيد الطريق أمام الجميع حتى يصبح السلام أمراً ممكناً وواقعياً. ولا يوجد أي عائق يقف في طريق السلام أكبر من مطالبة الفلسطينيين بحق العودة، ناهيك عن العقبة الرئيسية الأخرى المتمثلة في وكالة الأونروا التي عزّزت ودعمت هذا المطلب وجعلته يظل حياً في أذهان الفلسطينيين على مدى عقود طويلة من الزمن.

قائمة الملاحظات والمصادر والحواشي

1. “UNRWA in Figures 2018–2019,” UNRWA website, https://www.unrwa.org/resources/about-unrwa/unrwa-figures-2018-2019.

2. There is an abundance of Palestinian research on how return will actually be performed. See, for example, Salman H. Abu-Sitta, “The Feasibility of the Right of Return,” ICJ and CIMEL paper, June 1997; Salman H. Abu-Sitta, “The Implementation of the Right of Return,” Palestine-Israel Journal 15, no. 4 (2008): 23–30; “Putting the Right of Return into Practice,” Badil Resource Center, http://www.badil.org/phocadownloadpap/Badil_docs/publications/tools/practicalities-of-return-en-brochure.pdf; “Exhibition Explores Implementing Right of Return,” Electronic Intifada, https://electronicintifada.net/content/exhibition-explores-mplementing-right-return/10507#.TqZY0HUSzeJ.facebook.

3. Another oft-quoted model, the Geneva Initiative of 2003, also does not close the door on refugee return to the state of Israel. It recognizes Resolution 194 as the basis for resolving the refugee issue, thus effectively recognizing a right of return, while separating the issue of implementation. Following harsh Palestinian criticism, Jamal Zaqut, one of the Arab framers of the agreement, stressed that the section on the refugee issue has “a certain ambiguity” and that the document does not relinquish the right of return. See “The Geneva Accord—A Model Israeli-Palestinian Peace Agreement,” http://www.geneva-accord.org/mainmenu/english. See also “Increased Palestinian Adherence to Right of Return Following the Geneva Initiative,” MEMRI Special Dispatch no. 634, December 26, 2003.

هذا اقتباس معتاد آخر من مبادرة جنيف لعام 2003م والتي لا تغلق الباب أمام عودة اللاجئين إلى دولة إسرائيل، بحيث تعترف بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 194 باعتباره أساساً لحلّ قضية اللاجئين، وعليه فإن المبادرة تعترف بشكل واضح بحق العودة بشكل يفصل هذا الحق عن عملية تنفيذه. وعقب الانتقادات اللاذعة التي تعرضت لها هذه المبادرة من قبل الجانب الفلسطيني فقد أكّد جمال زقوت أحد القائمين على صياغة هذه المبادرة بأن قضية اللاجئين تحمل في طياتها "قدراً معيناً من اللُّبس والغموض" لكن المبادرة لا تتنازل بأي شكلٍ من الأشكال عن حقّ اللاجئين بالعودة.

4. “Televised address given by Willy Brandt (7 December 1970),” Press and Information Office of the Federal Government, https://www.cvce.eu/content/publication/2002/5/22/01e80eb8-8929-4bc2-aa07 -83c18e010c0c/publishable_en.pdf.

5. For a comprehensive legal analysis, see Kent, “Evaluating the Palestinians’ Claimed Right of Return,” 149–275.

6. Ibid. 179.نفس المصدر، ص

7. “Convention and Protocol Relating to the Status of Refugees,” UNHCR website, https://www.unhcr.org/en-us/3b66c2aa10.

8. Kent, “Evaluating the Palestinians’ Claimed Right of Return,” 195.

9. Ibid., 178. نفس المصدر، ص

10. Ibid., 198. نفس المصدر، ص

11. Universal Declaration of Human Rights, General Assembly Resolution 217 (III), A/RES/217(III), December 10, 1948.

12. Kent, “Evaluating the Palestinians’ Claimed Right of Return,” 196, 209–210.

13. Security Council Resolution 2334 (2016) from December 23, 2016, S/RES/2334 (2016), https://www.un.org/webcast/pdfs/SRES2334-2016.pdf.

14. Gershon Baskin, In Pursuit of Peace in Israel and Palestine (Nashville, TN: Vanderbilt University Press, 2017), 266–270.

15. "The Palestinian Refugees," PLO Presentation from August 2009, Palestine Papers, http://transparency.aljazeera.net/files/4758.pdf.

16. "Palestine Refugees," UNRWA website, https://www.unrwa.org/palestine-refugees.

17. Mohamed Hadid, the billionaire real estate developer in Los Angeles and father of supermodels Gigi and Bella Hadid, posted on Instagram on December 20, 2015, (Instagram handle Mohamed Hadid) a picture of his family, in which he is about eighteen months old, and which served for their Palestinian refugee card. See also "Mohamed Hadid Calls Trump's Jerusalem Move 'Saddest Day' of His Life," Huffington Post, December 6, 2017, https://www.huffpost.com/entry/mohamed-hadid - jerusalem-trump_n_5a284a36e4b03ece02ffc3da.

قام محمد حديد المليارديرورجل الاعمال البارز في مجال العقارات في مدينة لوس انجلوس (وهو والد عارضة الأزياء الشهيرة بيلا حديد) عبر حسابه الخاص على موقع الانستغرام بنشر صورة بتاريخ العشرين من كانون الأول/ديسمبر عام 2015م تظهر فيها عائلته عندما كان يبلغ من العمر ثمانية عشر عاماً، كما وتظهر الصورة أيضاً أفراد العائلة وهم يحملون بطاقة اللجوء التي تمنحها وكالة الأونروا باعتبارهم لاجئين فلسطينيين.

18. "Palestine Refugees," UNRWA website, https://www.unrwa.org/palestine-refugees.

19. "Procedural Standards for Refugee Status Determination under UN- HCR's Mandate," https://www.refworld.org/pdfid/577e17944.pdf; see also "Legal and Protection Policy Research Series: The 'Essential Right' to Family Unity of Refugees and Others in Need of International Protection in the Context of Family Reunification," https://www.unhcr.org/5a8c413a7.pdf.

20. "Convention and Protocol Relating to the Status of Refugees," Geneva, July 28, 1951, as amended by the Protocol Relating to the Status of Refugees, New York, January 31, 1967, art 1C(3), https://www.unhcr.org /3b66c2aa10.

21. Åge A. Tiltnes and Huafeng Zhang, "Progress, Challenges, Diversity: Insights Into the Socio-economic Conditions of Palestinian Refugees in Jordan," Fafo report, 2013, no. 42, https://www.unrwa.org/sites/default/files/insights_into_the_socio-economic_conditions_of_palestinian_refugees_in_jordan.pdf.

22. "Convention and Protocol Relating to the Status of Refugees," Geneva, July 28, 1951, as amended by the Protocol Relating to the Status of Refugees, New York, January 31, 1967, art 1A(2), https://www.unhcr.org/3b66c2aa10; UNHCR, Cessation of Refugee protection, https://www.unhcr.org/419dbce54.pdf.

23. "UNRWA in Figures 2018–2019," UNRWA website, https://www.unrwa.org/resources/about-unrwa/unrwa-figures-2018-2019.

24. Gideon Levy, "A Stuttering Response to a Palestinian Refugee," Haaretz, February 4, 2018.

25. "UNRWA in Figures 2018–2019," UNRWA website, https://www.unrwa.org/resources/about-unrwa/unrwa-figures-2018-2019.

26. Elise Harris, "Schedule for Pope's Holy Land Visit Released," Catholic News Agency, March 27, 2014.

27. Amira Hass, “Lebanon Census Finds Number of Palestinian Refugees Only a Third of Official U.N. Data,” Haaretz, December 25, 2017.

28. “Figures at a Glance,” UNHCR website, https://www.unhcr.org/figures-at-a-glance.

29. “UN Palestinian Refugee Agency ‘Part of the Problem’: Swiss Foreign Minister,” The Local, May 17, 2018, https://www.thelocal.ch/20180517 /un-palestinian-refugee-agency-part-of-the-problem-swiss-foreign-minister.

30. “Solutions,” UNHCR website, https://www.unhcr.org/solutions.html.

31. “How We Are Funded,” UNRWA website, https://www.unrwa.org/how-you-can-help/how-we-are-funded.

32. “Donor Charts,” UNRWA website, https://www.unrwa.org/how-you -can-help/government-partners/funding-trends/donor-charts.

33. Quoted in International Crisis Group, “Bringing Back the Palestinian Refugee Question.” Report 156, October 9, 2014, https://www.crisisgroup.org /middle -east-north-africa /eastern-mediterranean/israelpalestine/bringing-back-palestinian-refugee-question.

34. “Working at UNRWA,” UNRWA website, https://www.unrwa.org/careers/working-unrwa.

35. “Figures at a Glance,” UNHCR website, https://www.unhcr.org/figures-at-a-glance. https://www.unhcr.org/figures-at-a-glance.html.

36. “Palestinians Respond with Outrage to ‘Blackmail’ Threat from Donald Trump and Nikki Haley,” Independent, January 3, 2018, https://www.independent.co.uk /news/world/americas/us-politics/us-palestine-refugees-un-agency-funding-nikki-haley-ambassador-a8139981.html.

37. Donald Trump, Twitter post, January 2, 2018, https://twitter.com/realDonaldTrump/status/948322496591384576.

38. “On US Assistance to UNRWA,” State Department Press Statement, August 31, 2018, https://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2018/08/285648.htm.

39. Ibid.

40. “Hamas Terror Tunnels—Built with Gazans’ Stolen Money,” Cogat, May 18, 2017, http://www.cogat.mod.gov.il/en/Our_Activities/Pages/Hamas-Terror-Tunnels-18.5.17.aspx; “Cement for Rebuilding Gaza Diverted to Terror Tunnels,” Times of Israel, December 19, 2014, http:// www.timesofisrael.com/cement-for-rebuilding-gaza-diverted-to-attack-tunnels/?fb_comment_id=831375633586844 _831749573549450; “After Hamas Debacle—A Way Forward for the People of Gaza,” Forbes, August 12, 2014, https://www.forbes.com/sites/realspin/2014/08/12/after-hamas-debacle-a-way-forward-for-the-people-of-gaza/#484ffb7c5314.

41. See Tiltnes and Zhang, “Progress, Challenges, Diversity.”

42. United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East financial report and audited financial statements for the year ended December 31, 2017, and Report of the Board of Auditors, New York, United Nations, 2018, General Assembly Official Records Seventy-third Session supplement no. 5D, A/73/5/Add.4, p. 161, https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/financial_report _and_audited_financial_statements_2017.pdf.

43. Resolution No. 260 of 1956, cited in Anaheed Al-Hardan, “The Right of Return Movement in Syria: Building a Culture of Return, Mobilizing Memories for the Return,” Journal of Palestine Studies 41, no. 2 (Winter 2012): 62; see also Laurie Brand, “Palestinians in Syria: The Politics of Integration,” Middle East Journal 42, no. 4 (Autumn 1988): 621.

44. Hass, “Lebanon Census.”

45. “Resettlement of Bhutanese Refugees Surpasses 100,000 Mark,” UN- HCR, November 19, 2015, https://www.unhcr.org/news/latest/2015/11/564dded46/resettlement-bhutanese-refugees-surpasses-100000-mark.html.

46. “Bhutanese Refugees in Nepal Frustrated by Lack of Progress,” https:// www.unhcr.org /en-us/news/latest /2005/7/42d6642f4 /bhutanese-refugees-nepal-frustrated-lack-progress.html.

قائمة المراجع والمصادر

BIBLIOGRAPHY

ONLINE ARCHIVES

Hansard Online, the official report of all proceedings in the UK Parliament: https://hansard.parliament.uk/

UN Official Document System: https://www.un.org/en/sections/general/documents/index.html

UNISPAL, the UN information system about the Palestine question: https://www.un.org/unispal/

UNESCO database: http://www.unesco.org/new/en/unesco/resources/online-materials/publications/unesdoc-database/

Ben Yehuda Project: http://benyehuda.org/

Israeli Justice Ministry Database of International Conventions: http:// www.justice.gov.il/Units/TergomOmanotBimLeumi/Pages/search.aspx

Foreign Relations of the United States (FRUS), archives of the US State Department: https://history.state.gov/historicaldocuments

Truman Presidential Library: https://www.trumanlibrary.org/

Kennedy Presidential Library: https://www.jfklibrary.org/

UNRWA website: https://www.unrwa.org/ Israel State Archives: http://www.archives.gov.il/

Palestine Papers: http://www.aljazeera.com/palestinepapers/

Israeli Foreign Ministry: http://www.mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy /MFADocuments/Pages/Documents_Foreign_Policy_Israel.aspx

INTERVIEWS

Danny Ayalon Eitan Dangot
Michael Oren Amos Gilad Rex
Brynen Daniel Reisner

BOOKS AND ARTICLES

Mahmoud Abbas, "Lord Balfour's Burden," *Cairo Review of Global Affairs*, (November 12, 2017).

Oroub El-Abed, "The Forgotten Palestinians: How Palestinian Refugees Survive in Egypt," *Forced Migration Review* 20 (May 2014): 29–31.

Salman H. Abu-Sitta, "The Feasibility of the Right of Return," ICJ and CIMEL paper (June 1997).

Salman H. Abu-Sitta, "The Implementation of the Right of Return," *Palestine-Israel Journal* 15, no. 4 (2008): 23–30.

Salman H. Abu-Sitta, *The Palestinian Nakba 1948: The Register of Depopulated Localities in Palestine* (London: Saki Books, 1998).

Howard Adelman and Elazar Barkan, *No Return, No Refuge: Rites and Rights in Minority Repatriation* (New York: Columbia University Press, 2011).

Pertti Ahonen, "Domestic Constraints on West German Ostpolitik: The Role of the Expellee Organizations in the Adenauer Era," *Central European History* 31, nos. 1 and 2 (March 1998): 31–63.

Susan M. Akram, "Palestinian Refugees and Their Legal Status: Rights, Politics, and Implications for a Just Solution," *Journal of Palestine Studies* 31, no. 3 (Spring 2002): 36–51.

Musa Alami, "The Lesson of Palestine," *Middle East Journal* 3, no. 4 (October 1949): 373–405.

Anaheed Al-Hardan, "Al-Nakbah in Arab Thought—The Transformation of a Concept," *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East* 35, no. 3 (2015): 622–638.

Anaheed Al-Hardan, "The Right of Return Movement in Syria: Building a Culture of Return, Mobilizing Memories for the Return," *Journal of Palestine Studies* 41, no. 2 (Winter 2012): 62–79.

Jalal Al-Husseini, "The Arab States and the Refugee Issue: A Retrospective View," *Israel and the Palestinian Refugees,* ed. Eyal Benvenisti, Chaim Gans, and Sari Hanafi (Berlin: Springer, 2007): 435–463.

Jalal Al-Husseini, “UNRWA and the Palestinian Nation-Building Process,” *Journal of Palestine Studies* 29, no. 2 (Winter 2000): 51–64.

Jalal Al-Husseini, “UNRWA and the Refugees: A Difficult but Lasting Marriage,” *Journal of Palestine Studies* 40, no. 1 (2010): 6–26.

Jalal Al-Husseini and Ricardo Bocco, “The Status of the Palestinian Refugees in the Near East: The Right of Return and UNRWA in Perspective,” *Refugee Survey Quarterly* 28, nos. 2–3 (2010): 260–285. Anne Applebaum, *Iron Curtain: The Crushing of Eastern Europe, 1944–1956* (New York: Anchor Books, 2013).

“Arafat Goes to Moscow,” *Journal of Palestine Studies* 4, no. 4 (1975): 145–147.

Gaetano Arangio-Ruiz, “The Normative Role of the General Assembly of the United Nations and the Declaration of Principles of Friendly Relations,” *Collected Courses of the Hague Academy of International Law, 1972-III* 137 (1974), 419–572.
Natan Aridan, *Britain, Israel and Anglo-Jewry 1949–1957* (London: Routledge, 2004).

Nasser Aruri, ed., *Palestinian Refugees—The Right of Return* (London: Pluto Press, 2001).

David Barnett and Efraim Karsh, “Azzam’s Genocidal Threat,” *Middle East Quarterly* 18, no. 4 (Fall 2011): 85–88.

Gershon Baskin, *In Pursuit of Peace in Israel and Palestine* (Nashville, TN: Vanderbilt University Press, 2017), 266–270.

Yossi Beilin, *Touching Peace: From the Oslo Accords to a Final Agreement* (London: Weidenfeld & Nicolson, 1999).

Elad Ben-Dror, *Ralph Bunche and the Arab-Israeli Conflict: Mediation and the UN, 1947–1949* (London: Routledge, 2015).

Elad Ben-Dror, “Ralph Bunche and the Establishment of Israel,” *Israel Affairs* 14, no. 3 (2008): 519–537.

Eyal Benvenisti, “The Right of Return in International Law: An Israeli Perspective” (paper presented at the Stocktaking Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, Canada, June 17–20, 2003).

Folke Bernadotte, *To Jerusalem,* trans. Joan Bulman (Westport, CT: Hyperion Press, 1976).

Prashant Bharadwaj, Asim Khwaja, and Atif Mian, “The Big March: Migratory Flows after the Partition of India,” *Economic and Political Weekly* 43, no. 35 (2008): 39-49.

Gideon Biger, *The Boundaries of Modern Palestine, 1840–1947* (New York: Routledge, 2004).

Kenneth W. Bilby, *New Star in the Near East* (Garden City, NY: Doubleday, 1950).
Laurie Brand, "Palestinians in Syria: The Politics of Integration," *Middle East Journal* 42, no. 4 (Autumn 1988): 621–637.

Ahron Bregman, *Israel's Wars, 1947–1993* (New York: Routledge, 2000).

Adam Bromke and Harald von Riekhoff, "The West German-Polish Treaty," *The World Today* 27, no. 3 (March 1971): 124–131.

Fred C. Bruhns, "A Study of Arab Refugee Attitudes," *Middle East Journal* 9, no. 2 (Spring 1955): 130–138.

Rex Brynen, *Sanctuary and Survival: The PLO in Lebanon* (Boulder, CO: Westview Press, 1990).

Khaldun Bshara, "Spatial Memories: The Palestinian Refugee Camps as Time Machine," *Jerusalem Quarterly* 60 (2014): 14–30.

Edward H. Buehrig, *The UN and the Palestinian Refugees—A Study in Non Territorial Administration* (Bloomington: Indiana University Press, 1971).

John Roy Carlson, *Cairo to Damascus* (New York: Knopf, 1951). Anatoly Chernyaev, *My Six Years with Gorbachev* (University Park: Pennsylvania State University Press, 2000).

B. S. Chimni, "From Resettlement to Involuntary Repatriation: Towards a Critical History of Durable Solutions to Refugee Problems," *Refugee Survey Quarterly* 23, no. 3 (2004): 55–73.

Bill Clinton, *My Life* (New York: Knopf, 2004).

Helena Cobban, *The Palestinian Liberation Organization—People, Power and Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984).

Aharon Cohen, *Israel and the Arab World* (London: W. H. Allen, 1970).

Mark Cutts, ed., *The State of the World's Refugees, 2000: Fifty Years of Humanitarian Action* (Oxford: Oxford University Press, 2000).
Jeff Crisp, "The Local Integration and Local Settlement of Refugees: A Conceptual and Historical Analysis," New Issues in Refugee Research, UNHCR, working paper no. 102 (April 2004).

John H. Davis, *The Evasive Peace—A Study of the Zionist-Arab Problem* (New York: New World Press, 1970).

Andrew Demshuk, "What was the 'Right to the *Heimat*'? West German Expellees and the Many Meanings of *Heimkehr*," *Central European History* 45, no. 3 (September 2012): 523–556.

Karl DeRouen and Uk Heo, *Civil Wars of the World: Major Conflicts Since World War II* (Santa Barbara, CA: ABC-CLIO, 2007).

Ali E. Hillal Dessouki, "Arab Intellectuals and Al-Nakba: The Search for Fundamentalism," *Middle Eastern Studies* 9, no. 2 (May 1973): 187–195.

R. M. Douglas, *Orderly and Humane, The Expulsion of the Germans after the Second World War* (New Haven, CT: Yale University Press, 2012).

Abba Eban, *Personal Witness—Israel Through My Eyes* (New York: G. P. Putnam's Sons, 1992).

Hassan Elnajjar, "Planned Emigration: The Palestinian Case," *International Migration Review* 27, no. 1 (1993): 34–47.

Michael R. Fischbach, "The United Nations and Palestinian Refugee Property Compensation," *Journal of Palestine Studies* 31, no. 2 (Winter 2002): 34–50.

David P. Forsythe, "UNRWA, the Palestine Refugees, and World Politics: 1949–1969," *International Organization* 25, no. 1 (Winter, 1971): 26–45.

Geoffrey Furlonge, *Palestine Is My Country—The Story of Musa Alami* (London: John Murray, 1969).

Mark Galeotti, *Russia's Wars in Chechnya 1994–2009* (Oxford: Osprey Publishing, 2014).

Ruth Gavison, ed., *The Two-State Solution: The UN Partition Resolution of Mandatory Palestine, Analysis and Sources* (New York: Bloomsbury, 2013).

Honaida Ghanim, "Poetics of Disaster: Nationalism, Gender, and Social Change Among Palestinian Poets in Israel After Nakba," *International Journal of Politics Culture and Society* 22, no. 1 (2009): 23–39.

Martin Gilbert, *In Ishmael's House: A History of Jews in Muslim Lands* (New Haven, CT: Yale University Press, 2010).

Misha Glenny, *The Balkans, 1804–1999: Nationalism, War and the Great Powers* (London: Granta Publications, 1999).

Brenda Goddard, "UNHCR and the International Protection of Palestinian Refugees," *Refugee Survey Quarterly* 28, nos. 2–3 (2010): 477–486.

Alain Gresh, *The PLO—The Struggle Within* (London: Zed Books, 1988).
EfraimHalevy, *Man in the Shadows: Inside the Middle East Crisis with a Man Who Led the Mossad* (New York: St. Martin's Griffin, 2008).

Muhammad Hallaj, "The Mission of Palestinian Higher Education," *Journal of Palestine Studies* 9, no. 4 (Summer 1980): 75–95.

Yehoshafat Harkabi, *Arab Attitudes to Israel* (Jerusalem: Israel Universities Press, 1972).

K. Hill et al., "The Demographic Impact of Partition in the Punjab in 1947," *Population Studies* 62, no. 2 (July 2008): 155–170.

Cecil A. Hourani, "Experimental Village in the Jordan Valley," *Middle East Journal* 5, no. 4 (Autumn 1951): 497–501.
Dennis C. Howley, *The United Nations and the Palestinians* (New York: Exposition Press, 1975).

Rex A. Hudson, *The Sociology and Psychology of Terrorism: Who Becomes a Terrorist and Why?* (Washington, DC: Library of Congress, 1999).

Amitzur Ilan, *Bernadotte in Palestine 1948: A Study in Contemporary Humanitarian Knight-Errantry* (London: The MacMillan Press, 1989).

Alexander H. Joffe, "UNRWA Resists Resettlement," *Middle East Quarterly* 19, no. 4 (Fall 2012): 11–25.

Alexander H. Joffe and Asaf Romirowsky, "A Tale of Two Galloways: Notes on the Early History of UNRWA and Zionist Historiography," *Middle Eastern Studies* 46, no. 5 (2010): 655–675.
Paul A. Jureidini and William E. Hazen, *The Palestinian Movement in Politics* (Lexington, MA: Lexington Books, 1976).

Yoram Kaniuk, *1948* (NYRB Lit, 2012).

Efraim Karsh, "How Many Palestinian Arab Refugees Were There?," *Israel Affairs* 17, no. 2 (April 2011): 224–246.

Efraim Karsh, *Palestine Betrayed* (New Haven, CT: Yale University Press, 2010).

Efraim Karsh, "The Uses of Lydda," *Mosaic Magazine,* July 1, 2014, https://mosaicmagazine.com/response/2014/07/the-uses-of-lydda/.

Yossi Katz, “Transfer of Population as a Solution to International Disputes: Population Exchanges Between Greece and Turkey as a Model for Plans to Solve the Jewish-Arab Dispute in Palestine During the 1930s,” *Political Geography* 11, no. 1 (January 1992): 55–72.

Chaim D. Kaufmann, “When All Else Fails: Ethnic Population Transfers and Partitions in the Twentieth Century,” *International Security* 23, no. 2 (Fall 1998): 132–144.

Andrew Kent, “Evaluating the Palestinians’ Claimed Right of Return,” *University of Pennsylvania Journal of International Law* 34, no. 1 (2012): 149–275.

Rashid Khalidi, “Fifty Years After 1948: A Universal Jubilee?” *Palestine- Israel Journal* 5, no. 2 (1998): 15–19.

Rashid Khalidi, “Observations on the Right of Return,” *Journal of Palestine Studies* 21, no. 2 (Winter 1992): 29–40.

Rashid Khalidi, *Palestinian Identity—The Construction of Modern National Consciousness* (New York: Columbia University Press, 2010).

Walid Khalidi, “Plan Dalet: Master Plan for the Conquest of Palestine,” *Journal of Palestine Studies* 18, no. 1 (1988): 4–33.

Muhammad Khalil, *The Arab States and the Arab League: A Documentary Record,* vol. 1 (Beirut: Khayats, 1962).

Elias Khoury, *Gate of the Sun* (New York: Picador, 2007).

Baruch Kimmerling and Joel Migdal, *The Palestinian People: A History* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2003).

Martin Kramer, “Distortion and Defamation,” *Mosaic Magazine,* July 20, 2014, https://mosaicmagazine.com/response/2014/07/distortion-and-defamation/.

Martin Kramer, “The Meaning of ‘Massacre’,” *Mosaic Magazine,* July 28, 2014, https://mosaicmagazine.com/response/2014/07/the-meaning-of-massacre/.

Martin Kramer, “What Happened at Lydda,” *Mosaic Magazine,* July 1, 2014, https://mosaicmagazine.com/essay/2014/07/what-happened-at-lydda/.

Nadia Latif, “Space, Power and Identity in a Palestinian Refugee Camp,” *Asylon(s),* no. 5 (September 2008).

Ann M. Lesch, “Palestinians in Kuwait,” *Journal of Palestine Studies* 20, no. 4 (Summer 1991): 42–54.

Bernard Lewis, *The Jews of Islam* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984).

Keith Lowe, *Savage Continent: Europe in the Aftermath of World War II*, (London: Viking, 2012).

Gene M. Lyons, "American Policy and the United Nations' Program for Korean Reconstruction," *International Organization* 12, no. 2 (Spring 1958): 180–192.

Giles MacDonogh, *After the Reich: The Brutal History of the Allied Occupation* (New York: Basic Books, 2007).

Gregory S. Mahler and Alden R. W. Mahler, *The Arab-Israeli Conflict: An Introduction and Documentary Reader* (New York: Routledge, 2010).

Claudia Martinez Mansell, "Camp Code," *Places Journal* (April 2016), https://placesjournal.org/article/camp-code/.

Susan F. Martin, *International Migration: Evolving Trends from the Early Twentieth Century to the Present* (New York: Cambridge University Press, 2014).

Emanuel Marx, "Some UNRWA Refugees Have Resettled," *Middle East Quarterly* 19, no. 4 (Fall 2012): 37–44.

Emanuel Marx and Nitza Nachmias, "Dilemmas of Prolonged Humanitarian Aid Operations: The Case of UNRWA (UN Relief and Work Agency for the Palestinian Refugees)," *Journal of Humanitarian Assistance* (June 15, 2004).

Nur Masalha, "Remembering the Palestinian Nakba: Commemoration, Oral History and Narratives of Memory," *Holy Land Studies* 7, no. 2 (2008): 123–156.

James G. McDonald, *My Mission in Israel, 1948–1951* (New York: Simon & Schuster, 1951).

Khalid Abdullah Sulaiman Mohammad, "The Influence of the Political Situation in Palestine on Arabic Poetry from 1917–1973," thesis presented for the degree of Doctor of Philosophy in the University of London School of Oriental and African Studies, November 1982.

Erin Mooney, "The Concept of Internal Displacement and the Case for Internally Displaced Persons as a Category of Concern," *Refugee Survey Quarterly* 24, no. 3 (2005): 9–26.

Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited*(Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

Benny Morris, *1948: A History of the First Arab-Israeli War* (New Haven, CT: Yale University Press, 2008).

Benny Morris, *One State, Two States* (New Haven, CT: Yale University Press, 2009).

Benny Morris, *Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881–1999* (New York: Knopf, 1999).

Benny Morris, "Zionism's Black Boxes," *Mosaic Magazine*, July 13, 2014, https://mosaicmagazine.com/response/2014/07/zionisms-black-boxes/.

Fouad Moughrabi, Elia Zureik, Manuel Hassassian, and Aziz Haidar, "Palestinians on the Peace Process," *Journal of Palestine Studies* 21, no. 1 (Autumn 1991): 36–53.

Karma Nabulsi, ed., *Palestinians Register: Laying Foundations and Setting Directions,* Report of the Civitas Project (Oxford: Nuffield College, 2006).

Alexander Nader, "The Development of International Assistance to Refugees from the Nansen Office to the Present (1921–1952)," (MA thesis, American University of Beirut, 1953).
Joseph Nevo, *King Abdallah and Palestine—A Territorial Ambition* (London: Macmillan, 1996).

Veronica Nmoma, "The Civil War and the Refugee Crisis in Liberia," *Journal of Conflict Studies* 17, no. 1 (1997).

The Palestine Arab Case—A Statement by the Arab Higher Committee (Cairo: Costa Tsoumas, 1947).

Palestine: The Solution—The Arab Proposals and the Case on which They Rest (Washington, DC: The Arab Office, 1947).

Ilan Pappé, *The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947–1951* (London: I. B. Tauris, 1992).

Don Peretz, "The Arab Refugees: A Changing Problem," *Foreign Affairs* 41, no. 3 (April 1963): 558–570.

Don Peretz, "Who Is a Refugee?," *Palestine-Israel Journal* 2, no. 4 (1995). Andrew J. Pierre, "The Bonn-Moscow Treaty of 1970: Milestone or Mirage?" *The Russian Review* 30, no. 1 (January 1971): 17–26.

Avi Plascov, *The Palestinian Refugees in Jordan*, 1948–1957 (London: F. Cass, 1981).

"Putting the Right of Return into Practice," Badil Resource Center, http://www.badil.org/phocadownloadpap/Badil_docs/publications/tools/practicalities-of-return-en-brochure.pdf.

Kurt René Radley, "The Palestinian Refugees: The Right to Return in International Law," *American Journal of International Law* 72, no. 3 (July 1978): 586–614.

Simon Reeve, *One Day in September* (New York: Arcade Publishing, 2011).

Condoleezza Rice, *No Higher Honor* (New York: Random House, 2011).

Richard Robbins, "The Refugee Status: Challenge and Response," *Law and Contemporary Problems* 21, no. 2 (Spring 1956): 311–333.
Steven J. Rosen, "Kuwait Expels Thousands of Palestinians," *Middle East Quarterly* 19, no. 4 (Fall 2012): 75–84.

Steven J. Rosen, "Why a Special Issue on UNRWA?" *Middle East Quarterly* 19, no. 4 (Fall 2012): 3–10.

Maya Rosenfeld, "From Emergency Relief Assistance to Human Development and Back: UNRWA and the Palestinian Refugees, 1950– 2009," *Refugee Survey Quarterly* 28, nos. 2 and 3 (2009): 286–317.

Dennis Ross, *Doomed to Succeed: The U.S.-Israel Relationship from Truman to Obama* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2015).

Barry Rubin and Judith Colp Rubin, *Yasir Arafat: A Political Biography* (Oxford: Oxford University Press, 2005).

Edward Said, "The Burdens of Interpretation and the Question of Palestine," *Journal of Palestine Studies* 16, no. 1 (Autumn 1986): 29–37.

Edward Said, *The Question of Palestine* (New York: Vintage, 1980).

Yezid Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949–1993* (Oxford: Oxford University Press, 1997).

Joseph B. Schechtman, *The Arab Refugee Problem* (New York: New York Philosophical Library, 1952).

Benjamin Schiff, *Refugees unto the Third Generation: UN Aid to Palestinians* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1995).

Stephen M. Schwebel, "The Effect of Resolutions of the U.N. General Assembly on Customary International Law," *Proceedings of the ASIL Annual Meeting* 73 (1979): 301–309.

Victor Sebestyen, *1946: The Making of the Modern World* (New York: Vintage, 2014).

Ghassan Shabaneh, "Education and Identity: The Role of UNRWA's Education Programmes in the Reconstruction of Palestinian Nationalism," *Journal of Refugee Studies* 25, no. 4 (2012): 491–513.

Anita Shapira, *Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881–1948* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1992).

Hisham Sharabi, *Palestine Guerillas: Their Credibility and Effectiveness* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, Georgetown University, 1970).

Malcolm N. Shaw, *International Law,* 6th ed. (New York: Cambridge University Press, 2008).

Ben Shephard, *The Long Road Home: The Aftermath of the Second World War* (London: The Bodley Head, 2010).

Abbas Shiblak, "The Palestinian Refugee Issue: A Palestinian Perspective," Chatham House Briefing Paper (2009).

Abbas Shiblak, "Residency Status and Civil Rights of Palestinian Refugees in Arab Countries," *Journal of Palestine Studies* 25, no. 3 (Spring 1996): 36–45.

Avi Shlaim, *Collusion Across the Jordan—King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine* (New York: Columbia University Press, 1988).

Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (New York: W. W. Norton & Co., 2001).

Avi Shlaim, "The Rise and Fall of the All-Palestine Government in Gaza," *Journal of Palestine Studies* 20, no. 1 (Autumn 1990): 37–53.

Jaber Suleiman, *Marginalised Community: The Case of Palestinian Refugees in Lebanon* (UK: University of Sussex, April 2006).

Jamil M. Tahir, "An Assessment of Palestinian Human Resources: Higher Education and Manpower," *Journal of Palestine Studies* 14, no. 3 (Spring 1985): 32–53.

Alex Takkenberg, *The Status of Palestinian Refugees in International Law* (Oxford: Oxford University Press, 1998).

Shabtai Teveth, *Ben-Gurion and the Palestinian Arabs: From Peace to War* (New York: Oxford University Press, 1985).

A. L. Tibawi, “Visions of the Return: The Palestine Arab Refugees in Arabic Poetry and Art,” *Middle East Journal* 17, no. 5 (Autumn, 1963): 507–526.

Åge A. Tiltnes and Huafeng Zhang, “Progress, Challenges, Diversity: Insights Into the Socio-economic Conditions of Palestinian Refugees in Jordan,” Fafo-report 2013:42, https://www.unrwa.org/sites/default/files/insights_into_the_socio-economic_conditions_of_palestinian_refugees_in_jordan.pdf.

Jacob Tovy, *Israel and the Palestinian Refugee Issue: The Formulation of Policy, 1948–1956* (London: Routledge, 2014).

Yann Le Troquer and Rozenn Hommery al-Oudat, “From Kuwait to Jordan: The Palestinians’ Third Exodus,” *Journal of Palestine Studies* 28, no. 3 (Spring 1999): 37–51.
Harry Truman, *Memoirs by Harry S. Truman, Vol. 2: Years of Trial and Hope* (Garden City, NY: Doubleday, 1956).

Milton Viorst, *Reaching for the Olive Branch: UNRWA and Peace in the Middle East* (Washington, DC; Bloomington: Middle East Institute; Indiana University Press, 1989).

Simon A. Waldman, *Anglo-American Diplomacy and the Palestinian Refugee Problem, 1948–51* (New York: Macmillan, 2015).

Antoine Zahlan and Rosemarie Zahlan, “The Palestinian Future,”*Journal of Palestine Studies* 6, no. 4 (Summer 1977): 103–112.

Alfred-Maurice de Zayas, *A Terrible Revenge: The Ethnic Cleansing of the East European Germans* (New York: St. Martin’s Press, 1994).

Yaffa Zilbershats and Nimra Goren-Amitai, *The Return of Palestinian Refugees to the State of Israel* (Jerusalem: Metzilah Center, 2011).

Constantine K. Zurayk, *The Meaning of the Disaster* (Beirut: Khayat, 1956).

Elia Zureik, “Palestinian Refugees and the Middle East Peace Process,” paper presented at the conference Middle East Peace Process: Costs of Instability and Outlook for Insecurity, University of Quebec, Montreal (October 23, 1998).

REPORTS AND POSITION PAPERS

Guido Ambroso, “The End of History? Conflict, Displacement and Durable Solutions in the Post-Cold War Era,” research paper 207 (Geneva: UNHCR, 2011), http://www.unhcr.org/research/working/4dc902909/end-history-conflict-displacement-durable-solutions-post-cold-war-era-guido.html.

Rex Brynen, “The Past as Prelude? Negotiating the Palestinian Refugee Issue,” Chatham House Briefing Paper MEP/PR BP 08/01, Chatham House (2008), https://www.chathamhouse.org/publications/papers/view/108831.

Zuhair Diab (ed.), *International Documents on Palestine, 1968* (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971).

“Facts and Figures about the Palestinians,” information paper no. 1, Center for Policy Analysis on Palestine (1992).

Sarah Gammage, “El Salvador: Despite End to Civil War, Emigration Continues,” Migration Policy Institute, Migration Information Source (July 2007), https://www.migrationpolicy.org/article/el-salvador-despite-end-civil-war-emigration-continues.

The Geneva Accord—A Model Israeli-Palestinian Peace Agreement, http://www.geneva-accord.org/mainmenu/english.

Global Protection Cluster (GPC), *Handbook for the Protection of Internally Displaced Persons* (Geneva: UNHCR, June 2010), http:// www.unhcr.org/4c2355229.pdf.

International Crisis Group, “Bringing Back the Palestinian Refugee Question,” report no. 156 (October 9, 2014), https://www.refworld.org/pdfid/543787384.pdf.

League of Nations Mandate for Palestine (London: His Majesty’s Stationery Office, 1922).

Memorandum Submitted by the Arab Higher Committee to the Permanent Mandates Commission and the Secretary of State for the Colonies Dated July 23rd 1937 (Zug: Inter Documentation, 1977).

Norwegian Refugee Council/Internal Displacement Monitoring Centre (NRC/IDMC), “Cyprus: Prospects Remain Dim of Political Resolution to Change Situation of IDPs” (June 2009), http://www.internal-displacement.org/assets/library/Europe/Cyprus/pdf/200906eu-cyprus-overview-en.pdf.

Norwegian Refugee Council/Internal Displacement Monitoring Centre (NRC/IDMC), “Protracted Internal Displacement in Europe: Current Trends and Ways Forward” (May 2009), http://www.internal-displacement.org/assets/publications/2009/200905-eu-protracted-internal-displacement-thematic-en.pdf.

UNHCR, “Protracted Refugee Situations, High Commissioner’s Initiative” (December 2008), http://www.refworld.org/docid/496f041d2.html.

UNHCR, “Protracted Refugee Situations” (June 10, 2004) EC/54/SC/ CRP.14, http://www.refworld.org/docid/4a54bc00d.html.

US Committee for Refugees and Immigrants, "Country Report Rwanda: Statistics on Refugees and Other Uprooted People" (June 2001), https://reliefweb.int/report/burundi/uscr-country-report-rwanda-statistics-refugees-and-other-uprooted-people-jun-2001.

US Participation in the U.N.: Report by the President to the Congress for the Year 1958 (Washington, DC: US Government Printing Office, 1959).

Jim Zanotti, "US Foreign Aid to the Palestinians," Congressional Research Service Report (December 16, 2016).

BOOKS AND ARTICLES (HEBREW)

Yuval Arnon-Ohana, *Line of Furrow and Fire: 100 Years of Conflict Over the Land of Israel* (Netanya: Ahiasaf, 2013).

Michael Assaf, "The Revenge Complex in the Arab World," *The New East* 1, no. 3 (April 1950): 188.

Mordechai Bar-On, "The Peace That Was Not Possible," *Iyunim Bitkumat Yisrael [Studies in Zionism, the Yishuv, and the State of Israel]* 2 (1992): 455–463.

Mordechai Bar-On, "Status Quo: Before or After? Commentary Notes on Israel's Defense Policy 1949-1958," *Iyunim Bitkumat Yisrael [Studies in Zionism, the Yishuv, and the State of Israel]* 5 (1995): 11–65.

David Ben-Gurion, *The Hebrew Worker and His Union* (Tel Aviv: Mifalei Tarbut ve-Chinuch, 1964).

David Ben-Gurion, *War Diaries Vol. 2* (Tel Aviv: Ministry of Defense, 1982).

David Ben-Gurion, "The Ways of the Jewish State (29 October 1937)," in *In The Campaign [Bama'archa]* (Tel Aviv: Mapai Party, 1950).

Yoram Ben-Porat, Emmanuel Marcus, and Shimon Shamir, *Hilltop Refugee Camp* (Tel Aviv: Shiloach Institute, Tel Aviv University, 1974).
Azriel Carlebach, *The Book of Resurrection* (Tel Aviv: Maariv, 1967).

Aharon Cohen, *Israel and the Arab World* (Merhavia: Poalim, 1964).

Ezra Danin, *A Zionist Under Any Condition* (Jerusalem: Kidum, 1987).

Moshe Elad, *The Core Issues of the Israeli-Palestinian Conflict* (Haifa: Pardes, 2014).

Yoav Gelber, *Revival and Nakba* (Tel Aviv: Dvir, 2004).

Asher Goren, *Arab Lessons from the War of Independence* (Tel Aviv: Ministry of Defense, 1952).

Yehoshafat Harkabi, *The Palestinians: From Slumber to Awakening* (Jerusalem: Magnes, 1979).

Yehoshafat Harkabi and Matti Steinberg, *The Palestinian Covenant in the Test of Time and Practice* (Jerusalem: Government Publication Service, 1987).

Mustafa Kabha, "The Palestinians and the Partition Plan," in *60 Years to the November 29th 1947 Resolution* (Jerusalem: Metzilah, 2009), 60–68.

Dov Knohl, ed., *The Battle of the Etzion Bloc* (Israel: Youth and Hehalutz Department, World Zionist organization, 1957).

Mordechai Lahav, *Fifty Years of Palestinian Refugees* (Haifa: Beit Alim, 2000).
Michael M. Lasker and Hanuch Bazov, *Terror in the Service of Revolution: The Relationship between the PLO and the Soviet Union, 1968–1991* (Ramat Gan: Bar Ilan, 2016).

Rami Livni, "Axioms, Myths, and Political Lies," *Molad* (January 12, 2017).

Nazir Majali, "The Position of the Arab Representation on the Partition Plan: Crime and Punishment," in *60 Years to the November 29th 1947 Resolution* (Jerusalem: Metzilah, 2009), 69–75.

Uri Milstein, "Hatred for Zionism Is Bound to Develop into Hatred for the West," *News1.co.il* (April 14, 2017), http://www.news1.co.il/Archive/002-D-119312-00.html.

Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947–1949* (Tel Aviv: Am Oved, 1991).

Benny Morris, "The Creation of the Refugee Issue: Historical Background," in *The Palestinian Refugees and the Right of Return,* ed. Rafi Nets (Tel Aviv: Tel Aviv University, 2004), 7–12.

Benny Morris, *1948: A History of the First Arab-Israeli War* (Tel Aviv: Am Oved, 2010).

Joseph Nevo, "The Attitude of the Palestine Arabs to the Jewish Yishuv and Zionist Movement," in *Zionism and the Arab Question* (Jerusalem: Zalman Shazar Centre, 1996), 163–172.

Ehud Olmert, *In Person* (Rishon Lezion: Miskal Yedioth Ahronoth, 2018).

Benjamin Pinkus, *Special Relations—The Soviet Union, Its Allies, and Their Relations with the Jewish People, Zionism, and the Jewish State 1939–1959* (Beersheba: Ben-Gurion University of the Negev Press, 2007).

Danny Rubinstein, “The Return of the Right of Return,” *Panim* 17 (2001): 23-29.

Moshe Sasson, *Without a Round Table: Peace Negotiations, Testimonies and Lessons (1919–1979)* (Or Yehuda: Maariv, 2004).

Uziel Schmeltz, “The Mass Emmigration from Asia and North Africa to Israel: Demographic Aspects,” *Pe’amim* 39 (1989): 15–63.

Samuel Segev, *Behind the Screen: The Iraqi Parliamentary Committee on the War against Israel* (Tel Aviv: Ma’archot, 1954).

Ronny Shaked, *Behind the Keffiyeh: The Conflict from the Palestinian Viewpoint* (Rishon Lezion: Yediot Books, 2018).

Moshe Shemesh, “The *Kadesh* Operation and the Suez Campaign: The Middle Eastern Political Background 1949–1956,” *Iyunim Bitkumat Yisrael [Studies in Zionism, the Yishuv, and the State of Israel]* 4 (1994): 66–116.

Moshe Shemesh, “The Palestinian Leadership Crisis Part II: ‘All- Palestine Government’ in September 1948 and the Mufti’s Demise,” *Iyunim Bitkumat Yisrael [Studies in Zionism, the Yishuv, and the State of Israel]* 15 (2005): 301–348.

Moshe Shemesh, “The PLO: The Path to Oslo-1988: A Turning Point in the Annals of the New Palestinian National Movement,” *Iyunim Bitkumat Yisrael [Studies in Zionism, the Yishuv, and the State of Israel]* 9 (1999): 186–245.

Shoshana Stiftel, ed., *Plan “D”: The First Strategic Plan in the Independence War* (Tel Aviv: Ministry of Defense, 2008).

Eliezer Tauber, *Deir Yassin: The End of the Myth* (Israel: Kinneret Zmora-Bitan Dvir Publishing, 2017).

Jacob Tovy, *On Its Own Threshold: The Formulation of Israel’s Policy on the Palestinian Refugee Issue, 1948–1956* (Beersheba: Ben-Gurion University of the Negev, 2008).
Tzvi Tzameret, “New Revelations in the Bernadotte Episode: The Nazi Connection and the Jewish Advisor Magnes,” *Mida* 7 (October 7, 2014).

نبذة مختصرة عن المؤلّفين

الدكتور **عَدي شڤارتس** هو كاتب وباحث يركز في دراساته وأبحاثه على الصراع العربي الإسرائيلي، وهو زميلٌ مشارك في معهد مِزغاف للأبحاث وزميل مشارك يشرفُ على أبحاث ما بعد درجة الدكتوراه في جامعة بن غوريون في النقب.

الدكتورة **عينات ڤيلف** حاصلة على درجة البكالوريوس من جامعة هارفارد الأمريكية ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة إنسيد الفرنسية بالإضافة إلى درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كامبريج، وكانت بروفيسورة زائرة في معهد جورج تاون وتَعمل حالياً كمحاضرة في جامعة رايخمان في إسرائيل، وهي مفكرة بارزة في عدد من المواضيع مثل إسرائيل والصهيونية والسياسات الخارجية والتعليم وغيرها، كما كانت عضواً في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) من عام 2010م حتى عام 2013م، وتولّت في تلك الفترة رئاسة لجنة التعليم في الكنيست بالإضافة إلى عضويتها في لجنة الشؤون الخارجية والدفاع. وُلدت الدكتورة عينات وترعرعت في إسرائيل، وخدمت كضابط استخبارات في الجيش الإسرائيلي ثم صارت مستشارة الشؤون الخارجية لنائب رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل شمعون بيريز، ولاحقاً عملت كمستشارة للشؤون الاستراتيجية لدى شركة مكنزي وشركائه (Company & McKinsey) الأمريكية لتقديم الاستشارات الإدارية.